T
11A

ملخص

رسالة قدمت لدائرة التاريخ في الجامعة الاميركية
في بيروت

لنيل رتبة استاذ في العلوم

تجارة بيروت
ومحل بيهم منذ نحو مئة عام

راتب الحسامي

بيروت كانون الثاني سنة ١٩٤٢ .

الباب الأول

المقدمة

١ـ موقع سوريا الجغرافي واثره في تجارتها :

سوريا تقع بين ثلاث قارات هي اسيا واوروبا وافريقيا ، وتقع على بحر يتوسط هذه القارات هو البحر الابيض المتوسط · وهي طريق لأغنى الممالك في آسيا وهي الهند .ولقد كانت منذ قديم الزمان المستودع التجاري الوحيد لجميع العالم المعروف في ذلك الحين ، فمنتوجات اسيا وافريقيا كانت تصل الى المدن والمرافئ السورية حيث تجرى فيها المبادلات التجارية بواسطة المراكب الفينيقيــة ·

وحلب ودمشق من اهم مراكز التجارة في الداخل كان لوضعهما الجغرافي اثرفي شهرتهما فدمشق لموقعها المتوسط وعلى حدود الصحراء تتصل ببغداد والعجم والهند كما تتصل بمكه والحجازوبالقطر المصرى ايضا · كما انها تتصل بارمينيا والاناضول وديار بكرعن طريق حلب وكل ذلك بواسطة القوافل وتتصل مع العالم الاوروبي بواسطة المرافي السورية ·

حلب تتصل مع الهند عن طريق البصره والخليج الفارسي ،* ومع فارسعن طريق بغداد ومع مصر ومكه عن طريق دمشق وبالمدن التركية مباشرة ·

وكثيرا ما ذكر المؤرخون فائدة الموقع الجغرافي في سوريا واثره في تجارتها ثم يذكرون بعد ذلك انحطاطها في بدء القرن السادسعشر والسبب في ذلك هو انه كان لتجارة اوروبا مع الهند ثلاثة طرق ١ـعن طريق بحرالخزر والاسود ·ـ٢ـعن طريق ايران وحلب والساحل السورى ـ٣ـعن طريق البحرالاحمر والاسكندرية · ثم في عام ١٤٩٨ اكتشف ـ

البرتغاليون راس الرجاء الصالح فتحول قسم كبير من التجارة التي كانت تسير على الطرق البرية الى هذه الطريق الجديدة لثلاثة اسباب ١- العداوة بين الشعوب الاسلامية الساكنة على تلك الطرق وبين الشعوب الاوروبية التجارية ٢- مصاريف البضائع في الصحراء ٣- عدم امان الطرق البرية سيما في سوريا لكثرة الثورات والحروب .

وهناك اسباب خاصة سببت انحطاط تجارة سوريا غير اكتشاف راس الرجاء الصالح هي : ١- سوء ادارة العثمانيين . ٢- نقص عدد السكان بسبب سوء الادارة والطاعون ٣- سوء معاملة التجار الاجانب .

وظل الامر بسوريا كذلك الى بدء القرن التاسع عشر تقريبا حيث عملت بعض العوامل على نهضة تجارة بيروت خاصة وتجارة سوريا عامة كما سنرى .

٢- بيروت منذ نحو مئة عام :

كانت بيروت منذ نحو مئة عام واكثر على غاية الانحطاط من حيث العمران والتجارة والحضارة وكل نواحي الحياة ولكن موقعها كان ينبيء لها بمستقبل باهر .

والاسباب التي عملت على رقيها في بدء القرن التاسع عشر هي التالية :
١- انحطاط صيدا التي كانت مركزا كبيرا للتجارة الاوروبية -٢- قدوم كثير من التجار الاجانب اليها على اثر انحطاط صيدا -٣- تشجيع بعض الولاة فيها للتجارة . واقامة العدل وبسط الامن ٤- اقامة الحكومة المصرية للمجلس الصحي فيها والكرنتينا واجبار المراكب الاجنبية ان تزور مرفاها قبل جميع مرافئ سوريا ٥- اثر الحكومة المصرية في نهضة دمشق وتسامحها مع الاجانب فيها نمّى تجارتها وبالتالي تجارة مرفئها الجديد بيروت ٦- اصلاح الحكومة المصرية لمرفئها ٧- الحركة التجارية العالمية واكتشاف البخار واستعماله في المواصلات .

٢- كلمة حول الموضوع

البحث في تجارة بيروت يشمل الى حد ما ، البحث في تجارة سوريا عامة . وهو بحث شاق لان المؤرخين قل ان يهتموا ببحث الحياة التجارية كما انه بحث جاف شان اغلب الابحاث الاقتصادية . والبحث في تجارة بيروت يشمل البحث في نواحي عديدة ذات اهمية منها العمله والجمرك والبنوك والمواصلات وغيرها .

الباب الثاني

محل بيهم وتجارة ~~بيروت~~ منذ نحو مئة عام

١- الرسائل الواردة لهذا المحل : هي رسائل خطيه يبلغ عددها نحو اكثر من الف ، واردة من مختلف الجهات في سوريا ومصر وتركيا واوربا تنحصر تواريخها بين عامي ١٢٤٤ و ١٢٧٢ هـ أو ١٨٢٨ - ١٨٥٦ م وهناك صعوبة فائقة في قراءتها ومعرفة بعض اصطلاحاتها .

٢- اصحاب المحل : كانت الرسائل ترد عام ١٢٤٤ باسمي الحاج يوسف وعمر بيهم العيتاني ثم تنقطع الرسائل وتعود فتظهر عام ١٢٥٠ وما بعد باسمي الحاج عبدالله وعمر بيهم العيتاني اى ان احد الشريكين السابقين تبدل باخر غيره لانعرف من امره شيئا

٣- مقر هذا المحل وزمانه : مقره بيروت كما تدل الرسائل على ذلك اما زمانه فلا نستطيع القول فيه الا ان الرسائل التي بين ايدينا يرجع اقدم عهد لها الى عام ١٢٤٤ ثم تنقطع وتعود بالظهور عام ١٢٥٠ وتظل حتى عام ١٢٧٢ هـ .

٤- نوع تجارته : تجارته واسعة تشمل الاقمشة الوطنيه والاجنبيه والخردوات

والحبوب والحرير والقطن وغير ذلك . وهذا يجعلنا نرجح انه لم يكن هناك اختصاص في التجارة في ذلك الحين .

٥- تمثيله لعموم تجارة سوريا : ان تجارته تعطينا صورة عامة عن تجارة البلاد السورية سيما عند بحث علاقته مع المدن السورية الاخرى وعند ذكر الابحاث العامة المتعلقة بالتجارة مثل الصناعة والعملة والموازين والجمرك والمواصلات وغيرها .

الباب الثالث

المنتوجات السورية

يشمل البحث فيه على فصلين المنتوجات الطبيعية والمنتوجات الصناعية

الفصل الاول : المنتوجات الطبيعية

يمكن ان يقسم البحث فيها الى شطرين :

اولا : المنتوجات الزراعية تشمل على البحث في زراعة اشجار التوت الابيض وتربية الحرير واهم مراكز انتاجه، وعلى مقاديره السنوية؛ ثم القطن والتبغ والزيتون وزيته والسمسم والعفص والقُوَّه والقنب والفواكه والحبوب والاخشاب وغير ذلك مع بعض المعلومات عن مقادير الانتاج واهم مراكزه واهميتها في تجارة البلاد .

ثانيا : المنتوجات غير الزراعية اهمها المعادن التي تشمل الفحم الحجري والحديد وقد اقامت الحكومة المصرية لهما مصلحة خاصة وعينت مهندسين اختصاصيين في استخراجهما لما كان لها من الحاجة اليهما . وهناك النحاس العتيق الذي كان مادة تجارة خارجية اذ يصدر لخارج البلاد وهو من الاواني النحاسية العتيقه .

ثم الاسفنج والشمع والصوف والسمن وكلها كانت مواد هامة في التجارة الداخلية والخارجية ·

الفصل الثاني : الصناعة :

اهم الصناعات السورية هي المنسوجات الحريرية واشهر انواعها الكريشة والمحازم والحطايط ونوع من الالاجه · ثم الحرير الممزوج بخيوط الذهب الذي اشتهرت به حلب والخيوط الحريرية المبرومة ·

ومن المنسوجات ايضا الحرير الممزوج بالقطن الذي يدعى بالقطني او الالاجه وهي قطع من القماش يبلغ طول الواحدة منها نحو عشرة اذرع وهي على عدة انواع ·

والقطن يستعمل لوحده لصنع غزل القطن ثم نسج الانسجة القطنيه ولكن الغزل الاجنبي غزاه بعد ذلك واخر صناعته وهناك نوعان من القماش ~~القطني~~ يدعيان الكرمسوت والديما يُعتقد أنهما من القطن · وكذا المحازم القطنيه والحطايط ·

والصوف ينسج اما لوحده او ممزوجا لغيره وله اهمية في حياكة السجاد واللباد والعباآت وغيرها ·

وهناك صناعات اخرى مثل الصباغه والدباغة وطباعة الاقمشة وصناعة الصابون ·

وقد كانت الصناعة السورية اخذه بالانحطاط حتى في الدور الذي نبحثه واسباب ذلك هي التالية : ١- النهضة الصناعية الاوروبية الحديثة التي قلبت الانظمة القديمة البالية واخرجت كميات كبيرة من المنسوجات ضاربت صناعات العالم الغير متمدن (٢- تمسك السوريين باساليبهم القديمه وعدم تجديدها او العمل على موالفتها للنهضة الصناعية الاوروبية - ٣- عدم تشجيع الحكومة لها لا بل واقامتها للعراقيل في طريقها بفسح المجال

للبضائع الاجنبيه في مقاومة المصنوعات الوطنيه بتنزيل الضرائب عليها وزيادتها على البضائع المحلية فاخذت صناعة البلاد بالانحطاط المستمر .

الباب الرابــع

علاقــة بيروت التجارية بالمدن الســـوريــة

تقدمت بيروت في العصر الذي نبحثه عما كانت عليه سابقا حتى اصبحت متنازع جميع المرافئ السورية الاخرى واصبحت مرفأ تجاريا لاكثرها فازدادت صلتها التجارية بالمدن السورية سيما الداخلية منها وهذه التجارة الداخلية لبيروت تشمل الابحاث التالية .

بيروت ودمشق : مركز دمشق تجاري هام وتجارتها واسعة وقد كان مرفأها صيدا ولكن لما انحط هذا المرفأ ازدادت علاقتها ببيروت واصبحت هذه مرفأ جديدا لها فكانت دمشق تصدر البضائع الواردة اليها من الهند والعجم والعراق مع نقل بغداد ومن الحجاز الحجاز مع نقل مكه الى اوروبا وتركيا ومصر عن طريق بيروت كما تصدر بعض مصنوعاتها ومنتوجاتها عن طريق هذا المرفأ ايضا . وتستورد من الخارج ومن اوروبا خاصة البضائع المختلفة التي اهمها المنسوجات والمصنوعات عن طريق هذا المرفأ ايضا . وكذا تستورد بعض منتوجات بيروت نفسها .

ولابد في بحث هذه الصلة التجارية بين البلدين من الاشارة الى ان شدة هذه الصلة تتوقف على رواج تجارة بغداد اذ انه اذا وردت اخبار منها ان سوق التجارة رائج تزود القفل بالبضائع الكثيرة من دمشق التي تطلب عندئذ البضائع المختلفة من بيروت وتصدر اليها ما يحمله نقل بغداد هذا، وبالعكس . وما يقال في اثر نقل بغداد يقال في اثر قافلة مكه الى حد اقل من الاول .

٧ بيروت وطرابلس : بيروت نازعت طرابلس شيئا من اهميتها التجارية بعد تقدمها الذى ذكرنا اسبابه ولذا اصبحت طرابلس فى كثير من الاحيان تتاجر مع اوروبا عن طريق بيروت نفسها وفى بعض الاحيان عن طريق مينائها هي ؛

٨ بيروت وحمص وحماه : كانت طرابلس صلة وصل بين بيروت من جهة وحمص وحماه من جهة ثانيه فتصدر بيروت الى هاتين المدينتين الداخليتين بعض البضائع الاوروبية عن طريق طرابلس وتستورد منهما بعض منتوجاتهما عن طريقها ايضا ؛

بيروت وحلب : ومع ان حلب ذات موقع تجاري هام فلم تكن صلتها التجارية ببيروت قوية ذلك لان موقعهما الجغرافي لايساعد كثيرا على هذه العلاقة اذ كان لحلب مرافئها على ساحل البحر الابيض وهي اسكندرونه واللاذقية اللتين لم تكن صلتهما التجارية مع بيروت على شيء من الاهمية بسبب وضعهما الجغرافي ايضا .

بيروت وصيدا : نازعت بيروت صيدا الاهمية التي كانت تتمتع بها فى القرن الثامن عشر وما قبل للأسباب التي ذكرناها والتي اهمها فيما يتعلق بصيدا حكم ظاهر والجزار الجائرين لها ومظالمهما فيها وعدم رعايتهما للتجار الاجانب الرعاية الكافية على ان صيدا لم تخسر كلها كان لها من الاهمية بل ظلت تتمتع بشيء منها رغم ذلك كله وكانت بيروت تصدر اليها بعض المنتوجات الاوروبية والمحلية وتستورد منها بعض محصولاتها .

بيروت وصور : كانت صور على درجة كبيرة من الانحطاط فى ذلك العهد ولذا فقد كانت تجارتها الخارجية تجرى اكثر ما يكون عن طريق بيروت فتصدر الى بيروت منتوجاتها التي اهمها التبغ وتستورد منها البضائع الاوروبية .

الباب الخامس

التجارة الخارجية

الفصل الاول : التجار الاوروبيون في سوريا

ان تاريخ مجيء التجار الاوروبيين لسوريا قديم جدا ولكنه يقل اويكثر تبعا للظروف وفي بدء القرن التاسع عشر اخذوا يتدفقون الى بيروت بعد نهضتها الحديثة .

اعمال التجار الاجانب ومنازعاتهم مع بعضهم : ان تجار الاجانب كانوا يحصلون على براءة من الباب العالي قبل معاطاة التجارة في البلاد العثمانيه فيتمتعون بالحقوق التي تخولهم اياها معاهدات دولهم مع الباب العالي ولكنهم لم يكونوا يرعون هذه العهود دائما بل كانوا يبيعون الامتيازات الممنوحة لهم من الدولة العثمانيه الى بعض اليهود والمسيحيين من اهل البلاد ذلك لان الضرائب الجمركية كانت على الاجنبي اقل منها بكثير على المواطن وقد حفظ لنا المؤرخون امثلة عدة من هذا القبيل .اضف الى ذلك انه كثيرا ما كانت تقوم بينهم المشاحنات والفتن حتى بين ابناء الوطن الواحد .

معاملة السلطات السورية للتجار الاجانب : كثيرا ما كانت السلطات في سوريا لا تقوم بتنفيذ العهود التي منحها الباب العالي للتجار الاوروبيين ويرجع ذلك في نظري الى ان هؤلاء التجار لايدينون بدين الدولة العثمانيه فكثيرا ما كان حكام سوريا لايتقيدون باوامر الباب العالي ويعاملون هؤلاء الاجانب خلافا للعهود المقطوعة لهم على ان ذلك لا يمنع في كثير من الاحيان من وجود بعض الباشاوات الذين احسنوا معاملة هؤلاء الغرباء مثل سليمان باشا خلف الجزار والامير بشير ومحمد علي .

التجار الاجانب والاهلون : لم تكن العلاقة بين الفريقين حسنه واهم الاسباب في

ذلك : اولا : الاختلاف الديني -٢- نيل هؤلاء التجار لامتيازات في الدولة جعلت تجار البلاد يحسدونهم عليها . -٣- تصرفات هؤلاء التجار الشاذة كبيعهم لامتيازاتهم وتفضيلهم لمصالحهم قبل كل شيء واهمالهم لمصالح التجار الاهلين .

اثر التجار الاجانب : ان الاحتكاك بين الشعوب من جملة العوامل في الحضارة وقد كان لتدفق التجار الاوروبين اثره الحسن من هذه الناحية لما كانت عليه نهضة اوروبا الحديثة من الرقي . واثر ذلك يظهر بمقارنة حضارة بيروت بين فترتين من الزمن في ذلك الحين .

<u>الفصل الثاني : القناصل واعمالهم التجارية :</u>

وظيفة القنصل : اول القناصل في سوريا الجنويون وكانت القناصل تعين في بادئ الامر من قبل التجار الاجانب انفسهم ثم تطور الحال بعد النهضة الحديثة ورات الدول الاجنبية ان اتساع مصالحها يستدعي قناصل رسميين مسؤوليين . وقد كانت وظيفة القنصل في بلاد الشرق عامة تختلف عن وظيفته في اوروبا لما كان هناك من القوانين الخاصة التي سنتها الدولة العثمانيه من اجل الاجانب وسهر القناصل على تطبيقها واهم ما كانوا يقومون به من الاعمال هو حماية تجار بلادهم وتنشيط مصنوعاتها في البلاد التي يقيمون بها والدفاع عن مصالحها .

اعمال القناصل الشاذة : لم يكونوا يقومون بالواجب المحتم عليهم القيام به دائما بل كثيرا ما كانوا يقومون باعمال منافية للعهود المبرمة بين الباب العالي ودولهم فكانوا يدخلون في حمايتهم بعض اهل البلاد ويبيعون هذه الحماية بالمال في كثير من الاحيان كما انهم كانوا يتعاطون انفسهم التجارة محاطين بالامتيازات والحرمة التي كانت لهم كممثلين لدول اجنبية ذات سطوة ونفوذ. والامثلة التي يذكرها المؤرخون على ذلك كثيرة . وقد

وقد اخذت السلطات العثمانيه والمصرية بحصر الاجراآت لردعهم عما يفعلون ولكن دون جدوى

الفصل الثالث : التجار السوريون في اوروبا ،

نزح كثير من التجار السوريين واقاموا في اوروبا بعد ان سمحت الظروف لهم بهذه الهجرة وصاروا يقومون بالاعمال التجارية سيما مع ابناء وطنهم . ويفضلهم السوريون عن الاجانب لانهم يفهمون لغتهم ويكاتبونهم بها ولانهم يعرفون حاجة البلاد السورية من البضائع وما يمكن تصديره من سوريا الى اوروبا من المواد الاولية . ولقد كان اغلب هؤلاء التجار ان لم يكونوا كلهم من غير المسلمين .

الفصل الرابع : المبادلات التجارية بين بيروت واوروبا :

يشمل هذا الموضوع بحث علاقة بيروت التجارية مع اهم الدول الاوروبية وهي :

بيروت وفرنسا : ان تاريخ العلاقة التجارية بين فرنسا وسوريا قديم جدا وقد كان للتجار الفرنسيين المقام الاول في صيدا في القرن الثامن عشر ثم مرت عليهم حوادث سياسية قللت هذه العلاقة ولكن الربع الاول من القرن التاسع عشر يشاهد توثقا جديدا في الرابطة التجارية بينهم وبين بيروت اذ تدفقوا اليها من جديد .

واهم صادرات فرنسا لبيروت هي : المنسوجات الحريرية الغزل المنسوجات القطنيه ، المنسوجات الصوفية ، الاجواخ ، الطرابيش ، المحارم الفرنسية الورق ، السكر، البن ، وغير ذلك كثير .

واهم صادرات بيروت لفرنسا : المواد الاولية التي اشهرها الحرير، القطن، الصوف، العفص، وبعض منتوجات الهند والعجم والعراق .

ولم تكن فرنسا تنتصر في صلتها التجارية مع سوريا على علاقتها ببيروت فحسب ، كما ان البضائع التي يصدرها الطرفان لبعضهما لم تكن من منتوجات سوريا وفرانسا فقط .

ثم ان احصاء قيمة الصادر والوارد لبيروت من حيث علاقتها التجارية مع فرنسا يُظهر أمرين:
أن قيمة صادرات بيروت لفرنسا اقل من قيمة وارداتها منها ، ثم تقدم العلاقة التجارية بين xالبلدينx البلدين .

بيروت وانكلترا : كان لشركة الشرق الانكليزية اثر في علاقة سوريا التجارية مع انكلترا ولكن هذه العلاقة انحطت بعد اكتشاف راس الرجاء الصالح ثم عادت للظهور في مطلع القرن التاسع عشر xx بعد ان اخذ نجم بيروت يلمع في افق التجارة .

ولقد تطورت الرابطة التجارية بين سوريا وانكلترا في بدء القرن التاسع عشر فقط كانت عن طريق ازمير واستنبول،ثم اصبحت عن طريق بعض المرافىء الاوروبية مثل ليكورنا ومرسيليا،ثم اصبحت بعد ذلك مباشرة .

واهم صادرات انكلترا لبيروت هي غزل القطن والمنسوجات القطنيه ذات الرواج العظيم في سوريا،وبعض المصنوعات الانكليزية الاخرى .

واهم صادرات بيروت لانكلترا هي المواد التالية : القطن الذي قلت اهميته، ثم الصوف وبعض المواد الاولية الاخرى .

وهنا لابد من ابداء بعض الملاحظات من ان ما كل ما يصدره البلدان لبعضهما كان من منتوجاتهما ، وان تجارة بيروت مع انكلترا لا تمثل كل تجارة سوريا معها ، وان قيمة صادرات بيروت اليها اقل من قيمة وارداتها منها .

بيروت وايطاليا : لم تكن ايطاليا قد نالت وحدتها في ذلك الحين فترستة في ذلك الحين ذات العلاقة التجارية الوثقى مع بيروت كانت بيد النمسا . وعلى كل فقد كانت مقاطعة توسكانا التي اشهر مرافئها ليكورنا ليست محكومة مباشرة من قبل النمسا كما ان هناك

نواة الوحدة الايطالية وهي سردينيا ولذا فانيا نبحث في علاقة بيروت مع ايطاليا علاقتها مع هاتين المقاطعتين :

بيروت وتوسكانا : (ليكورنا)ليكورنا مرفأ هام على البحر الابيض كان واسطة تجارية بين بيروت وكثير من مدن اوربا كما انه كان ذا علاقة تجارية خاصة مع بيروت .

واهم صادرات توسكانا هي المنسوجات الحريرية المنسوجات القطنية ، الاجواخ الطرابيش وغيرها من البضائع الاخرى .

واهم صادرات بيروت اليها هي : المواد الاولية وبعض ما يرد الى سوريا من الهند والعجم . وكثيرا ما كانت قيمة صادرات بيروت الى توسكانا قيمة وارداتها منها ما يجعلني اميل الى الاعتقاد بان هذه الصادرات من بيروت كان قسم كبير منها يمر بشكل ترانزيت او تبيعه ليكورنا الى بعض المدن الاوروبية .

بيروت وسردينيا : لم تكن العلاقة التجارية بينهما وثيقة وتقتصر على تبادل بعض المصنوعات والمنتوجات .

بيروت والنمسا : اهم موانئ الإتجار مع بيروت هي تريسته وتقدمت هذه العلاقات بعد النهضة الحديثة لتجارة بيروت وتجارة اوروبا. واشهر صادرات النمسا لبيروت هي : المنسوجات الحريرية والقطنيه وبعض الاجواخ والطرابيش وبعض المعادن وغيرها .

اما صادرات بيروت الى النمسا فاشهرها الحرير والقطن والصوف والسمسم وغيره

ان بيروت لم تكن تصدر الى النمسا حاصلات سوريا فحسب بل تصدر كثيرا من منتوجات البلاد الاخرى مثل فلسطين والهند والعجم . ولم تكن صلة بيروت مع النمسا تمثل تجارة سوريا كلها معها بل كانت طرابلس ايضا ذات علاقة تجارية مع النمسا ، والاحصاءات التي لدينا تدل على ان قيمة صادرات بيروت الى النمسا تعادل او تزيد في بعض الاحيان

عن صادرات النمسا اليها ذلك لان تريستة كانت مرفأ تصدر اليه بيروت المواد الاولية التي كانت تباع بعد ذلك في اسواق اوروبا .

وهناك علاقات تجارية بسيطة بين بيروت وسويسرا واليونان والاراضي المنخفضة والمانيا وروسيا لم تكن على شيء كبير من الاهمية .

<u>الفصل الخامس : المبادلات التجارية بيروت والبلاد العربية والتركية :</u>

ونقصد بذلك البلاد التي كانت خاضعة للنفوذ العثماني من بلاد عربية وغير عربية بما في ذلك مصر التي استقل بها محمد علي باشا الى حين ويشمل هذا البحث :

علاقة بيروت وفلسطين : كانت فلسطين تعد جزءاً من سوريا ومع ذلك فانسا نبحث اهم علاقاتها التجارية مع بيروت . فلم تكن المرافئ الفلسطينية في ذلك الحين على شيء كبير من الاهمية بل كان الكثير منها يتاجر مع اوروبا عن طريق بيروت فيبعث اليها بالمواد الاولية التي اهمها القطن ويستورد منها بعض المنتوجات الاوروبية والهندية وغيرها .

ولم تكن صلة بيروت بفلسطين تمثل كل علاقتها التجارية بسوريا .

بيروت ومصر في الحقبه التي نبحثها وقعت سوريا تحت الحكم المصري الى اجل ما . والوحدة السياسية هذه تنمي العلاقة الاقتصادية الى حد كبير فالاسكندرية ودمياط كانا اهم المرافئ التجارية التي تتصل مع بيروت واهم ما يصدرانه اليها هو بعض الانسجة الوطنيه والمتوجات الاجنبية ثم الارز والحبوب والسكر والعبيد وغيرها. واشهر صادرات بيروت اليها هو : المنتوجات الوطنيه على اختلاف انواعها ثم الحرير الخام ، والقطن، والتبغ، وبعض المنتوجات السورية والهندية الاخرى .

بيروت وبغداد : كانت العلاقة بينهما غير مباشرة اي عن طريق دمشق حيث ترد اليها بضائع العراق والعجم والهند فتبعث دمشق بقسم منها الى بيروت وهذه بدورها

تصدر قسما منها الى تركيا واوروبا . وبالمقابل فقد كانت بيروت تصدر الى دمشق البضائع الاوروبية الضرورية لهذا النقل ومن هنا نتبين اثر رواج البضائع في بغداد على تجارة دمشق وبالتالي على تجارة بيروت .

بيروت والحجاز : ان ما ذكرناه عن علاقة بيروت ببغداد عن طريق دمشق ينطبق الى حد ما على علاقة بيروت التجارية مع الحجاز اذ ان الا نوافل الحج كانت تحمل معها الى دمشق في غدوها ورواحها لا بضائع الحجاز وحدها وانما بضائع كثير من الامم الاسلامية مما تستورد بعضه بيروت وتصدر بدورها الى دمشق بعض المنتوجات الاوروبية التي يرغبها الحجاج .

بيروت وتركيا : كانت بيروت بل وسوريا كلها احدى الايالات التركية ومعنى ذلك انه هناك صلة تجارية قوية بين الوطن الام والبلاد التابعة له ولكن بيروت لم تكن ذات علاقة متينة مع تركيا مثل المدن الداخلية اذ كثيرا ما كانت تحصل المبادلات التجارية بين سوريا وتركيا عن طريق حلب ودمشق ومع هذا فقد كانت بيروت تتصل بحرا باشهر المرافئ التركية وهي استنبول وازمير وترسوس . وقد كانت هذه المرافئ تصدر الى بيروت المنسوجات القطنيه والحريرية والاجواخ والطرابيش التي ليست كلها من المصنوعات المحلية . واما بيروت فكانت تصدر الى هذه المرافئ الانسجة الوطنيه السورية المختلفة وبعض المواد الاولية والفواكهه المجففه وبعض المنتوجات التي تحملها نوافل بغداد الى دمشق .

<u>الفصل السادس : نظرات في تجارة بيروت الخارجية :</u>

اذا دققنا في احصاآت تجارة بيروت الخارجية خلال سنين عدة من الدورة التي نبحثها يتبين لنا ان قيمة الصادرات اقل من قيمة الواردات وفي ذلك ما فيه من معنى اقتصادي اذ انه يعني ان قسما من ثروة البلاد يتسرب الى خارجها لقاء اثمان ما تشترى ولذا فقد

ولذا فقد كانت بيروت تصدر بالمقابل بعض العملة والسبائك الفضية والذهبيه لتحفظ توازن

ثم اذا القينا نظرة على صادرات بيروت وجدنا ان اغلبها هي المواد الاولية ومعنى ذلك ان صناعة البلاد منحطة لاتستفيد من هذه المواد الاولية الصناعية كما يجب

واذا نظرنا الى جدول بعدد المراكب التي كانت ترسي في مرفأ بيروت والى مقدار حمولتها خلال سنوات متتالية عدة وجدنا ان حركة الملاحة آخذة في النمو . وكذا الامر في قائمة احصاآت ثم تجارة الخارجية فانها تدل على ان تجارة بيروت كانت اخذة في التقدم في ذلك العهد .

الباب الخامس

المعاملات التجاريـة

وانقصد بذلك بعض المعاملات التي كانت شائعة الاستعمال بين التجار في ذلك الحين واهمها هي التالية : البيع بالجملة والبيع بالمفرق ، البيع نقدا والبيع لوعده ، البيع على التسليم ، التسليف ، المقايضة ، السمسرة ، الخصم ، المرابحة ، وهذه كلها لاتزال تستعمل في ، اسواق البلاد التجارية حتى الان .

الباب السادس

البنوك واعمال الصرافـة

ان تاسيس البنوك يدل على تقدم التجارة وزيادة المعاملات التجارية في البلاد واول بنك انشىء في بيروت كان فرعا لبنك استنبول القائم على رؤوس الاموال الانكليزية والذي تاسس عام ١٨٥٦ وكان له عدة فروع من جملتها فرع بيروت .

الصرافة ومحترفوها : لقد كان الصيارفة يقومون ببعض الاعمال التي يفرض ان تقوم بها البنوك واهمها الدين بالفائدة كما كانوا يقومون بتبديل العملة والاتجار بها ذلك الاتجار الذى ادى الى اضرار كبيرة فى تجارة البلاد . وقد كان اغلب هؤلاء الصيارفة من اليهود .

اما الفائدة بصورة عامة فقد كانت شائعة فى البلاد رغم تحريم الدين الاسلامي لها وقد كانت باهضة جدا حتى انها تبلغ اربعين فى المائة فى بعض الاحيان لاسباب لعل اهمها هى التالية : ١-عدم الثقة التامة بالمستدين -٢- تهافت كثير من الناس على الاستدانة بالفائدة حتى الاغنياء الذين يتخذونها وسيلة للتظاهر بالفقر .

الحوالات : كانت طريقة الحوالات مستعملة بين تجار ذلك العصر والحوالة امر خطي من شخص لاخر يأمره آن يدفع مبلغاً معيناً من المال لشخص ثالث . ولم يكن المحوّل ليكتب هذه الحوالة الى المحوّل عليه الا اذا كان له بذمته بعض الدين او المال . ولذا فكثيرا ما كان المحوّل عليه يرفض هذه الحوالات اذا كانت هناك اسباب تدعوه لعدم قبولها . واذا قبل بدفعها اخذ من المحوّل له وصولا بقبض المبلغ يدعونه "الرجعة"

الباب السابـــع

العملــة

العملة مقياس القيم وواسطة التبادل وهي من ضرورات التجارة وقد كانت فى بيروت على انواع عديدة قسّمتها الى الاقسام التالية :

العملة الوطنية: واقصد بذلك العملة التي كانت تصك فى استانبول ومصر ولم يكن ليرسم عليها شيئ من الصور او التماثيل لتحريم الدين الاسلامي لذلك وهي على انواع : اولا :

العملة النحاسية.ثانيا: العملة النحاسية الممزوجة بالفضة -ثالثا: العملة الفضية.رابعا: العملة الذهبيه . وقد كانت انواع النقد المضروبة من هذه المعادن كثيرة جدا . وهناك العملة الورقية التي اصدرت مؤخرا .

العملة الاجنبية : كانت ترد الى سوريا بنتيجة المبادلات التجارية من كثير من الممالك الاوروبية وهي ايضا كثيرة الانواع والاجناس منها الفضية ومنها الذهبيه .

وهناك انواع عديدة جدا من النقد الوطني والاجنبي بحيث تتجاوز المئة مما يجعل احصاءها ودراسة كل نوع على حدة من الصعوبة بمكان . وكان ذلك من الاسباب في عرقلة التجارة وتشويشها في البلاد .

تزييف العملة : كان اصحاب الاطماع من الوطنيين والاجانب يزيفون النقود الوطنيه ليربحوا الفرق بين القيمة الاسمية والجوهرية لها كما كانوا يزيفون العملة الورقية ايضا . وكانت هذه العملة تتسرب الى اسواق البلاد لجهل طبقة الشعب بها .

تقلب اسعار النقد : لم تكن اسعار النقود ثابته في البلاد بل كانت بتغير مستمر ترتفع وتهبط لا بين يوم واخر فحسب وانما تختلف اسعارها في اليوم الواحد بين بلدة واخرى . اضف الى ذلك ان الوحدة النقدية التي هي القرش كانت قيمتها بانحطاط مستمر ولذا فقد كانت التجارة بالنقود رائجه من اجل هذا الاختلاف في الاسعار وكان من نتائج ذلك عرقلة سير التجارة وافلاس بعض التجار وتشويش القيود .

تصدير النقد وتعادل الصادر والوارد : ولقد كان النقد واسطة لتعديل الميزان الاقتصادي لبيروت اذ راينا ان هناك رجحانا في كفة قيمة الصادرات على قيمة الواردات فكان النقد وسيلة فعالة في هذا المضمار مضافا الى السبائك الذهبيه والفضية .

التجارة بالسبائك والعملة الناقصة الوزن : ويظهر ان سبائك الذهب والفضة كانت توجد بكثرة في البلاد السورية حتى كانت لها تجارة خاصة فيشترى التجار سبائك الذهب الرملي والفضة الروباص ويبيعونها تبعا لاسعارها في الاسواق . اضف الى ذلك ان بعض النقود كان وزنها ينقص مع الزمان او على اثر عوارض طرأت عليها كأن تكون قد أُدخلت في صياغة بعض الحلي ولذا كانت قيمتها التجارية تنفرعن قيمتها الحقيقية .

اجراآت الحكومة في تنظيم النقد : اتخذت الحكومة بعض الاجراآت في سورية وفي الدولة العثمانية عامة لتنظيم النقد ومنع تسربه الى الخارج منها ضرب نقد تختلف قيمته الاسمية عن قيمته الجوهرية بقدر لا يفسح مجالا لتهريبه لخارج البلاد كما فعل ذلك محمد علي في سوريه . وقد اصدرت الحكومة العثمانية ايضا قرارا في عام ١٨٤٤ تجعل فيه النسبة بين النقد الذهب والفضي ثابتة .

الباب الثامن —

الجمارك والرسوم

ان الجمارك اداة سياسية في يد الدولة كما انها سلاح اقتصادي تحمي به صناعتها ومنتوجاتها .

الرسوم الجمركية على الاجانب والمواطنين قبل عام ١٨٣٨ : ان هذه الرسوم لم تكن على شيء من الانتظام قبل ذلك العام حتى انها تختلف تبعا للدول والعهود المقطوعة اليها وتارة تجبى على قيم البضائع واحيانا على وزنها ولكن الرسم الاسمي على اكثر الدول الاجنبية كان يتراوح بين ٣ و ٤ بالماية في التصدير والتوريد . اما التجار من اهل البلاد فكانت الرسوم عليهم اكثر من ذلك بكثير حتى ان نفس البضاعة يستوردها الاجنبي والمواطن يدفع الاول عنها نحو ١/٢ ٣ بالماية والثاني نحو ١٠ — ١٢ بالماية .

معاهدات ١٨٣٨ : ان معاهدات ١٨٣٨ نظمت هذه الرسوم نوعا ما وجعلتها

ترتكز على اساس على شيء من الثبوت وقد بدأت هذه المعاهدات بالمعاهدة الانكليزية التركية عام ١٨٣٨ واهم بنودها هي التالية :

١ - يدفع التجار الانكليز الرسم المتفق عليه في هذه المعاهدة واذا خُفِّضت الرسوم لدولة اخرى فبطبيعة الحال تعتبر الرسوم على تجار الانكليز مخفضة مثلها، واما اذا زيدت على تجار بعض الدول الاجنبية فتبقى الرسوم على التجار الانكليز على حالها .

٢ - تلغى جميع الاحتكارات في الدولة ويعطى للتجار الانكليز الحق بشراء اية مادة يريدونها من البلاد بالسعر الرائج .

٣ - تفرض الرسوم الجمركية على الصورة التالية : أ - تدفع الصادرات من الاراضي التركية ١٢ بالماية . ب - تدفع الواردات الى الاراضي التركية ٣ بالماية وتدفع ٢ بالماية زيادة عندما تباع بالمفرق .

٤ - تطبق احكام المعاهدة على جميع الرعايا الانكليز ويعطى لبقية الدول الحق في عقد معاهدات مثلها .

ولذا نجد كثيرا من الدول الاجنبية تسارع لعقد معاهدات مبنية على هذه الاسس .

وقد شجب كثير من المؤرخين هذه المعاهدات لانها ليست من صالح الحكومة العثمانية وانما هي من صالح الدول الاجنبية .

نتائج السياسة الجمركية : كان من نتائج السياسة الجمركية ما ذكرناه من قتل الصناعة الوطنية وفتح المجال امام البضائع الاجنبية لتغزو اسواق البلاد . كما انه كان من نتائجها بيع القناصل والتجار الاجانب للرعوية الاجنبية لبعض التجار العثمانيين لما كان هنالك من الفرق في الرسوم الجمركية على الطرفين .

التزام الجمرك : ان التزام الجمارك من جملة مساوىء الادارة الجمركية في البلاد اذ ان هذا النظام كان يقضي بتلزيم الرسوم الجمركية الى المزاود الاول وكان هذا الملتزم يعمل جميع الوسائل لجمع ما امكنه من الرسوم بحق وبغير حق وكثيرا ما كان موظفوه يعرقلون سير المواصلات بمنع البضائع من الدخول والخروج الى البلاد الا بدفع الرشوى .

الباب التاسع

المواصلات

المواصلات عنصر حساس في حياة تجارة البلاد اذ ان رقيها فيه الخير الجزيل للتجارة وانحطاطها عرقلة في سبيل تقدم هذه التجارة . والبحث في المواصلات يشمل ما يلي :

الفصل الاول : المواصلات البرية :

في هذا الفصل نبحث في المواصلات البرية بين بيروت والمدن السورية ثم في مواصلات سوريا عامة مع الاقطار العربية والتركية المجاورة .

القوافل : هي الوسيلة الهامة في النقليات التجارية بين المدن السوريه،وبين سوريا وغيرها اذ انها كانت تحمل التجارة بين بيروت ودمشق كما كانت تنقل البضائع في بعض الاحيان بين بيروت والمدن الساحلية،أضف الى ذلك انها الوسيلة الوحيدة في نقل البضائع بين دمشق وبغداد وبين دمشق والحجاز ، ثم بين دمشق وحلب الى ارمينيا والاناضول وديار بكر ، ثم بين دمشق ومصر . وهذه القوافل كانت تتألف من الحمير والبغال والجمال تبعا لطبيعة الاراضي التي تسير فيها القافلة .

الطرق البرية : لم تكن الطرق البرية على شيء من الانتظام اذ كان اغلبها ضيقا وصخريا او رمليا عسر السلوك لا بل غير ممكن سلوكه في ايام الشتاء وقد اورد المؤرخون والرّواد وصفا كثيرا لهذه الطرق في سوريا .

ولكن الحركات العسكرية ايام الحكومة المصرية افادت في توسيع بعض الطرق وتسهيلها كما انه ظهر في نهاية الدور الذي نبحثه مشروع انشاء طريق تسير عليه العربات بين دمشق وبيروت قامت به شركة افرنسية عام ١٨٥٧ وتم انشاؤه عام ١٨٦٣ كان له فضل كبير على المواصلات بين البلدين .

عدم تحقق الامن في الطرق البرية /: الامن روح وحياة للتجارة ومع ذلك فانه لم يكن مؤمنا سيما على طرق القوافل البعيدة كطريق دمشق وبغداد الذي كثيرا ما كانت العربان تغزو

القوافل وهي سائرة عليه . وكذا الأمر في كثير من الطرق البرية الاخرى . وكانت الحكومة العثمانية غير محيرة انتباهها الى مثل هذه الاعمال ولكن الحكومة المصرية كانت انشط في هذا المضمار .

الفصل الثاني : المواصلات البحرية :

نبحث فيه في حالة المواصلات البحرية في بدء الدور الذي نؤرخه ثم تقدمها بعد ذلك وحالة هذه المواصلات البحرية في كلا الحالين .

المرافئ السورية : كانت على غاية من الانحطاط ومع ذلك فان اصلحها كان مرفأ بيروت .

المراكب السوريه ومواصلات بيروت البحرية بالمرافئ العثمانية : كانت للسوريين مراكبهم الشراعية الخاصة التي تصنع في سوريا والتي كثيرا ما كانت معرضة لتسخير الحكومة لها . ولم يكن السوريون ماهرون بالملاحة ولذا كانوا يلزمون عدم الابتعاد عن الشواطئ في سفراتهم البحرية . وكانت هذه المراكب والمراكب الاوروبية تصل بيروت مع المرافئ الفلسطينية والتركية والمصرية وتنقل الركاب بينها جميعا .

المراكب الاوروبية ومواصلات بيروت البحرية باوروبا : كانت مواصلات بيروت البحرية مع أوروبا تجرى بواسطة المراكب الشراعية في اول هذا الدور ثم تقدم الحال بها بعد عام ١٨٢٥ حيث شاع استعمال البواخر في هذه المواصلات ومع ذلك فان هذا لم يكن ليمنع من استعمال المراكب الشراعية الاوروبية معها من اجل هذه الغاية .

واشهر البلاد الاوربية التي كانت مراكبها تقوم بهذه المواصلات البحرية مع بيروت هي فرنسا التي كانت شركتها للبواخر المسماة بواخر مساجيرى امبريال ذات اثر كبير في المواصلات البحرية بين بيروت والمرافئ العثمانية والاوروبية . ثم انكلترا وكانت بواخرها ايضا ذات اثر في هذه المواصلات سيما بواخر شركة الهند . وتاتي بعد ذلك بواخر النمسا ومراكبها .

الشحن والسيكورتاه : كان شحن البضائع في البحر خاضعا لنظام خاص وهو اخذ وصول بالبضائع من صاحب المركب او الباخره ووضع نيشان على حزم البضائع تساعد المشحون اليه في استلام

بضائعه ومعرفتها .

والسيكورتاه كانت كثيرة الاستعمال في ذلك العهد على البضائع المنقولة في البحر بين اوروبا وبيروت اذ كانت هناك شركات خاصة تتعهد بهذا الضمان لقاء مبالغ معينة .

الفصل الثالث : الكرنتينـــا :

انشاء محمد علي باشـــا هذا النظام في سوريا لمكافحة الاوباء التي كثيرا ما كانت تجتاح البلاد . وهذا النظام تبعته بعد ذلك الحكومة العثمانية بعد ان اقنعت العلماء الذين قاوموه بضرورته وفائدته . وهو وان كان يعيق التجارة الا انه مفيد في حياة البلاد العامة .

الفصل الرابع : البـــــريد :

يقسم البحث فيه الى قسمين : البريد البرى ، والبريد البحرى .

البريد البري : لم يكن منظما في ذلك العصر الا بين دمشق وبيروت على ما يظهر اذ ان الحكومة الانكليزية هي التي قامت بمشروعه من اجل الرسائل الواردة اليها من الهند كما نظمت البريد بين دمشق وبغداد ذلك البريد الذى يدعي ببريد الهجين فكانت الرسائل تصل الى بغداد من الهند وغيرها ومنها لدمشق فبيروت حيث تنتظرها باخرة انكليزية تنقلها وبالعكس. ~~وبالعكس~~ وهناك بريد بريّ بين دمشق واستنبول اتخذته مصالح الحكومة ولكن لا نعرف فيما اذا كان ينقل الرسائل العادية العامة أم لا . وهناك بريد بين مصر وسوريا انشأته الحكومة المصرية اذ اتخذته مصالحها ولكنا لا نعرف ايضا فيما اذا كان ينقل الرسائل العادية العامة ام لا .

ثم ان البحث في البريد البرى يشمل البحث في السعاة المأجورين الذين يسيرهم أرباب المصالح من بلد لاخرى تبعا لحاجاتهم .

البريد البحرى : كانت تنقله المراكب الشراعية بين المدن السورية والتركية بصورة غير رسمية . اما البريد البحرى مع اوروبا فقد كانت تنقله باخرة انكليزية من بيروت وتاتي به اليها لينقل الى دمشق فبغداد فالهند .

لعلها

البـــاب العاشـــر

الاســـعار والاجـــور

السعر هو قيمة السلعة مقدرة بالعملة ولما كانت اسعار العملة متقلبة متغيرة اصبحت الاسعار تتأثر بها على هذا الشكل . وكذا فقد كان العرض والطلب من جملة الاسباب الداعية لتغير الاسعار والاجور واختلافهما من وقت لآخر .

والاسعار بصورة عامة سيما اسعار المواد الغذائية كانت بارتفاع مستمر واسباب ذلك هي التالية : ١: ـ نزول اسعار النقد التي ذكرنا شيئا عنها . ٢ـ تدفق الاجانب على بيروت وانامتهم فيها . ٣ ـ كثرة الضرائب على المحصولات والبضائع . والاجور تتبع الاسعار في ارتفاعها . وعلى كل فقد كانت الاسعار والاجور رخيصة جدا بالنسبة لاوروبا .

البـــاب الحادي عشـــر

الموازين والمكاييل ومقاييس الطـول

كانت هذه الادوات التجارية سيما الاوزان منها في حالة اضطراب زائد في سوريا اذ مع ان اساسها واحد وهو الدرهم فان اضعافه كانت تختلف من بلد لاخر لا في سوريا فحسب بل في كثير من البلاد العثمانية . فالرطل في صيدا يختلف عنه في بيروت وحلب ومصر وعلى ذلك فقس . وكان ذلك من جملة العوائق التي تعرقل سير التجارة في البلاد .

الباب الثاني عشـــر

عوائق التجارة

اهمها هي العوائق الطبيعية مثل الاوباء المختلفة والجراد والصقيع وغير ذلك . ثم العوائق الحكومية وتنحصر في عدم تشجيع الحكومة لصناعة البلاد بل ووقوفها في طريقها ، واعمال القناصل والتجار الاجانب ، واعمال الصيارفة واختلاف اسعار النقد ، وسوء ادارة الجمارك ، واهمال المواصلات واختلاف الاوزان ، والتجنيد الاجباري ، والسخره ، والالتزام ، والاحتكار .

T
11A

تجارة بيروت ومحل بيهم التجاري

منذ نحو مئة عام

١٨٢٨ — ١٨٥٦ م

رسالة قدمت الى دائرة التاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت

لنيل رتبة

استاذ في العلوم .

راتب الحامي

يناير

١٩٤٢ م

— ،، فهرس بالسنين الهجرية وما يقابلها من السنين الميلادية ،، —

السنة الهجرية	بدايتها بالميلادي	السنة الهجرية	بدايتها بالميلادي
١٢٤٤	١٤ تموز ١٨٢٨	١٢٥٩	١ شباط ١٨٤٣
١٢٤٥	٢ تموز ١٨٢٩	١٢٦٠	٢٢ كانون ثاني ١٨٤٤
١٢٤٦	٢٢ حزيران ١٨٣٠	١٢٦١	١٠ كانون ثاني ١٨٤٥
١٢٤٧	١٢ حزيران ١٨٣١	١٢٦٢	٣٠ كانون اول ١٨٤٥
١٢٤٨	٣١ أيار ١٨٣٢	١٢٦٣	٢٠ كانون اول ١٨٤٦
١٢٤٩	٢١ أيار ١٨٣٣	١٢٦٤	٩ كانون اول ١٨٤٧
١٢٥٠	١٠ أيار ١٨٣٤	١٢٦٥	٢٧ تشرين ثاني ١٨٤٨
١٢٥١	٢٩ نيسان ١٨٣٥	١٢٦٦	١٧ تشرين ثاني ١٨٤٩
١٢٥٢	١٨ نيسان ١٨٣٦	١٢٦٧	٦ تشرين ثاني ١٨٥٠
١٢٥٣	٧ نيسان ١٨٣٧	١٢٦٨	٢٧ تشرين اول ١٨٥١
١٢٥٤	٢٧ آذار ١٨٣٨	١٢٦٩	١٥ تشرين اول ١٨٥٢
١٢٥٥	١٧ آذار ١٨٣٩	١٢٧٠	٤ تشرين اول ١٨٥٣
١٢٥٦	٥ آذار ١٨٤٠	١٢٧١	٢٤ ايلول ١٨٥٤
١٢٥٧	٢٢ شباط ١٨٤١	١٢٧٢	١٣ ايلول ١٨٥٥
١٢٥٨	١٢ شباط ١٨٤٢		

محتويات البحث

الباب الرابع

الباب الخامس

الباب الثامن

الباب الثامن

– " مصادر البحث " –

المصادر الأولية

I – المصادر الخطية:

١– رسائل محل بيهم التجاري في بيروت وعددها ١٠١٠ رسالة. (١٨٢٨ – ١٨٥٦م)

٢ – مخطوطة دفتر "الأستاذ" لمحل نوفل التجاري في طرابلس عن عام ١٨٥٠ – ١٨٥٢م

٣ – مشاقة – الجواب على اقتراح الأحباب (فرغ من كتابة هذه المخطوطة عام ١٨٧٢م)

٤ – مذكرات الشدياق (مصورة). ١٨٢١ – ١٨٤٠ ؟

II – المصادر المطبوعة:

آ – الكتب التاريخية والوثائق الرسمية:

١– المحفوظات الملكية المصرية: الدكتور أسد رستم – جزآن والثالث تحت الطبع: بيروت ١٩٤٠ – ١٩٤١

٢ – الأمير حيدر الشهابي: لبنان في عهد الأمراء الشهابيين: حققه ونشره رستم والبستاني. بيروت عام ١٩٣٣ في ثلاثة مجلدات..

٣ – الجبرتي: تاريخ الجبرتي أو عجائب الآثار في التراجم والأخبار. نشره حسين أفندي شرف. مصر عام ١٣٢٢هـ. في أربعة مجلدات.

٤ – الشدياق: أخبار الأعيان في جبل لبنان. نشره بطرس البستاني. بيروت عام ١٨٥٩م.

٥ – كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر. عربه محمد مسعود. مصر عام ؟ في مجلدين.

٦ – Description de l'Egypte ou Recueil des Observations et des Recherches qui ont été faites en Egypte pendant l'Expédition de l'Armée Française: Publiée par C.L.F. Panckoucke. Paris 1845. (24 tomes en 26 volumes.)

٧ – Young – Corps de Droit Ottoman. Oxford 1905. (7 volumes).

٨ - Noradounghian: Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman. Paris 1900 (4 volumes).

٩ - Hertslet. The map of Europe by Treaty "1814 - 1875" London 1875-91. (4 volumes)

١٠ - Guys. Relations d'un Séjour de plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban. Paris 1847 (2 volumes)

١١ - Guys. Commerce de Beyrouth, son Importance, moyens de l'étendre quant à la France. C'est un article publié dans la "Revue de l'Orient" Tome cinquième - Paris 1849

١٢ - Guys. Esquisse de l'Etat Politique et Commercial de la Syrie. Paris 1862

١٣ - Douin: La Mission du Baron de Boislecomte en l'Egypte et la Syrie en 1833. Le Caire 1927

١٤ - Perrier: La Syrie sous le Gouvernement de Méhémet Ali jusqu'en 1840. Paris 1842

ب - كتب الرحالة

١ - Volney: Travels in Syria and Egypt during 1783, 1784, 1785. (Translated from the French - Perth) London 1801 (2 volumes)

- Browne - Travels in Africa, Egypt and Syria from the year 1792 - 1798 . London 1799 - ٢
- Irby and Mangles . Travels in Egypt & Nubia, Syria and Asia Minor, during the years 1817, 1818. London 1823 . - ٣
- De Lamartine . Voyage en Orient (1932 - 1933) (2 volumes) Paris 1875 . ٤
- Blondel . Deux ans en Syrie et en Palestine 1838. 1839 . Paris 1840 . - ٥
- Kelly . Syria and the Holy Land (about 1840) (2 volumes) London 1844 . ٦
- Castlereagh . A Journey to Damascus (about 1841) (2 Volumes) London 1847 . - ٧
- Gasparin . Voyage au Levant (environ vers 1847) (2 volumes) Paris 1878 - ٨
- Farley . Two Years in Syria (I think that he was in Syria during the years 1856 . 1857) London 1859 . - ٩
- Hill . Travels in Egypt and Syria ? London 1866 . - ١٠

المصادر الثانوية .

I .. مقالات في الموسوعات والمجلات .

١ . Philips : "Mohamet Ali" in C.M.H. Volume X Cambridge 1907.

٢ . Gibb : "Turkey" in Encyclopedia Britannica XI^th Edition. Volume 27.

٣ . رستم : "بيروت في عهد ابراهيم باشا المصري" في مجلة الكلية مجلد ١٢ عام ١٩٢٦م.

II .. المعاجم :

١ . البستاني "محيط المحيط" في مجلدين عام ١٨٦٧ - ١٨٧٠ بيروت

٢ . Larousse du XX^e siècle en six volumes. Paris 1928

III .. المراجع العامة

١ . Du Valey. Essai sur l'Histoire financière de la Turquie. Paris 1903.

٢ . Dodwell. The Founder of Modern Egypt. Cambridge 1931

٣ . Masson - Histoire du Commerce francais dans le Levant au XVIII^e Siècle Paris 1911

٤ . Puryear. International Economics and Diplomacy in the Near East (1834-1853) London 1935.

٥ . Wood - A History of the Levant Company Oxford 1935.

٦ . Puryear. England, Russia and the Straits Question 1844-1856. California 1931

٧ - Rodkey. The Turco-Egyptian Question in the Relations of England, France and Russia 1832-1841. Urbana 1924

٨ - Sabry. L'Empire Egyptien sous Mohamet Ali et la Question d'Orient 1811-1849. Paris 1930.

٩ - R. Soltau. An Outline of European Economic development. London 1935

١٠ - Noyes. Europe. Its History and its world Relationships 1789-1933. U.S.A. 1934

١١ - Gemmill and Blodgett. Economics Principles and Problems. New York 1937.
(2 volumes)

١٢ - الأمير علي الحسني : تاريخ سوريا الاقتصادي دمشق ١٩٢٤ م.

١٣ - يوسف رزق الله غنيمة : تجارة العراق قديماً وحديثاً . بغداد ١٩٢٢ م.

ـ « الباب الأول » ـ مبادئ عامة

المقدمة

١- موقع سوريا الجغرافي وأثره في تجارتها:

إن للوضع الجغرافي أثره البعيد في حياة البلاد الاقتصادية عامة والتجارية خاصة. فالبون شاسع، والفرق كبير بين بلاد هي مركز تجارة كبيرة واسعة وملتقى لخطوط تجارية هامة وأخرى هي في معزل عن العالم، منزوية عن نقاط التجارة القيمة. والفرق جسيم بين بلاد تقع على بحر متوسط بين قارات تجارية معتدل الإقليم، حسن السواحل، وأخرى كائنة على بحر تتجمد مياهه في أغلب أيام السنة وتكثر فيه الثلوج وتعصف فيه الرياح. فشهرة مرسيليا التجارية وذيوع صيت ترييستة وعلو كعب دمشق في التجارة مدين بكثير أو قليل إلى الوضع الجغرافي الذي منحتها إياه الطبيعة.

أما سوريا فقد وهبتها الطبيعة من جمال المناخ واعتداله، ومن الوضع الجغرافي التجاري ما قل أن تكرم به بلد من البلدان. فهي تتوسط ثلاث قارات من أكبر قارات الأرض وتتصل بها اتصالاً وثيقاً وهي آسيا وأوروبا وأفريقيا. أضف إلى ذلك أنها تقع على بحر يتوسط هذه القارات الثلاث عرف منذ القديم بسعة تجارته وطيب سواحله. كما أنها طريق لأغنى الممالك في آسيا وهي الهند المشهورة باتساع أراضيها وغنى منتوجاتها وعظم تجارتها منذ عهود بعيدة. ذلك كله أن تكون سوريا منذ القديم تتمتع بهذه الشهرة الفائقة على البلدان المجاورة لها. ولقد قال Perrier:
"إن سوريا كانت منذ قديم الزمان المستودع التجاري الوحيد لجميع العالم المعروف في ذلك الحين. فمنتوجات آسيا وأفريقيا كانت تصل إلى المدن والمرافئ السورية حيث تجري فيها المبادلات التجارية بواسطة المراكب الفينيقية حاملة لهذه المنتوجات إلى الممالك البعيدة مستعيضة عنها بخيرات تلك البلاد ومحصولاتها"(١)

إن حلب ودمشق المدينتين الداخليتين كان لهما من الوضع الجغرافي ما جعلهما من أهم مراكز التجارة في آسيا. فكانت ترد إلى دمشق قوافل بغداد حاملة إليها بضائع الهند والعجم والعراق، وقوافل مكة حاملة إليها منتوجات الحجاز والبضائع التي يحملها الحجاج من جميع الأقطار الإسلامية. وكانت هي بدورها ترسل مثل هذه القوافل وتتبادل وهذه البلاد التجارة الواسعة. زد على ذلك علاقتها التجارية الواسعة مع القطر المصري حيث كانت تسير القوافل بين البلدين عن طريق جسر بنات يعقوب وطبريا ونابلس وغزة. كما أنها كانت تتصل عن طريق حلب مع ديار بكر وأرمينيا والأناضول. ومع العالم الأوروبي عن طريق المرافئ السورية"(٢)

١- Perrier ص: ٨٢-٨٤

٢- ارجع في تجارة دمشق إلى Volney ج ٢ ص: ١٧٧ و Douin ص: ٢٥٤-٢٥٥

أما حلب فحدث عن تجارتها القديمة ولا حرج. فلقد وضعتها الطبيعة في بقعة من بقاع الأرض هي من أهم مراكز العالم في التجارة. فأضحت حلب ذات علاقات وصلات تجارية مع الهند عن طريق البصرة والخليج الفارسي. ومع العجم عن طريق بغداد إذ كانت قوافل بغداد تحمل إليها بضائع آسيا الوسطى. ثم مع مصر ومكة عن طريق دمشق. أضف إلى هذا صلاتها بالمدن التركية والأناضول إذ أنها تتاخمها. وإذا ذكرت علاقاتها التجارية بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق مرفأيها، الاسكندرونة واللاذقية، تكملت لديك صورة عن سعة روابط حلب التجارية مع العالم[1].

أما المدن السورية الساحلية فقد كانت تصل هذه المدن الداخلية والمراكز التجارية العالمية، بالبحر والممالك الأوروبية فتنقل إليها بضائع آسيا والهند وسوريا؛ وتجلب منها بضائعها ومنتوجاتها كما أسلفنا. ولقد ذكر لنا أحد المؤرخين مثلاً أن سفن الجنويين قد زارت هذه السواحل السورية عام ١٠٦٥م فباعت بها ما تحمل من البضائع المتنوعة واشترت منها ما تحويه من البضائع والمواد التجارية المختلفة[2].

نرى من ذلك كله أن الطبيعة وهبت سوريا هذا المقام التجاري الرفيع إذ جعلتها بين البحر والصحراء، وسلمتها مفتاح تجارة آسيا على البحر الأبيض المتوسط، وأحكمت وصلها بين ثلاثة عوالم تجارية هي آسيا وأوروبا وأفريقيا ولا سيما وأنها كانت أمداً بعيداً واقعة على إحدى الطرق المؤدية إلى الهند.

ولقد قال الموسيو Guys قنصل فرنسا في سوريا تعليقاً على وضع سوريا الجغرافي ما معناه «إن هذه البلاد كانت منذ القدم أحد مراكز التجارة الكبرى بلا منازع، فوضعها الجغرافي جعلها تمارس علاقات تجارية واسعة مع قسم من آسيا وأفريقيا وأوروبا، وذلك ما أهل لها بناء المدن العديدة التي قد لا تحصى؛ فها هي لا تزال غاصة بالمدن التجارية المتقاربة، وكذا الأمر في داخلها»[3]. وقال أيضاً إن هذه البلاد ظلت تحت الحكم العثماني من أخصب مقاطعات هذه الامبراطورية الواسعة وأكثرها ازدحاماً بالسكان، وأشهرها، ولكنها الآن، أي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، على درجة من الانحطاط؛ ومع أنها ظلت محافظة على خصبها الطبيعي فلم تحافظ على ذلك العدد الذي كان لها من السكان؛ وأما تجارتها فإن الحوادث التي مرت بها طغت على هذه الثروة الواسعة[4].

وهكذا نرى أن سوريا كان لها في الماضي مقام رفيع في التجارة وأن وضعها الجغرافي كان ذا أثر بعيد في هذا المقام. فما بال الدائرة تدور عليها فينقلب الدهر لها ظهر المجن فنراها في هذا الوضع السيء الذي يصفها به المؤرخون في

---

١ – Masson ص: ٢٨٦ و Volney ج٢ ص: ٨٧ و ١٤٧.، و Browne ص: ٢٨٦

٢ – الأمير الحسني ص: ٩٨ (بالإضافة إلى Schranke ص: ٦٥).

٣ – Guys في Esquisse ص: ٥٢-٥٤.

٤ – نفس المصدر ص: ٢٥

من القرن التاسع عشر؟ ومتى بدأ دور الانحطاط هذا؟ وما هي العوامل التي أثرت فيه؟.

كان هناك في الماضي ثلاثة طرق تصل الهند بالبحر الأبيض المتوسط وأوروبا وهي: أ- الطريق الآتية من الهند إلى بحر الخزر فالبحر الأسود فالأبيض المتوسط. ب- الطريق الآتية من الهند إلى إيران وحلب ثم المؤدية إلى الساحل السوري. ج- الطريق المؤدية إلى الإسكندرية مارة من البحر الأحمر. فهذه الطرق الثلاثة كانت تؤدي إلى البحر الأبيض المتوسط فتحمل بضائع الهند المختلفة وأواسط آسيا وغيرها بهذه الطرق إلى البندقية وغيرها وتوزع إلى سائر أنحاء أوروبا والعكس بالعكس؛ وقد كانت الطريق السورية أكثر هذه الثلاثة سلوكاً واستعمالاً(١).

ولقد ظلت طرق المواصلات هذه مع الهند مستعملة بنسبة تتفق والظروف السياسية التي تحيط بالممالك المارة بها إلى أن كان اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨ م على يد البرتغاليين. "ومن غريب الصادف أن هذا الاكتشاف الذي ليعوضنا حدة دور التقهقر السوري الاقتصادي، كان بدلالة أحد الملاحين من العرب واسمه ابن ماجد(٢)".

وإذا في مطلع القرن السادس عشر بدأت التجارة مع الهند وأواسط آسيا تتحول عن طرقها القديمة، وصارت تأخذ طريقاً جديدة بحرية هي طريق رأس الرجاء الصالح. تلك الطريق الطويلة البعيدة التي فضلها التجار الأوروبيون في كثير من الأحيان على غيرها وأهملوا الطريق السورية للأسباب التالية:

أ- إن الشعوب الإسلامية التي كانت تسكن الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط والتي كانت العداوات الدينية قائمة بينها وبين الشعوب الأوروبية المسيحية جعلت تجار الفرنجة يفضلون هذه الطريق البحرية رغم طولها(٣).

ب- ثم إن المصاريف التي يكلفها نقل البضائع بطرق القوافل وعبر الصحراء كانت باهظة إلى حد أن أصبحت البضائع التي تنقل عن طريق رأس الرجاء الصالح تكلف أقل بكثير أو قليل من تلك التي تتكلفها طرق التجارة القديمة؛ حتى أن بعض البضائع التي كانت تأتي لإنكلترا عن طريق رأس الرجاء الصالح وكانت تصدرها إنكلترا إلى البلاد العثمانية كانت تباع في هذه البلاد بأقل ثمناً مما لو أتي بها رأساً بطريق القوافل أو البحر الأحمر(٤).

ج- أضف إلى ذلك الحروب العديدة والثورات المتوالية التي كانت تقوم في البلاد الكائنة على ممر الطرق القديمة ثم أعمال البدو وما يقومون به من النهب والسلب وخطر ذلك كله على التجارة(٥).

هذه أسباب عملت على تحول قسم من تجارة الهند إلى الطريق الجديدة على أن هناك عوامل هامة دعت

١- Wood ص: ٢٠٧. و Volney ج ص: ٢٦٨. وإذا أردت التفصيل فارجع إلى Le Père في Description ج ١١ ص: ٤٦.

٢- الأمير الحسني ص: ١٢٥ (بأخذها عن البرق اليماني للشيخ قطب الدين المكي.).

٣- Wood ص: ١٦٧. و Le Père في Description ج ١١ ص: ٤٧.

٤- Wood ص: ٢٠، ٤٢، ٧٨.

٥- Guys في Esquisse ص: ٥٨. و Perrier ص: ٨٦

إلى تحول قسم كبير من تجارة الهند التي كانت مارة بسوريا إلى الطريق الجديد ، كما عملت على انحطاط تجارة سوريا منها: سوء إدارة العثمانيين في البلاد وعدم تشجيعهم للتجارة ، ونقص عدد السكان في سوريا من جراء سوء الإدارة هذه وبسبب الطاعون الذي كان يجتاح البلاد الفينة بعد الفينة ، والذي لم تتمكن الدولة العثمانية لتعمل على مكافحته بالوسائل الفعالة فبينما أن عدد سكان سوريا كان عام ١٤٥٠ يقدر بنحو ستة ملايين أصبح في مستهل القرن التاسع عشر يقدر بنحو مليون ونصف فقط . أضف إلى ذلك كله عدم الثقة بالتجار الأجانب وسوء معاملتهم[1]. هذا كله مع بواعث أخرى نرى شرحها لماني بحث خاص "عوائق التجارة" أثرت على تجارة سوريا عامة وجعلها تنحط إلى الدرجة التي رأينا وصف المؤرخين لها[2].

وهكذا نرى أن اكتشاف رأس الرجاء الصالح ضرب تجارة سوريا الضربة الكبرى بتحول قسم كبير من تجارة "الترانزيت" عنها وأضف ذلك العوامل التي ذكرناها والتي ترجع بقليل أو كثير إلى سوء إدارة الحكم العثماني. وعلى كل كان تجارة سوريا وإن كانت قد تأثرت باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فهذا لا يعني أن كل تجارة الهند وآسيا الوسطى قد تحولت عن طرقها القديمة ، بل إن بعض أقسام هذه التجارة كانت لا تزال تمر من هذه الطرق وخاصة طريق سوريا كما أشار إلى ذلك القنصل الفرنسي المسيو "كيز"[3].

مما ذكرنا يتبين لنا بجلاء أن الموقع الجغرافي الممتاز الذي وهبته الطبيعة لسوريا أخذ يفقد أهميته بالانحطاط في بدء القرن السادس عشر ، وأخذت شهرة سوريا التجارية بين الأمم تتدهور.

وظل الأمر كذلك بسوريا ، وظلت تجارتها بانحطاط إلى أن اشتد نفوذ العثمانيين في أوروبا وعقدت المعاهدات التجارية مع الدول الأوروبية العظمى وعاد شيء من الطمأنينة للبلاد وسيما في مستهل القرن التاسع عشر حيث تقدمت تجارة العالم على العموم وضمنت الدولة للأجانب حقوقهم التجارية وعاد قسم من تجارة الهند إلى طريق العراق التي تمر بين بغداد ودمشق أو بين بغداد وحلب، كما سنرى تفصيل ذلك . فدبت روح تجارية كانت خامدة في البلاد وأخذت تجارتها تخطو بخطى واسعة نحو التقدم ، رغم بعض العقبات التي كانت تعترضها . ولا غرو في ذلك فالتجارة فطرة عند كل سوري وهي تكاد تكون من خصائص جميع طبقات الشعب ، كما أشار إلى ذلك Perrier قائلا: "إن التجارة شغل السوريين الشاغل وهي غريزة فيهم"[4].

١- Guys في Esquisse ص: ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٦ . Perrier ص: ١٨٥

٢- ارجع إلى Guys في Esquisse ص: ٥٦ - ٥٧ ففيه بعض الأمثلة عن انحطاط التجارة.

٣- المصدر نفسه ص: ٥٨

٤- Perrier ص: ١٨٥

٢ . - بيروت منذ نحو مئتي عام :

بيروت مدينة عريقة في القدم، واسمها القديم بيروتوس Berytus. وهي جميلة المناظر، رائقة الأديم، عليلة الهواء، خضراء الضواحي، تحيط بها نواحي البساتين الجميلة، وتلوح لك من البحر باسمة ضاحكة كأنها غادة حسناء، أو كالكاعب الهيفاء. تحلي الجهة بالنسيم العبير أزهارها في الربيع، وتستمد الطبيعة صخب أمواجها في الشتاء، تنعكس زرقة سمائها الصافية على بحرها الهادئ في الصيف، وتكون لك جبالها في الخريف. تطل على جبل صنين والكنيسة، ويحيط بها جبل الدروز. لقد وهبتها الطبيعة من طيبها الناضح، وجمال الموقع ما تحسدها عليه كثير من مدن العالم.

كانت بيروت منذ نحو مئتي عام على أكثر شكل مربع غير منتظم مفتوح إلى البحر من إحدى جهاته ومغلق من جهاته الثلاث الأخرى بأسوار عالية ضخمة تعلوها أبراج شاهقة في بعض مواقع حدودية قديمة تستعمل بين حين وآخر للإعلان عن قدوم بعض الباشاوات أو للاحتفال بزيارة إحدى الشخصيات؛ كما تشارك الجمهور أفراحه في الأعياد والمواسم.

إن لسور المدينة خمسة أبواب تغلق جميعها عند الأصيل وقت غياب الشمس، ولا يسمح لأحد بعد هذا أن يجول في شوارع المدينة دون أن يكون حاملاً مصباحاً وإلا تعرض لقبض الشرطة عليه. ولقد كانت عادة هؤلاء الشرطة أن يوجهوا إلى كل من أبصروه ليلاً من عابري السبيل مسلماً كان أم مسيحياً السؤال التالي: من هذا؟ فيجيبهم: ابن البلد. فيصيح الشرطي حينئذ قائلاً: "وحد الله"، فيقول له: لا إله إلا الله.

شوارعها ضيقة كثيرة الاعوجاج، عديمة الانتظام تعلو بعضها أقسام مسطوحة كالقبب تصل المنازل على جانبي الطريق، وهي ليست على ارتفاع كبير ولذا تجعل هذه الأقسام من الدرب مظلمة شبيهة بالنفق الذي يحفر في الجبال. على طرفي الشوارع توجد أرصفة مرتفعة مرصوفة بغير انتظام بحجارة كبيرة، تستعمل هذه الأرصفة لسير المشاة خاصة؛ ومنتصف الشارع منخفض على شكل ساقية صغيرة تمشي فيها الحيوانات وكثيراً ما يجري فيها الماء القذر ليصب في بعض البالوعات التي نراها في كل المدن التركية. يكسو شوارعها الغبار في الصيف، ويعلوها الطين في أيام الشتاء. تغطي المدينة في الليل الظلمة إلا في بعض الحارات حيث يعلق بعض أصحاب المنازل من الأغنياء الفوانيس عند أبواب منازلهم. على أن بعض الشوارع القريبة من البحر كانت أكثر انتظاماً ونظافة من غيرها حيث يسكن الأوروبيون منهم صغار وكبار.

أسواقها طويلة تخترق المدينة بكاملها وهي وإن لم تكن لتظهر لأول وهلة، غنية فخمة كأسواق استنبول، ولكن منظرها كان حياً وجذاباً. كل حرفة تشغل ناحية معينة من السوق، فهنا الصاغة وهناك باعة الأقمشة، وهنالك العطارون وهكذا... والحوانيت فيها على شكل "صناديق" من الخشب على ارتفاع بسيط، قليلة الطول، ممسوحة العرض، تبلغ مساحتها خمسة أو ستة أقدام مربعة؛ وهذا الوضع يساعد البائع على تناول كل ما يحتاج دون أن يقف أو يزعج نفسه.

إن السوق - البازار - في بيروت كان المركز الحي في المدينة. وهو أشبه بفانوس سحري تتغير فيه المشاهد على التوالي حيناً فآخر. وليس أمتع إلى زائر هذه المدينة من السوق حيث يتمتع برؤية الهيئات مختلفة متباينة وأزياء متنافرة ويرى جميع طبقات السكان في غدوهم ورواحهم ذاهبة جائية: من شيوخ وكهنة ودراويش إلى أجانب ودروز ومصريين؛ ومن بدو وفلاحين إلى زنوج وعرب وأرمن ويهود؛ ومن نساء مستورة بالأغطية تظهر كأنها أشباح متحركة إلى عبيد وجوار نساء ورجالاً، الكل ذاهبون آيبون يتطلبون ويطلبون.

أما منازل بيروت فلم تكن على شيء من الإتقان والهندسة فهي رديئة المنظر قبيحة الشكل لا تظهر منها إلا الأحجار الغشيمة التي لم تصقلها يد الإنسان والتي لوّنها الدخان والمطر والغبار على مر الأيام، وإلا الأخشاب الكثيفة الغير ممسوحة. وإذا أردت الدخول إليها وجب أن تطأطئ الرأس، لا احتراماً وإنما لعدم ارتفاع أبوابها. وإذا نظرت إلى داخل هذه البيوت ومفروشاتها وحتى بيوت الأغنياء منها وجدتها عارية من الزينة والفخفخة ومن وسائل الراحة والرفاه، ولما رأيت من أدوات الإنارة إلا المصابيح الفخارية أو المعدنية القديمة التي استعملها أجداد أجدادنا... ولم يكن ذلك ناتجاً عن فقر الأهلين جميعاً وإنما هو، إلى حد كبير، نتيجة انعدام الأمن وفقدان العدل في البلاد، إذ أن صاحب البيت، ولو كان على درجة من الثروة، يتخذ حقارة بيته وسيلة لإظهار فقره وسبيلاً يأمن به جانب أصحاب المطامع والمتنفذين في البلاد.

أما صناعة بيروت فلم تكن على شيء كبير من الأهمية والشأن، بل كانت في حالة أولية بسيطة، وفي طفولة ابتدائية: فهي بعض المناسج أو الأنوال اليدوية لنسج الحرير والقطن وغيره، وعدد من المدابغ والمصابغ وبعض الصناعات الابتدائية الأخرى.

كان عدد سكان بيروت منذ نحو مئة عام يبلغ الاثني عشر ألفاً من الطوائف والجنسيات المختلفة ومذاهب متعددة لكل منها عادات خاصة وتقاليد معينة. ولقد كان هؤلاء السكان من ديانات مختلفة: من مسلمين ومسيحيين ويهود، كان لكل منهم لباس يختلف عن لباس الآخر وذلك قبل الحكم المصري عام ١٨٣٢ ولكن إدارة محمد علي باشا أزالت هذا الفارق بعض الشيء. وكان هذا العدد لا يتجاوز المليون نسمة تقريباً عام ١٨٢٠ م.[1]

هذه كانت حال بيروت منذ نحو مئة عام وأكثر، وهي كما نرى حال في منتهى البساطة، عدد سكان قليل، تجارتها صغيرة وضيقة، صناعتها ابتدائية؛ وأما موقعها الجغرافي كان جميلاً ومركزها التجاري على البحر الأبيض كان يبشر بمستقبل باهر وتجارة واسعة بعد أن تنفض بيروت عنها غبار الماضي وبعد أن يهيئ لها الأمن

---

١ - إن هذه المعلومات عن بيروت اقتبستها من Guys في Relation ج ١ ص: ١٥ و ١٦٥. و Blondel ص: ١١-١٦. و Gasparin ج ٢ ص: ٢٦٠ - ٢٦٥. و Kelly ص: ١ - ١٠. ودكتور في مجلة الكلية ص: ١٢٤ - ١٢٧.

وحسن الإدارة لتجارتها الرواج والسعة.

٨ ولكن ما هي أسباب التطور التي رافقت بيروت في الحقبة التي نبحثها، وما هي العوامل التي انتشلتها من كبوتها؟
لقد كان للحكم المصري في بيروت أثره الكبير في نهضتها الحديثة فنظر محمد علي بنظره الثاقب وأدرك الداء وهيأ له الدواء. بعث إليها بالأمير محمود نامي محافظاً عليها فظل يحكمها بين عامي ١٨٣٢ – ١٨٤٠م ذلك الحاكم الذي كان قد تشبع روح الإصلاح والمدنية الحديثة وعب من التجدد بإقامته الطويلة في فرنسا وتلقيه العلوم الرياضية في معاهدها، فاستنشقت بيروت من حاكمها الجديد روح الإصلاح ومشت في الحضارة قدماً إلى الأمام. فشكلت فيها الحكومة المصرية مجلساً للشورى وديواناً للصحة وآخر للتجارة، وأدخلت فيها نظام الشرطة وبسطت الأمن والطمأنينة [١].

أما تجارة بيروت فلم تكن في مطلع القرن التاسع عشر شيئاً مذكوراً إذ أن المركز الأساسي للتجارة الأجنبية كانت قبل ذلك في صيدا التي كان لها المقام الأسمى بين المرافئ السورية، ولكن تقلبات الزمان العجيبة عملت وساعدت على إنشاء بيروت الحديثة وعلى إنهاضها من كبوتها بعد أن طال بها الكساد. وهذه العوامل هي التالية:

أ – انحطاط صيدا: لقد كانت صيدا من قبل أن يحكمها ظاهر والجزار مدينة تجارية هامة حتى أنها كانت مرفأً لتجارة دمشق والمدن الداخلية وأهم مركز للتجارة الأوروبية، ولكن ما قام به هذان الحاكمان من سوء الإدارة والحروب الطويلة والتخريب سبب لهذا المرفأ الانحطاط والتقهقر وأخذ قسم من المراكب يتحول عنها إلى غيرها، وقد قال "ماسون" في هذا الصدد: إن بعض الناس قد تنبأ في ذلك الحين لبيروت بالتفوق على صيدا[٢] وقد تحققت هذه النبوءة.

ب – التجار الأجانب: إن الجزار كان قد طرد التجار الفرنسيين من جميع ممتلكاته لمنازعات جرت بينه وبينهم عام ١٧٩١م فارتادوا الجبال وأقاموا فيها، وكذا الحملة الفرنسية على مصر واقترابها من سوريا جعلت السلطة في هذه البلاد تعتبر التجار الفرنسيين أعداء للبلاد فهرب منهم من ساعده الحظ على الهرب وزج القسم الباقي منهم في السجون. ولكن ما كادت الحرب تضع أوزارها وتفتح السبل للتجارة أبوابها ويوطد الأمير بشير للتجار الأجانب الأمن ويمنحهم الحرية في العمل حتى نرى هؤلاء التجار يلوذون إليها بعد أن فروا من حكم الجزار. ويفتحون فيها المتاجر بعد أن أطلقت السلطات سبيلهم[٣].

ج – تشجيع التجارة: لقد تناوب على بيروت في مستهل القرن التاسع عشر حكام شجعوا التجارة وهيأوا لها أسباب التقدم، فما قام به الأمير بشير من الأعمال في حماية التجار الأجانب، وما أتى به سليمان باشا الذي خلف الجزار من

---

١ – رستم في مجلة الكلية ص: ١٢٨ – ١٣٢
٢ – Masson ص: ٥١٧ – ٥١٨ و Volney ج ٢ ص: ١٢٨
٣ – Browne ص: ٤٦٩، و Douin ص: ٢٥٥.

بسط رعايته عليهم، وما اشتهر به محمود بك نامي محافظ بيروت في عهد الحكم المصري من إقامة دعائم العدل، وتوفير الأمن وتشجيع التجارة جعل الأوروبيين يقبلون إلى بيروت ويفتحون فيها المحلات التجارية ويحتكون بالأهلين فيقتبس سكان بيروت منهم بعض النظم والعادات وقواعد الحضارة الحديثة[1]" أضف إلى ذلك كله ما كان لبسط العدل وحفظ الأمن من أثر لدى التجار المواطنين الذين كانوا يحتفظون بأموالهم غير متاجرين بها والذين أخذوا العوذ بإظهار ما عندهم من مخابئ بعد أن كانت دفينة خشية أن يطمع بها الحكام وأرباب الغايات[2]".

٤ - المجلس الصحي: تم إن إقامة الحكومة المصرية لمجلس صحي في بيروت وبناء محجر للكورنتينا جعل وإجبار جميع المراكب الأجنبية والوطنية أن تزور بيروت قبل أن تصل إلى أي مرفأ آخر في سوريا للفحص والتطهير[3]، كان له على ما أعتقد أثر كبير في تجارة المدينة إذ أخذت المراكب الأجنبية تتردد إليها كثيراً.

٥ - أثر دمشق: لقد كان للحكم المصري في دمشق أثر بيّن في تجارة بيروت بعدما أظهرت الحكومة المصرية في دمشق من تسامح نحو الأجانب ومن تشجيع للتجارة إذ أن بيروت أصبحت مرفأ لدمشق بعد أن عملت الظروف على انحطاط صيدا[4].

٦ - إصلاح المرفأ: ولقد كان لإصلاح الحكومة المصرية لمرفأ بيروت بعد أن أهمل زمناً طويلاً أثر في ازدهارها[5]، إذ لا يخفى ما للمرافئ من أثر في سهولة نقل البضائع وتفريغها في المراكب.

٧ - الحركة التجارية العالمية: أضف إلى ذلك كله الحركة التجارية العالمية وتوسعها في القرن التاسع عشر لا سيما في النصف الأول منه واكتشاف البخار واستعماله في المواصلات والصناعة مما سيجد له ذكراً فيما بعد.

كل ذلك كان من العوامل التي عملت على توسيع تجارة بيروت ورقي هذه المدينة ذلك الرقي الذي كثيراً ما نقرأ عنه في كتب المؤرخين لا من حيث التجارة فحسب وإنما من جميع وجوه الحياة.

وإذا أردنا مثلاً على هذا التقدم فلنأخذ ما ذكره Farley الذي زار بيروت حوالي عام ١٨٥٧ فقد كتب يقول: "... تظهر بيروت كأنها مدينة جديدة نفضت عنها غبار القديم، فقد أدخلت إليها وسائل الحضارة الأوروبية، ورصفت شوارعها، وأقيمت فيها المخازن الواسعة الفسيحة؛ وقد أكد لي بعض التجار الإنكليز المقيمين في المدينة أن التقدم كان فيها سريعاً في العشر السنوات الأخيرة. لدرجة أن من كان يعرفها منذ عشر سنوات ثم زارها الآن لا يكاد يعرفها ولا يتأكد أنها هي هي[6]" وسنتأكد من خلال البحث لتقدم تجارة المدينة ذلك التقدم الذي تظهره الأرقام الناطقة.

---

١ - Guys في Renne ص: ٢٢٦. ورستم في مجلة الكلية ص: ١٢٢
٢ - رستم في المخطوطات رقم ٤٦٢١ عام ١٢٥٢
٣ - Dodwell ص: ٢٥٧
٤ - Castlereagh ج ٢ ص: ٢٨٩، و Denin ص: ٢٥٢
٥ - رستم في مجلة الكلية ص: ١٢٢
٦ - Farley ص: ٢٧ - ٢٨

وهكذا تبدلت بيروت القديمة ببيروت الجديدة ونهضت، في خلال الحقبة التي نبحث، نهضة جبارة في مضمار التجارة، وخطت نحو الحضارة والمدنية خطى واسعة أكيدة فكثر عدد سكانها بما توافد عليها من الأجانب واقتبست باقامتهم فيها معظم عناصر المدنية الحديثة فنمت اقتصادياتها، ومشت إلى الهدف الأسمى كي تتسنّم المقام الأعلى الذي وضعتها فيه طبيعة موقعها الجغرافي على البحر الأبيض، وها نحن أولاء نراها اليوم تتمتع بهذه الشهرة الفائقة وذلك الصيت الذائع والمقام الرفيع من بين جميع مرافئ الشاطئ السوري لا وبل المرافئ الشرقية للبحر الأبيض، تؤمها السفن من سائر انحاء العالم وتتطلع إليها أنظار التجار وترنو إليها أعين الرحالة والرواد.

٣- كلمة حول الموضوع: إن البحث في تجارة بيروت بحث له قيمته واهميته ذلك أنه يوضح لنا الوضع الذي كانت به تجارة بيروت في ذلك الحين والمقام الذي بلغته لعهد الأمير فخر الدين، كما أنه يظهر للقارئ العوامل التي تعمل على نمو التجارة في بلد من البلدان والبواعث التي توافرها، ويبين أثر الحكومة في التجارة وكيف يمكن أن تساعدها؛ كما أنه يدلنا على الحالة التجارية والاقتصادية في البلاد في ذلك العصر التي إذا ما قارناها بالحالة الحاضرة ظهرت لنا الخطى الرئيسية التي اجتازتها في تطورها ناهيك عن قيمته التاريخية وتطبيقه البحث التاريخي على الاقتصاد؛ كما أنه مفيد لمن أراد دراسة الحياة الاقتصادية في البلاد السورية في السنوات الأخيرة أو في نهاية القرن الماضي.

وهو بحث شاق ذلك أنه ليس هناك بين المؤرخين من تطرق إليه بصورة مفصلة مرضية، شأن أغلب المؤرخين الذين تصرفهم الحوادث السياسية عن البحث في الحياة الاقتصادية أو التجارية والذين إذا ما تعرضوا لبحث هذه الحياة الاقتصادية فإنما يكون ذلك في غالب الأحيان عرضاً أو لعلاقته بالسياسة. وهو بحث جاف مثل الأبحاث الاقتصادية التي لا تسرد حوادث المعارك والمنازعات والتي لا تروي غرائب الأقاصيص والأقوال، ولما فيه من بعض الإحصاءات التي كثيراً ما يتذمر منها القارئون لأنها تنافي ميول السواد منهم.

والبحث في تجارة بيروت لا يقتصر على وصف هذه التجارة وبيان المعاملات والمبادلات التجارية في ذلك الحين وإنما هو ذو ذيول وحواشي كثيرة، إذ كيف يمكن بحث هذه التجارة دون التعرض لحاصلات البلاد من زراعية وغير زراعية، ودون الإلمام بشيء من صناعتها؟ ذلك لأن كثيراً من حاصلات الزراعة ومن منتوجات البلاد ومنسوجاتها كانت من أهم عناصر التجارة الداخلية والخارجية.

وكذا الأمر في الجمارك والرسوم إذ كيف يصح أن تبحث في التجارة في بلد من البلدان دون التعرض لذكر شيء عن الجمارك والرسوم ودون البحث في اختلاف مقاديرها على المواطنين والأجانب ثم في اجحافها أو في عدم اجحافها وفي ذكر الرسوم الأخرى التي تستوفيها الحكومة عنها؟

أضف إلى ذلك كله الإلمام بشيء من أحوال الصرافة وأعمال الصيارفة والبنوك فيما إذا كانت هناك بنوك في بيروت إذ أن بحث الحوالات أو السفاتج والأسناد وغيرها متمم ملازم للتجارة لا يصح البحث بدونه.

ولقد أدى بي البحث في تجارة بيروت إلى ذكر شيء عن النقود التي كانت مستعملة في التجارة في ذلك الحين، وإلى ذكر شيء عن تعدد هذه النقود واستخدامها كسلعة من السلع أو بضاعة من البضائع تباع وتشترى وتصبح مادة للتجارة اليومية، وإلى ما كان هناك من الاختلاف الدائم في أسعارها بين المدن المختلفة، وما كان لهذه الأسعار من التقلب بين حين وآخر ومن يوم ليوم.

وكذا المواصلات إذ أنها العصب الحساس للتجارة، وإذ أن رقي التجارة وانحطاطها كثيراً ما يتعلقان بسهولة المواصلات وصعوبتها، وسرعتها أو بطئها، ولذا وجدتني مضطراً للبحث في المواصلات البرية والبحرية، وفي البريد الداخلي والخارجي، وفي العوائق التي كانت تقف في سبيل تقدمها.

ولقد قادني بحثي هذا أيضاً إلى ذكر شيء عن الأسعار والأجور في ذلك الحين، وغلائها أو رخصها، وتقلبها واختلافها وعلاقتها بمستوى المعيشة، وصلتها بتقلب أسعار النقد؛ لما اضطررت أن أورد أسعار بعض الحاجيات في المدة التي تقع بين هذا الدور وأسعارها في الدور نفسه للتدليل على أن هذه الأسعار كانت آخذة دائماً وأبداً بالارتفاع؛ ثم عللت أسباب ذلك حسب ما أستطيع.

أضف إلى ذلك كله البحث في المقاييس المختلفة التي كانت تستعملها التجارة آنذاك من مقاييس الأوزان والأطوال والحجوم واختلافها من بلد لأخرى وتأثير ذلك كله على تجارة ذلك العصر.

وبالختام لقد رأيتني مضطراً إلى ذكر شيء عن العوائق التي كانت تقف في سبيل تقدم التجارة، إذ أن بيان أضرارها فيه فائدة جمة للعمل على إزالة الداء قبل استفحاله، والوقاية منه لعدم زواله، ولأن ذلك يظهر لنا بوضوح أنه لولا هذه العوائق لكان مجال التجارة أوسع وصدورها أرحب، ولكانت خطاها أكثر اتزاناً واتئاداً، ولكانت بيروت بلغت من المقام أرفع مما بلغته.

وهكذا نرى أن البحث في تجارة بيروت قادني إلى البحث في مواضيع أخرى كثيرة هي في مساس الحاجة كي تكمل هذه النظرة العامة عن تجارة المرفأ السوري الكبير في ذلك الحين، وهكذا نرى أيضاً أن الموضوع بذاته متشعب لعدم توفر المصادر في هذه النواحي كلها.

وبعد فأنا لا أعتقد أيها القارئ الكريم أني وفيت البحث حقه من جميع وجوهه ونواحيه في هذه المدة الوجيزة من الزمن وفي هذا الوقت الخاطف ولأن قلة المصادر لم تساعدني كثيراً على الجول في كل أطرافه ونواحيه فلعل ذلك يكون حافزاً لي في المستقبل، وهذا ليغري للسير في الأبحاث الاقتصادية في البلاد العربية لما نحن في أشد الحاجة إليه في نهضتنا القومية الحديثة والاهتمام بالعصر.

الباب الثاني

محل بيهم وتجارته منذ نحو مئة عام

أ - الرسائل الواردة لهذا المحل التجاري:

في خزانة المخطوطات في الجامعة الأميركية في بيروت ألف ونيف رسالة واردة لهذا المحل التجاري من شتى الأقطار ومختلف البلدان، يرجع عهدها إلى نحو قرن من الزمن. أقدمها مؤرخ في محرم عام ١٢٤٤ هجرية (١٨٢٨م) وأحدثها يعود تاريخه إلى ٢٤ شوال عام ١٢٧٢هـ (١٨٥٦م).

غير أن الجدير بالذكر هو أن هذه الرسائل الخطية المتوفرة لدينا ليس فيها أية رسالة ترجع إلى الحقبة الواقعة بين عامي ١٢٤٥ - ١٢٥٠هـ وذلك على ما أعتقد، ربما يرجع إلى تبدل طرأ على كيان هذا المحل التجاري وشركائه كما سنرى ذلك بعد قليل.

إن الأكثرية الساحقة من هذه الرسائل تعود للحقبة الكائنة بين عامي ١٢٥٠ - ١٢٥٥ وأما بعد هذا التاريخ فتقل الرسائل قلة ونادرة حتى أن بعض السنين خلو منه أية رسالة منها.

هذه الرسائل مكتوبة بخطوط مختلفة متباينة لأنها واردة من بلدان ومن أصقاع عديدة، ولذا فإنه قد يلقى كثير من العناء في بادئ الأمر، في تفهم محتوياتها والإحاطة بمضمونها؛ كما أن لها مواقع وتواقيع مختلفة تصعب قراءتها ومعرفة مصدرها، ولكني ذللت شيئاً من هذه الصعوبات بالاستعانة على الرسائل بالرسائل نفسها إذ أن الكثير منها يذكر صراحة بعض أسماء التجار ومحلات إقامتهم، وفي ذلك عون على قراءة تواقيع الرسائل الأخرى ومعرفة مرسليها وبلدانهم التي يقيمون بها.

ب - أصحاب هذا المحل التجاري:

أما أصحاب هذا المحل التجاري فإن الرسائل نفسها تساعدنا على معرفة أسمائهم إذ أن رسائل عام ١٢٤٤هـ الواردة إليهم كانت محررة باسمي السيدين الحاج يوسف وعمر بيهم العيتاني، ولكن الأمر يتغير بعد هذا التاريخ إذ ليس بين أيدينا من الرسائل شيء حتى عام ١٢٥٠هـ؛ ولذا فلسنا ندري إذا كان هذا المحل التجاري قد تابع عمله في التجارة بعد ذلك الحين وخلال هذه الفترة أم لا، إذ ليس هناك ما يؤيد ذلك أو ينفيه؛ ومع طلوع عام ١٢٥٠ حتى نرى الرسائل ترد معنونة باسمي الحاج عبد الله وعمر بيهم العيتاني أو باسم أحدهما في أحيان قليلة مما يؤيد أن تغيراً في اسم أحد الشريكين قد طرأ من جديد، ولعل ذلك هو السبب في انقطاع الرسائل طيلة هذه الحقبة، أو لعل هذا المحل التجاري قد انقطع عن العمل مدة ثم عاد بعدها لنشاطه من جديد.

ويظهر أن السيد مصطفى العيتاني رجل كان شريكاً في هذا المحل التجاري لابني عمه، كما يخاطبهما، إذ أنه كان يسافر إلى فلسطين ليبتاع الأقطان والسمن وغيرها ويسألهما رأيهما في الأسعار وموافقتهما عليها[1]، كما يكتب إليهما أن اشترى لاسم الشركة ٤٠ حملاً من القطن وأن دراهم الشركة قد نفذت وأنه كذا....الخ. كما أننا نراه يكتب إليهما من دمشق شارحاً سير تحصيل الديون هناك وموضحاً حالة البيع والشراء والأسعار وغير ذلك من أمور التجارة[2].

فهل كان هذا المحل التجاري شركة مؤلفة من أكثر من اثنين أم أن السيد مصطفى يعني بالشركة هنا شراكة الشريكين الحاج عبدالله وعمر؟ أم أنه كان مستخدماً لديهما يراسلان باسميهما؟ إن الرسائل التي ترد إلى الشريكين السابقين من البلاد والأصقاع المختلفة، ترد كلها، كما قلت، باسم السيدين الحاج عبدالله وعمر، أو باسم أحدهما فقط، ولهذا ما يجعلنا نقف موقف الشاك من شراكة السيد مصطفى لابني عمه المذكورين.

٣ - مقر هذا المحل التجاري وزمانه:

لقد كانت بيروت مركزاً له كما تدل على ذلك الأغلبية الساحقة من الرسائل الواردة إليه، ولذا فلسنا بحاجة للإطالة في ذلك.

وأما تعيين زمان تأسيس هذا المحل التجاري، وتحديد التاريخ الذي انقطع فيه عن تعاطي التجارة، فأمر ليس في المستطاع لأن الرسائل نفسها لا تساعدنا على ذلك، وليس في كتب المعاصرين التي رجعت إليها ما يجدينا في ذلك نفعاً، إذ ليس هناك أي ذكر لهذه المؤسسة وأربابها. وكل ما نستطيع قوله في هذا المضمار أن هذا المحل التجاري كان يتعاطى التجارة عام ١٢٤٤ ثم لا ندري من أمره شيئاً بعد ذلك حتى عام ١٢٥٠ إذ علم عاد أدراجه بعد تغير أحد الشريكين؛ وظل كذلك متعاطياً التجارة حتى عام ١٢٧٢هـ، كما يستدل على ذلك من الرسائل. كما أنه ليس بالإمكان معرفة العوامل التي عملت على خلق هذه المؤسسة ولا البواعث التي سببت انحلالها. فكل ذلك مجهول لدينا لأن مصادرنا لا تساعد على معرفته.

---

١ - الرسالة رقم ٨٢ عام ١٢٥١

٢ - الرسالة رقم ٣ عام ١٢٥٢

٣ - الرسائل رقم ٢٤٢ عام ١٢٥٢، ورقم ٥ عام ١٢٥٤.

٤ - نوع تجارته:

أما نوع التجارة التي كان يتعاطاها أرباب هذا المحل التجاري فهي من السعة والتنوع بحيث تكاد تشمل جميع أنواع البضائع والأقمشة والخردوات والحبوب والحرير والقطن وما شاكل ذلك من البضائع التي استعرضها لنا توغل عند كتب التجارة.

ويظهر من هذا أن الاختصاص في التجارة لم يكن أمراً قد انتظم بعد كما هو الحال في أيامنا هذه بمعنى أن التاجر في ذلك الحين لم يكن يقتصر في تجارته على صنف واحد أو بضعة أصناف دون سواها. ودليلنا على ذلك ليس من هذه المؤسسة الكبرى ذات العلاقات الواسعة المتشعبة في داخل البلاد وخارجها ولكن في أحد من تجار المقاطعات الذين كانوا يتاجرون معها كالسيد عبد القادر الخفار مثلاً في حمص الذي بينما نراه يتاجر بالأقمشة الأوروبية والمصرية والسورية والقصب والجوارب[1] نراه هو هذا يتاجر بالأواني البلورية[2] وبالورقة[3] والتنباك العجمي[1] وغير ذلك مما يطول شرحه.

فقراءتي لمراسلات هذا التاجر لمحل بيهم في بيروت، ودراستي للرسائل الأخرى الواردة من بلاد سورية مختلفة جعلتني أصل إلى الاعتقاد أن التجارة في ذلك الحين لم تكن قد انتظمت بعد في فروع معينة كما لم تكن أكثر فروع المهن بل والعلوم قد تقيدت بالاختصاص الذي نراه في أيامنا هذه.

٥ - تمثيله لعموم تجارة سوريا وخاصة بيروت:

إن دراسة هذه المؤسسة وتجارتها الداخلية وما تبيعه وتشتريه، وما تستورده وتصدره، وما توصي عليه من الصناعات والمنسوجات الوطنية من البلاد السورية، وما تحويه الرسائل من تعداد لأنواع الأقمشة والبضائع الكثيرة المختلفة، تعطينا صورة عمومية عن تجارة سوريا عامة وبيروت خاصة.

إنها تمثل تجارة بيروت لما نجده في رسائلها من ذكر لتجارتها مع المدن السورية الأخرى، ومن علاقة تجارية مع بعض البلدان العربية والتركية والأوروبية. وتمثل تجارة سوريا عامة لأن تجارة بيروت وحدها كانت تعادل تجارة القسم الباقي من سوريا "في ذلك الحين كما يقول هازي كير"[4] ولأن كثرة علاقة محل بيروت التجارية بالمدن السورية الأخرى يعطينا صورة عامة عن تجارة هذه المدن.

---

١ - الرسالة رقم ٢٩ عام ١٢٥١

٢ - الرسالة رقم ٢٤ عام ١٢٥١

٣ - الرسالة رقم ٥٧ عام ١٢٥٤

٤ - هويس في Esquisse ص: ٢٦٤.

الباب الثالث
المنتوجات السورية

إن البحث في المنتوجات السورية ضروري للبحث في تجارة بيروت لما سنراه من أن بيروت كان يصدّر قسماً من هذه المنتوجات إلى خارج البلاد السورية بعد أن ترد إليها من محلات الإنتاج. ولذا وجب أن نقول كلمة عنها موجزة كي نتعرّف إلى أهمها.

وقد رأيت أن أقسم البحث في المنتوجات السورية إلى فصلين: المنتوجات الطبيعية وتشمل البحث بما تنتج الأراضي السورية من حاصلات زراعية ومعدنية وغير ذلك. ثم المنتوجات الصناعية وتشمل البحث في أهم الصناعات السورية التي اشتهرت بها المنتوجات.

الفصل الأول
— المنتوجات الطبيعية —

لا أريد في هذا البحث أن أنظر إلى كل منتوجات سوريا الطبيعية إذ أن ذلك ليس من اختصاصنا وإنما نريد أن نلقي نظرة عامة على أهم هذه المنتوجات التي كانت مواد تجارية داخلية وخارجية سيما المواد الأولية منها الضرورية في الصناعة المحلية والأجنبية. وقد رأيت أن أقسم البحث فيها إلى قسمين: المنتوجات الزراعية، والمنتوجات غير الزراعية.

المنتوجات الزراعية:

إن البحث في منتوجات البلاد السورية الزراعية وطرق تحسينها ومؤهلات البلاد لبعض المواد الزراعية التي تقبلها تربتها وغير ذلك ليس ضرورياً لنا في هذا المضمار وإنما سنكتفي بذكر أهم منتوجات الزراعة التي كان لها قيمة تجارية في البلاد:

التوت الأبيض والحرير: لقد كان لإنتاج الحرير في سوريا عامة وبيروت خاصة مقام كبير في التجارة الداخلية والخارجية وفي الصناعة المحلية والأجنبية.

إن تربية دود الحرير تتعلق قبل كل شيء بزراعة أشجار التوت الأبيض والاعتناء به، ويظهر أن هذه الأشجار لم تكن العناية بها كافية لعدم تشجيع الحكومة للأهلين. ويظهر أن هذا الإهمال قد بدت علائمه منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر أو قبل، ولذا فقد أخذ نوع الحرير بالانحطاط سيما في نواحي طرابلس. ويتساءل الرحالة Volney عن أسباب ذلك فلا يجد إلا الحكومة التي لا تحث الأهلين على زراعة أشجار جديدة من التوت الأبيض بدل تلك التي هرمت وأكلت الأيام جزءاً منها فجوّفتها؛ ويقول إنه لو خطر لأحد الأهلين أن يغرس أشجاراً يانعة جديدة من هذا التوت لقال الباشا إن ذلك الرجل غني ولذا يرسل في طلب الدراهم منه فإن رفض فالويل له وإن أخرج طمع الباشا بها وعلى ظلامة الحاشية ينتابه الضرر والأذى.(١)

---

١ — Volney, ج٢، ص: ١٠٢

وكذلك كانت حال أشجار التوت أيام سياحة *Blondel* لسوريا عام ١٨٢٨ - ١٨٢٩م إذ بلغت حداً كبيراً في الإنحطاط(١).
أما كيفية الإستفادة من هذه الأشجار في تغذية دود الحرير فهي أن تقطف أوراقها وتوضع لدود الحرير ليتغذى بها وذلك في الخريف، كما قال "كيز" الذي فصّل القول في هذا البحث(٢).

ورغم عدم تشجيع الحكومة لإنتاج الحرير فقد كان من أهم المواسم في سوريا سيما في بيروت وضواحيها. ولعل من المفيد لنا أن نورد إحصاء "كيز" لكمية انتاج الحرير في كل بلد في سوريا مع الإعتراف بأنه في الإحصاآت الأخرى التي أوردها بعض المؤرخين تباينا مع إحصاء هذا المؤرخ حتى أنه هو نفسه أورد عدة إحصاآت تتباين الواحد عن الآخر. ولعل السبب في هذا التباين هو الموسم للحرير في السنوات التي أحصى فيها هؤلاء المؤرخون انتاج الحرير مع أنهم لا يذكرون هذه السنوات وسأورد هنا إحصاء مفصلاً "لكيز"(٣) عن كمية هذا الإنتاج :

بيروت	٤٥٠ قنطاراً	اللاذقية	٠٢٠ قنطاراً
دير القمر	٢٠٠ "	انطاكية ومدن الشمال	٥٠٠ "
الزوق	٢٠٠ "	حمص وحماة	١٠٠ "
طرابلس	١٥٠ "	دمشق وملحقاتها الجنوبية	٠٧٠ "
صيدا	١٠٠ "	المجموع	١٨٠٠

لهذه الكمية من الحرير تستهلك قسم كبير منها في الصناعة الوطنية المحلية ويصدر القسم الباقي منها إلى خارج البلاد السورية كما يظهر ذلك من الإحصاء الذي أورده "Guys" أيضاً والمسهاء هو :

دمشق تستهلك	٥٠٠	قنطار
حلب "	٢٢٠	"
طرابلس "	٠٥٠	"
دير القمر "	٠٨٠	"
الزوق "	٠٢٠	"
بيروت والجبل "	٢٠٠	"
صيدا "	١٠٠	"
حمص وحماة وما حولها	٠٢٠	"
المجموع	١٢٠٠	"

١ - *Blondel* ص: ١١٢
٢ - Relation de Guys ج. ١ ص: ٢٧ - ٢٨، وص: ١٧٠ - ١٧٢ .
٣ - نفس المصدر ج. ١ ص: ٥٦ . وارجع للإحصاآت الأخرى إلى أيضاً Esquisse ص: ٢٦ - ٢٨ . وإلى Perrier ص: ٩١ .

ويصدر الباقي لخارج البلاد وهو ٥٠٠ قنطار[١]. وقد أورد Perrier إحصاءً عن استهلاك الحرير في سوريا وكمية القسم الباقي من هذه المادة للتصدير يختلف في إحصائه هذا بعض الاختلاف عن الإحصاء السابق[٢].

ونظرة واحدة إلى هذين الإحصاءين لإنتاج الحرير واستهلاكه تكفي للدلالة على أن كثيراً من المدن السورية تستهلك من الحرير أكثر مما تنتج ولذا كان الحرير من أهم مواد التجارة الداخلية في البلاد كما أنه كان مادة تجارة خارجية.

وأما أنواع الحرير فتختلف تبعاً للأرض التي تنتجه، وقد ذكر العالم Masson نوعاً من الحرير يسمى حرير بلاد الشوف يقول إن بيروت اشتهرت به[٣] على أن أحسن أنواع الحرير هو حرير كسروان والدامور ذو اللون الأصفر الذي يستعمل في حياكة الأنسجة في المدن السورية ويفضل لجمال لونه ولكونه يسبغ على النسيج لمعاناً ورونقاً يقدرهما ذوو الذوق السليم؛ كما أن هناك نوعاً آخر من الحرير ذا لون أبيض جميل يستخرج من نواحي بيروت ويصدر كله تقريباً لخارج البلاد[٤]. وهناك أنواع أخرى فرعية لا تذكرها الكتب المعاصرة وإنما ترد في بعض الرسائل الخطية الواردة لمحل بيهم في بيروت مثل الحرير العكاري، والجردي، والبلدي[٥]، وكذا في بعض أصناف الحرير الأخرى يرد ذكرها في مخطوطة محل نوفل في طرابلس أعتقد أنها ليست أصنافاً تابعة لمحصول الحرير وأرضه أو نواحي تابعة للصنعة المخصص لها هذا الحرير كالحرير الشطي، والحرير المسلوب، وحرير الحلقة، ومشاقة الحرير[٦].

ويظهر أن السلطة في جبل لبنان كانت تحدد أسعار الحرير إذ أن سوق العام كان يفتح في أشهر آب من السنة. على ما يقول Masson، ويقام مجلس أو ديوان عام يرأسه أمير الدروز فيقطع سعر الحرير[٧]. ويكتب الأستاذ ماسون يرجع إلى القرن الثامن عشر ولست أدري مبلغ انطباق قوله على ما كان يجري في المدة التي نبحثها إذ أن أحداً من المؤرخين المعاصرين الذين رجعت إليهم لم يذكر شيئاً مما قاله ماسون؛ ولكن هناك رسالة خطية أرسلت مؤرخاً في صفر عام ١٢٤٦ بين أوراق محل بيهم وردت فيه العبارة التالية: «... يستحق المبلغ لبعد فتوح ميزان الحرير القادم بخمسة أيام ...» ولعل فتوح ميزان الحرير معناه ابتداء السوق في شهر آب.

ولست هنا بحاجة لذكر الطريقة التي كانت مستعملة في سحب الحرير من الشرانق، ولا في عقم هذه الطريقة بالنسبة

---

١ - Guys في Relation ج ١ ص: ٥٦
٢ - Perrier ص: ٩١ - ٩٢
٣ - Masson ص: ٥١٨
٤ - Guys في Esquisse ص: ٢٦٩، وفي Relation ج ١ ص: ١٧٢
٥ - الرسالة رقم ٢١٧ عام ١٢٥٢
٦ - مخطوطة نوفل ص: ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٧.
٧ - Masson ص: ٥١٨

للطرق الأوروبية المستخدمة. ففي ذلك خروج عن الموضوع وإطالة في البحث. ومن أراد التوسع في ذلك فليرجع إلى كتب المؤرخين والرحالة المعاصرين(1).

القطن: لقد كان للقطن أيضاً أهمية في سوريا ذلك أنه كان مادة هامة في التجارة الداخلية والخارجية، وفي الصناعات الوطنية والأجنبية.

ولست أريد البحث في تاريخ زراعة القطن في سوريا ولا في أصول زراعته ولا في الخدمات التي قام بها محمد علي لتحسين إنتاجه وإنما أقول إن زراعته كانت منتشرة في القرن الثامن عشر في داريا قرب الشام، وفي كسروان قرب بيروت وأن أحسن أنواعه إنما هو القطن المعروف بالقطن الشامي الذي كان يعرف بالقطن البلدي الذي كان أغلى ثمناً من غيره(2).

وقد أيد الرحالة Volney زراعة القطن في سوريا أيام رحلته وقال إنها كانت منتشرة في أكثر أنحاء البلاد(3). وكذا القنصل الفرنسي "كيز" يتعرض لذكر القطن عند بحثه في باشاويات (أيالات) سوريا فيقول إنه كان يزرع في حلب وما حولها، وفي اللاذقية وطرابلس، وفي دمشق وحمص وحماة، وفي صيدا(4).

ويقدر "كيز" الإنتاج السنوي للقطن في سوريا بنحو ١٠,٠٠٠ - ١١,٦٠٠ قنطار ولكنه لا يعطينا أرقاماً واضحة عن توزيع هذا الإنتاج بين المدن السورية إلا حينما يتعرض لبعض منها فيذكر في بعض الأحيان كمية إنتاج في البعض منها، فيقول في بحثه عن دمشق مثلاً إن إنتاجها السنوي من القطن يقدر بنحو ٦٥٥ قنطاراً تستهلك منها نحو ٢٦٠ وتصدر الباقي البالغ ٤٠٥ قنطاراً إلى الخارج؛ ويذكر أيضاً عند بحثه في حلب أن إنتاج القطن فيها كان في عام ١٨٤٤م يقدر بنحو ٥٨٥,٠٠٠ كيلوغراماً(5).

غير أن Perrier يخالف Guys في تقديره للإنتاج السنوي للقطن في سوريا ويدعي أنه يبلغ نحو ٢,٦٠٠ قنطار فقط(6). والفرق بعيد بين تقدير الرجلين، ولذا رجعنا إلى Bowring فوجدناه يقدر إنتاجه بنحو ٩,٩٠٠ - ١١,٤٠٠ قنطار بينما Campbell يقدره بنحو ٢,٦٠٠ قنطار(7) أي كما قدره Perrier. ولكننا نرى أن تقدير "بيريه" و"كامبل" هو واحد، وأن تقدير Guys يقرب كثيراً من تقدير Bowring ولسنا هنا نستطيع الجزم في هذا الأمر مطلقاً ما دامت بقية المصادر التي رجعنا إليها لا تتعرض لهذا البحث.

١- Blondel ص: ١١٠. و Guys في Esquisse ص: ٢٢٦ وما بعد. و الأمير الحسني ص: ١٥٥ - ١٥٧

٢- الأمير الحسني ص: ١٥٤. ينقل هذا عن هانوتو ص: ٥٠٠ و ٥٨٦ - ٥٨٨.

٣- Volney ج٢، ص: ٢٨٨.

٤- Guys في Esquisse ص: ١٥١، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٧، ٢٠٠، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٤.

٥- نفس المصدر ص: ٢٠٦ و ١٥١ و ٢٠٠.

٦- Perrier ص: ٩١.

٧- Guys Esquisse ص: ٢٧.

ويظهر أن بذور القطن السوري كانت تنقل إلى مصر لزراعتها هناك عندما أخذ محمد علي على نفسه ترقية زراعته إذ أنه في رسالة إلى إبنه إبراهيم في سوريا يحمد الله تعالى على ارتفاع سعر القطن المصري الذي يبلغ ٢٩٪ ريالاً لوفرنسيا لكل قنطار ويأمره بأن يرسل خمسة أو ستة آلاف قنطار من بذور القطن من أيالة صيدا وغيرها لتوسيع زراعته في مصر[1].

ولكن سوريا التي كانت ترسل بذور القطن إلى مصر في أيام محمد علي تتحمل من الضربة الصائبة فيما بعد إذ أن منافسة القطن المصري الذي أصبح ذا قيمة في الأسواق العالمية مع منافسة القطن الأميركي سبباً لزراعة القطن في سوريا التأخر والإنحطاط سيما في أواخر الدور الذي نبحثه إذ نعرف أنه كانت صادراتها منه عام ١٨٥٢ تقدر بنحو ٥١٥,٠٠٠ كيلوغراماً أخذت بعد ذلك هذه الكمية بالتقلص[2].

وهكذا نرى أن القطن كان من عناصر التجارة الهامة في سوريا في ذلك العهد إذ أن إنتاجه كان أساسياً في الصناعات الوطنية وهاماً في الصناعات الأجنبية.

وهناك وثيقة أخرى موجهة من محمد علي باشا إلى ابنه ابراهيم يذكر فيها أنه أمر بصنع مكابس لضغط القطن في أدنه وطرسوس وانطاكية واللاذقية وطرابلس وبيروت وصيدا وعكا ويافا[3]. وذلك مما يدل على أهمية القطن السوري في التجارة.

التبغ: لقد كان التبغ من المنتوجات الزراعية السورية التي لعبت دوراً كبيراً في التجارة الداخلية والخارجية في سوريا عامة وبيروت خاصة. إن زراعة التبغ في بلادنا لا ترجع إلى زمن بعيد إذ أن أكثر الرواد الذين زاروا سوريا في النصف الأول من القرن الثامن عشر لم يأتوا على ذكر التبغ فيها، هكذا يقول الأمير الحسني، ويضيف إلى ذلك قوله إن Volney الرحالة قد أتى على ذكره عندما زار سوريا عام ١٧٨٤[4] ويجب أن نلاحظ أن إهمال بعض المؤرخين له لا يدل على عدم وجوده ولنا في Volney خير دليل على أن التبغ كان يزرع في سوريا أيام رحلته فقد ذكر أنه كان يزرع في أراضي اللاذقية وأن تجارة اللاذقية كانت قائمة في الدرجة الأولى على التبغ إذ كانت تصدر منه إلى دمياط من مدن مصر وتستورد بدلاً منه الأرز وغيره[5].

وقد تقدمت بعد ذلك زراعته في سوريا على ما يظهر حتى أصبح يزرع في بلاد كثيرة وحتى أصبح إنتاجه من مقومات إقتصاديات البلاد وتجارتها. والمدن التي اشتهرت بزراعته في العهد الذي نبحثه هي المدن الأربعة التالية حسب أهميتها:

١- رسم في المحفوظات رقم ٤٠٦٠ عام ١٢٥١ هـ.

٢- الأمير الحسني ص: ١٥٥ ينقل ذلك عن Beeren Handel

٣- رسم في المحفوظات رقم ٤٠٢٨ عام ١٢٥١ هـ.

٤- الأمير الحسني ص: ١٥٨

٥- Volney ج ٢ ص: ١٠٤

اللاذقية، طرابلس، صور، صيدا. ويقدّر Guys إنتاجه السنوي في سوريا بنحو ٨٠٠٠ - ١١٢٠٠ قنطار، ويذكر لنا أهم القرى التابعة لهذه المدن التي اشتهرت بزراعته لما ينتج عنه أثمان ما يستخرج من كل منها[1]. ولكن Perrier يختلف قليلاً عنه في تقديره إذ يخمّن أن إنتاج سوريا السنوي من التبغ يقدر بنحو ١٠٫٧٠٠ قنطار[2].

ولقد كان للتبغ اللاذقي شهرة فائقة في ذلك الحين وربما كان من أحسن الأنواع، وسنرى في بحث التجارة الخارجية أنه كان يصدّر إلى بلدان كثيرة خارج البلاد السورية حتى إلى تركيا التي يتشوق المدخنون في أنحائها هذه إلى تدخينه تبغاً والتمتع برائحة دخانه.

وهناك نوع من أنواع التبغ اللاذقي يعرف بـ (أبوريحة) مشهور برائحته الزكية. ولم تكن هذه الرائحة فيه طبيعية بل كان الاختصاصيون في صنعه في اللاذقية يأتون بأوراق التبغ فيعلقونها في غرف مغلقة ويحرقون داخل هذه الغرف حطباً ذا رائحة ذكية فوّاحة تتداخل بين أوراقه فتكسبه رائحة طيبة وطعماً لذيذاً[3]. وقد ذكر الأمير الحسني أن تبغ صور كان ذا أهمية فائقة أيضاً وأنه كان من الكثرة والجودة بحيث كان يصدّر إلى تركيا فيستعمل في بلاط آل عثمان الملوكي، ولكنه لم يذكر المصدر الذي استقى منه هذا الخبر[4].

ويقول Guys إن التبغ السوري كان من الجودة بحيث يفضّل بعض أنواعه على أحسن أصناف تبغ Havanes[5].

الزيتون وزيته: لقد كانت شجرة الزيتون من أهم الزراعة الهامة في سوريا لما يستخرج منه من الزيت الذي كان عنصراً تجارياً هاماً في داخل البلاد وخارجها، كما أنه كان أساساً في صناعة الصابون كما سنرى. ولقد كانت زراعة الزيتون زاهرة في أطراف بيروت، وقرب طرابلس وحمص، وبظاهر حلب والشام واللاذقية[6].

ولست أريد التفصيل في كيفية الزيت من الزيتون وأنواعه تبعاً لهذا الاستخراج وإنما أقتصر على القول إن محصوله السنوي في سوريا يقدّر بنحو ٤٠٫٠٠٠ - ٤٩٫٠٠٠ قنطار وربما بلغ ١١٢٫٠٠٠ قنطار إذا كان محصول الزيتون مقبلاً[7]. وهذه الكمية ربما كانت كافية للاستهلاك الداخلي ولصناعة الصابون وللتصدير الخارجي[8].

السمسم: هو من المحاصيل السورية الجديرة بالبحث لما كان له من أثر في تجارة البلاد الداخلية والخارجية. وقد كان يزرع في سهول حوران والعاصي أيام زيارة Volney لهذه البلاد[9]. ولكن زراعته اتسعت بعد ذلك كثيراً لزيادة الطلب الأوروبي له حتى عمّت دمشق، وحلب، واللاذقية، وحمص، وصيدا، وغيرها.

١- Guys في Esquisse ص: ٢٦-٢٨
٢- Perrier ص: ٩١
٣- Blondel ص: ٢٦٩
٤- الأمير الحسني ص: ١٥٨
٥- Guys في Esquisse ص: ١٩٢
٦- الأمير الحسني ص: ١٥٧ يأخذها عن [illegible]
٧- Guys في Esquisse ص: ٢٦-٢٧
٨- Perrier ص: ٩٢
٩- Volney ج٢ ص: ١٥٧

من المدن السورية؛ والزيت الذي يستخرج منه لم يكن آنئذ يستعمل في صناعة الصابون مع أن تكاليفه أقل من زيت الزيتون وما ذلك إلا لجهل أرباب مصانع الصابون وحرصهم على الأساليب القديمة.[1] وأعتقد أن أصحاب مصانع الصابون في سوريا لو كانوا التفتوا إلى استعمال زيت السمسم بدلاً من زيت الزيتون لكانت زراعته أعم في بلادنا، ومع ذلك فقد كان السمسم وزيته من أهم المستوجبات السورية[2] في ذلك الحين. ويقدر Guys الإنتاج السنوي للسمسم في سوريا بنحو ٢٥،٠٠٠ - ٢٩،٠٠٠ قنطار ربما تبلغ الـ ٤١،٠٠٠ قنطار في سني الخير والإقبال.[3]

ولم يكن السمسم مادة للتجارة الداخلية في البلاد فحسب وإنما كان إنتاجه هاماً من حيث كونه بضاعة تصدير لخارج البلاد ولا أدل على ذلك من الرسائل الواردة لمحل بيهم في بيروت من البلاد الأجنبية تطلب تصديره وذلك كما في رسالة واردة من تريستة[4] مثلاً.

<u>العفص</u>: يظهر أنه لم يكن إنتاج العفص هاماً في سوريا إذ أن Guys و Perrier لا يذكران أنه كان من جملة المحاصيل الهامة في البلاد، وعلى كل فقد كان له شأن ما في تجارة البلاد الداخلية والخارجية. وقد ذكر "كيز" عند بحثه في أيالة طرابلس أن صنوا صيلي وفامية حماه كانت مشهورة بعفصها، ومع أن المذكور يزعم أن حلب كانت تصدر العفص إلى خارج البلاد فهو لا يذكر أنه من محاصيلها بل يقول في محل آخر إن العفص كان يرد إليها من الموصل وأنها كانت تبعث به إلى دمشق.[5]

وفي الرسائل الواردة لمحل بيهم في بيروت ما يؤيد الأهمية التي كانت لهذه المادة في تجارة البلاد الداخلية والخارجية إذ أن دمشق كانت تبعث به إلى بيروت ومنها إلى تريستة[6] وغيرها من المدن الأوروبية كما سنرى. غير أنه لم يكن من مستوجبات دمشق وحدها وإنما كان يرد إليها من قضاء بغداد كما سيتضح ذلك لدينا فيما بعد.

وهذه الرسائل تفرق بين أنواع عديدة من العفص، فهناك العفص الأزرق وهو الأغلى ثمناً، يليه بالقيمة

---

١ - Guys في Esquisse ص: ١٥١، ١٧٧، ٢٠١، ٢١٩، ٢٢٢، و ٨٢.
٢ - Bowring ص: ٢٦٦
٣ - Guys في Esquisse ص: ٢٦ - ٢٧.
٤ - الرسالة رقم ٨٠ عام ١٢٥١ (أيار ١٨٣٦).
٥ - Guys في Esquisse ص: ١٨٧ و ١٩٢ و ٢٠٤.
٦ - الرسائل رقم ٢٨ عام ١٢٥١، ورقم ٧٤ و ٩٢ عام ١٢٥٢.

العفص الأخضر ثم الأبيض ؛ كما أن هناك بعض الرسائل تفرق بين العفص الأزرق والأبيض والمخلوط ، وربما كان يقصد بالأخير أنه مزيج من الأنواع السابقة ، ويظهر أن ثمنه كان بين العفص الأزرق والأبيض . وكذلك فإن هناك نوعاً آخر من العفص يسمى بالعنباوي يرد ذكره في بعض الرسائل[1] . ولكن ليس لدينا شيء من المعلومات أكثر من ذلك عنه .

وهكذا نرى أن كان للعفص أهمية في تجارة بلادنا الداخلية والخارجية رغم أن محصوله فيها كان قليلاً .

وقد أخبرني أحد الشيوخ الطاعنين في السن أنه كانت في حمص طاحونة للعفص إذ كان يباع على نوعين خشن وناعم وكان يستعمل للدباغة والصباغة . ومما يؤيد استعماله للصباغة ما ذكره Girard من أنه كان يصدّر من حلب إلى مصر ليستعمل في الصباغة باللون الأسود[2] .

شرش الفوّة[3] : يذكره Perrier في عداد المحصولات الهامة في البلاد السورية ويقدّر إنتاجه السنوي بنحو ٥٠ قنطاراً ولكنه لا يذكر أهم البلاد التي اشتهرت بإنتاجه في سوريا[4] . كما أن Boislecomte يذكره أيضاً من جملة الحاصلات السورية التي تصدّر إلى خارج البلاد[5] . أما Guys فإنه لا يذكره من جملة المحصولات السورية الهامة ولكنه يشير إليه عندما يتحدث عن كل إيالة على حدة . وهو على اختلاف كبير مع Perrier في تقدير منتوجه السنوي إذ أن الأخير يقدره كما قلنا بنحو ٥٠ قنطاراً في السنة بينما أن الأول يجعل محصوله السنوي في دمشق وحدها ٧٥٠ قنطاراً تستهلك منها نحو ١٦٥ في الصناعة المحلية ويصدر الباقي البالغ ٥٨٥ قنطاراً إلى خارج البلاد ؛ كما أنه يذكر أن إنتاجه السنوي في حماة يبلغ ٢٠٠ قنطار تصدر كلها إلى البلاد الأجنبية[6] . ولعل هذا الاختلاف بين المؤرخين راجع إلى اختلاف في الزمن .

وقد أخبرني الأستاذ جبرائيل جبور أن شرش الفوّة هذا لا يزال يستعمل حتى الآن في الصباغة باللون الأحمر في بلادنا والغالب أن كان يستعمل لهذه الغاية في ذلك الحين[7] .

---

١ – الرسائل رقم ٢٨ عام ١٢٥١ ، ورقم ٧٠ عام ١٢٥٤ ، ورقم ٢٠ عام ١٢٧٧م .

٢ – Girard في Description ج ١٧ ص : ٢٠٨ .

٣ – وهو ترجمة لكلمة Alizari أو Alisaris (Racine de garance) .

٤ – Perrier ص : ٩١ .

٥ – Douin ص : ٢٦٦ .

٦ – Guys في Esquisse ص : ٢٠٠ ، ٢٢٠ ، ٢٤٦ .

٧ – ارجع إلى كلمة Alisaris في La Rousse du XX^e siècle يقول إنه عبارة عن جذور نبات تستعمل للصباغ باللون الأحمر .

<u>القنب</u> : ويظهر أنه لم يكن لزراعته أهمية كبرى في البلاد إذ قليل من المؤرخين المعاصرين من يتطرق لذكره ؛ وقد اشتهرت به دمشق من جميع المدن السورية وتقدر إنتاجه السنوي منه بنحو ٩٤٠ قنطاراً تصرف منها في الاستهلاك المحلي ٦٥٠ والمقدار الباقي البالغ ٢٩٠ قنطاراً ، وقد كان يستعمل في صناعة الحبال[1].

<u>الفواكه</u> : لقد اشتهرت دمشق بفواكهها منذ القدم ، وقد كانت هذه الفواكه التي أهمها المشمش والدراقن والعنب تباع في كل أسواق أسبانيا وبلاد الحبشة[2]. وأهم هذه الفواكه في التجارة المشمش الذي كان يصدر كفاكهة إلى المدن السورية الأخرى والبلاد الأجنبية وكانوا يصنعون منه النقوع أو المشمش المجفف والقمر الدين الذي يستحضر من عصير المشمش والذي كانت له شهرة عالمية في داخل البلاد وخارجها[3].

على أن من الفواكه الهامة التي كانت تنبت في سوريا يمكن أن نذكر العنب ، فعنب دمشق كان مشهوراً حتى في القرن السابع عشر[4]، وهو يحول إلى ما يسمى اليوم "بالزبيب الدربلي" أو الزبيب المجفف الذي كان مادة تجارية رائجة[5]. ولم يكن عنب دمشق فقط يتمتع بهذه الشهرة وإنما عنب لبنان ذو الأنواع المختلفة التي كانت تستعمل في استحضار الدبس والخمور ؛ أما الدبس فكان الفلاحون يضيفون إليه اللبن ويستعملونه كغذاء لهم[6]. وأما خمور لبنان فإنها أشهر من أن نتحدث عنها ومن أراد التفاصيل عنها وعن تجارتها وكيفية استحضارها فليرجع إلى كتب المؤرخين المعاصرين في ذلك الفترة[7].

وكذا فقد اشتهرت السواحل السورية بالبرتقال والليمون مما يتطرق لبحثه هنا نري "كيز" عند ذكر المدن الساحلية وما لا حاجة بي إلى تفصيله هنا .

<u>الحبوب</u> : إن أهم البلاد السورية لإنتاج الحبوب هي سهول حوران والعاصي يليهما العمق ؛ حلب وطرابلس[8]. أما سهل البقاع الشهير فقد تأخرت فيه زراعة الحبوب على أثر الهزة الأرضية التي أصابته عام ١٧٥٩ أضف إلى ذلك حروب الشيخ ظاهر والأتراك وضواحيه[9] وما في ذلك من بتر للحركة الزراعية فيه ؛ وعلاوة على هذا وذاك فإن ما أنزلته الحكومة التركية بسكان هذا السهل الخصيب من المظالم اضطرهم إلى الجلاء عنه إلى الجبال ليفضلوا زراعة أراضيهم الضيقة قليلة الإنتاج والجرود على البقاء في السهل حاكم فيه تحت ظلم لا

---

١ - مرتيز في Esquisse ص : ٢٠٠ و ٢٠٥ . وارجع أيضاً إلى رسم في المحفوظات رقم ٢٤٠٩ و ٢٤٢٥ عام ١٢٤٨ ، ورقم ٤٠٢٥ عام ١٢٥١

٢ - Dunn ص : ٢٦٦

٣ - الرسائل رقم ٥٧ و ٩٢ و ١٤٠ عام ١٢٥٤ . Description ج ١٧ ص : ٢٠٨ و Blondel ص : ١٦٦ .

٤ - Masson ص : ٢٦٦

٥ - الرسالة رقم ٢٠٧ عام ١٢٥٤

٦ - مرتيز في Esquisse ص : ٢٦٦

٧ - ارجع إلى Browne ص : ٢٧٤ ، مرتيز في Esquisse ص : ٢٤٦

٨ - Volney ج ٢ ص : ٩٠ و ٩٩ و ١٥٧ .

٩ - الأمير الشهابي ص : ١٥٩ . (لا يرجعنا إلى مصدر أولي) .

تحمله نفوسهم وفي ذلك ما فيه من الحيف على الأهلين والضرر على الحكومة نفسها إذ أن هذا السهل المسبب لو أعير قليلاً من العناية والإهتمام لعاد على مزارعيه والحكومة بالخير الجزيل[1].

أما جبل لبنان فقد كان فقيراً في حبوبه لما نعلم من طبيعة أرضه الجبلية غير الملائمة لزراعة الحبوب ولصغر السهول فيه حتى أن ما ينتج من الحبوب المختلفة بالكاد يكفي لتغذية السكان أربعة أشهر من السنة[2]. وهذا يدعو بلا شك إلى الحركة التجارية في استيراد الحبوب وتصديرها ولذا نرى بيروت تستورد القمح من حمص وطرابلس ودمشق[3].

وهناك شيء من الإختلاف بين المؤرخين في أمر كفاية حبوب سوريا لها وتصدير قسم منها إلى خارج البلاد أو عدم كفايتها واستيرادها من الخارج ؛ فنرى *Boislecomte* مثلاً الذي زار سوريا عام ١٨٢٢ يذكر أن حبوب سوريا بالكاد تكفي لاستهلاكها وأنها لا تقدر منها شيئاً إلى خارج البلاد[4]. بينما أننا نجد القنصل الفرنسي "كيز" يقول أن ما شحن من طرابلس من الحبوب عام ١٨٤٩ كان قسم كبير منه مستورداً من حمص وحماة[5]. وكذا فإن مخطوطة نوفل التجاري في طرابلس فيها ما يؤيد تصدير الذرة الصفراء والقمح والشعير من سوريا إلى تركيا ولندن وترييستة عام ١٨٥١[6].

فهناك إذاً شيء من الإختلاف فيما تذكره مصادرنا الأولية وأعتقد أنه يرجع إلى إقبال الموسم الزراعي للحبوب أو جدبه ، وإلى الظروف السياسية التي كثيراً ما تعرقل الزراعة والإنتاج.

<u>الأخشاب</u>: لقد كانت الأحراج في سوريا كثيرة واسعة كما يستدل على ذلك من المحفوظات الملكية ومما ورد في كتب المؤرخين المعاصرين من أن الأخشاب كانت تقطع من أحراج سوريا لتنقل إلى مصر فتصنع منها الأساطيل والأدوات الحربية كالعربات وأدوات المدافع وغيرها[7]. وقد كانت هذه الأخشاب تقطع من غابات جبال اسكندرون واللاذقية والقدموس ، وجبال أنطاكية وأرسوز وغيرها وقد أقامت الحكومة المصرية مصلحة خاصة لقطع الأخشاب هذه[8].

وهذه الغابات الكثيرة لم تكن الفائدة منها للأخشاب فحسب وإنما للحطب والفحم الحطبي اللذين كانا مادتين للتجارة الداخلية والخارجية لما كان هناك من الحاجة إلى استعمالها. وهناك كثير من الوثائق

---

١ - *Blondel* ص: ١٢٧ - ١٢٨

٢ - *Esquisse de Guys* ص: ٢٦٤

٣ - الرسائل رقم ١٢ عام ١٢٤٤ ، ورقم ٢٩ عام ١٢٥٢ ، ورقم ١٤١ عام ١٢٥٤ عام ١٢٤٨ ، ورقم ٢١٨١ عام ١٢٥١

٤ - *Douin* ص: ٢٦٦

٥ - *Esquisse de Guys* ص: ٢٠٠

٦ - مخطوطة نوفل ص: ٦٦ و ٨٠ و ١٠٢

٧ - *Dodwell* ص: ١٠٦ ، وكلوت بك ج٢ ص: ٤٨٧

٨ - رستم في المحفوظات رقم ١٠٨١ و ١٩٧٥ و ٢٤٦٢

الخطبة الواردة لمحل ببلهم تؤيد أهميتها التجارية[1] وكذا في المحفوظات الملكية بعض الوثائق التي تؤيد نقل الحطب والفحم من سوريا إلى مصر في عهد محمد علي باشا[2].

بعض المنتوجات الزراعية الأخرى: وهناك بعض المحاصيل الزراعية الأخرى التي قد تظهر في مدن دون سواها والتي كانت على شيء من الأهمية في تجارة البلاد ونخص بالذكر منها الفستق الحلبي الذي كانت تبعث به حلب إلى المدن السورية الأخرى، وكذا الكراويا والكمون اللذين كانت تصدرهما حمص إلى طرابلس فبيروت[3] كما أن هناك عرق السوس الذي اشتهرت به دمشق. والياسون الذي كان من محاصيل هذه المدينة أيضاً[4].

المنتوجات غير الزراعية:

إننا نقصد بالمنتوجات الطبيعية الغير زراعية كل ما تنتجه أرض سوريا عدا الزراعة وذلك كالمعادن والإسفنج والصوف والسمن والشمع وخلاف ذلك. ولا نريد البحث فيها مفصلاً وإنما نورد لمحات مختصرة كافية لإيفاء الغرض الذي نرمي إليه من وراء بحثنا. وأهم هذه المنتوجات هي:

المعادن: لم تكن كل المعادن الموجودة في سوريا تستخرج من أراضيها الدفينة بل فقد أشار Guys إلى أن هناك في سوريا معادن الفحم الحجري والحديد اللذين عملت السلطة المصرية على استخراجها كما هناك بعض معادن النحاس والفضة والذهب والرصاص ولكن لم يحاول أحد حتى ذلك العهد استخراجها[5].

أما الفحم الحجري فقد أشار إلى وجوده كثير من الرحالة والمؤرخين: فقد نوه Boislecomte عام ١٨٣٢ بذكره ووجوده في سوريا وأنه كان يستعمل في المراكب التجارية التي تسير في الفرات وقوداً[6]. ولكنه لم يعين منطقة وجوده.

أما Blondel الرحالة الفرنسي الذي زار البلاد السورية بين عامي ١٨٢٨ – ١٨٢٩ فيشير إلى منطقة وجود هذا المعدن ويقول إنها في جوار حمانا ويعلق على نوع هذا الفحم وكثرته فيذكر أن عروق الأرض منتجة وغنية ولكن نوعه كان رديئاً، وكان يدير أمر استخراجه ويشرف عليه مهندس إنكليزي يخدمة الحكومة المصرية وأن قسماً من هذا الفحم كان ينقل إلى مصر لاستعماله في مصانعها[7].

أما القنصل الفرنسي Guys فقد أشار إلى وجود الفحم الحجري في مناسبات عدة فذكر أن ~~...~~ الحكومة المصرية استخرجته من قرنايل عام ١٨٣٤ ونقلته إلى مصر لاستخدامه هناك ولكن نوعه كان رديئاً، كما يشير في مناسبة أخرى إلى أن منطقة مناجمه تمتد بين ميروبا وخانوغا[8].

---

١ – الرسالة رقم ١٢٨ عام ١٢٥٢

٢ – راجع في المحفوظات رقم ٩٢ عام ١٢٤٢ ورقم ١٢١٧ عام ١٢٤٨ هـ.

٣ – الرسائل رقم ١٩٦ و ٢٨٠ عام ١٢٥٢. وارجع إلى Browne ص: ٢٨٦.

٤ – Guys في Esquisse ص: ٢٠٠ و ٢٠٥

٥ – Guys في Relation ج ١ ص: ٢٩٤

٦ – Douin ص: ٢٧٧

٧ – Blondel ص: ١٢٥

٨ – Guys في Relation ج ١ ص: ٢٩٠

ولا شيء أدل على وجود الفحم الحجري في جبل لبنان من مراسلات الحكومة المصرية التي تدل على استخراجه وإنشاء مصلحة خاصة للمعادن وتعيين خبراء للاستخراج ونقله إلى مصر وغير ذلك[1].

أما الحديد فقد كان يوجد في جبال لبنان أيضاً وقد أشار إليه Volney عندما زار سوريا عام ١٧٨٤ وقال إنه يوجد في جبل الدروز في لبنان[2] وقال Blondel إنه يكثر في جوار صيدا ممزوجاً بالتراب وقريباً من الفحم الحجري[3] وقد كان ينقل من مناجمه إلى مصر في عهد الحكومة المصرية[4].

ويقدر Guys إنتاجه السنوي بنحو ١٢٠٠ – ١٤٠٠ قنطار تستعمل لصنع نضوات الخيل والمسامير بسبب ليونة هذا الحديد[5].

والرسائل التي تعود إلى عهد الحكومة المصرية في سوريا طافحة بأخبار المعادن في سوريا وأخصها الفحم الحجري والحديد وضرورة رسمها لصناعة الحكومة المصرية ونقلها إلى مصر وغير ذلك مما يطول شرحه.

أما النحاس فقد رأينا ما ذكره "كيز" من أنه لم يكن يستخرج من سوريا مع وجوده فيها. ولكن بعض المؤرخين كثيراً ما يرددون ذكره مقروناً بالحديد ينقب في بعض الأحيان فيقولون "النحاس العتيق".

أما النحاس كمعدن مستخرج من البلاد، فأنا أميل إلى رأي كيز "من أنه لم يكن يستخرج من الأراضي السورية، ولا إذ أن أحداً من المؤرخين لا يتعرض من ذكر استخراجه، وإنما ربما كان يرد إليها من بلاد أجنبية خارجية، لا يقول Volney تنفيذ إلى مركز هذا التصدير، ثم تصدره سوريا بدورها[6]. وربما كان ذلك من جبل "قوزان" الكائن على حدود سوريا الشمالية حيث استخرجت الحكومة المصرية منه كميات من النحاس[7].

أما النحاس القديم أو "العتيق" فقد كان أيضاً من جملة السلع التجارية في البلاد وأحياناً تصدره إلى البلاد الأخرى كما سنرى. وقد أمر محمد علي مرة بشراء ما أمكن منه وشحنه لمصلحة الحكومة إذ كان يذاب ويصنع منه معظم الأدوات الحربية[8].

هذه هي أهم المعادن في سوريا وأنت ترى من ذلك أن أهمها الفحم الحجري والنحاس اللذان كانا يستعملان في البلاد ويصدران إلى خارجها.

---

١ - راجع في المحفوظات رقم ١٢٧ و ١٤١ عام ١٢٤٩هـ، ورقم ٢٤٠١ و ٢٤٤٩ و ٢٤٢٦ ثم ١٢٤٩ و ٢٤٩٢ عام ١٢٥٠هـ ورقم ٤١٩٠ عام ١٢٥١هـ.

٢ - Volney ج٢، ص: ١١٥

٣ - Blondel ص: ١٢٥

٤ - راجع في المحفوظات رقم ٢٤٦٤ عام ١٢٤٨هـ

٥ - Guys في Esquisse ص: ٢٧١

٦ - Volney ج٢، ص: ٢٨٤

٧ - راجع في المحفوظات رقم ٤١٠٩ عام ١٢٥١

٨ - نفس المصدر رقم ٤١٠٩ و ٤١٥١ عام ١٢٥١هـ.

الإسفنج: لقد كان للإسفنج أهمية في تجارة سوريا الخارجية كما سنرى، وكان هذا الإسفنج يستخرج من البحر حوالي المنطقة الساحلية الممتدة من جبيل حتى اللاذقية، وكان الغطاسون الذين يأتون من الأرخبيل اليوناني خصيصاً لاستخراجه من البحر، يصلون سوريا في أواخر مايس ويلبثون في استخراجه حتى أيلول من كل سنة. ولهذا الإسفنج شهرة فائقة في خارج سوريا وسنرى كيف أنه كان يصدّر إلى خارج البلاد، كما أن صيده كان امتيازاً موقوفاً على أمراء لبنان يبيعونه إلى التجار الراغبين في هذه المهنة(١).

الشمع: كان الشمع من عناصر التجارة الداخلية والخارجية في بلادنا وهو يستخرج من عسل النحل، ويبلغ مقدار ما تنتجه حلب وحدها منه في السنة نحو ٢٢٬٥٠٠ كيلوغراماً، واللاذقية وطرابلس تنتج كلاً منهما من الشمع نحو عشرة قناطير في السنة، أما دمشق فمحصولها السنوي منه يقدر بنحو ٦٥ قنطاراً(٢) وسنرى كيف أنه كان يصدر إلى خارج البلاد السورية.

الصوف والسمن: يكثران في البلاد التي تربى فيها الماشية كسهول حمص وحماة والبقاع ودمشق وحلب ويقدّر إنتاج الصوف السنوي بنحو ٤٬٠٠٠ - ٤٬٥٠٠ قنطار، لكنه أن يبلغ في سني الخير والإقبال ٤٬٧٢٥ قنطاراً(٣)، يستعمل قسم منه في الصناعة الداخلية كما سنرى ذلك في بحث المنسوجات، ويصدر القسم الباقي إلى البلاد الأوروبية. وقد اشتهر من أنواع الصوف الصوف الأبيض الذي يفضل على غيره وهو من محصولات البقاع(٤).

أما السمن فلسنا نعلم عن مقدار إنتاجه السنوي شيئاً، وعلى كل حال فقد كان من عناصر التجارة الداخلية والخارجية وقد اشتهرت به أكثر ما يكون حمص وحماة اللتان كانتا تصدرانه إلى بيروت ومنها إلى خارج البلاد السورية(٥).

تلك هي أهم محصولات سوريا الزراعية وغير الزراعية أشرت إليها باختصار خوف الخروج عن نطاق البحث؛ وهذه المحصولات كانت من أهم عناصر التجارة الداخلية والخارجية، كما أن قسماً منها كان من مقومات صناعة البلاد والصناعات الأجنبية. والقسم الهام من محصولات البلاد هذه هي كما رأينا المنسوجات الزراعية التي لم أتعرض في بحثي إلى ذكر العقبات التي كانت تقف في طريقها ولا إلى

---

١ - Blondel ص: ٢٦١. وارجع إلى Guys Esquisse ص: ١٩٠، وإلى رسم في المحفوظات رقم ٢٢٨٦ عام ١٢٤٩ هـ.
٢ - Guys في Esquisse ص: ١٥١ و١٧٩ و١٨٧ و٢٠٠.
٣ - المصدر نفسه ص: ٢٦ - ٢٧ و٢١٩ - ٢٢٠.
٤ - الرسالة رقم ٨/٢ عام ١٢٥٤.
٥ - الرسالة رقم ٢٠ عام ١٨٢٧م، ورقم ١٢ عام ١٢٥٢، وإلى رسم في المحفوظات رقم ٤١٢٩ عام ١٢٥١ هـ.

ما كانت تضعه الحكومة من العراقيل في سبيل تقدم تجارتها من جملة البحث في هذا الموضوع خاصة انني سأشير إليه فيما بعد، وعلى كل فلا بد لي من القول هنا بأن الإنتاج الزراعي في البلاد يتوقف كثيراً على الهدوء والسكينة فلا وأن الفتن والثورات من أشد العوامل في تأخير الزراعة وتقليل الإنتاج. والباحث المدقق في الأحوال السياسية لهذه الحقبة التي ندرسها يعلم حق العلم ما كانت عليه الحوادث السياسية من التعقيد والإرتباك وما كانت عليه الفتن والدسائس من السيطرة في أكثر البلدان، أضف إلى ذلك حوادث السلب والنهب التي كانت تقوم بها بعض قبائل البدو مما يؤخر الإنتاج الزراعي ويسبب عرقلة الصناعة والتجارة.

الفصل الثاني

الصناعات

قلت في أول البحث إن تجارة بيروت تقوم على عنصرين أساسيين هما المنسوجات الحلبية السورية التي تمثل حاصلات البلاد وصناعتها، والبضائع الأجنبية. وقد بحثنا في حاصلات البلاد الزراعية وغير الزراعية وعلينا الآن أن نبحث في صناعتها ذلك لأن هذه المصنوعات الوطنية كانت مادة تجارة داخلية هامة ولأنها كثيراً ما كانت تستند إلى حاصلات البلاد فتستعمل في التبادل المحلي فضلاً عن ذلك أنها كانت عنصراً هاماً من عناصر التجارة الخارجية. ولست أريد التفصيل في هذا البحث وكل ما أحاوله هو أن تكون لدينا فكرة تامة عن صناعات البلاد الهامة وهي التالية:

المنسوجات الحريرية: لقد رأينا كثرة إنتاج الحرير في بلادنا وقلنا إن قسماً منه كان يصدر لخارج البلاد وإن القسم الآخر كان يستعمل في الصناعات الوطنية. ويظهر أن الحرير كان ينسج في أغلب البلدان السورية حتى أن دمشق كانت تستهلك منه في منسوجاتها نحو ٥٠٠ قنطار، وحلب نحو ٢٠٠ قنطار، وبيروت مع جبل لبنان نحو ٢٢٠ قنطاراً، أما طرابلس فلا تستهلك منه إلا نحو ١٠٠ قنطار، وصيدا نصف هذا المقدار؛ أما حمص وحماة فلم تكونا مشهورتين بالمنسوجات الحريرية إذ أنهما لا تستهلكان من الحرير في هذه المنسوجات إلا نحو ٢٠ قنطاراً[1].

أما الأنسجة الحريرية التي كانت تحاك من الحرير الخالص أو الممزوج بغيره فأهمها "الكريشة" التي كانت تصدر من سوريا إلى مصر، وقد كانت ذات لونين أحمر وأسود ويستعملها النساء هناك لصنع الحجب التي تستر وجوه النساء ولعمل الألبسة[2] ذلك ما رواه لنا Girard في أوائل القرن التاسع عشر ولكن بعض المؤرخين يقول إن هذا النسيج كان يحاك من الحرير الأبيض ولا يذكر له لوناً آخر

١- Perrier ص: ٩٦. و Guys في Relation ج ١ ص: ٥٦

٢- Girard في Description ج ١٧ ص: ٢٠٩.

مطلقاً(١) ولعل هذا الاختلاف ناتج عن أن النسيج هذا كان يصنع من الحرير الأبيض ثم يصبغ بعد ذلك بالألوان المطلوبة والمرغوبة.

وعلى كل فإن الكريشة كانت تحاك في البلاد من الحرير الخالص وكانت عنصر تجارة داخلية وخارجية كما يبدو من ما ورد في الرسائل العديدة لمحل بيهم التجاري الذي كان يرسل في طلبه من دمشق ثم يصدر قسماً منه إلى مصر(٢).

ولست أدري فيما إذا كان هذا النوع من القماش هو عين النسيج المسمّى "بالملس" الذي كان ينسج بالأنوال اليدوية في حمص وغيرها من المدن السورية إذ حدثني أحد الطاعنين في السن أن الملس كان ينسج من الحرير الخالص وأن لون النسيج يكون بادئ الأمر خامياً أبيض، ولكنه بوضعه، بعد الانتهاء من نسجه، في الماء الغالي المضاف إليه شيء من الصابون فيصبح لونه أبيض صافياً ويكتسب بعض التعاريج أو التموجات الصغيرة إذ يقصر طوله.

ولا يزال هذا الاسم "الكريشة" يطلق حتى الآن على نسيج أوروبي متصف بهذه التموجات التي لحقته إلخ.

ولقد كانت المحازم (الزنانير) تحاك من الحرير أيضاً سيما في طرابلس إذ أنها كانت تدعى بالمحازم الطرابلسية، وكثيراً ما يُعلّقون في ذيلها "الشُّجُق" للتزيين، كما أن هذه المحازم كانت تحاك أيضاً في بيروت وجبل لبنان وكذا يحاك فيها كثير من الأنسجة الحريرية المتنوعة؛ أضف إلى ذلك أن طرابلس اشتهرت أيضاً بنوع آخر من النسيج الحريري يسمى "الشال" وربما كان تقليداً لشال كشمير الذي يستدل أنه كان يرد إلى بلادنا مع قوافل بغداد، وعلى كل فقد كان هذا الشال يحاك من الحرير ويصبغ بألوان مختلفة متنوعة(٣).

وهناك أيضاً مطايط حمص (محارم) الحريرية التي اشتهرت بها هذه المدينة عن غيرها من المدن(٤).

وهكذا فإننا نرى أن الأنسجة الحريرية كانت تحاك في أغلب المدن السورية، وقد ذكر لنا Von Kremer أنه كان في دمشق وحدها نحو ١٥٠٠ نولاً لحياكة الأقمشة الحريرية في عام ١٨٥٢ وأنه كان في حلب نحو ٢٠٠٠ حرفة للأقمشة الحريرية المتنوعة في عام ١٨٢٨(٥).

هذه الأقمشة الحريرية كانت مادة تجارية رائجة كما رأينا حتى قبل الحقبة التي نبحث، وإننا نرى السفير الفرنسي Villeneuve في تقرير رفعه عام ١٧٤٤ يقول: إن المنسوجات الحريرية كثيرة الأنواع

---

١ - Browne ص: ٢٩٧

٢ - الرسائل رقم ٢٦ و٢٩ و٦٢ عام ١٢٥١، ورقم ٥ عام ١٢٥٢.

٣ - Perrier ص: ٨٩، و Guys في Relation ج ١ ص: ١٤٩ و١٦٨. والرسالة رقم ١٩٢ عام ١٢٥٤

٤ - Perrier ص: ٩٠

٥ - الأمير الحسني ص: ٢١٧ و٢١٩ و٢٢٠

في تركيا، حتى أن منسوجات حلب ودمشق الحريرية كانت تصدر إلى خارج البلاد[1] وسنرى تحقيق ذلك في بحث التجارة.

ولقد اشتهرت حلب، من بين جميع المدن السورية الأخرى بنسج الحرير ممزوجاً بخيوط الذهب والفضة، كما يدعونه بالكنايات الأجنبية، وإني أرجح أنه يقصد بهذه الخيوط ما ندعوه اليوم "بالقصب"، إن مؤرخي هذا العصر من المؤرخين في ذلك العهد يجعل حلب مختصة بهذا النوع من النسيج. ولقد كانت أنسجة حلب هذه من المتانة بحيث تفوق أنسجة ليون الحريرية؛ وقد كانت تلقى رواجاً كبيراً في دمشق والمدن السورية وحمص وأيضاً في تركيا وفارس والبلاد العربية أيضاً[2]، حتى أنه كان في حلب عام ١٨٢٨ "٤٠٠٠ حرفة تشغل الأقمشة الحريرية المطرزة بالخيوط الذهبية والفضية" أي بالقصب الذهبي والفضي على ما رجحنا، وكان يحدد القائمين بها من العمال ٤٨٠٠ عامل[3].

ولقد كان الحرير يستعمل أيضاً في الحياكة أو العقادة فتصنع منه خيوط الحرير المبرومة والأزرار الحريرية وغيرها مما اشتهرت به صيدا وطرابلس وحلب، وقد وردت في رسائل محلي بيان كلمة "قيطان" للدلالة على الخيطان على ما أعتقد ولكن ليس هناك ما يدل على أن هذه "القيطان" كانت من الحرير الخالص أو القطن غير المخلوط بغيره أو أنها مزيج منها؛ ومهما يكن من أمر فإن مواد العقادة هذه كانت تصدر لخارج البلاد السورية وداخلها[4].

ولم يكن الحرير يستعمل دائماً لوحده دون مزج بالمواد الأولية الأخرى الصالحة للحياكة - وإنما كان في غالب الأحيان يمزج بالقطن، والقماش الناشئ عن حياكة هذا المزيج يسمى بالقطني أو "ألاجة"، وهذا النسيج عبارة عن قطع يبلغ طول الواحدة منها عشرة أذرع وعرضها ذراع؛ وقد اشتهرت دمشق من بين جميع المدن السورية بهذا النسيج الذي كان يصدر إلى مصر بكثرة فائقة في أوائل القرن التاسع عشر وربما بلغ معدل تصديره السنوي ١٠ - ١٥ ألف قطعة. والألاجة هذه على أنواع حسب كمية الحرير المستعملة في حياكتها فهناك "الألاجة الشامي" "والألاجة الهندي" "والألاجة عثمانية" "والألاجة شاهي" "والألاجة كسادي" وكثيراً ما تسمى القطعة الواحدة منها "طاقة". على أنها كانت أيضاً على ما يروي

---

١ - Masson ص: ٤٩٢

٢ - Douin ص: ٢٦٧، و Perrier ص: ٨٩ و Guys في Esquisse ص: ٢٠٤.

٣ - الأمير الحسني ص: ٢٢. ولكنه لا يذكر المصدر الذي استقى منه هذا الإحصاء.

٤ - Guys في Esquisse ص: ١٥٢ و ٢٥٤ و ٢٦٩. والرسالة رقم ٦ و ١٩ عام ١٢٥١.

في احيان قليلة كانت من الحرير الخالص . وقد شهد لا بالجوخ المزخرف رغم بساطة الآلة المستعملة في حياكتها . ويبلغ معدل ما ينسج في دمشق من الالاجه مع اختلاف انواعها نحو ٤٠,٠٠٠ قطعة سنويا تقدر قيمتها بنحو ٦,٠٠٠,٠٠٠ فرنك .(1)

وهكذا نرى ان الالاجه كانت حياكة زاهرة في دمشق وانها كانت مادة تجارة هامة في داخل البلاد و خارجها .

مع ان القطن ايضا لم يكن يستعمل دائما ممزوجا بالحرير في الحياكة وانه كثيرا ما كان يستعمل لوحده دون مزج بالحرير او الصوف . وقبل البحث في النسيج القطني يجب ان نقف قليلا لنقول كلمة في الغزل القطني الذي حيك منه هذا النسيج .

كثيرا ما يرد اسم الغزل في الرسائل الواردة لحلب [illegible] و كثيرا ما تعدد هذه الرسائل انواعه المختلفة ، ولكنها لا توضح نوع هذا الغزل أهو من صنع البلاد ام انه يرد الاسعه اوربا مع انها كثيرا ما تشبه [illegible] الغزل بالغزل الموزلي وتذكر انواعا عديدة له حسب صنفه فقد يكون الغزل نمره ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٥ (2) وما يدل على ان [illegible] كان هذا غزل وطني يستعمل في التجارة .

ونعتقد ان صناعة الغزل كانت شائعة في سوريا قبل الدور الذي نبحثه اذ يذكرها Masson في صيدا (3) . ولكن المؤرخين المعاصرين لهذا الدور لا يذكرونها الا قليلا اذ يقول Guys انه حيث القطن كانت تغزل في صيدا في [illegible] مع ذلك نقول ان هذه الصناعة كانت لا تزال عامة في البلاد السورية وهامة في تجارتها الداخلية والخارجية ولكنها اخذت بعد ذلك بالانحلال والاضمحلال لمنافسة الغزل الاجنبي الذي شاع استعماله بعد انتشار استخدام الآليات والمخترعات التي تغزل القطن بصورة متناسقة منتظمة اكثر مما هو الحال في البلاد ، حتى ان الحائكين السوريين كانوا في كثير من الاحيان يستعملون الغزل الاوربي بدلا من غزل البلاد في حياكة منسوجاتهم القطنية لما اتصف به هذا الغزل من التناسق ؟ اضف الى ذلك انه كان ارخص ثمنا من الغزل الوطني والسبب في ذلك هو عدم تشجيع الحكومة لمنتجات البلاد كما سنرى اذ انها كانت تستوفي من الغزل الاوربي ضريبة قدرها نحو ٥٪ بينما كانت تطلب مجموع الضرائب المفروضة على الغزل الوطني نحو ٢٠٪

١ – Browne ص ٣٩٧ و Girard في Description الجزء ١٧ . ص ٣٠٨-٣٠٩ و Douin ص ٢٦٧ . والرسائل رقم ٢٢ و ٣٨ عام ١٢٥١ ورقم ١٠٤ عام ١٢٥٢ .

٢ – الرسائل ملف ٢٨٦ / ١٢٥٥ ورقم ٢٨٤ / ١٢٥٦ . ٣ – Masson ص ٥٢٠ .

ولذا كان الغزل الاوروبي يزاحم الغزل السوري في بلاده ويباع باقل ثمناً منه [1] وهذا طبعاً من اكبر العوامل التي عملت على انحطاط هذه الصناعة في البلاد . وسنرى بعد ذلك شيئاً هاماً من انحطاط صناعة النسيج في سوريا عامة .

وهذا الغزل القطني كان يستعمل في حياكة الانسجة سواء اكانت ممزوجة بالحرير او كانت قطنية خالصة . اما الانسجة القطنية الممزوجة بالحرير فقد ذكرنا شيئاً عنها في بحث الانسجة الحريرية . واما الانسجة القطنية الخالصة فقد كانت عديدة و متنوعة وتنسج في اغلب المدن السورية . فقد كانت دمشق تنسج نحو ١٤٠,٠٠٠ قطعة من النسيج القطني تستهلك منها نحو ١٠٠,٠٠٠ قطعة وتصدر الباقي . كما ان حلب كانت تنسج الاقمشة القطنية فتستهلك قسماً منها و تصدر ما تبقى . وفي بيروت كانت الانسجة القطنية تحاك في سوق منجايل [2] كما اشتهرت حماه بالثياب القطنية كالمناشف ولباس الحمام وغيرها [3] . اضف الى ذلك حياكة الانسجة القطنية السميكة التي تستعمل في المراكب الشراعية والتي اشتهرت بها دمشق والموزنية (?) واللاذقية [4] .

وقد ورد في الرسائل المحفوظة من مجلد بيهم اسم نوع من القماش كان يحاك في دمشق ويصدر الى بيروت وما الى مصر واسمه (الكرمسوت) [5] ولكن ليس هناك ما يدل على انه كان يحاك من حرير ام القطن . وقد سألت احد الشيوخ الطاعنين في السن عنه فأفادني انه كان يحاك في بلادنا وانه كان يصنع من القطن ويستعمل ملبوساً وطنياً (ملايا) .

وكذلك ورد في نوع من القماش يسمى (الديما) الذي تردد في رسائل بيهم والتي لا تشير مع انه كان يرد الى سوريا من البلاد الاجنبية [6] فقد علمت من ذلك الشيخ الذي التجأت اليه انه كانت الديما تحاك في بلادنا من الغزل القطني الاجنبي على شكل (صايات) اي قطع صغيرة تستعمل كل واحدة في الخياطة لدار واحد (قنباز) وكانت الواحدة منها مقدره . ويذكر الامير الحسني في [illegible] الى العهد الذي اخذت ان سوريا توقفت الى تقليد الديما السورية وصارت تبيعها باسعار ارخص منها [7] .

وقد كانت حمص وحماه مشهورتين بمنازلها القطنية التي تصدرها الى البلاد السورية الاخرى . كما انهما

١ - Guys في Esquisse ص ٣٨ ، ١٥٤ ، ٢٢٠ .
٢ - Guys : " : ١٥٣ ، ٢٠٠ و في Relation ج ٢ ص ١٢٩
٣ - Perrier ص ٨٩
٤ - Douin ٢٦٨
٥ - الرسائل رقم ١٣٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٦ / ١٢٥٦
٦ - الرسالة رقم ١٠٨ ، ج اول ١٢٥٤
٧ - الامير الحسني ص ٢٢٥

خامات قطنية ممزوجة بالحرير او الصوف كانت تحاك في دير القمر وبعبدا [1]. اضف الى ذلك ان حلب كانت مشهورة بحياكة الحرام او الكفافي. وقد وصف كيز هذه الكفافي واسهب في وصفها وقال انها كانت من الموسلين Mousseline وهو في الغالب قماش قطني رقيق. وانتقلت صناعته من حلب الى بيروت. وكان يصنع ايضا طاقات مستديرة تمثل طابع اقدام الاسد التي كانت هذه الحرامات تكنى في بعض الاحيان بها كانت شائعة الاستعمال لدى الرجال والنساء، لان اسم الاسد من الشعار، وتمثل الشجاعة والاقدام [2].

هذه هي اهم المنسوجات القطنية التي كانت تحاك في البلاد السورية في ذلك العهد. ومما نرى ان هذه الحياكة كانت على شيء من الازدهار والرواج وكانت احدى موارد تجارة البلاد سواء في الداخل ام في الخارج. اما الصوف والمنسوجات الصوفية فكانت ايضا على شيء من الرواج، وكان يستعمل في بعض الاحيان ممزوجا بالحرير او بالقطن لصنع حرامات الرأس (الكوفية) التي اشتهرت بها حمص [3]. والصوف كان يستعمل لوحده في حياكة بعض المنسوجات الصوفية في سوريا. فقد كان يصنع من السجاد الفاخر في قرى جبال عكار وجبال الزيتون بين طرابلس وحلب. وكان ذلك السجاد اقل ثمنا طلبا من ذلك الذي يرد من فارس وازمير.

وقد كان اللباد احدى الصناعات التي تستعمل الصوف في مزيج بغيره من المواد الاخرى وهو نوع من استعمله فقد اشتهرت بصناعته حلب وحمص وحماه من المدن السورية بصفته ان المدن السورية التي لم يكن لها في انشائه [5] وهناك ايضا حياكة العباءات الصوفية التي اشتهرت بها حمص من بين المدن السورية، وكانت تصدرها الى بيروت وغيرها من المدن التي تطلبها [6].

وهناك ايضا صناعة اخرى هي حياكة الشعر او الوبر ويصنع منه نسيج كثيف يستعمل لخيام البدو [7] وكان يوجد ايضا في سوريا صناعة الصابون التي هي من ضروريات الحياة. وقد كانت بعض موارد هذه الصناعة

١ - Guys : Esquisse ص ٢٠٢ ، ٢٦٧

٢ - " : Relation I ص ١٦٩

٣،٤ - Perrier ص ٩٠

٥ - Guys : Esquisse ص ٢٠٢ ، ٢١٩ - ٢٢٠ .

٦ - " " ٢١٩ والرسالة رقم ١٨٥ .

(٧) Guys ص ٢٩

تمد من خارج البلاد كالمدرة والنيل وغيرها (1) والصبغ يعرف كان من صادرات البلاد كالعفص و القرمز . ولا تزال بقايا صناعة الصباغة الى الآن في بلادنا سيما صباغة اثواب البدو والفلاحين وتلك صناعة ابتدائية ليس فيها ما يدل على الرقي والتطور . اما الطباعة او طبع رسوم ببعض [illegible] فقد كانت ايضاً من جملة صناعات هذه البلاد ، وكانت مناديل حريرية تطبع في دمشق وتصدر الى بيروت وغيرها (2) ولكن هذه الصناعة بادت في بلادنا منذ زمن قريب .

هذه من اهم الصناعات السورية المتعلقة بالنسيج مع اختلاف انواعه ، على ان الصناعة في سوريا بالحقيقة اوسع نطاقاً من ان يحيط بها هذا الفصل . فقد كان هناك صناعات واسعة مثل صناعة الصابون التي تقوم في الدرجة الاولى على الصودا او (القلي) وعلى الزيت . ولذا ارى ان نقول كلمة في كليهما :

اما الصودا فلم تكن يستعمل في سوريا في صناعة الصابون مثلما كان يستعمل القلي الذي هو من جملة مستحضرات البلاد وهو يستخرج من نبات خاص يسمى الاشنان او الشنان (Brilla) يكثر في السهول الواسعة المحيطة بمدينة حمص . فالرماد الناجم من احراق هذا النبات يشكل القلي الذي يستعمل في استحضار الصابون ويصدر الى الخارج حيث تكثر المصابن . والقيمة العادية المتوسطة له هي ٧٠ قرشاً للقنطار الواحد (3) . ولا يزال استحضار القلي على هذه الطريقة شائعاً في حمص ، ويصدر منها الى حماة وحلب وطرابلس وغيرها مما يستعمل في استحضار الصابون ، وربما كان ذلك لغلاء الصودا نسبة .

واما الزيت فقد كان اهل البلاد يفضلون استعمال زيت الزيتون في هذه الصناعة اعني في صناعة الصابون رغم امكانية استحضار ذلك واستعمال زيت السمسم الرخيص ثمناً منه . وذلك فيه اعتبار اصحاب المصابن ويقنعهم بالتقيد بحكم بما قطعوه من استعماله (4) .

لقد كان استحضار الصابون شائعاً في سوريا في ذلك العهد وقد اشتهرت به حمص وادلب وغزة وطرابلس (5) .

1 - Guasson ص ٤٠٠ ، ٥٠٥ . ثم الرسالة رقم ٣١٩ ١٢/٥٤ .
2 - الرسائل رقم ٢٠٦ ١٢/٥٤ ورقم ٨ ١٢/٥٤
3 - Guys : Esquisse ص ١٩٠ - ٢١٩
4 - نفس المصدر ص ١٧٤ ، ٢٠٦ -
5 - " " ١٥٢ ، ١٧٥ ، ١٩٠ ، ٢٠٠

أما كيفية استخراج الصابون فتجري بطريقة ابتدائية بسيطة حيث تمزج نحو خمسة أرطال من مسحوق القلي مع خمسة وعشرين رطلاً من الكلس ويصب عليه الماء في إناء واسع ويوضع مع الماء مرة مثله المزيج ويتماسك ثم يصب عليه الزيت ويوضع مع الماء ثانية ويظل كذلك موضوعاً على النار نحو ثلاثة أيام[1]. وبذا يستخرج الصابون.

ولقد كانت للصابون أهمية في بلادنا ليس من حيث استخراجه فحسب، بل من حيث تجارته الداخلية والخارجية أيضاً. إذ أنها قد اشتهرت في البلاد السورية ومنها إلى بعض [illegible] الخارجية[2]

وكذلك الأمر في الدباغة واستخراج الجلود التي [illegible] إذ كانت من أشياء مشهورة في سوريا منذ الشهرة التي [illegible] أدى [illegible] فرنسا بطلبه [illegible] قطعة من الجلد المعروف (بالسختيان) من حلب بواسطة القنصل الفرنسي [illegible] لمكتبة [illegible] فرنسا [illegible] عام ١٧٢٩[3]. واشتهر سختيان الفائق الذي كان يرد من حلب وهو بدوره يعد [illegible]، والسختيان [illegible] في حماه وحمص [illegible] إلى دمشق. واستخراج الجلود هذا كان مؤثراً مع الدباغ التي كانت موجودة في استخراجه وصناعته[4] [illegible] في بحث صلات التجارة بين بيروت [illegible] أن [illegible] بلادنا [illegible] أيضاً إذ ربما كان نوع الجلد السوري [illegible] كل الصناعات [illegible].

هذا قليل من كثير من الصناعات السورية التي كانت رائجة في الدولة التي [illegible]. [illegible] الصناعات [illegible] التي كانت أوسع [illegible] أو [illegible]. [illegible] في تجارة بيروت [illegible] من ذكر [illegible] من هذه الصناعات التي كانت في البلاد والعوامل التي كانت [illegible] على [illegible] [illegible] بعد [illegible].

لقد اشتهرت سوريا منذ القديم [illegible] التي كان [illegible]، وكان تستطيع إلا [illegible] شيئاً [illegible] في [illegible] الحروب الصليبية حيث كان [illegible] [illegible] وحيث كانت [illegible] في البلاد [illegible] هذه الصناعة [illegible] البلاد [illegible]. [illegible] الصليبيين [illegible] والمعادن [illegible] من [illegible] أيضاً [illegible] العالمية

١- Browne ص ٢٩٧

٢- Perrier : ٩٢ . والرسائل رقم ٤١ في ١٢٥٥ أو ٩٢ في ١٢٥٤

٣- Masson : ٤٧٠ .

٤- Esquisse de Guys ص ١٥٣ ، ٢٠٢ .

التي كانت قائمة موقوفة في سوريا تلك الصناعة التي كانت مطمح انظار الحاكة في ليون وفرنسا ، فأتوا الى سوريا ليقتبسوا من نسجها المطرزات الموازية . ولعل اول من رقى هذه الصناعة في سوريا من ان من الحروب الصليبية كان من نتائج حياكة الاقمشة في الدقال والشيل والأعيان وغيرها من فرنسا [1] ما يدل على مدى الصيت البعيد الذي كان للصناعة السورية في البلاد الاجنبية .

ولقد ذكر Belon الذي زار سوريا عام ١٠٤٧ ان اكثر من الزراعة السورية كان محتفظا بالمواد الاولية الضرورية للصناعة المحلية كالقطن والحرير وان قسما منها كان يصدر الى اوروبا حيث سارت هذه صناعة المنسوجات بعد الحروب الصليبية مع الاساس الذي اخذوه من الشرق . — واذا فالصناعة السورية كانت على درجة من التقدم والرقي جعلها تكون قدوة للغرب ومنهلا يغترف منه الغربيون المتذوقون لروح اسس الصناعة في اوروبا . .

فما بال هذه الصناعة السورية الراقية تأخذ في الانحطاط كل هذا وتقف بالايام فتسير نحو الزوال والعدم رغم ما كان لها من شيوع والعزة وما كان لها من تقدم ثابت وتراث العتيقة ؟ ان الكثيرين من مؤرخي الصناعة التي تحكي لنا حالة البلاد والاقتصاد في هذا الدور التقهقر ، وان الكثير اخذ في النقص وان المنسوجات الاجنبية والصناعات تكتسح تامة من البلاد فما سبب ذلك كله ؟ .

ان اسباب انحطاط صناعات البلاد السورية في الحقبة التي نؤرخها ترجع في نظري الى ثلاثة اسباب رئيسية هي :

اولا — النهضة الصناعية الاوروبية : — ان الباحث المدقق المطلع على تطور اساليب الصناعة الحديثة واختراع الآلات واستخراج الحديد والفحم الحجري واستعمال الادوات الميكانيكية [2] التي قلبت اساليب الصناعة رأسا على عقب منذ بدء القرن ١٩ ، والعارف بالادوات الصناعية ومن نوال اليدوي البدائي الذي كان يستعمل في سوريا ، والمقارنة لتلك الاساليب الاوروبية الحديثة وهذه الطريقة اليدوية البالية المستعملة ، ليعلم / حق العلم ان لا حياة للصناعة السورية اذا التقت مع هذا الاسلوب البطيء الذي لا يمكنه ان يفي بالحاجة والنفقات الجمة وسرعة العمل كما كانت عليه الآلة الصناعية في اوروبا . فالنهضة الصناعية الاوروبية اثرت كثيرا في تأخر الصناعة السورية .

١ — Guys في Esquisse ص ٦ — ٧

٢ — الحسني ص ٢١٢

٣ Soltau ص ٢٠٧ — ٢١٢ . وفيه فصل عن تطور الصناعة في بدء القرن ١٩ .

ثانياً – تمسك السوريين بعاداتهم القديمة :– ولئن أرباب الصناعات السوريين عملوا مع خشية أوائل الصناعة وافتتاناً بالنهضة الصناعية الحديثة في ذلك الدور لطلب الحظ الأوفر، ولطلب تخفيض الصناعي أقل مؤونة . ولكن مثل ذلك لم يكن بل ظل أرباب الصناعة محافظين على أدواتهم القديمة الموروثة إذ لا شيء يتغير مع تقاليدهم ومعتقداتهم لاستعمال الأدوات الحديثة [1] . فكيف لا تحط من شأن عاداتهم هذه عليهم وكيف تقاوم أدواتهم الصناعية اليدوية البطيئة ذلك منتوج المعامل الكبيرة المتقنة ؟ .

ثالثاً : ضعف الحكومة :– مع الأسف لم يكن هناك [illegible] فيما لو شجعت الحكومة صناعة البلاد أو أزالت عقبات [illegible] ونصبت الحواجز الجمركية على [illegible] بالخطر الذي يتهدد البلاد من جراء ذلك . – فقد شهدت أكثر الأقطار الأوربية في القرن ١٩ الاهتمام بالحياة الصناعية . ففي عام ١٨١٢ كان لدى انكلترا نحو ٢٠٠٠ منسج نول ميكانيكي . أما في عام ١٨٢٠ فقد ارتفع هذا العدد الى ١٤,٠٠٠ وفي عام ١٨٣٠ بلغ ١١٥,٠٠٠ نول [2] . فتأمل تقدم الصناعة الانكليزية في الحقبة التي تليها بعدها وقس على ذلك تقدم الصناعة عند الأمم الأوربية الأخرى . وهذا الإنتاج الكبير الضخم يحتاج بطبيعة الحال الى أسواق خارجية لشرائه واستهلاكه كما أنه يحتاج الى مواد أولية هي بالنسبة لنهضة الصناعة . تلهفت الدول الأوربية الصناعية للعالم فوجدت الدولة التركية مترامية واسعة ملك العالم ووجدت الحالة المتفسخة التي تجتازها فطلبت ودها آناً وفالعتها آناً آخر حتى ضمنت لمنتوجاتها الصناعية الرواج في البلاد وحتى ضمنت لمصانعها ما تحتاج من المواد الأولية لهذا الإنتاج . فدخلت هذه البضائع الأجنبية الى تركيا وسوريا خصوصاً وأخذت تجد لها في أسواقها .

لقد كان ضعف الحكومة من هذا الأمر الخطير عظيماً : فهي لم تكتف بالسماح بدخول البضائع الغربية الى البلاد والرواج في أسواقها فقط بل سهلت لأسباب ذلك بأن خفضت من رسوم على الصناعة الوطنية . وبلغت مجموع الضرائب المفروضة على المواد المستعملة في صناعة البلاد نحو ٥٠٪ من أثمانها فصورة [illegible] ما تجنيه الحكومة من أقطار . ولذا أصبح أن غزل القطن الأجنبي كان يباع في سوريا بأقل ثمناً من الغزل الوطني ناهيك عن حسم صادرات الدول بالنسبة للغزل البلدي [3] . فليس غريباً أن تنهار صناعة الغزل الوطني أمام هذه المنافسة .

١ – Perrier ص ٨٩ و Blondel ص ١١١ – ١١٢ .

٢ – Soltau ص ٢٠٧ .

٣ – Guys في Esquisse ص ٣٨ .

وما بقي من الغزل القطني يحاك من الحرير ايضاً ومن المنسوجات الحريرية الوطنية التي اهملتها الحكومة بالضرائب والرسوم بدلاً من تشجيعها ومساعدتها فكان نتيجة ذلك المزاحمة الاجنبية[1] وتقهقر صناعة الحرير والتاجرة في البلاد حتى ان Blondel عند سياحته في سوريا عام ١٨٢٨ - ١٨٢٩ ليعطينا مثلاً عن هذا التقهقر الصناعي في البلاد فيقول ان عدد الحرف التي تشتغل بالحرير في دمشق يبلغ الآن خمسمائة فقط بينما انه كان قبل سنة ثمانية ، وان الانحطاط آخذ في الازدياد . فهذه الصناعة هي من اهم الصناعات التي ازدهرت في البلاد السورية وقد كانت تقدم للعالم اكثر من حاجاتها وتكاد تقترب الآن من العدم حتى ان الجنود الاتراك لا تدفع من الضرائب جلباً مع [illegible] ومن كانت دمشق تمتاز بصنع المنسوجات الحريرية التي لا تقل لطافة عن فخر المعامل [illegible] [2]

ان عدد المنسوجات الحريرية الوطنية للغرب التي كانت تقدم قليلاً ولعل السبب ليس هو القرب الوحيد [illegible] وانما هناك عزة اخرى قاهرة اذ ان المنسوجات الحريرية الغربية كانت قد بدأت تدخل الى البلاد باسعار ارخص من اسعار الحرائر الوطنية نفسها.[3]

ان نفقات انتاج المنسوجات الحريرية مرتفعة الضرائب واجور السفر في سوريا فقيراً بحيث لا تمكنه من شراء منتوج انتاجها فاخذ يميل الى المنسوجات القطنية وهذه عزة ثالثة دعت الى ضعف الحرائر في البلاد . ولكن المنسوجات القطنية الوطنية لم تكن في مأمن من مزاحمة قطنيات اوربا فاغرقت انكلترا اسواق سوريا بمنسوجات مانشستر وباتكر باسعار جعلت الشعب يفضلها على جميع المنسوجات الاخرى[4] فكيف بالصناعة الوطنية تقاوم الصناعة الاجنبية وهي على ما هي من الانحطاط وسوء التكوين وما تلقاه البضائع الاجنبية من امتيازات ؟

وطبيعي ان الذي اوردناه ادى الى نقص في اليد العاملة التي تشتغل بالصناعة . فحسب الاحصاء في حلب الذي يؤكد ان ١٠٠٠ حرفة للحياكة ، الاقمشة الحريرية الموشاة بالذهب بقيت بين الحياكة التي اخذها الفرنسيون منها وقلدوها وهذا العدد لا يبلغ $\frac{1}{4}$ من العدد الذي كانت تحويه قبلاً من حرف هذه الحياكة[5] . ولذا فقد اصبح كثير من العمال ما عليهم من العمل وامتدت بد البطالة بين صفوف اولئك الذين كانوا سابقاً . . . .

١ - Guys Esquisse ص ١٥٤ و ١٥٥
٢ - Blondel ص ١٦٩ - ١٧٠
٣ - Perrier : ٨٨
٤ - Blondel : ٤٤ - ٤٥
٥ Guys Esquisse ص ١٥٢ .

في انتشرة صناعة البلاد وعلو كعبها بين الأمم الأخرى، حتى أن رواج المنسوجات الهندية الإنكليزية في سوريا سبب بطالة نحو ١٠،٠٠٠ عامل في سنة واحدة[1].

وليس أدل على غزو البضائع الأجنبية لأسواق بيروت خاصة وسوريا عامة من مثال يورده الموسيو قنصل فرانسا في بعض المدن السورية إذ يقول إن صادرات فرانسا لسوريا من الأنسجة بلغت عام ١٨٤٦ نحو ٨٨،٠٠٠ فرنك، ولكنها أصبحت في العام التالي ٢٧٠،٠٠٠ فرنك[2].

هذا قليل من كثير مما يورده المؤرخون عن انحطاط صناعة البلاد وعن عراقيل الحكومة التي وضعتها في طريقها في الدورة التي نبحثها اقتصرت على بعض الأمثلة فيها.

١- Douin ص: ٢٦٨

٢- Esquisse في Guys ص: ٢٤١

الباب الرابـــع

علاقة بيروت التجارية بالمدن السورية

رأينا في مقدمة البحث كيف أنه لم يكن لبيروت في بدء القرن التاسع عشر تلك الأهمية التي نالتها بعد ذلك، والتي ذكرنا أهم أسبابها، فنمت تجارة بيروت ووضع التجار الأجانب الرحال فيها وأضحت مرفأ لأغلب المدن السورية الداخلية سيما دمشق كما ذكرنا. ولذا وجب أن نقول كلمة في علاقة بيروت التجارية في كل مدينة من المدن السورية الداخلية والساحلية وما تصدر إليها وما تستورد منها.

بيروت ودمشق:

دمشق مدينة تجارية قديمة جاثمة على حدود الصحراء، وهي ذات تجارة واسعة غنية ترد إليها القوافل التجارية من بغداد حاملة بضائع الهند والعجم والعراق؛ ومن مكة حاملة منتوجات الحجاز والبضائع التي يحملها الحجاج القادمون من الأصقاع الإسلامية المختلفة؛ وترسل هي بدورها مع هذه القوافل إلى بغداد ومكة. كما أن الصلات التجارية بينها وبين أرمينيا والأناضول وديار بكر كانت تسير عن طريق حلب، وكذا الأمر في علاقاتها التجارية مع مصر فإنها ترسل إليها القوافل عن طريق جسر بنات يعقوب وطبريا ونابلس وغزة. أضف إلى ذلك كله أنها كانت متصلة بالعالم الأوروبي عن طريق مرافئ الساحل التي أهمها بيروت[1].

فإذا أضفت إلى هذه التجارة الواسعة الغنية ثروة دمشق الصناعية والطبيعية مما ذكرناه فيما سبق، تحققت كيف أن دمشق كانت ذلك المركز التجاري الهام الرابض على حدود الصحراء السورية، وتلك المنطقة الغنية بصناعتها وتجارتها، وأدركت أهمية علاقة بيروت التجارية بها.

وما دامت دمشق بهذا الموقع التجاري الهام وقريبة من بيروت فمن البديهي أن تكون لها تلك الصلة التجارية المتينة معها فتبعث إليها بما يرد لأسواقها مع هذه القوافل العديدة التي تحمل منتوجات بلاد واسعة، كما تبعث إليها بمنتوجاتها هي نفسها من طبيعية وصناعية. وتستورد منها ما هي بحاجة إليه من البضائع الأوروبية وبما تصدره مع قوافل بغداد ومكة وغيرها. وها نحن أولاء نقتصر هنا على بحث هذه الصلة التجارية بين دمشق وبيروت من بين جميع صلات دمشق التجارية التي ألمحنا إليها لكونها تساعدنا في فهم أهمية دمشق التجارية وأهمية علاقتها ببيروت.

ولا بد من القول، قبل البدء في ذكر المبادلات التجارية بين المدينتين، أن صلة دمشق مع أوروبا لم تكن بواسطة بيروت فحسب، أو بمعنى آخر، لم يكن لدمشق مرفأ واحد على ساحل البحر الأبيض بل كان لها عدة مرافئ، هي صيدا وبيروت وطرابلس، ولكن صلتها بطرابلس لم تكن من الأهمية بحيث تنافس علاقتها التجارية مع المرفأين الأولين وذلك لبعد طرابلس عنها. أما بيروت

١- Volney ج ٢، ص: ١٧٧، و Douin ص: ٢٥٤ - ٢٥٥

وهكذا فقد كانت تنافسها تجارة دمشق، وقد كانت صيدا تتمتع في القرن ١٨ بالتفوق على بيروت لأنها كانت ثغر دمشق البحري فقط، وإنما كانت ثغرًا للمدن الداخلية أيضًا. ولكن صيدا تخسر بعض الميزة لأن أهمية المؤثرات التي ذكرناها في انحطاطها، وانتعاش بيروت من كبوتها، بتأثير المؤثرات التي أهمها ما أدى إليه استبداد الجزار في صيدا من المظالم على التجار الأجانب وتحويلهم لصيدا من جراء دوي الفتن. ونزوح التجار الأجانب عنها إلى عكا ثم تركهم إياها لحكم الأمير بشير ونزول قسم منهم إلى بيروت والتوطن فيها. ولهذا أخذت علاقة دمشق التجارية مع بيروت تزداد وتنمو وأخذت صلاتها مع صيدا تنحط وتتضاءل إلى أن أصبح التفوق لبيروت في الدورة التي نبحثها. مع أن ذلك لا يمنعنا من التذكير بأن وإن كانت علاقة دمشق التجارية بهذه الصفة مع بيروت لم تستمر في هذه الحقبة لم تنقطع بينها وبين صيدا من جهة وبينها وبين طرابلس من جهة ثانية (1).

أضف إلى ذلك أن دمشق لم تكن دائمًا لتشتري بضائع أوربية من هذه المرافئ وإنما ربما مرت هذه البضائع عن غير هذه المرافئ بشكل ترانزيت إلى دمشق(2) وهكذا نرى أن تجارة دمشق مع أوربا أوسع من أن تحدد بعلاقتها مع بيروت. ومع كل هذا فمن الواجب علينا ذكر هذه الحقيقة أن مقدار أهم البضائع التي كانت تصدرها بيروت إلى دمشق سواء أكانت من منتوجاتها هي أم من منتوجات غيرها متخذين ما ذكره المفوض الفرنسي كيز من هذه الصادرات لعام ١٨٣٨ أساسًا لهذا البحث:

لقد بعثت بيروت إلى دمشق في ذلك العام بالبضائع التالية مقدرة بقيمتها في ذلك الحين.

المنسوجات الحلبية: الملابس والعباءات الحريرية وغيرها	١٠,٠٠٠ قرش
البضائع الأوربية	٤,٤٠٠,٠٠٠ »
الطاسات المغربية	١٠,٠٠٠ »
أنواع من العملة الذهبية والفضية	١٠٠,٠٠٠ »
المجموع	٤,٤٢٠,٠٠٠

١ – Volney الجزء الثاني ص ١٢٨. Browne ص ١٨٨. Guys ص ٢٥٢. Farley ص ١٢٧، ٣٤.

٢ – الرسالة رقم ١٥٨ عام ١٢٥٢

٣ – Guys في Esquisse ص ٢٠٣.

ولكن من الواجب علينا ان نقف عند كل نوع من هذه الانواع الاربعة لنعطي عنه ولو بعض تفصيل . فأما المنسوجات الحريرية فقد فصلنا في الفصل عن بحث المنسوجات والصناعات [illegible] . اما البضائع الاخرى التي ترد الى بيروت من المدن الداخلية فتختلف باختلاف البلاد التي ترسلها وها انذا اذكر اهم البلاد الاخرى التي تصدر هذه البضائع مع ذكر اهم ما تصدره الى بيروت .

كانت دمشق تبعث الى بيروت عن طريق بيروت بالبضائع التالية : الاسلحة الزينة ، الطاسات ، قشر [illegible] والزليون ، [illegible] ودبس العنب القمر الدين الاجواخ الشيل وربما الكتابة والحبر الصندل الخزف [illegible] السكر [illegible] والقوالب انواع الزجاج والبلور البخور والمشروبات بكميات كبيرة .

اما انطاكيا فكانت تصدر الى دمشق عن طريق بيروت البضائع التالية [illegible] القطنية المنسوجات الموصلية الاشال العادية [illegible] الى القرمز الشيل الحرير التوابل . — وكذلك حمص فكانت تصدر [illegible] الطاسات [illegible] فرودات [illegible] الزجاج . وتوسط [illegible] تصدر [illegible] الى القرمز الورق والقطع الكبيرة من [illegible] ، ومن [illegible] الصفق والتوابل [illegible] .

اما [illegible] فتصدر الطاسات السجاد المرجان [illegible] (1).

فهذه هي اهم المواد التي كانت تصدرها بيروت الى دمشق . اما النوع الثالث من الواردات بيروت لدمشق فهي الطاسات المغربية وهذه الطاسات كانت [illegible] من مصنوعات تونس والمغرب وتنتشر كثيرا طاسات ضخمة ذات حجم واسع ولكن اخذ استعمالها يقل في نفس الحقبة ، وشاع [illegible] اذ ان [illegible] اخذوا يستعملون الطاسات التي تدعى بالطاسات الرومية واليونانية Grecs وهي ذات حجم اصغر من الاولى (2).

اما الانواع المختلفة من النقود التي كانت تبعث بها بيروت الى دمشق فلبست [illegible] [illegible] ما دامت هذه [illegible] التجارية قائمة بها وسبب ان دمشق كانت ترسل الى بيروت العملة الفضية والذهبية [illegible] الاستيراد البضائع من اجلها ، كما ان اختلاف سعر العملة الذهبية والفضية كان داعيا لارسال هذه النقود اذا كانت اسعارها في دمشق تختلف عنها في بيروت . فكان هناك [illegible] بالنقد [illegible] .

1 – Guys : Esquisse ص ٢٠٨ – ٢١٠ وفيه تفصيل عن [illegible] كل نوع من البضائع .

2 – " " " ص ١٦١ .

ونقرأ في بعض الرسائل الصادرة من دمشق الى عملائهم في بيروت ما يؤكد ان بيروت كانت ترسل الى دمشق شيئاً من النقد لتدفع به قيمة انواع اخرى اكثر مرونة تباع في بيروت . وجاء في احدى الرسائل انه يبعث من بيروت لدمشق كمية من النقود للتبديل "لانه يوجد فيها كسرة"[1] اي تكون فيها الفائدة والربح .

مع انه يبدو من القول ان صنف البضائع المختلفة التي كانت ترد من بيروت الى دمشق لم تكن تستهلك كلها في هذه المدينة وانما كانت مادة تجارة داخلية وخارجية حيث تعبر منها الى مدن الداخل شرقاً وجنوباً كما تصدر منها الى البلاد الحجاز وفارس والهند وبغداد والى الاستانة والازمير الخ[2] كما ترد اليها من تلك التجارة الى دمشق . — اما صادرات دمشق الى بيروت فكانت تتلخص في البضائع التالية بالقيمة كما اوردها لنا في سنة ١٨٢٢ معتمدا في احصاءاته على المسيو Beaudin قنصل فرنسا في دمشق :

منتوجات الهند التي تعبر بيروت لتستهلك الى مصر والاستانة والازمير واليونان وغيرها	١,١٥٠,٠٠٠ فرنك
" فارس	٨٢١,٠٠٠ "
" بغداد	١٧٤,٠٠٠ "
" مكة	٤٢,٥٠٠ "
" دمشق من منتوجاتها	٤٨٠,٠٠٠ "
الفواكه المجففة	٢٠٧,٠٠٠ "
الحبال وغيرها	١,٠٠٠,٠٠٠ "
انواع من النقد	١,٥٠٠,٠٠٠ "
المجموع —	٥,٤٦٤,٥٠٠[3] فرنك

اما منتوجات الهند وفارس وبغداد فقد كانت ترد الى دمشق مع قوافل بغداد تلك القوافل التي كانت تبعث في دمشق حركة تجارية غير عادية وتجعل منها مركزاً للمبادلة التجارية بين ما تجلبه من البضائع وما تحويه دمشق

١ — الرسالة رقم ٢٢ سنة ١٢٥٥ و رقم ١٩ سنة ١٢٥٥

٢ — Guys Esquisse ص ٢٠٦ و Douin ص ٢٥٦

٣ — " " ص ٢٠١ ، ٢٠٥

من بضائع اوربا ومنتوجات سوريا ومصنوعاتها وذلك ما سنفصل البحث به عند التعرض للتجارة الخارجية.
واما منتجات حلب فكانت البضائع ترد الى دمشق مع قوافل الحج السوري، اذ كان الموسم السنوي يعتبر في دمشق سوقا تجارية ذا صفة عالمية، فتصبح مركزا للاخذ والعطاء والبيع والشراء. كل يعرض بضاعته بيده ويشتري ما تقع عليه عيناه فاتحا في الاكياس . هذا فضلا عن القوافل من دمشق الى مكة . اما وقت الاياب فكان الحاج يبيع ما اشتراه في الاراضي المقدسة من منتوجاتها ومنتوجات غيرها من البلدان الاسلامية التي تمر حجيجها اليها وذلك ايضا ما سنفصله في بحث التجارة الخارجية.

اما منتوجات دمشق ومصنوعاتها فقد عددناها سابقا فلا لزوم لتكرارها [illegible] واكثر ما ذكر في هذه الفترة . وكذا الانواع التي كانت تحمل من دمشق الى بيروت . فقد رأينا كيف ان بيروت اعتادت [illegible] مثل هذه التجارة ، وقد رأينا ذلك يتجلى في مدينتها التجارية [illegible] مثل هذه الالفاظ التجارية ان تشرب التجار [illegible] وقد بلغ ذلك في الرسائل التي كانت ترد من دمشق الى محل تجاري في بيروت (1).

هذه هي مختلف الرتب [illegible] والتجارات التي كانت تنقل بين بيروت ودمشق ولم نذكر منتوجاتها [illegible] الا ما يكفي لبيان اهم [illegible] فيما يلي [illegible] تجارة البلدين .
هذا كان من الواسع [illegible] تنقل القوافل التي تسير بين البلدين تلك القوافل التي يعبرها "المطارية" اولئك الذين [illegible] (2) وذلك ما سنتكلم [illegible] في بحث المواصلات .

مع ان لا بد [illegible] من بحث العلاقة التجارية بين بيروت ودمشق من الاشارة الى امر هام ، وهو ان التجارة بين البلدين / او بالاحرى [illegible] العلاقة التجارية بينهما كانت تتوقف الى حد ما مع العلاقات التجارية بين دمشق وحلب وبين العراق وفارس والهند . اذ ان [illegible] كانت تتوقف مع قوافل مكة وقوافل بغداد تلك القوافل التي كانت تحمل الى دمشق بضائع اكثر [illegible] وتشتري من المنتوجات الاوربية والسورية . فقافلة مكة كانت تحمل [illegible] الحجاج المسلمين المشتركين في زيارة الاراضي المقدسة . وقافلة بغداد تنقل بضائع فارس والهند والعراق (3). ووجه الرابط بين هذه القوافل وبيروت ان اذا كان الموسم [illegible] بضائع [illegible] في بغداد

١ — الرسائل مرقم ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٥ عام ١٨٥٦
٢ — Browne ص ٢٩٨ ، De Lamartine الجزء الاول ص ١٢٩
٣ — Guys Relation ج ١ ص ٢٤٧ ، Jouin ص ٢٥٤-٢٥٥ .

وكان موسم الحج ناجحا كانت الحركة التجارية في دمشق متأثرة فتشتري ما تحمله هذه القوافل وتبعث بها الى بيروت كما انها تشتري من بيروت البضائع الضرورية لتجار هذه القوافل . ولقد سمع صدى لهذه الروابط غير المباشرة في الرسائل الواردة لمن يهمهم من دمشق فعندما [illegible] بقرب قدوم قافلة بغداد او "قفل بغداد" نقرأ هذه الرسائل بأن المشترين الى بيروت سيما ازدادت [illegible] بان سوق التجارة كان نافقا في بغداد . ونراها معلقة على هذا القفل امالا في تصريف البضائع والربح والكسب . ففي رسالة مالفة : "... والذي عرفنا ان قادم ساعي من بغداد لم يزل باقي لحضور القفل نحو [illegible] يوم وهو الدفعة الاولى [illegible] فيبيع منها [illegible] لاجل [illegible] مقوية لانه [illegible] الله تعالى ييسره [illegible] الرخا باليد [illegible] هيك ".[2] وورد في رسالة اخرى [illegible] "... عرفناكم ان القفل [illegible] ١٧ [illegible] حيث [illegible] اخبار الحج انه جيد [illegible] البيع [illegible] لم [illegible] [3] [illegible] ..."[4]

فمما ورد في هاتين الرسالتين نتأكد ان [illegible] موسم بغداد [illegible] في [illegible] في بيروت .

اما [illegible] بغداد [illegible] موسم الحج [illegible] الى [illegible] في بغداد [illegible] وسوء التجارة [illegible] في دمشق [illegible] والركود [illegible] في الرسائل الصادرة من دمشق الى بيروت [illegible] : "... [illegible] من بغداد [illegible] لا بيع ولا شراء ولا [illegible] والقفل الذي [illegible] فانه [illegible] ..."[5] . والرسائل الصادرة من دمشق الى بيروت [illegible] اخبار الحج وقفل بغداد [illegible] البضائع [illegible] من ذكر هذه [illegible] . [illegible] من البضائع [illegible] الى [illegible]

---

٢ - الرسالة رقم ٩٦ عام ١٢٥٢

٣ - [illegible] اي [illegible]

٤ - الرسالة رقم ٣٤ ١٢٥٥

٥ - " " ١٦ ١٢٥٢

كل ذلك يدل على الاثر الذي تحدثه هذه الحاجات في دمشق . ثم انعكاس هذا الاثر البعيد في تجارة بيروت نفسها ، وفي الحركة التجارية التي تطرأ عليها .

بيروت وطرابلس : لم تكن لطرابلس تلك الصلة التجارية القوية التي كانت لدمشق مع بيروت ، ذلك ان طرابلس نفسها كانت مرفأ ترد اليه البضائع الاوربية وتصدر عنه المنسوجات والمواد التجارية الوطنية . ولقد ذكرنا ايضاً ما كان لتقدم بيروت التجاري من اثر في طرابلس ، ذلك التقدم الذي سبب لمرفأ طرابلس شيئاً من الانحطاط لتحول قسم من تجارتها الخارجية الى بيروت المرفأ الذي اكتسب الشهرة الحديثة الفائقة . ورغم تفوق بيروت على طرابلس وانتزاعها قسماً من تجارتها فقد ظلت طرابلس مدينة تجارية تتمتع بكثير من الشهرة التي كانت تتصل مباشرة بالبلدان الاجنبية الاوربية والمرافئ التركية والبلدان الافريقية وتصدر اليها الشيء الكثير من منتجات بلاد سورية ، وتستورد منها ما تحتاج اليه بدورها . واكبر دليل على ذلك المخطوطات الباقية لشركة مؤسسة آل نوفل التجارية في هذه المدينة والمحفوظة في جامعة بيروت الامريكية .

مع اننا هنا لا نحتاج الى التفصيل في طرابلس وعلاقاتها الداخلية والخارجية ، وانما يهمنا من ذلك كله البحث في علاقة هذا المرفأ التجاري ببيروت التي نازعتها في تجارتها .

ان طرابلس وان كانت ذات علاقة تجارية تستورد وتصدر عن طريقها مباشرة الا انها الى ذلك كثيراً ما كانت تتصل بأوربا بواسطة بيروت نفسها فتبعث اليها ببعض موادها الاولية وبعض مصنوعات المدن الداخلية مثل حمص وحماه ، وتستورد منها بعض البضائع الاجنبية . والدليل على ذلك وجود كثير من تجار بيروت الواردة اسماؤهم ومعاملاتهم في طرابلس ، ووجود محل نوفل التجاري في طرابلس وحسابات السجل باسماء بعض المحلات التجارية في بيروت مما سنشير اليه عند الفروع .

اما اهم المواد التجارية التي كانت تصدرها بيروت الى طرابلس فهي التالية : الغزل الافرنجي والمنسوجات مثل الشام والشيت والتلبند ومقاطع بوادم والجوخ والبرد والمناديل للطرح والحرامات الفرنجية والاطلس والموسلين والمارنوس الحرارية والطرح . كما كانت تصدر اليها الانواع المختلفة والطاقيات المتنوعة سيما الشوطية منها . وعلاوة على هذه المنسوجات المختلفة فقد كانت بيروت تبعث الى طرابلس بالسكر والمواد الاولية من الاسكندرية ومرسيليا ، ومن المواد الاولية وغيرها نجد القماش العجمي

---

١ — عن ازدهار التجارة في تجارة طرابلس فليراجع Guys في Esquisse ص ١٨٥-١٩٠ و [illegible] ص ٦١ ، ومخطوطة نوفل .

كل ذلك يدل على الاثر الذي تحدثه هذه المنافسات في دمشق . ثم انعكاس هذا الاثر البعيد في بيروت نفسها وفي الحركة التجارية التي لم تلبث ان تشتد .

بيروت وطرابلس : لم تكن لطرابلس تلك الصلة التجارية القوية التي كانت لدمشق مع بيروت ذلك ان طرابلس نفسها كانت مرفأ تردد اليه البواخر الاوروبية وتصدر عنه المنتوجات والمواد التجارية الوطنية . ولقد ذكرنا ايضاً ما كان لتقدم بيروت التجاري من اثر في طرابلس ذلك التقدم الذي سبب لمرفأ طرابلس شيئاً من الانحطاط لتحول قسم من تجارتها الخارجية الى بيروت المرفأ الذي اكتسب الشهرة الحديثة الفائقة (1) . ورغم تفوق بيروت على طرابلس وانتزاعها قسماً من تجارتها فقد ظلت طرابلس مدينة تجارية تتمتع بشيء من الشهرة التي كانت لها فتتصل مباشرة بالبلدان الاجنبية الاوروبية والمرافئ التركية والبلدان الافريقية وتصدر اليها الشيء الكثير من منتوجات البلاد السورية وتستورد منها ما تحتاج اليه وانزولها مع ذلك المحطة الثانية لنا من مؤسسة آل نوفل التجارية في هذه المدينة والمحتفظة في حاجة لبيروت ومركزها .

على اننا هنا لا نحتاج الى التفصيل في طرابلس وعلاقاتها بالداخل والخارج وانما يهمنا من ذلك كله البحث في علاقة هذا المرفأ التجاري ببيروت التي نافستها في تجارتها .

ان طرابلس وان كانت ذات علاقة تجارية مستقلة وتصدر عن طريقها منتوجاتها فانها الى ذلك كثيراً ما كانت تتصل باوروبا بواسطة بيروت نفسها فتبعث اليها ببعض موادها الاولية وبعض حاصلات المدن الداخلية مثل حمص وحماه وتستورد منها بعض البضائع الاجنبية . ولدينا مع ذلك بيان كل يوم في بيروت الواردة اليهم من عملائهم في طرابلس ووقوع محل نوفل التجاري في طرابلس وحساباته المحدد بأسماء بعض البيوت التجارية في بيروت مما يشير اليه عدد الفروق .

اما اهم المواد التجارية التي كانت تصدرها بيروت الى طرابلس فهي التالية : الغزل الاوروبي والمنسوجات مثل الخام والشيت والتلبند ومقاطع بولوم والحبال والبرد والمناديل لطم والحرير والاطلس والموسلين والمناديل الحريرية وغيرها . كما كانت تصدر اليها الاصواف المختلفة والطرابيش المتنوعة سيما النمساوية منها . وبالاضافة الى هذه المنسوجات المختلفة فقد كانت بيروت ترسل الى طرابلس بعض المواد الآتية من الاسكندرية ومرسيليا وبعض المواد الاخرى مثل البن والتنباك العجمي

---

1 - من اجل التوسع في تجارة طرابلس فليراجع : Guys ، Esquisse ص ١٨٥-١٩٠ و Lamin ص ٦١ ومخطوط نوفل .

والعقد والآلات والتوابل مع اختلافها والنيل ودودة الصباغة والقصدير والحديد والبولاد والبلور والنقود المختلفة وجلود سكندرية ومصنوعات دمشق (١). اما طرابلس فقد كانت تصدر الى بيروت بعضا من منتوجاتها ومنتوجات المدن الداخلية. واهم هذه الصادرات هي الزنانير الطرابلسية المشهورة من حرير خالص، وحرير مع اختلاف الوان من حرير خفيف وشمط وشراشف كانت تصدرها بيروت الى بغداد. وكذا الصوف اذ انه لم يكن من انتاج طرابلس وحدها وانما كانت تجلبه من حماه واللاذقية وتصدره الى بيروت وهذه تبعث به الى الجبال الدرزية والقطن والصابون وزيت الزيتون والشمع والحبوب والفحم وغير ذلك من مصنوعات العربية التي لا يمكن ذكرها جميعا (٢).

و ان اعتقد ان العلاقة بين طرابلس وبيروت لم تكن قوية رغما عن وفرة الصادرات والواردات. اما المؤرخون الذين عاصروا هذه المدة لم يشيروا الى البحث العلاقة التجارية بين البلدين وسبب ذلك ما ذكرته من ان طرابلس نفسها كانت على اتصال مع العالم الخارجي لتصدر اليه ولتستورد منه

<u>بيروت ومدينتا حمص وحماه</u> لم تكن الصلة بين بيروت وهاتين المدينتين مباشرة في اغلب الاحيان وانما كانت علاقتها بطرابلس استدامة من ذلك ان طرابلس كانت مرفأ لهاتين المدينتين الداخليتين ومع كل هذا فهناك ما يثبت ان كان لبيروت معهما علاقة مباشرة (٣)

واهم صادرات بيروت اليهما سواء عن طريق طرابلس او مباشرة هي المواد التي تحتاجها المنسوجات الادرية مع اختلاف انواعها ومصادرها من قطنية وحريرية وصوفية والغزل من زنجي وازرق والسكر والتوابل وغيرها (٤) وتستورد منها المواد الاولية التي اهمها الصوف والسمن ومنتوجات محلية من الملابس الصوفية ومنسوجات من القطنية السورية والكرايا والبكون وغيرها (٥)

١ — الرسائل العربية وافعلك رقم ٦٢ و ٨٤ / ١٢٥١ ورقم ١٢٦ ، ٢٨٧ / ١٢٥٢ ورقم ٦٦ و ١٨٨ و ١٩٢ و ٢٩٢ / ١٢٥٤ ، ورقم ٦٠ / ١٢٥٤ ورقم ٢٨ / ١٢٥٥ و ٢٥ / ١٢٧٢ . ومخطوط نوفل ص ٧٠-٨١ .
٢ — المصادر السابقة ومخطوط نوفل ص ٦٨ و ٨١ و ٨٢ و ٨٤ و ١٢٠ و ١٢١ .
٣ — Louin ص ٢٦١
٤ — الرسائل رقم ١٥ / ١٢٥١ و ١٢ / ١٢٥٢ و ٤٦ / ١٢٥٤
٥ — الرسائل السابقة والرسالة رقم ١٤٢ / ١٢٥٤ ومخطوط نوفل ص ٨٤

بيروت وحلب

ان الثابت عند مؤرخي الدور الذي نبحثه ان حلب فقدت كثيراً من منتوجاتها وعنفوانها الطبيعي ومركزها التجاري الهام وتعرضت لتحويل تجارتها الخارجية مع بغداد وفارس ومع الهند عن طريق البصرة والخليج الفارسي ومع مصر ومكة وموادها عن طريق الاسكندرونة واللاذقية ومع المدن التركية وغيرها من البلدان. ثم تعرضت احوال حلب التجارية في هذا الدور واسباب انحطاطها الى الزلازل الهائلة التي اصابت المدينة عام ١٨٢٢ (١). ولكن اهم ما يتعرض له بحث علاقة حلب التجارية مع بيروت وهو ما يهمنا في بحثنا هنا. والمعتقد انه ليس في ذلك يبدو انه لم تكن بين بيروت وحلب صلة تجارية مباشرة، اي انه لم تكن هناك قوافل تجارية تسير بين المدينتين فتحمل منها واليها المنتوجات والبضائع من جميع الجهات. ذلك ان بيروت كانت تأخذ بضائع الهند وفارس وغيرها [illegible] وبضائع تركيا مباشرة عن طريق الازمير واسطنبول. وحلب لم تكن في حاجة لان تستورد البضائع الاوروبية عن طريق بيروت اذ كانت لها مرافئها من موانئ البحر المتوسط تصلها باوروبا والمدن التجارية مثل اللاذقية والاسكندرونة. الا انه كانت الطرق المؤدية الى احدها محفوفة بالخطر ويقطع الطرق [illegible] المواصلات وتسوء النتائج (٢).

فوضع حلب الجغرافي ووضع مرفأيها الطبيعيين جعل العلاقة التجارية بينها وبين بيروت غير متينة كما جعل بيروت بغنى عن المرفأين اللاذقية والاسكندرونة [illegible] لانهما كانا يتاجران [illegible] مع البلاد الداخلية بمنتوجات حلب [illegible] كما تستورد ما يلزم لحلب وما يلزم [illegible] الساحل [illegible]. [illegible] طرابلس كانت تستورد [illegible] لحلب [illegible] نقداً الى حلب والى اللاذقية ايضاً كما يظهر ذلك في مخطوطة [illegible] في طرابلس. ولعل السبب في ذلك يرجع الى الفارق [illegible] في المواصلات بين حلب ومرافئها ووسائل [illegible] وليس [illegible] هذه العلاقة بين حلب وطرابلس وعدم وجودها بين حلب وبيروت الا انه

١ – ارجع لمعرفة تاريخ حلب ومركزها (١) Volney ج ٢، ص ٨٧، ١٤٧ و Browne ص ٢٨٦ و [illegible] ص ٢٨٦
و Wood ص ١١٦، Guys, Esquisse ص ١٤٧-١٦٩، [illegible] ص ٣٥٤، [illegible] ١٨٥٢.

٢ – Volney ج ٢، ص ٩٠-٩٤ و Guys, Esquisse ص ٩٩، ١٦٩، ١٨٤

٣ – Volney ج ٢، ٩٠-٩٤ و " " ١٤٨، ١٦٩.

حسب كانت اقرب الى طرابلس منها الى بيروت وان طرابلس نفسها كانت فرضا هاما لها رأينا .

على انه مهما يكن من امر فانه كانت لحلب بعض العلاقة التجارية مع بيروت وان لم تكن هذه العلاقة مباشرة وحتى ولو لم تكن رسائل بينهم تحوي اية رسالة صادرة من حلب الى بيروت وانما هناك بعض الرسائل الاخرى الواردة من مدن مختلفة تحوي اشارات وتلميحات بسيطة نستطيع بها ونستعين بها على اجلاء شيء من نواحي البحث.

لقد كان نقل بغداد يمر في بعض الاحيان من حلب فكانت اخباره تنقل الى حلب قبل دمشق وبيروت وعندها كانت حلب وحدها هي التي تزف البشرى وتبعث بالاخبار الى المدن الاخرى مثل بيروت ودمشق حاملة انباء هذا النقل من حسن رواج بضائع بغداد او كسادها (١) وهذه احدى الروابط التجارية بين المدينتين وان لم تكن اساسية من حيث التصدير والتوريد .

وكثيرا ما كانت حلب تؤثر على تجارة بيروت بارسالها بعض بضائع الحرير وحماة تلك البضائع التي كان لا تستوردها هاتان المدينتان من بيروت والتي كانت في كثير من الاحيان تستوردها (٢) اضف الى ذلك كله ان حلب كانت تبعث الى بيروت وطرابلس بالقصب الذي كان احدى صناعاتها والصابون الحلبي (٣) المشهور الذي كان بعض منتوجاتها. ثم ان هناك رسالة واردة من السيد ابراهيم العطاريا محل سكنه في بيروت لم اهتد لمعرفة محل اقامة مرسلها بالضبط غير اني ارجح انه كان في مدينة طرابلس على دلائل تدل على ان المومأ اليه كان واسطة بين حمص وبيروت وما مر معناه من ان طرابلس كانت تقوم بهذه الواسطة . وفي هذه الرسالة ذكر النقل كان يخرج من حلب ، محل اقامة ابراهيم المذكور يحمل التنباك بعضه هناك وعلى اثرها هبطت اسعار التنباك في طرابلس حيث يحمل هذا المرسل بناءها الى بيروت (٤) . فاذا صح وكانت طرابلس محل اقامة المومأ اليه فهذا يعني ان بعض الصلة التجارية بين بيروت وحلب كانت تحصل عن طريق طرابلس. هذه هي اهم الروابط التجارية التي كانت تربط بيروت بحلب وهذه هي العوامل التي كانت تسبب قلة الروابط التجارية بين المدينتين ذكرتها بما امكنني من الرجوع اليه من المصادر وهي لا ترى روابط تجارية غير متينة وصلات اقتصادية غير مباشرة .

بيروت وصيدا .

ذكرنا ان صيدا كانت مرفأ لدمشق تنافسها في ذلك بيروت وان انحطاط صيدا في المدة الاخيرة

(١) الرسائل رقم ٢٦٨ ، ٢٨١ عام ١٢٥٥ . (٢) الرسالة رقم ٤٨ عام ١٢٥٢

(٣) الرسالة رقم ٢٨٠ عام ١٢٥٢ ورقم ٥٢ غير مؤرخة

(٤) الرسالة رقم ٨٠ عام ١٢٥٥ .

كان من العوامل الهامة في تقدم بيروت ونموها من جديد . حقا لقد كانت صيدا قبل حكم فخر وجزار
مدينة تجارية هامة حتى انها كانت اهم مرفأ تجاري بيروت والمدن الداخلية واهم مركز للتجارة الاوروبية لدرجة انه كانت
للفرنسيين فيها قنصل وخمس او ستة بيوت تجارية في اوائل القرن ١٨ (١) ولكن عادة فخر والجزار وما قاما
به من ردم الميناء في ذلك سبب لاضمحلالها وصارت المراكب التجارية تتحول عنها الى مرفأ حتى انه لم يعد لها مقدرا
لا اكثر من هذا مع اضمحلال التجارة لولا ما ظل لها من العلاقة التجارية مع دمشق . فقدت صيدا اثرها الاقتصادي .
ومع كل فان انحطاط صيدا التجاري كان عاملا في تقدم بيروت حتى نشأت منافسة وتغلب لبيروت بالتفوق
على صيدا (٢) ولقد تحقق نجاحهم اذ اصبحت بيروت اهم مركز تجاري في سوريا وتفوقت على صيدا في تجارة
مع الداخل رغم وعورة الطريق والمسالك بين بيروت والداخل وسهولة بين صيدا والداخل (٣)

مع ان تفوق بيروت على صيدا لم يمنع من بقاء شيء من اهمية لا في تجارتها سابقا انما فانها كانت
حديثة وان صيدا لم تعد تحتل الدرجة الاولى في النشاط التجاري الشامي . وكانت اهمية صيدا في تصدير القطن في الجنوب
بقربها من فلسطين . كما ان الطرق الطبيعية في شمال جبل لبنان وبين الداخل اكثر سلوكا بين بيروت والداخل كان
مرجعية العوامل في ازدهارها . (٤) ولقد قرر لهذه المدينة الانفصال عنها بعد ان اصبح مرفأها
لاحقا مدينة تجارية هامة (٥) ويكتب بعض المؤرخين عن بيروت ... انها بيروت ... . وان
الفضل يرجع الى Guys عندما اقترح تأسيس مؤسسة تجارية فرنسية كبرى في سوريا يفضل اتخاذ
مركزها لا بيروت لاسباب يعددها (٦) .

ومن كل ما ذكر نفهم ان صيدا وبيروت بحسب مقامها التجاري السابق وتفوق بيروت عليها
فان قسما من اهميتها السابقة لم تزل تتمتع بها . ويمكن وجه المقارنة في بعض المواد التي كانت متبادلة بين بيروت
وصيدا وما جاورها من قوائم :

١ - Volney ، ج ٢ ، ص ١٢٨
٢ - Masson ص ٥١٧ - ٥١٨
٣ - Jouin : ٢٥٨ - ٢٥٩
٤ - Guys ، Esquisse ص ٢٥٠ و ٢٥٢
٥ - Dodwell ص ٢٤٤ . (٦) Guys ، Esquisse ص ٨٩

ليس بين مؤرخي حقبة التي نخصها من يذكر شيئاً عن المبادلات التجارية بين صيدا وبيروت وانما مصدرنا الوحيد في هذا الباب هو الرسائل الواردة لحبيش فقط :

كانت صيدا ذات تجارة واسعة مع مصر وخاصة مرفأ دمياط وكانت تصل في هذا المرفأ ترد الى صيدا عن طريق بيروت . واهمها الرقيق مع اختلاف انواعه والعقاقير والرز والسكر . وكانت بيروت تبعث الى المنتوجات الاوروبية والمنسوجات الاجنبية وبالعكس . اما صيدا فكانت تصدر الى بيروت اهم منتوجاتها ومصنوعاتها فتبعث اليها بالقطن (الكتون) من صناعتها وبالتبغ والقطن والبن وماء الزهر وبعض النقود ومعادن ذلك [1] . - ونظراً للعلاقة بين بيروت وصيدا لم تكن قوية . لان صيدا كانت مرفأً مع البحر تتصل بالعالم الخارجي بنفسها ولذا لم تكن بحاجة الى بيروت .

بيروت وصور : يقول كي القنصل الفرنسي ان كان لصور ماضيها المجيد في عالم التجارة في ما مضى بين الاسكندرية . ولكن بالرغم من زمن الصليبيين فقد حافظت على شيء من مركزها حيث سبقتها في مضمار التقدم والرقي لتبوأ مركزها الذي كان لها الاولى [2] حتى ان الرحالة فولني الذي زار هذه البلاد بين عامي ١٧٨٣ - ١٧٨٥ يصف لنا درجة الانحطاط التي بلغتها صور حتى اصبحت اشبه بالقرية الحقيرة ليس فيها من العزة التجارية الا الشيء اليسير [3] . ولكن اما ماسون فانه يذكر عن صور انها كانت من الموانئ اردأ المرافئ السورية [4] حتى انها اصبحت في عام ١٨٤١ في حالة انحطاط تام [5] ومع ذلك فقد ظلت تتمتع بشيء من العزة التجارية الداخلية مع حلب [6] .

ولعل سبب هذا الانحطاط لصور هو ان التجارة بين صور وبيروت كانت ضيقة . والرسائل الواردة لحبيش في ذكرها هذه العلاقة من القليل . واهم ما كانت تبعث بيروت الى صور كما نستدل من الرسائل هو :

١ - الرسائل حبيش رقم ١١ سنة ١٢٥١ ، ١٢٠ ، ١٦٠ ، ٢٦٤ ، ٨٥٠ سنة ١٢٥٢
٢ - Esquisse Guys ص ٢٥٧
٣ - Volney ج ٢ ص ١٤٠
٤ - Masson ص ٥٢٠
٥ - Castlereagh ج ٢ ص ٢٢٢
٦ - ... Esquisse Guys ص ٢٥٥ - ٢٥٩ عن المراجع المذكورة سابقاً .

البضائع الاوربية مع اختلاف انواعها . ونلاحظ من ذلك ان بيروت تبيع الذرة الى ايطاليا شيئا من شهرتها ولاهميتها في التجارة الخارجية ذلك ان تبيع الذرة كانت بيروت تستورد من خارج البلاد كما انها كانت تصدر الى ايطاليا بعض انواع الحبوب مثل القمح والعدس وغيرها (١) . وهكذا نرى ان هذه العلاقة التجارية ما بين المدينتين لم تكن من الاهمية بحيث تجلب انتباه المؤرخين الا اولئك الذين لم يذكروا شيئا عنها ولم يتعرضوا لتجارتها .

هذه هي اهم العلاقات التجارية الخارجية التي كانت لبيروت مع المدن السورية في الفترة المبحوثة . ونحن لم نبحث في هذا الفصل العلاقات التجارية بين بيروت والمدن الاخرى فحسب وانما كنا نتعرض بين الحين والآخر لذكر المؤثرات المختلفة من جغرافية وطبيعية واقتصادية التي عملت في تكوين هذه العلاقة . ونستطيع ان نقول ان العلاقة التجارية بين بيروت وسوريا او التي عملت مع مرور هذه المدن واخذت لها . ونحن نرى من ذلك كله ان بيروت لم تتمتع بهذه العلاقة التجارية بهذا المركز الهام الا بعد ان عملت الظروف والمؤثرات التي ذكرناها مع رفع شأنها التجاري عاليا وجعلت منها اهم مرفأ تجاري في سوريا يتصل بالعالم الاوربي بعد ان مهدت له الظروف هذا التقدم سيما بعد ان عملت الحوادث العالمية والتقدم الاقتصادي في آخر القرن ١٩ مع تتبع نفوذ الحكم وزيادة الانتاج الصناعي الميكانيكي وتقدم المواصلات .

ومن بين هذه العلاقات التجارية الخارجية التي كانت تاريخ بيروت نرى ان اهمها علاقاتها بدمشق في الحقبة التي نؤرخها امتدادا واستمرارا بحيث لمدن ذلك ان وضع دمشق ليس من وجوار مثل هذه المدينة المهمة سيما بعد ان اخذت حيزا واصبحت صلة دمشق بالعالم الاوربي وشواطئ اسيا اكثر ما تكون عن طريق بيروت . هذا عدا ما ذكرناه عن مركز دمشق الجغرافي ومقامها التجاري الذي جعلها ملتقى قوافل مكة وبغداد التي تحمل تجارات عدد كبير من شعوب آسيا وافريقيا .

اما صلة بيروت التجارية بغير المدن فلم تكن مع درجة كبيرة من الاهمية اما لكون هذه المدن هي بنفسها مرافئ تجارية لم تحتج الى بيروت واما لكون بعض المرافئ تزود هذه المدن بالبضائع الاوربية وتكون واسطة في نقل حاصلاتها الى خارج البلاد .

---

١ ـ الرسائل رقم ١٢ ١٢٤٤ ، رقم ٨٢ ١٢٥١ ، رقم ١٢٠ ١٢٥٢

الباب الخامس

التجارة الخارجية

الفصل الأول: التجار الأوربيون في سوريا

رأينا في الأبحاث السابقة كيف تطورت بيروت في القرن التاسع عشر وكيف أن بذور هذا التطور ظهرت في الربع الأول منه ونمت في الربع الثاني وكيف أن تجارتها أخذت في التقدم والسعة وذكرنا العوامل التي سببت مثل هذا التطور وكيف أن بيروت بذّت جميع الموانئ السورية الأخرى سيما صيدا وطرابلس وقلنا إن من الأسباب الرئيسية لذلك هو حفظ الأمن وضمان الحرية التجارية والدينية للأجانب من التجار وبعد أن تخلصت هذه المدينة من الحكام من عرف مصالحهم الشخصية مرضى فداووا بالدواء الناجع فاتجهت إليها أنظار التجار الأجانب من جديد وأخذت تجارتها تتسع وسيل التجار الأجانب يتدفق حتى نهاية التطور الذي نبحثه.

إن تاريخ تأسيس التجار الغرباء الأوروبيين للمتاجر في بيروت وسوريا ليس حديثاً بل إنه يرجع إلى زمن بعيد وبعيد جداً وقد ذكرنا في مقدمة البحث أن سوريا واقعة على أهم طرق القوافل التي تصل الهند بالعالم الأوروبي وأن التجارة عن هذا الطريق كانت شائعة قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر وقلنا إن الأوروبيين كانوا يتاجرون مع الهند وآسيا عن هذا الطريق كثيراً وذكرنا أن مراكب الجنويين كثيراً ما كانت تزور السواحل السورية بائعة منتوجات أوروبا وحاملة معها منتوجات آسيا. ثم تبع الجنويين في تجارتهم هذه كثير من الأوروبيين وكان لبعضهم قناصل في سوريا[1] مما يطول شرحه إذا حاولنا التفصيل فيه.

ومما يلحظ أن من أسباب نهضة بيروت الحديثة كانت لما قبلها مدينة لهؤلاء التجار الأجانب الذين تدفقوا إلى بيروت كما هي مدينة أيضاً إلى رعاية حقوقهم وتأمين السلام والعدالة في بيروت في بدء القرن التاسع عشر وعندها أخذ كثير من الأوروبيين من جنسيات مختلفة يردون إلى بيروت ويؤسسون المحلات التجارية فيشترون حاصلات البلاد ومنتوجاتها وما يرد إليها من آسيا ويبيعون فيها ما تنتجه بلادهم وما تحتاجه سوريا بل وكثير من البلاد الآسيوية التي لها علاقة بها كما سنرى تفاصيل ذلك فيما بعد.

ولم يقتصر ذلك على هذا الأمر فحسب بل كانت الحكومة في سوريا سيما في أيام الحكومة المصرية كثيراً ما تستدعي الخبراء الفنيين من أوروبا ليساعدوا في نهضة البلاد فيمدوا أمر استخراج المعادن من جبل لبنان أو في التدريبات الحربية أو في المنشآت الصناعية وغيرها مما سنذكره في أبحاثنا.

ويظهر أن نفوذ التجار الغرباء إلى بيروت وسوريا لم يكن في مستهل القرن التاسع عشر فحسب بل إنه يرجع إلى

١- Relation في Guys . ج ١. ص: ١٧٤ . وفيه فصل هام عن علاقة فرنسا مع سوريا. ص: ١٧٤-١٨٤ .

ما قبل ذلك فقد ذكر Volney الذي زار سوريا بين عامي ١٧٨٢ - ١٧٨٥ أن تجارة سوريا كانت تقريباً في يد الأجانب من الفرنجة واليونان والأرمن، أما المسلمون فكانوا لا يعملون كثيراً بها لا لأن ديانتهم تمنعهم من ذلك، ولا لأي مانع آخر لولا أن حكومتهم تضع العراقيل في طريقهم فتفرض عليهم من الضرائب أكثر مما تفرضه على الأجانب[1] ما سنرى تفصيله فيما بعد.

وربما كان قولي مغالياً في ذلك إذ أن جميع التجارة كانت تقريباً في يد الغرباء عن البلاد ولعله يقصد بالتجارة هنا التجارة الخارجية لا الداخلية. إذ أن الكثيرين من المؤرخين يؤيدون Volney في كون القسم الأكبر من التجارة الخارجية لهذه في كل البلاد العثمانية كان في ذلك الحين في يد الأجانب الذين كان أكثرهم الأروام أو اليونان المشهورون بمهارتهم التجارية الفائقة بين الأمم[2].

ومهما يكن فهذا أمر مما لا شك فيه تاريخياً أن كثيراً من التجار الأوروبيين قد قدموا إلى سوريا وبيروت خاصة وأقاموا فيها المتاجر وأن عددهم كان بازدياد في الدورة التي نبحثها.

أعمال التجار الأجانب ومنازعاتهم مع بعضهم:

إن التجار الغرباء عن الدولة العثمانية كانوا يتعاطون التجارة في بلادها بعد الحصول على امتياز ينالونه من السلطة ويدعى بالبراءة يخولهم حق تعاطي التجارة في البلاد وانطباق الحقوق والواجبات التي الممنوحة والمطلوبة من أمثالهم عليهم[3]. وكانت هذه الإمتيازات الممنوحة لهم تنطبق على المعاهدات المعقودة بين بلادهم والبلاد العثمانية. ولكن هؤلاء التجار لم يكونوا يحافظون على هذه العهود دائماً بل يكيفونها ويتلاعبون بها تبعاً لأهوائهم الخاصة وأغراضهم الشخصية.

وأهم هذه الأعمال التي كانوا يقومون بها هي أنهم كانوا يتخذون من أبناء البلاد من المسيحيين واليهود وكلاء وعملاء لهم لا بقصد التجارة وإنما في غالب الأحيان لنيل المغنم والمكسب من وراء مثل هذه الأعمال، إذ أن الإمتيازات التي يتمتع بها التجار تنتقل بطبيعة الحال إلى عملائهم هؤلاء من أهل البلاد فيصبحون لا رعايا السلطان وإنما رعايا الدولة التي ينتسب إليها التاجر[4].

والأمر الهام في تغيير الجنسية لهؤلاء هو أن ضرائب العقود والاستيراد كانت تختلف كثيراً بين التاجر الوطني والأجنبي إذ أن المواطن يدفع أضعاف ما يدفعه الأجنبي كما سنرى في بحث الجمارك. ولذا كان بعض رعايا السلطان من المسيحيين يدخلون في رعاية هذا التاجر الأجنبي فيتاجرون باسمه فيتخلصون بذلك من هذه الرسوم الباهظة المفروضة عليهم. وكثيراً ما كانوا يدفعون المال لهذا التاجر الأجنبي لقاء هذه الرعوية التي أصبحت تباع وتشترى.

---

١ - Volney. ج. ص: ٢٨١

٢ - Reaure & Guys. ص: ٢٢٨

٣ - Volney. ج. ص: ٢٨٢ و Du Valey. ص: ٢٢

٤ - Reaure & Guys. ص: ٢٢٢

وقد حفظ لنا المؤرخون بعض الحوادث من هذا القبيل، فقد أشار إليها فولني أثناء سياحته في سوريا في نهاية القرن الثامن عشر[1]. كما ذكرها Boislecomte عام ١٨٢٢ حيث قال: إن البيوت التجارية الفرنسية في بيروت كانت تعير اسمها إلى بعض يهود حلب وإلى غيرهم من التجار، ثم يظهر أسفه الشديد لقيام تجار فرنسا بمثل هذه الأعمال المخزية في سوريا[2]. ولقد أيّد قوله هذا أكثر من المؤرخين غيره الذين زاروا البلاد في هذا الدور فذكر بعضهم أن التجار السوريين كانوا يدفعون قبل الفتح المصري، إلى التجار الأجانب ٢,٥ - ٤ ٪ من أرباحهم كلما تاجروا باسمهم ذلك لأن الأجانب لم يكونوا يدفعون من الضرائب إلا ما يقدر بنحو ٤ ٪ من قيمة البضائع بينما أن التاجر من أهل البلاد كان يخضع إلى دفع رسوم على البضائع المستوردة تبلغ ١٨ ٪ وتصل أحياناً إلى ٢١ ٪ . ولذا كان هذا التاجر السوري المسكين يجد من فائدته أن يشتري الحماية الأجنبية لقاء دفع ٤ ٪ إلى التاجر الأوروبي البائع لهذه الحماية فتصبح الضريبة عليه ٨ ٪ باعتباره أجنبياً وباعتبار دفعه [crossed out] رسم الرعوية الأجنبية إلى التاجر الأوروبي واستفاد ما بين ٨ ٪ و ٢١ ٪ أي الفارق ما بين الرسمين. ويقول هذا المؤرخ إن محمد علي قد خفض الرسوم عن التجار العرب من أهل البلاد ولكن رغم ذلك كله فإن المساواة في هذه الرسوم بينهم وبين الأجانب لم تتحقق بعد وظل قسم من التجارة السورية يجري تحت رعاية المؤسسات الأجنبية، والفرنسية منها خاصة، بدفع رسم يقل عن الرسم الذي كان يدفع في عهد الدولة العثمانية إلى هذا التاجر الأجنبي إذ أصبحت الرعوية تباع في هذا العهد المصري بنحو ١,٥ - ٢ ٪ من الأثمان[3]. وهناك أعمال كثيرة من هذا النوع اقتصرت على هذه الأمثال للدلالة على ما كان يقوم به التجار الأجانب من خرق للعهود والامتيازات الممنوحة لهم من الدولة العثمانية.

وما سبب هذه الأعمال في نظري إلا السياسة الخرقاء التي اتبعتها الحكومة العثمانية من تفضيل الأجانب على المواطنين بمنحهم من الحقوق ما هو أوسع من الحقوق التي يتمتع بها أهل البلاد وما ذلك إلا لضعفها في ذلك الحين ونفوذ الدول الأجنبية في حكومتها مما جعلها تذعن لأحكام الأجنبي وتمنحه ما يريد غير عابئة بما في ذلك من الضرر الأكيد على صناعة البلاد وتجارة أبنائها.

ونحن لدينا في مكتبة الجامعة الأمريكية مخطوطات تعود إلى مؤسستين تجاريتين سوريتين إحداهما مؤسسة آل بيهم في بيروت والثانية مؤسسة آل نوفل في طرابلس كانتا في الحقبة التي نبحثها ولكن ليس لدينا من البراهين ما يثبت أن هاتين المؤسستين تعاطتا أعمال التجارة برعاية أحد من الأجانب.

---

١ - Volney. ج. ص: ٢٨٢

٢ - Douin. ص: ٢٥٢

٣ - Perrier. ص: ٨٦

أضف إلى ذلك المشاحنات التي كانت تقوم بين هؤلاء التجار أنفسهم إذ لم يكونوا على اتفاق فيما بينهم، حتى أن النزاع يتسرب إلى صفوف تجار أبناء البلد الواحد منهم فلقد نقل Wood عن تقرير رفعه Noited عن التجار الفرنسيين في حلب أن من الصعب أن تجد جماعة من التجار بلغ الانشقاق والنزاع بينهم الدرجة التي وصل إليها عند هؤلاء الفرنسيين فلم يكونوا على اختلاف فيما بينهم فحسب وإنما كانوا على غير اتفاق مع قنصلهم(١). وسنرى فيما بعد شيئاً عن المزاحمة الاقتصادية التي كانت تجري بين البلاد الأوروبية في سوريا.

معاملة السلطات السورية للتجار الأجانب:

يظهر للباحث في تاريخ الحكومة العثمانية أن الأجانب على العموم لم يكونوا في بادئ الأمر يلقون المعاملة الحسنة لا من قبل الحكومة ولا من قبل الأهلين. فلنرجع قليلاً إلى ما قبل الدور الذي نبحثه فنسمع عن الجزار أنه أمر التجار الفرنسيين في عام ١٧٩١ بالجلاء عن جميع بلاده بعد ثلاثة أيام من إبلاغهم الأمر وأن جزاء المخالفة لهذا الأمر إنما هي الموت وسبب ذلك ما قاموا به من الاحتجاج والتظاهر إثر تشفع الجزار لأحد المزاحمين الذين أساؤوا إليهم ولم تنفع شكاوى الجمهورية الفرنسية لدى الباب العالي في ذلك شيئاً لما كان يتمتع به الجزار من السلطة المطلقة(٢). فهذه حادثة من الحوادث تمثل لنا النزاع بين التجار الأجانب وأصحاب النفوذ في البلاد ولسنا في حاجة لأن نذهب إلى أبعد من ذلك ونحكم فيما إذا كان الجزار محقاً بعمله هذا أو غير محق وإنما هذه الحادثة وأمثالها تظهر لنا بوضوح أن مشاحنات كانت تقوم بين الفريقين.

ولقد نقل لنا Du Valey الشيء الكثير من أعمال الجور والانكشارية ضد التجار الكفرة كما ذكر أن أغلب التجار من اليونان والأرمن والإسرائيليين كانوا معرضين لأعمال ملتزمي الجمارك وأطماعهم قبل معاهدة عام ١٨٢٨(٣) ولم تكن هذه الأعمال قد زالت رغم ما ذكرناه من رعاية الحكومة للتجار الأجانب فلقد ذكر "كيز" عن الأعمال العدائية ضد هؤلاء التجار الغرباء الشيء الكثير قائلاً: إن الذين لم يسكنوا الشرق لا يدركون المصاعب المتواصلة التي يشعر بها التاجر الأجنبي والتي تدعوه دائماً إلى اللجوء إلى قنصليته ويعتقدون أن القنصلية إن هي إلا عبارة عن مظاهر رسمية فقط، ولكني أوجه كلامي إلى هؤلاء فأقول إن المصاعب التي تكتنف حياة التاجر الأجنبي في سوريا تصيبه من حسد زملائه تجار البلاد بقدر ما تصيبه من سوء إدارة السلطات التي تميل إلى جانب مواطنيها(٤)، ثم يذكر هذا الباحث في كتاب آخر أن الحكومة كانت تظلم الأجانب ومن يلوذ بهم من مسيحيي أهل البلاد الذين كانوا يعاملونهم بإكرام(٥).

١- Wood. ص: ٢٢٧

٢- Browne. ص: ٢٦٩ - ٢٧٠

٣- Du Valey ص: ٥٩ و ٦١

٤- Guys في Esquisse ص: ١٠٢

٥- Guys في Revue ص: ٢٢٢

ما الأوروبيون من التجار كما نرى كانوا إذاً معرّضين في بعض الأحيان لمظالم الحكم العثماني. ومن رجع إلى التاريخ التركي وجد تفاصيل علاقة المسلمين بالمسيحيين فيعلم كيف أن المسيحيين كانوا ينالهم في بعض الأحيان الظلم والأذى من جانب الحكومة وتأكد أن التجار الأجانب كان يصيبهم في بعض الأحيان مثل هذا الظلم رغم الامتيازات التي يتمتعون بها لاختلاف عقيدتهم عن العقيدة الإسلامية السائدة في البلاد العثمانية. والبحث في مثل هذا الموضوع خطر ويحتاج إلى وقت طويل واستقصاء واسع ولذا أكتفي بالإشارة إليه دون كثير تفصيل وشرح ومن أراد التوسع فليرجع إلى كتب المؤرخين المعاصرين[1].

على أني أعتقد أن الحكومة اعتدلت في نهاية الدور الذي نبحثه تجاه معاملتها للتجار الأوروبيين ذلك لأن الدولة العثمانية كانت آخذة في الضعف والانحطاط كلما تقدم بها العهد حتى أصبحت تعرف بالرجل المريض كما هو معلوم عند كل من درس التاريخ العثماني ولذا فإنها كانت، لضعفها هذا، تطلب ود الدول الأوروبية وتخاف بطشها ولذا عدلت خطتها كلما تقدم بها الزمان. وما التنظيمات العثمانية إلا لإعطاء حريات واسعة للمسيحيين من أهل الذمة في البلاد ولإطلاق حرية أوسع للتجار الأوروبيين.

ولكن هنا يرد سؤال ربما خطر ببال القارئ وهو كيف أن الحكومة العثمانية كانت تمنح الامتيازات الواسعة لهؤلاء الأجانب وكيف أنهم كانوا معرضين في بعض الأحيان للمظالم؟ الجواب على ذلك سهل مقنع إذ أن الحكومة العثمانية وإن كانت تمنحهم هذه الامتيازات فإن الولاة في الإيالات العثمانية الواسعة لم يكونوا يتقيدون دائماً بالأوامر التي يصدرها السلطان ~~[illegible]~~. فنقرأ مثلاً أن الجزار احتكر التجارة في البلاد إلى صفه لحكمه فقامت قائمة التجار الأوروبيين عليه محتجين بما منحهم إياه السلطان من الامتيازات في التجارة ولكن الجزار أجاب على هذه الحجج كلها بأنه هو السلطان في بلاده[2]. وكذا الأمر في محمد علي الذي أعلن احتكار بعض المواد الأولية رغم أن السلطان كان قد سمح للتجار الأجانب بالاتجار بها[3]. ولهذا معناه أن الأوامر التي كان يعطيها السلطان لم تكن لتنفذ كلها وأن ما كان يناله التجار الأجانب من الامتيازات لم يكونوا ليتمتعوا به دائماً سيما في الإيالات البعيدة عن مركز السلطنة. وذلك كان من أهم الدواعي لهذا النزاع الذي كان يحصل بين هؤلاء التجار ورجال الحكم.

على أن هؤلاء الحكام العثمانيين كثيراً ما كانوا يحسنون معاملة التجار الأوروبيين وينفذون أوامر السلطان وقد رأينا في الباب الأول من الكتاب كيف أن سليمان باشا في سوريا أعاد الطمأنينة إلى قلوب هؤلاء بعد أن نالهم من ~~[illegible]~~ سلفه الجزار

١- ارجع إلى Castlereagh الجزء الثاني. ص ٢٨٩-٢٩٠. و Wood. ص: ٢٤٧ وما بعد.

٢- Volney. ج. ص: ١٤٤.

٣- Puryear. ص: ٤٠.

ما ذكرنا شيئاً عنه فيما مضى ولذا الأمير بشير فقد أحسن إليهم وفتح لهم أبواب الحرية في العمل. ناهيك عما قام به محمد علي من الأعمال تجاههم أيضاً مما ذكرناه في حينه، رغم أنهم هم أنفسهم كانوا كثيراً ما يحملون عليه لأسباب سياسية سنتعرض لها بعد.

وعلى كل فإن هذا البحث، كما قلت، يستغرق الوقت الكثير بين العلاقة الدينية والسياسية فالإشارة إليها تغني عن التفصيل.

التجار الأجانب والأهلون :

إن العلاقات بين التجار الأوروبيين والأهليين سيما التجار منهم يمكن لنا تصورها إذا عرفنا الروح التي كانت تسود سكان سوريا في ذلك الحين، تلك الروح التي كان التعصب طاغياً عليها ومستحكماً فيها والتي قال عنها دوسون إنها هي التي كانت الرابطة الوحيدة لسكان البلاد العثمانية أي أن التعصب الديني هو الرابط الذي كان يجمع الأهلين وأن الروح الوطنية لم تكن لتوحد بينهم[1]. ونحن هنا لا نستطيع سرد جميع المشاحنات التي كانت تقوم بين الفريقين وإنما نكتفي ببعض الأمثلة على ذلك: فقد ذكر ماسون مثلاً أن أهل طرابلس نهبوا بيت وكيل القنصل الفرنسي فيها ونهبوا كثيراً من التجار الأوروبيين في المدينة[2]. كما تذكر لنا بعض الوثائق المحفوظة من عهد محمد علي شيئاً من هذه المشاحنات القائمة بين الفريقين[3].

ولم يكن التعصب الديني وحده هو الداعي لبغض أهل البلاد لهؤلاء الدخلاء، فيما أعتقد بل كانت هناك عوامل أخرى أكثر تفرعاً وشيوعاً:

رأينا سابقاً أن التجار الأوروبيين نالوا، بما حملت حكوماتهم، امتيازات كثيرة في البلاد العثمانية ومن جملتها سوريا تلك الامتيازات التي أعطت المساواة في الرسوم الجمركية بين المواطنين والأوروبيين مما جعل القسم الأكبر من التجارة الخارجية في البلاد يحدث تحت الحكم الأوروبي كما قال Perrier[4]. وذكرنا كيف أن بعض المسيحيين واليهود من أهل البلاد كانوا يشترون حماية بعض هؤلاء التجار ليحوزوا التخفيض في الرسوم الجمركية الممنوح للأجانب. وأعتقد أن تلك السياسة الخرقاء التي اتخذتها الحكومة العثمانية كانت من الأسباب التي بغضت هؤلاء التجار إلى زملائهم المواطنين فأذكى ذلك في نفوسهم نار الحقد والضغينة على هؤلاء الدخلاء الذين يتمتعون بهذه الامتيازات على حساب أهل البلاد.

ثم إن التجار المواطنين كثيراً ما كانوا يتعاملون مع تجار أوروبا ويرسلون من سوريا بعض المواد الأولية لبيعها هناك. ويظهر أن هؤلاء التجار الأوروبيين لم يكونوا دائماً يحسنون العلاقة مع تجار البلاد بل يفضلون مصالحهم الخاصة على كل شيء، وذلك كان يبعث في نفوس أهل البلاد الحقد والنقمة على كل التجار الأوروبيين. ولعل ذلك يظهر بوضوح من رسالة صادرة لمحل [illegible] في بيروت من أحد التجار العرب، ولم أتمكن من معرفة اسم ولا البلدة الصادرة منها هذه الرسالة، وقد آثرت أن أنقل قسماً منها بلغتها الأصلية إذ أنها خير ما طبعوا عليه في نفس المرسل، فقد كتب يقول: "... وصلنا مكاتيب من مرسيليا،

١- Du Valey . ص: ٧٢.

٢- Masson . ص: ١٥، ٢٨٦

٣- رسالة في المحفوظات رقم ٢٤٤٦٩ ـ ١٢٥٢ هـ.

٤- Perrier . ص: ٨٦

وكل منهم يبيعون في أشغال لأجل الاستهلاك منهم يقول بـ٦٥ـ٦٠ قرش عن قطعة طرفكم هنا ومنهم يقول ٨٥ قرش قطعة طرفنا وربما زيادة إذا كان الحال الغاية لأن الباري تعالى خلق تجار الشرق لأجل تجار أوروبا يمصوا (يريد يمصوا) دمهم لأن الأسعار السابقة أكثرها من تحريرهم أنهم الحقوا الخسارة بالقطن والحرير وهذه الأسعار دائماً ما في خوف منها .... قد كرهنا الحياة مع تجار مرسيليا الذين يستحلون دم الشرق ... الخ"[1]

فهذه الرسالة تظهر لنا بوضوح وجلاء ما كان يقوم به بعض التجار الأوروبيين من الأعمال وكيف أن نار الحسد والبغضاء كانت على أشدها تشتعل في قلوب هؤلاء التجار العرب الذين يظهر أنه لم يكن لهم حول ولا طول تجاه هؤلاء الدخلاء على البلاد.

أثر التجار الأجانب :

إن لاحتكاك الشعوب المختلفة مع بعضها أثر كبير في تكوين حضارة ومدنية هذين الشعبين، ولقد أشرنا في بدء البحث إلى شيء من هذا الأثر الذي أحدثه توطن التجار الأوروبيين في سوريا عامة وبيروت خاصة ورأينا كيف أن بيروت أضحت من الوجهة العمرانية والاجتماعية أحسن حالاً مما كانت عليه في بدء الحقبة التي نؤرخها، سيما وأن الأجانب القادمين إلى سوريا لم يكونوا كلهم تجاراً فحسب وإنما كان قسم كبير منهم يشتغل في أعمال الحكومة سيما في عهد محمد علي كما رأينا في بحث المناجم مثلاً. والأثر الذي كان لهم ربما تناول كل نواحي الحياة مما يطول شرحه في هذا الباب. ولذا اكتفي بالإشارة إليه دون التفصيل.

الفصل الثاني

القناصل وأعمالهم التجارية

وظيفة القنصل :

إن الحوادث التاريخية التي طالما رواها لنا المؤرخون تؤكد لنا أن أول القناصل الذين عرفوا في سوريا كانوا من الجنويين. وفي البدء كان ربان المراكب هم الذين ينتخبون هؤلاء القناصل فكانوا يعينونهم من التجار المقيمين في البلاد التي هم في حاجة إلى قنصل فيها، شريطة أن يساعدهم هذا القنصل بأعمالهم التجارية، ويحميهم من أعمال العدوان التي قد تصيبهم من أهل البلاد، وذلك مقابل بعض الأجور التي يقدمونها إليه منهم[2].

ولقد كان القنصل في بعض الأحيان، كثيراً ما يقوم بتمثيل لا أبناء بلاده فحسب وإنما يقوم بأعمال القنصلية على كل أبناء بعض البلاد الأخرى حتى أن Blondel الذي زار سوريا وفلسطين بين عامي ١٨٢٨ - ١٨٢٩ يذكر أن قنصل النمسا آنئذ Laurella كان من التجار المحترمين في بيروت وأنه سكن هذه المدينة منذ أكثر من أربعين عاماً

---

١ - الرسالة رقم ١١١ عام ١٢٥٢

٢ - Relation في Guys . ج. ص: ١٧٤ - ١٧٥

وقد كان لأمد طويل يمثل لوحده جميع الدول (١).

ولكن الحال ما لبثت أن تبدلت بعد أن اتسعت تجارة البلاد ولا سيما بيروت فيما بعد، فنمت العلاقات التجارية بين أوروبا وبين هذه البلاد، عندها رأت الدول الأوروبية ذات العلاقة الكبرى بسوريا أن من الخير لها أن ترسل قناصل موظفين يحافظون على مصالح بلادهم وتجارها بصورة أكثر فعالية ونشاطاً (٢). ولذا فإننا نرى في الدور الذي نبحثه أنه كان لأغلب الدول الأوروبية قناصل في بيروت يمثلون حكوماتهم ويدافعون عن مصالحها السياسية والتجارية.

لقد كان القنصل في سوريا يقوم بوظائف متنوعة لعل أهمها وظيفته السياسية والتجارية ولسنا هنا في بحث سياسي فنفصل القول في وظيفته هذه وإنما لا مندوحة لنا من بحث شيء عن وظيفته التجارية وعلى كل فلا بد لنا من ذكر تعريف كلوت بك لوظيفة القنصل في بلاد الشرق كي تتوضح لنا هذه الوظيفة فقد كتب يقول: "لقد كان على القناصل في بلاد الشرق أداء مهمة غير التي يقوم بها أمثالهم في أوروبا. فإنه لما أن منحت الامتيازات المنظمة للعلاقات مع الدولة العثمانية، كان الاختلاف بين أخلاق الترك وأنظمتهم وبين ما عند الأمم الأوروبية عظيماً إلى حد استدعى سن قوانين خاصة لمعاملة الأجانب بمقتضاها، وتوسيع نطاق اختصاصات القناصل، وجعلهم الرؤساء على أبناء وطنهم والمكلفين بالسهر على تنفيذ القوانين الصادرة من حكوماتهم والمتوطنين بجهاتهم ... الخ" (٣)

وهذا يدل على أن وظيفة القنصل في البلاد العثمانية كانت معقدة مطاطة تساعده على التدخل لكثير في أمور الحكومات العثمانية في البلاد المختلفة لتطبيق هذه الامتيازات التي ألمح إليها كلوت بك والتي يطول شرحها.

ولا بد لنا من إيراد بعض الحوادث عن مداخلات القناصل التجارية ليتضح لنا كم من عظيم الحاجة إليهم لتنظيم علاقات الدول التجارية مع الدولة العثمانية:

لقد أعلن محمد علي احتكار الحرير في سوريا وبيروت طبقاً من حملته فعز ذلك على القناصل الأوروبيين ولا سيما قنصل الإنكليز منهم إذ رأوا أن في ذلك ما فيه من إنزال الأذية في تجارة بلادهم ومواطنيهم لما كان لهذا من حاجة إلى الحرير السوري في الصناعة الأوروبية، فرفعوا عقيرتهم بالاحتجاج وتدخل القنصل الإنكليزي مع حكومته وهذه بدورها احتجت للسلطان وأخيراً تمكنت من الحصول على فرمان سلطاني بإلغاء احتكار الحرير هذا (٤).

ثم إن القناصل الأوروبيين في سوريا ~~كانوا~~ كقنصل فرانسا مثلاً، كانوا يبعثون إلى أصحاب المصانع في بلادهم بالشبه "echantillon" من البضائع الرائجة في سوريا كي يعملوا على شاكلتها ويقلدوا ألوانها وحياكتها، ويطلبون إلى أصحاب المصانع هؤلاء أن يتقنوا النسج كي يكون رائجاً في البلاد وأن يعطوه الألوان المرغوبة وأن يبعثوا باختصاصيين

١- Blondel. ص: ٢٧

٢- المصدر نفسه. ص: ٢٧. وراجع أيضاً إدريس في Relation ج١. ص: ١٦٥

٣- كلوت بك. ج٢. ص: ٢٢٩

٤- Puryear. ص: ٢٩-٤٢

من قبلهم لدراسة هذه القضايا التجارية عن كثب، إذا أعوزهم الأمر إلى ذلك (١).

أضف إلى ذلك كله أن القنصل كان ملجأ يلجأ إليه التاجر من أبناء وطنه، ذلك أن المزاحمة والمطاحنة كانت قائمة بين التجار العرب المواطنين والأجانب كما رأينا، فإذا ما اعترضت التاجر الأوروبي عقبة من العقبات، سواء أكان مصدرها الحكومة المحلية أم أحد التجار السوريين هرول إلى قنصله يشكو إليه حاله فيسعى هذا إلى إيجاد ضمانات لحفظ حقوق ابن وطنه (٢).

وهذا كله يدل على أن وظيفة القنصل التجارية كانت هامة وأن وجوده نائباً عن بلاده وممثلاً لها كان ضرورة لا مندوحة منها في عصر توسعت فيه العلاقات التجارية وازدهارها.

أعمال القناصل الشاذة:

وليت أن هؤلاء القناصل كانوا يقومون بأعمال وظائفهم بشرف وإخلاص غير متعرضين لبعض الأعمال التي تجرح كيان البلاد، ولكنهم في الحقيقة، أو على الأقل أغلبهم لم يستعملوا وظيفتهم على الوجه الصحيح في بيروت وسوريا وغيرها من البلاد العثمانية بل استغلوا سلطة بلادهم ونفوذهم الشخصي لدى الحكومات في هذه البلاد لخدمة مصالحهم الخاصة ومآربهم الشخصية ومنافعهم الذاتية ضاربين بالكرامة التي يتمتعون بها عرض الحائط.

ولا أدل على مثل هذه الأعمال الشاذة التي كان يقوم بها بعض القناصل مما كتبه Campbell عام ١٨٢٤ من أن القناصل ووكلاءهم في سوريا كانوا يدخلون في حمايتهم عدداً كبيراً من أهل الذمة من أهل البلاد، مدعين أنهم سماسرة لهم للتجارة، أو أنهم تراجمة أو غير ذلك. وقال إن هذه الحمايات كان يبيعها القناصل إلى أهل الذمة بالمال، ذلك أن البعض كان يدفع من أجلها المال الوفير لأنها تخلصه من الرعوية التركية وتدخله في الرعوية الأجنبية حتى أن الليدي Hester Stanhope بما جبلت عليه من مزاج أوتوقراطي أعطت نحو سبع وستين حماية مثل هذه لبعض الأشخاص ذوي ثروة كبيرة، وأغلبهم أشخاص ليسوا في خدمتها (٣).

ويظهر أن ذلك لم يكن يجري في سوريا وحدها بل في أغلب أنحاء الدولة العثمانية حتى أن قنصل إنكلترا Blutte في الأفلاق Wallachia حمى من هذه الحماية تجارة مركز بين عامي ١٨٢٠-١٨٢٥ فما فوق (٤).

والأضرار الناجمة عن مثل هذه الأعمال جسيمة إذ ناهيك عما فيه من خزي للدولة وعار عليها فإنها كانت مدعاة لنقص واردات الدولة ناهيك عما فيه من أضرار لتجارة البلاد بخضوع رعايا الدولة الفعليين في رسوم مختلفة وحقوق غير متباينة.

١- Esquisse في Guys. ص: ٧٥

٢- نفس المصدر ص: ١٠٢

٣- Dodwell. ص: ١٦٤

٤- Puryear. ص: ١١٥ بالحاشية.

ولقد حفظت لنا بعض الرسائل الواردة لمحي بيهم أن بعض التجار كانوا قد اكتسبوا الجنسية الأجنبية وأن القوانين العثمانية التي تنطبق على المواطنين لم تعد تنطبق عليهم(١).

وليت أن الأمر كان يقتصر على دخول بعض المواطنين السوريين من التجار في الرعوية الأجنبية لكان خطرهم لا القناصل أقل أثراً، ولكن الأمر تجاوز هذا الحد إلى تعاطي القناصل أنفسهم للتجارة في البلاد، مستفيدين من الامتيازات الممنوحة لهم كممثلين سياسيين للدول الأجنبية العظمى ذات النفوذ في الدولة العثمانية. وقد حكى لنا Dodwell أن مثل هذا كان كثيراً في سوريا وأن بعض القناصل كانوا يعطون رخصاً وتصريحات بأن بعض البضائع الموجودة في الجمرك إنما هي لاستعمالهم الخاص وبذلك تعفى هذه البضائع من الرسوم الجمركية ومن التفتيش تبعاً للقوانين والامتيازات الممنوحة للممثلين السياسيين " بينما أن كل إنسان كان يعلم حق العلم أن هذه البضائع كانت للتجار مواطنين" ثم يردف هذا المؤرخ قائلاً إن بعض التراجمة الذين كانوا بمعية القناصل كانوا تجاراً أغنياء من أهل البلاد وهم في الحقيقة ليسوا من التراجمة في شيء، إذ أنهم لا يحسنون إلا اللغة العربية، وكذا الأمر في الكتبة الذين بمعية القناصل ومن لف لفهم من الحاشية القنصلية كانوا يتعاطون التجارة بحماية القنصل متخذين من هذه الألقاب والوظائف ظاهراً فقط، تلك الوظائف التي كانوا يدفعون من أجلها ثمناً، والتي بسببها أضحوا من الأغنياء الموسرين وقد صدقوا ذلك التقرير الذي تقدم به الكولونيل Sève الذي أوفده محمد علي خصيصاً للتفتيش والتحقيق عن هذه القضية الحيوية بالنسبة للدولة والأمة(٢).

ولقد تحقق Campbell بنفسه من مثل هذه الأعمال التي يقوم بها بعض القناصل متخطين حدود وظائفهم فيذكر أنه كان في بيروت عام ١٨٢٦ وأنه تأكد أن القنصل البريطاني فيها كان يحمي الشحنة من القمح كان الربان ساطعاً أنها ليست للقنصل وأنه إن هي إلا مرسلة من يوناني ليوناني آخر(٣) أضف لهذا من إنكار على ما كانوا يفعلون.

وليت أن القناصل كانوا يكتفون بمثل هذه الأعمال بل كان البعض منهم يشتغل بتجارة التهريب أيضاً فيبعث بشيء من حاصلات البلاد السورية إلى أوروبا بغية الربح والكسب وقد حفظت لنا الوثائق العائدة إلى زمن محمد علي شيئاً من ذلك، ففي عام ١٨٢٧ صدر قنصل إنكلترا في بيروت سمناً إلى أوروبا دون أن ينال من السلطات المحلية إذناً بهذا التصدير(٤).

وهناك الشيء الكثير من أعمال هؤلاء القناصل مما يطول شرحه فيما إذا أراد الباحث استقصاء ساد عليهم جميعها.

١- الرسالة رقم ٢٦٠ عام ١٢٥٢

٢- Dodwell. ص: ١٦٤ - ١٦٥

٣- Dodwell. ص: ١٦٥

٤- راجع في المحفوظات رقم ٤١٢٩ عام ١٢٥١
وارجع أيضاً إلى رسائل محي بيهم رقم ٨ ، ٢ عام ١٢٥١ ورقم ٥٠ ، ٢٤٩ عام ١٢٥٢

ولكني قبل ختام البحث في أعمال القناصل لابد لي من الإشارة إلى بعض الإجراءات التي اتخذتها السلطات في سوريا من أجل إيقاف هذا السيل الجارف الذي يتحدّى كيان الدولة والأمة. إذ حاول محمد علي باشا التشديد عليهم وإفهامهم حدود وظائفهم مما زاد في حنقهم عليه وإشتعال الدسائس التي ما أنزل الله بها من سلطان حوله[1] ولا نعلم المدى الذي بلغه موقف محمد علي تجاههم. وكذا الحكومة العثمانية فقد أصدرت قانوناً مؤرخاً في ١٤ تموز ١٨٦٩ تحدد فيه رتب القناصل ودرجاتهم، وحدود إعفائهم من الرسوم الجمركية والتفتيش لما يحملون ولمن يعيلهم كل حسب رتبته[2] مما لا يدخل في نطاق الدورة التي نبحثها.

هذه صورة مقتضبة عن القناصل في سوريا ووظائفهم التجارية ثم تخطيهم حدود هذه الوظائف وحدود الإمتيازات الممنوحة لهم معتمدين في ذلك على سلطة دولهم ونفوذها لدى الدولة العثمانية غير حافظين للبلاد حرمتها ناكرين لنعمة الحقوق الواسعة التي يتمتعون بها. ومن أراد التوسع في وظائف القناصل وأعمالهم فعليه أن يرجع إلى ما كتبه القنصل الفرنسي گيز[3] بهذا الخصوص.

الفصل الثالث

التجار السوريون في أوربا

وكما أن التجار الأوربيين قد تركوا بلادهم وأتوا إلى سوريا وخاصة بيروت منها وأقاموا في المتاجر وتعاطوا الأعمال التجارية. كذا السوريون أيضاً فإنهم تركوا بلادهم ضاربين في أرض أوروبا ومؤسسين للمتاجر فيها متعاطين البيع والشراء أكثر ما يكون مع أبناء جلدتهم في الشرق.

إننا لانتمكن بالضبط من تحديد الزمان الذي بدأ فيه بعض التجار السوريين ينزحون إلى أوروبا وكل ما يمكننا ذكره في هذا المقام هو أن ننقل ما كتبه القنصل الفرنسي گيز بهذا الخصوص إذ كتب يقول إن حتى حالة في مطلع القرن التاسع عشر مستودعاً كبيراً لتجارة أوروبا مع سوريا في الصادر والوارد إذ كان يسافر إليها تجار بيروت وسوريا أيضاً وذلك ليشتروا البضائع الأوروبية وإليها يحملون ما يريدون تصديره لأوروبا؛ ومن كان منهم لا يريد السفر إليها ولا يرغب به كتب إلى بعض عملائه من التجار يشرح حاجته ورغبته فيما يريد أن يبيع أو يشتري دون أن يتحمل مشاق السفر.

ثم تابع هذا المؤرخ يقول إن السوريين رغبوا بعد ذلك في توسيع تجارتهم وأرادوا أن يشتروا من معين أوسع من معينهم الأول فرأوا في إستنبول وإزمير هذا المنبع الواسع إذ تحققت لهم بالاتجار مع الهندية والجزائية

---

١ - Puryear ص: ١١٥ - ١١٦. و Dodwell ص: ١٦٥ ٣ - Guys في Esquisse ص: ١٠٠ - ١١٤، و في Relation

٢ - Young ج. ٢ ص: ٢٢٨ - ٢٤٠. ج. ٢ ص: ١٧٤ - ٢٠٠.

فوائد جمة وحقيقية. ودام الحال كذلك إلى أن وضعت الحرب الأوروبية أوزارها وأصبحت التجارة البحرية حرة ميسرة وعندها أخذ التجار السوريون يعقدون صفقاتهم التجارية مع بلاد الإنتاج نفسها.

ثم إن البعض منهم ذهب إلى أبعد من ذلك، فتغلب على مشقة الأسفار وشد الرحال إلى أوروبا، وعندما وجدوا أنفسهم هناك حيث فرص لم يتركوها أبداً. وعندها اتصلوا بزملائهم في سوريا وتبادلوا معهم الأعمال التجارية إذ أن التجار في سوريا وجدوا في أخوانهم في أوروبا الأفضلية الكبرى على التجار الأوروبيين أنفسهم إذ أنهم كانوا يكاتبونهم باللغة العربية فيوضحون لهم كل ما يرغبون، ولأنهم وجدوا فيهم من يفهم حاجات البلاد السورية من البضائع الأوروبية، ومن يعلم بأنها جميعاً اللازم لأوروبا أكثر من التجار الأوروبيين وبين الكافة تجمعهم المنافع المتبادلة.[1]

ونحن إذا رجعنا إلى الرسائل الخطية المحفوظة لناعم محمد سلام في بيروت وإلى مخطوطة محمد نوفل في طرابلس لتأكدنا من صحة ما قاله كيز من أن كثيراً من التجار العرب كانوا يقيمون في أوروبا لما يظهر ذلك من صيغة أسمائهم العربية ولما يظهر من رسائلهم المحررة باللغة العربية. وكذا فإن هذه المخطوطات تؤكد لنا أن لم تكن التجارة الخارجية السورية تجري بواسطة التجار السوريين المقيمين في أوروبا بل إنها كثيراً ما تكون على يد التجار الأوروبيين المقيمين في أوروبا.

ثم إن هناك أمراً آخر لا أرى بأساً من إيراده هنا إذ يتعلق بالتجار السوريين في أوروبا وهو أن المخطوطات التي ذكرناها هنا تدل على أن التجار السوريين النازحين إلى أوروبا جلهم من المسيحيين أو اليهود بل يمكن أن نقول إنه ليس بين أسماء هؤلاء التجار ما يدل على أن البعض منهم كان من المسلمين، ومن يجوز أن يكون بعض التجار المسلمين قد نزحوا وتاجروا في ذلك الوقت في أوروبا ولم تصل إلينا أسماؤهم ولكن المعلومات التي لدينا لا تخبرنا شيئاً عن ذلك.

فإن صح هذا فإن سؤالاً ربما خطر في نفس القارئ عن الأسباب التي دعت المسيحيين إلى حب الهجرة والمتاجرة في أوروبا أكثر من المسلمين مع أن الأكثرية الساحقة في البلاد كانت مسلمة. وأعتقد أن السبب في ذلك عائد في الدرجة الأولى إلى اعتصام المسلمين بحبل الدين وخوفهم من فساد عقائدهم إذا ما تركوا بلادهم الإسلامية ونزحوا إلى بلاد لا تمت إلى دينهم بصلة. أما المسيحيون فما كانوا يخشون ذلك إذ أن أغلب سكان البلاد التي سينزحون إليها يدينون بما يدينون فلم يجدوا من حرج عليهم إذا هم أقاموا فيها.

وعلى كل فإني لا أدري فيما إذا كانت هناك أسباب أخرى عملت على دفع المسيحيين إلى السفر إلى أوروبا، وحرمت المسلمين من ذلك فلعل مصادر أخرى غير التي رجعت إليها تعلل بعض هذه الأسباب.

١ - Gruys في Revue ص: ٢٢٧ - ٢٢٨

الفصل الرابع

المبادلات التجارية بين بيروت وأوروبا

نبحث في هذا الباب الروابط التجارية التي كانت تربط بيروت بالبلاد الأجنبية والعوامل الفعالة في هذه الروابط ثم أهم المواد التي كانت ترسلها بيروت إلى أوروبا وأشهر البضائع التي كانت تصدرها إلى بيروت مع العلم بأن صادرات إلى القارة الأوروبية لم تكن كلها من محاصيل بيروت وحدها ولا سوريا وحدها وإنما من محاصيل كثير من المدن العربية والآسيوية كما سنرى. وكذا الأمر في صادرات أوروبا لبيروت فإنها لم تكن تستهلك كلها فيها وحدها وفي المدن السورية فقط وإنما كانت بيروت تصدرها إلى كثير من المدن العربية والآسيوية.

ولذا وجب أن نبحث باختصار أهم الصلات التجارية والمبادلات الاقتصادية بين بيروت وكل من الدول الأوروبية الكبرى ذات العلاقة المتينة والمصالح التجارية الواسعة في سوريا عامة وبيروت خاصة، غير متعرضين للروابط الدينية أو الاجتماعية التي كانت تربط بعض هذه الدول بسوريا إذ أن ذلك خارج عن نطاق بحثنا.

بيروت وفرنسا:

إن تاريخ العلاقات التجارية بين سوريا عامة وفرنسا يرجع إلى أقدم العصور، وقد أرجعه "كيز" إلى القرن الثامن الميلادي ولكن هذه العلاقات لم تكن آنئذ على كثير من الانتظام والثبات قدر ما كانت عليه أثناء الحروب الصليبية. غير أن انتهاء الحروب الصليبية وترك الفرنسيين لسوريا آنذاك كان ضربة كبرى للعلاقات التجارية بين البلدين وللمؤسسات الفرنسية في هذه البلاد حيث ظلت الصلات بعدئذ مقطوعة أو معدومة الانتظام حتى بدء القرن السادس عشر إذ فتحت فرنسا قنصليات لها في طرابلس وبيروت من المدن السورية(١).

وتنمو تجارة الفرنسيين بعد ذلك في سوريا ويصبحون سادة التجار الأوروبيين في البلاد لدرجة أن الإنكليز كانوا في القرن السابع عشر يتاجرون في صيدا وعكا تحت حماية القناصل الفرنسيين(٢) وفي صيدا التي كانت أهم مركز لهم في البلاد وكانوا يشترون من الأقطان ويبعثونها إلى بلادهم(٣).

ولم تكن تجارتهم تقتصر على صيدا فحسب بل لقد كانوا في أثناء رحلة Volney عام ١٧٨٤ - ١٧٨٥ يكادون يستأثرون وحدهم بتجارة سوريا وكان لهم نحو عشرين محلاً تجارياً في أكبر البلاد يبيعون كل سنة ما تقدر قيمته بأربعة أو خمسة ملايين فرنك من البضائع الفرنسية ويأخذون بالمقابل ما تقدر قيمته بنحو ٥-٦ ملايين فرنك من المحاصيل السورية وغيرها وكانت آنئذ تجارة كل البلاد الأوروبية في سوريا لا تبلغ نصف هذه

١- Guys في Relation ج. ١ ص: ١٧٦ - ١٧٧ — ٢- Masson ص: ٤٢٥

٣- Wood ص: ٧٦

القيمة وما سبب ذلك إلا الأفضلية التي كانت تتمتع بها فرنسا من بين جميع الدول الأجنبية لدى الباب العالي دعني هذه البيوت التجارية الفرنسية في سوريا ثم مراقبة غرفة التجارة في مرسيليا لنوع البضائع الصادرة وكيفيتها[1].

ولكن الحوادث السياسية التي مرت في البلاد السورية عامة وصيدا مركزهم الأساسي، خاصة عملت على انحطاط النفوذ الفرنسي في هذه البلاد. وأهم هذه الحوادث السياسية ما ذكرناه من أن الجزار طرد الفرنسيين خارج البلاد التي تقع تحت سلطته في عام ١٧٩١[2]. ثم الحملة الفرنسية على مصر ومن بعدها على سوريا وما كان لها من أثر في إلقاء القبض على التجار الفرنسيين في سوريا وهرب قسم منهم خوفاً منه إذ أنهم أصبحوا يعتبرون من هذه الحملة كأعداء للبلاد[3].

وهكذا نرى أن النفوذ التجاري الفرنسي في سوريا قد تلاشى في نهاية القرن الثامن عشر للأسباب السياسية التي شلت حركته وأوقفت مجراه.

+ ولكن الحرب الأوروبية ما تكاد تضع أوزارها ويفتح الأمير بشير والحكم المصري للتجار الفرنسيين خاصة والتجار الأجانب عامة صدر الحرية والعدالة ويوطدوا الأمن في البلاد حتى نرى هؤلاء التجار الذين فروا إلى الجبال واعتصموا فيه قد أخذوا طريقهم هذه المرة إلى بيروت لا إلى صيدا ويقيمون فيها ويتعاطون التجارة الواسعة هناك[4] مما ذكرنا أنه كان من الأسباب التي عملت على نشوء بيروت من جديدة وتقدمها في مضمار التجارة والعمران.

ولقد كان لفرنسا أطماع تجارية كبيرة لا في سوريا وحدها وإنما في الدولة العثمانية كلها لما تتصف به هذه البلاد من خصب أرضها وحسن موقعها ويظهر لنا ذلك بوضوح وجلاء مما كتبه الفرنسيون أنفسهم فقد بعث السفير الفرنسي ~~[illegible]~~ في عام ١٧٨٨ بتقرير إلى حكومته يقول فيه: إن الأتراك وإن كانوا حلفاء متقلبين لنا فإن من الواجب علينا أن نعتبر البلاد التي يحكمونها ~~[illegible]~~ كمستعمرة فرنسية غنية إذ أن صداقة فرنسا لتركيا لم تكن غايتها السياسية فحسب وإنما كانت الغاية الأولى فيها تجارية[5].

وهكذا نرى أنه كان لفرنسا أطماع تجارية اقتصادية في الممتلكات التركية منذ عهد بعيد لذا أخذت تسعى لتثبيت قدمها التجارية في سوريا التي ذكرنا أنها كانت من أخصب المقاطعات التركية..

× نشأت بيروت الجديدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر واتسع نفوذ التجار الفرنسيين فيها للأسباب التي ذكرناها وساعد على زيادة علاقتهم فيها لا ضمان الحرية في بيروت لهم وإقامة العدل وتحقيق الأمن فقط، وإنما الحكومة الفرنسية نفسها إذ أننا نرى ملكية عام ١٨٢٠ تلغي نظام الضمانة Cautionnement الذي فتح أبواب الشرق لجميع من أراد من التجار الفرنسيين وعندها زادت علاقة فرنسا التجارية ببيروت وأصبحت بيروت بعد ذلك تنافس جميع

١- Volney. ج. ص: ١٢٨. وارجع إلى Douin ص: ٢٥٢

٢- Esquisse في Guys ص: ٧٠

٣- Browne ص: ٢٦٩

٤- Douin ص: ٢٥٢

٥- Masson. ص: ٢٧٩ وارجع أيضاً إلى ص: ٤٢٠.

المرامي السورية(١) أضف إلى ذلك أيضاً أن الحكومة الفرنسية في ذلك الحين أجرت تسهيلات أخرى لتجارها لتفتح أمامهم باب الإتجار مع الشرق إذ أنها أزالت الضريبة المفروضة على الصادرات من فرنسا إلى الخارج من ٢٠٪ إلى ٢٪ تلك الضريبة التي كثيراً ما تضجر منها التجار الفرنسيون في سوريا(٢).

وهكذا فإن الأسباب التي عملت على نمو التجارة الفرنسية في بيروت كانت على نوعين: التقدم التجاري الذي أحرزته بيروت في الدور الذي نؤرخه، وتشجيع الفرنسيين أنفسهم لتجارتهم مع الشرق(٣).

وبعد أن ذكرنا هذه اللمحة الموجزة عن علاقة بيروت التجارية مع فرنسا علينا أن ننتقل إلى بحث المواد التجارية التي كانت تتبادلها البلدان مع العلم أن أهم مرفأ في فرنسا للتجارة مع سوريا كان في ذلك الحين مرسيليا.

صادرات فرنسا لبيروت: إنه من الصعب علينا جداً أن نلم بجميع أنواع البضائع والمواد التجارية التي كانت تصدرها فرنسا إلى بيروت ولذا وجب أن نقتصر على الهام منها.

المنسوجات الحريرية: ذكرنا في بحث الصناعة أن دمشق اشتهرت بصنع الأقمشة الحريرية وأن مضاربة الأقمشة الحريرية الفرنسية لها قد عملت على انحطاط هذه الصناعة في سوريا عامة مع عوامل أخرى غيرها. وقد قدر كيز قيمة المنسوجات الحريرية الفرنسية الصادرة من فرنسا لبيروت عام ١٨٤٤ بنحو ١٢٠,٠٠٠ فرنك وفي عام ١٨٤٥ بنحو ٥٠,٠٠٠ فرنك ولكنها نزلت في عام ١٨٤٦ إلى ٢٩,٠٠٠ فرنك(٤).

وهذا يدل على أن رواج المنسوجات الحريرية الفرنسية في سوريا آخذ في الإنحطاط وأعتقد أن السبب في ذلك رواج المنسوجات القطنية الإنكليزية والاستعاضة بها عن الحرير وذلك لاختلاف القيمة بين النوعين.

الغزل: لقد كان الغزل القطني يرد أكثر ما يكون إلى بيروت من إنكلترا ولكن فرنسا أيضاً كانت تساهم بتصديراً لبعض منه إلى بيروت بعد أن أخذت صناعة الغزل السوري بالاضمحلال، وتقدر قيمة ما بعثت به مرسيليا إلى بيروت عام ١٨٤٦ بنحو ٥٠,٠٠٠ فرنك.

المنسوجات القطنية: لم تكن المنسوجات القطنية الفرنسية رائجة في البلاد السورية رواج المنسوجات القطنية الإنكليزية حتى أن كيز لا يورد ذكراً لها قبل عام ١٨٤٤ وقد قدر صادرات فرنسا منها إلى بيروت في هذا العام بنحو ٦٦٦,٠٠٠ فرنك.

المنسوجات الصوفية: والمقصود بها الأجواخ وأنواع الأقمشة الصوفية الرقيقة وقد كانت صادرات

١- Guys في Esquisse. ص: ٧٢

٢- Douin. ص: ٢٥٢

٣- أرجع إلى الرسالة رقم ٨٢ عام ١٢٥٤ فإنها تدل على وجود تجار فرنسيين في سوريا.

٤- Guys في Esquisse ص: ٢٢٠ - ٢٢٦ وسأرجع إليه في جميع الإحصاءات.

فرانسا منها لبيروت تقدر في عام ١٨٤٤ بنحو ٥١,٠٠٠ فرنك وفي عام ١٨٤٥ بنحو ٦٤,٠٠٠ فرنك، وفي عام ١٨٤٦ بقيمة ٤,٠٠٠ فرنك فقط.

الأجواخ: لقد كانت الأجواخ الفرنسية أهم ما يرد من فرانسا إلى سوريا وقد كانت رائجة لدى بلادنا محبب وأنماط في جميع أنحاء المملكة العثمانية سيما في القرن الثامن عشر لعدم ثقة هذه البلاد بالأجواخ الإنكليزية والهولندية وغيرها تقليدا لأجواخ فرانسا. ولقد كانت الحكومة الفرنسية تبذل عناية فائقة بأجواخها الصادرة إلى الشرق فتنصب مراقبين مختصين لمراقبة هذه الأجواخ المصدرة[1] ولقد ظلت هذه الصادرات مادة أساسية في التصدير إلى بيروت وسوريا رغم مزاحمة الجوخ البلجيكي والألماني والسويسري لها في ذلك العصر ولما امتازت به من حسن الألوان والملائمة لأذواق السكان التي كانت تصنع لها خاصة لتكتسب الرواج في البلاد[2] وقد بلغت صادرات مرسيليا منها إلى بيروت ٤٦,٤٠٠ فرنك عام ١٨٤٤ و ١٩٢,٦٠٠ فرنك في عام ١٨٤٥ ونحو ٨٨,٠٠٠ فرنك في عام ١٨٤٦.

ومما يدل على أهمية الجوخ الفرنسي في بيروت ذكره الذي يتردد كثيرا في الرسائل الواردة لمحل بيهم وذكر أنواعه والمعامل التي كانت تصنع فيها. فهناك الأجواخ التي تنتج في معامل "كراهينه" فوركا ومخلوط ذات التاج ٢، وتاج ٢ وتاج ٤، وتاج ٥. وهناك الجوخ كرخانة السلطان تاج آ. والجوخ كرخانة برادا، والجوخ ذو التاجات الأربعة وغيرها[3].

الطرابيش: لم تكن الطرابيش الفرنسية وحدها هي التي ترد إلى سوريا، وإنما كانت طرابيش النمسا والبندقية تزاحمها وتفضل عليها في هذه البلاد. وكانت الطرابيش الفرنسية تقلد في صنعها الطرابيش المغربية[4] وقد بلغت قيمة ما صدرته مرسيليا منها إلى بيروت في عام ١٨٤٤ نحو ١٠٥,٠٠٠ فرنك، وعام ١٨٤٥ نحو ١٦,٢٠٠ فرنك وعام ١٨٤٦ نحو ٦٧,٠٠٠ فرنك.

المحارم الفرنسية: وقد اشتهرت في بيروت المحارم الفرنسية المطبوعة التي كثيرا ما يرد ذكرها في الرسائل الواردة لمحل بيهم في بيروت وتقدر قيمة صادرات فرانسا منها لبيروت عام ١٨٤٤ بنحو ٢٦٢,٠٠٠ فرنك.

الورق: كان الورق الذي تصدره فرانسا إلى سوريا على أنواع عديدة اشتهر منها في الرسائل "الورق الكلوش"[5] الذي يعتقد أنه كان يستعمل لحصر البضائع والحاجيات. وقد كانت فرانسا شديدة الاهتمام بصناعة الورق وإتقانه ومنع الغش فيه أن يكون إليه سبيل إلى هذه الصناعة ولذا فإن تصديره إلى بلاد الشرق قاطبة كان غير مقتصر

١- Masson. ص: ٤٧٢ - ٤٧٢

٢- Guys في Esquisse. ص: ٦٧. وراجع أيضا الصفحة ٧٤.

٣- الرسائل رقم ٧ عام ١٢٥٤، ورقم ٣ عام ١٢٥١، ورقم ٢٠ عام ١٢٤٧.

٤- Guys في Esquisse ص: ٦٧ و٧٤ وارجع إلى الرسالة رقم ٩٢ عام ١٢٥٤ هـ.

٥- الرسالة رقم ٢ عام ١٢٥١

أصبحت خاضعاً لمراقبة الحكومة[1]. ولعل ذلك نتيجة المزاحمة الأجنبية له في هذه البلاد إذ أن ورق البندقية وجنوى وتونس كان من أشد المنافسين خطورة على الورق الفرنسي[2]. وتقدر قيمة ما كانت تصدره فرانسا إلى بيروت من هذه المادة بنحو ٥٤,٢٠٠ فرنك في عام ١٨٤٤ و ١٩,١٢٥ فرنك في عام ١٨٤٥ وبنحو ٨٠,٧٠٠ فرنك في عام ١٨٤٦ .

السكر : وهو على نوعين : "السكر الناعم" و"السكر القالب" أو "الصب" الذي كثيراً ما يتردد ذكره في الرسائل الواردة لمحل بيهم . ويقول ماسون : إن السكر الفرنسي كان يرد إلى فرانسا من جزر الانتيل الفرنسية وأن السكر المصري كان كثيراً ما يزاحمه[3]. وتقدر قيمة ما صدرته فرانسا منه إلى بيروت عام ١٨٤٤ بنحو ٢٤٥,٧٠٠ فرنك وبنحو وعام ١٨٤٥ بنحو ١١٨,٨٩٠ فرنك ، وعام ١٨٤٦ بنحو ٢٩٩,٢٩٠ فرنك .

البن : لقد استحضرت فرانسا بناً من جزيرة المارتينيك الفرنسية التي يقول ماسون أن بنها كان يزاحم بن مكة في البلاد العثمانية[4]. وقال "فولني" إن فرانسا كانت تبعث إلى سوريا بالبن من جزر الهند الغربية وكان الأهالي يمزجونه ببن بلاد العرب الكثير الاعتبار لديهم وذلك لارتفاع أسعار هذا البن الأخير عن الأول[5]. ويظهر أن الأمر لم يقتصر على هذه الأنواع من البن فقط وإننا نرى فرانسا تبعث إلى سوريا ببن مكة أيضاً[6]. وأعتقد أن بن مكة هذا لم يكن من محصولات مكة نفسها وإنما دعي بذلك لأهمية مكة الدينية إذ أن "Rouin" ذكر أن البن في الجزيرة العربية لا يزرع إلا في الجنوب أي في اليمن وكذا على شاطئ الخليج الفارسي ويصدر من أراضي إنتاجه هذه إلى كثير من بلاد العالم[7].

والرسائل الواردة لمحل بيهم من مرسيليا تؤيد تصدير البن من هذا المرفأ إلى بيروت وتذكر أنواعاً منه تدعوها "بالقهوة الفرنجية" و"القهوة اليمانية" و"القهوة المطاوية"[8].

وهناك أنواع عديدة أخرى للبضائع التي كانت تصدرها فرانسا إلى بيروت اقتصرت على شرح أهمها ورأيت أن أجمل معظم أنواعها الأخرى التي تأتي في الدرجة الثانية من الأهمية كما تذكرها لنا الرسائل العديدة الواردة لمحل بيهم والمصادر المعاصرة وهي : أنواع البهارات بما فيها الفلفل والقرنفل وغيرها ، النيل ودودة الصباغة ، والقرمز Cochenille ، والمعادن على اختلاف أنواعها ، والأدوات الميكانيكية ، والمشروبات الروحية ، وبعض الأدوية ، والعطورات ، والجلود ، والبارود ، وأنواع من العملة وغير ذلك من الأنواع الكثيرة التي ترد في

---

١ - Guys في Esquisse . ص : ٦٨ .
٢ - Masson . ص : ٤٩٦ . وأيضاً ص : ٤٩٨ .
٣ - المصدر نفسه . ص : ٥٠١ و ٥٠٢ .
٤ - Masson . ص : ٥٠٢ .
٥ - Volney . ج . ٢ . ص : ٢٨٢ .
٦ - Guys في Esquisse . ص : ٢٠٨ .
٧ - Rouin . ص : ١٦٧ .
٨ - الرسائل رقم ٢٥ عام ١٢٥٤ ، ورقم ٤٠ عام ١٢٥٤ ورقم ١١ عام ١٨٤٦ .

الرسائل وفي القائمة التي ذكرها كيز (١) حيث يعطينا فيها بياناً مفصلاً عن جميع أنواع صادرات مرسيليا لبيروت في الأعوام الثلاثة ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦ سنذكرها فيما يلي.

صادرات بيروت لفرنسا : لم تكن صادرات بيروت في هذا العصر إلى فرنسا تشمل المنسوجات والمصنوعات الوطنية وإنما كانت تشمل المواد الأولية الضرورية للصناعة مع بعض البضائع الواردة إلى سوريا من الهند وأهم هذه المواد هي التالية :

الحرير : لعل أهم المواد التجارية التي كانت تستورد فرنسا من بيروت هو الحرير الذي تشيد بذكره المخطوطات والكتب المعاصرة. وإن لأكبر دليل على ذلك ما يستدل من مقارنة المواد التي أوردها كيز عن صادرات بيروت لفرنسا، إذ إننا نرى أن قيمة الحرير المصدّر أكبر من قيمة أي بضاعة أخرى تصدرها سوريا. وقد ذكر هذا المؤرخ أن قيمة ما استوردته فرنسا من الحرير من بيروت عام ١٨٤٤ تقدر بنحو ١,٨٦٩,٥٠٠ فرنك، وعام ١٨٤٥ بقيمة ١,٠٢٢,٩٠٠ فرنك، وعام ١٨٤٦ بقيمة ١,١١٨,٩٨٢ فرنك. ولو قارنا أثمان الحرير هذه مع أثمان بقية الصادرات في هذه الأعوام لرأينا أن قيمته تزيد على نصف قيمة بقية الصادرات حسب إحصاءات كيز (١).

ونحن إذا رجعنا إلى رسائل محل بيهم الواردة إليه من مرسيليا لأدركنا قيمة الحرير السوري في الصناعة الفرنسية ولرأينا الأنواع المختلفة منه التي كانت تصدرها هذه البلاد إلى مرسيليا وهي تشمل الأنواع التالية: الحرير الكسرواني الأصفر، والبيروتي الأبيض، والحرير القرحي أو "الباخا" (٢) الأصفر، والحرير الطرابلسي (٣).

ولقد كانت أسعار الحرير السوري في فرنسا تتأثر كثيراً بأسعار الحرير العالمية، وبإخصاب موسمه أو إدباره في بقية أنحاء العالم سيما في موسم حرير فرنسا نفسها وإيطاليا و"بورصة" في تركيا. كما أنها تتوقف على استهلاك المنسوجات الحريرية وانتشار معامل نسجه أو عدم كثرة اشتغالها في نسجه. ولعل ذلك يظهر مما ورد في بعض الرسائل الصادرة من مرسيليا إلى بيروت إذ يقول مراسله: "... وإذا طلع موسم فرنسا وإيطاليا مقبلين لابد من نزول السعر نحو ٢٠ سو في الليبرة ولا تظن أكثر لأن الكرا فيه دايرة كالواجب (٤)".

القطن : لقد كان للقطن السوري شهرة فائقة في فرنسا في القرن الثامن عشر وكان من أهم صادرات البلاد السورية إلى فرنسا أيام رحلة فولني في نهاية ذلك العصر (٥). ولكن مزاحمة الأقطان الأخرى كالقطن الأمريكي والمصري الذي شجع محمد علي زراعته فيها أثرت على شهرة القطن السوري في كل أوروبا كما رأينا.

---

١ - Guys في Esquisse. ص: ٢٢٠ - ٢٢٦.

٢ - وهي مدينة في جبل كسروان.

٣ - الرسائل رقم ٢ عام ١٨٤٦م، ورقم ١٦٩ عام ١٢٥٥هـ.

٤ - الرسالة رقم ٢٤ عام ١٢٥٢. وارجع أيضاً للرسالة رقم ١٢٥ عام ١٢٥٤.

٥ - Volney. Ég. ص: ٢٨٤.

وعلى كل فقد ظل القطن السوري الذي تصدره بيروت إلى مرسيليا يتمتع بمقام لا بأس به حتى أن "كيز" في قائمته التي طالما أشرنا إليها يضعه بالدرجة الثانية بعد الحرير من حيث قيمة ما صُدّر منه إذ كانت قيمة ما بعثت به بيروت من هذه المادة الأولية إلى مرسيليا في عام ١٨٤٤ تقدر بنحو ١٢٠،٦٦٨ فرنك، وأما في عام ١٨٤٥ فلا يذكر عنه شيئاً ولعل السبب في ذلك عدم تمكنه من إحصائه أو لكون موسمه كان رديئاً في سوريا وأما في عام ١٨٤٦ فقد بلغت صادرات بيروت من المسيليا نحو ١٢،٤٥٠ فرنكاً وذلك قليل جداً بالنسبة لعام ١٨٤٤ ولعل السبب في ذلك مزاحمة القطن الأجنبي له.

أما أنواع الأقطان التي كانت تصدرها بيروت إلى فرانسا فتدل على أنها لم تكن كلها سورية بل إن أغلبها غير سوري وهي تشمل الأنواع التالية: القطن النابلسي، القبرصي، العكاوي، التركي[1] وسنرى في بحث العلاقات مع فلسطين وتركيا أن بيروت كانت تستورد قسماً من أقطان هذه البلاد وتصدرها إلى فرانسا.

وكما أن الطلب على الحرير السوري كان يزداد أو يقل تبعاً للمواسم في البلاد الأجنبية فكذا الأمر في القطن أيضاً حيث كانت أسعاره وتصديره يتأثران خاصة بالموسم الأمريكي وكدليل على ذلك نورد بعض ما جاء في رسالة واردة لمحل بيام من مرسيليا تقول فيها مرسلها: "... الأقطان يمكن أن تتقلد عن الأثمان الحاضرة بواسطة الأخبار المتواردة عن محصول الأميركا أنه أقل من العام الماضي ومن المعلوم أن المحصول المذكور هو العمدة في سائر محاصيل الأقطان ... الخ"[2].

الصوف: ومن صادرات بيروت الهامة لمرسيليا الصوف الذي كان ضرورياً في فرانسا لحياكة الأجواخ والمنسوجات الصوفية وقد كانت له أهمية في هذه الصادرات في القرن الثامن عشر أيضاً لما يذكره فولني وماسون عنه[3]. وكانت قيمة ما صدرته بيروت منه عام لمرسيليا عام ١٨٤٤ تقدر بنحو ٥٥،٩٠٤ فرنك، وعام ١٨٤٥ بنحو ١٢٨،٠٠٠ فرنك وعام ١٨٤٦ بنحو ٢٢٠،٦٠٥ فرنك على ما أورده "كيز" في لائحته وربما كان ازدياد هذه القيم دليلاً على مدى ازدياد أهمية الصوف السوري في فرانسا.

العفص: وقد فصلنا القول في أهمية العفص في التجارة الداخلية والخارجية وقلنا إنه كان يستعمل في الصباغة والدباغة. وربما كانت فرانسا تستورده من بيروت لهذه الغاية. وتقدر قيمة ما صدرته بيروت من هذه المادة لمرسيليا عام ١٨٤٤ بنحو ٥٤،٦٨٤ فرنكاً؛ وعام ١٨٤٥ بنحو ٧٠،٨٠٠ فرنك، وعام ١٨٤٦ بنحو ١،٢٠٠ فرنك على ما ذكر "كيز" في قائمته.

١- الرسائل رقم ٢٠٠ عام ١٢٥١، رقم ١١٠ عام ١٢٥٢

٢- الرسالة رقم ٢ عام ١٨٤٦ م.

٣- Volney. ج. ٢ ص: ٢٨٤؛ Masson. ص: ٥١٢

وارجع أيضاً للرسالة رقم ٢٨ عام ١٨٤٩ م.

ولهذا فإن هذا القطن الذي تبعث به بيروت إلى مرسيليا على أنواع مختلفة أهمها : القطن الأزرق ، والأبيض ، والمخلوط من الأبيض والأزرق ، والعناوي . ويظهر أن القطن الأزرق هو أجود الأنواع وأغلاها ثمنا يليه بعده المخلوط ثم العناوي فالأبيض . على أن أسعار جميع هذه الأنواع تابعة في ارتفاعها ونزولها لكثرة الوارد منه إلى مرسيليا أو قلته(١).

هذه هي أهم المواد التي كانت تصدرها بيروت إلى مرسيليا على أن هناك مواد أخرى ربما كانت أقل من التي ذكرناها أهمية نعددها فيما يلي كما في قائمة التي أشرنا إليها كما تذكرها الرسائل الخطية الكثيرة وهي : الفوة ، الشمع ، النحاس العتيق ، الإسفنج ، زيت الزيتون ، الأثمار المجففة ، العملة والسبائك ، اللؤلؤ ، ريش النعام ، جلود العجول ، السمسم ، التبغ ، خمور لبنان ، عصفر العجم ، الكتيرة عامة والبطراوية منها خاصة(٢) . وغيرها من المواد الأخرى الكثيرة التي كانت تأتي إلى دمشق من قوافل بغداد ومن الهند والعجم كما ذكرنا .

تعليقات على هذه المبادلات : وقبل الانتهاء من بحث العلاقات التجارية بين بيروت وفرنسا لا بد لنا من ذكر بعض المسائل الهامة المتعلقة بهذه المبادلات التجارية بين البلدين :

إن فرنسا لم تكن تقتصر في صلاتها التجارية ببيروت على إرسال المواد التجارية والبضائع التي هي من إنتاجها أو صنعها بل كثيرا ما كانت تبعث إليها بالبضائع الواردة إليها من مستعمراتها أو من البلدان الأخرى كما رأينا مثلا في السكر والبن . وقد عتب القنصل الفرنسي كيز على التجار الفرنسيين لارتباطهم بمثل هذه الأعمال وإهمالهم منتوجات بلادهم بتفضيل الاتجار بالبضائع الأجنبية مما يسبب لاقتصاديات فرنسا الضرر ويقول إنه عمل وطني لا يجب أن يصدر عن التجار الفرنسيين(٣).

وكذا الأمر في المواد التجارية والأولية التي كانت تصدرها بيروت إلى فرنسا فلم تكن كلها من منتوجات البلاد السورية إذ أنها تحوي كما رأينا على كثير من بضائع الهند وفارس والعراق وغيرها .

ثم إن البضائع التي كانت تستوردها بيروت من فرنسا لم تكن تستهلك كلها في بيروت وإنما كانت تصدرها هذه المدينة إلى كثير من المدن السورية وإلى داخل آسيا مع ما تحمله قوافل العراق والحج ويصدر قسم منه إلى فلسطين أيضا مما سنتطرق لبحثه فيما بعد .

ولم تكن بيروت تصدر بضائعها دائما إلى مرسيليا مباشرة وإنما كثيرا ما تكون ليكورنا في إيطاليا واسطة بينها وبين مرسيليا وربما كان الأمر بالعكس أيضا إذ كثيرا ما ترد البضائع السورية إلى مرسيليا ومنها وعن طريقها

١ – الرسائل رقم ٣ عام ١٢٥١ ، رقم ٧٠ عام ١٢٥٤ ، رقم ٢٨ عام ١٨٢٩ م .

٢ – Esquisse في Guys ص : ٧٢ – ٧٤ .

٣ – Guys في Esquisse ص : ٢٧٦ والرسائل رقم ٣ عام ١٢٥١ ، رقم ١١ عام ١٨٢٦ .

تصدر إلى توسكانة وليكورنا وحتى إلى ليفربول ولندن[1].

وأخيرا فلا بد من الإشارة إلى شيء وهو أن علاقة فرنسا بسوريا لم تكن تقتصر على بيروت وحدها وإنما كانت لها علاقات مباشرة مع طرابلس وصيدا ومرافئ أخرى مما يشير إليه القنصل كيز في كتابه Esquisse عند بحثه في كل باشاوية في سوريا على حدة وكما تؤكده مخطوطة محلي نوفل في طرابلس.

ولا بد لي قبل ترك هذا البحث من إيراد قائمة بقيمة الصادرات والواردات بين فرنسا وبيروت في خلال بضع سنوات من الدور الذي نبحثه كيما تكون لدينا فكرة عن نمو هذه التجارة بين البلدين.

العام	واردات بيروت من مرسيليا	صادرات بيروت لمرسيليا	العام	واردات بيروت من مرسيليا	صادرات بيروت لمرسيليا
١٨٣٣	١,٢١٩,٠١٩ فرنك	٩٤٧,٢٢٠ فرنك	١٨٤١	٢,٠٧٨,٤٤٨ فرنك	٢,٧٢٧,٢٩٠ فرنك
١٨٣٤	١,٦٨٨,٧٧٥	٢,٦٩٧,٠٢٠	١٨٤٢	٢,٤٠٤,٠٠٠	٣,٠٠٩,٠٠٠
١٨٣٥	١,٦٧٠,٦٤٦	١,٦٢١,٢٥٦	١٨٤٣	٤,٤٧٧,٨٢٥	٣,٠٦٧,٧٥٨
١٨٣٦	٢,٧٧٧,١٢٩	٢,٦٧٤,٤١١	١٨٤٤	٢,٨٩٤,٢٨٠	١,٤٠٣,١٠٣
١٨٣٧	٢,٠٥٦,٧٥٤	١,٦٩٧,٢٢٤	١٨٤٥	٢,٧٦٩,٦٧٤	١,٦١٤,٨٥٤ [2]

ونظرة واحدة إلى هذا الجدول تكفي للدلالة ~~فبينما نرى مثلا أن اتجاه المبادلات~~ على أن العلاقات التجارية بين البلدين آخذة بالازدياد فبينما نرى مثلا أن قيمة البضائع التي تبودلت بين عام ١٨٣٣ نحو مليونين ونصف المليون من الفرنكات نراها تقفز في عام ١٨٤١ إلى نحو ستة ملايين وعام ١٨٤٣ إلى أكثر من سبعة ملايين مما يدل كله لا على تقدم بيروت التجاري فحسب ولكن على تقدم العلاقات بين بيروت وفرنسا.

وهناك نقطة هامة أخرى تظهر لنا من هذا الجدول وهو أنه ليس هناك توازن تجاري اقتصادي بين الصادر والوارد في علاقة بيروت مع فرنسا بل إن صادرات بيروت لمرسيليا أقل على العموم من صادرات الأولى إليها وهذا ما سأشير إليه عند الانتهاء من بحث علاقة بيروت التجارية الخارجية كما سأشير إلى الوسائط في تعديل هذا الميزان الاقتصادي وإلى تبادل النقد بين بيروت وجميع البلدان الأجنبية.

هذا أهم ما يمكن أن يكتب في العلاقات التجارية بين بيروت وفرنسا في ذلك الحين اقتصرت على الهام منه تاركا بعض التفاصيل للمراجع التي أشرت إليها.

١- للتحقق من ذلك أرجع للرسائل رقم ٢ عام ١٢٥١، ورقم ١١٠ و ١٥٨ عام ١٢٥٢، ورقم ١ عام ١٢٥٥. وإذا أردت التوسع في علاقة فرنسا التجارية مع بيروت وسوريا فارجع إلى Guys في Esquisse ص: ٥٢ - ١٠٢ وفي Revue ص: ٢٢٩.

٢- Guys في Esquisse ص: ٢٢٩ ولكن هذا التاريخ يدل عن مرسيليا على فرنسا لكونها المرفأ الوحيد الذي يتاجر معه الشرق.

بيروت وإنكلترا:

لا أريد أن أرجع في العلاقات التجارية بين إنكلترا وسوريا بعيداً، غير أني أعتقد أن هذه العلاقة توطدت كما كانت عليه في القديم بعد تأسيس شركتي الشرق والهند في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ولا سيما شركة الشرق التي كان لها وكلاء في بعض المدن السورية كطرابلس التي كانت مرفأً لهم إلى حلب في بادئ الأمر ثم نقلوا مركز تجارتهم البحرية مع حلب إلى اسكندرونة حيث أسسوا فيها وكالة تنقل البضائع من هذا المرفأ إلى حلب وبالعكس[1]. وهكذا نرى أن كان لمثل هذه الشركات أثر في توطيد العلاقات التجارية بين البلدين. ولكن لم يكن للإنكليز في ذلك الحين قناصل في سوريا إلا في طرابلس واسكندرونة مع أن بعض تجارهم كانوا يشتغلون في صيدا وعكا ولكن تحت حماية القناصل الفرنسيين الذين كان لهم القدح المعلى بين ممثلي الدول الأخرى[2].

على أن هذا النفوذ التجاري الإنكليزي وإن لم يكن خافقاً في سوريا في ذلك الحين فقد انحط عما كان عليه بعدما رأينا من اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وتحول قسم كبير من التجارة الإنكليزية عن طرقها القديمة وسلوكها هذه الطريق البحرية الجديدة ولا سيما وأن الفرنسيين كانوا أعداء مزاحمين لهذه السيادة وما نكاد نصل عام ١٧٦٥ م حتى نسمع بأن مكاتبهم التجارية قد تركت البلاد حيث التحقت بمكاتب أزمير ورودس في تركيا[3].

ثم بدأت العلاقات تتجدد بعد تقدم بيروت التجاري في مطلع القرن التاسع عشر حتى نرى أن كان لهم قنصل في بيروت وآخر في عكا عام ١٨٢٠[4]. ولا سيما وأن إنكلترا كانت في بدء هذا القرن ذات نفوذ كبير في تركيا كما تدل على ذلك المعاهدات السياسية وأن الحروب بينها وبين نابليون قد وضعت أوزارها وتفرغت إنكلترا للتجارة وأصبحت الظروف السياسية ملائمة للتوسع تجارياً. أضف إلى ذلك كله أن الصناعة الإنكليزية أخذت في مطلع هذا القرن بالتوسع والازدياد وأصبحت تفتش عن أسواق جديدة لها في العالم، فوجدت أبواب الدولة العثمانية مفتوحة أمامها لما ذكرناه من ضعف هذه الدولة في ذلك الحين. وقد كانت إنكلترا عقدت المعاهدة التي ربطتها مع تركيا بمعاهدة الدردنيل المعقودة في ٦ كانون الثاني عام ١٨٠٩ والتي بموجبها فتحت تركيا لإنكلترا أبواب التجارة على مصراعيها[5].

أضف إلى ذلك كله أن الهدوء والطمأنينة عادا إلى التجارة البحرية بعد انتهاء الحرب اليونانية وبعد أن أثرا عليها بعض التأثير[6].

وهكذا نرى أن هناك أسباباً عديدة عملت في ازدياد الروابط التجارية بين إنكلترا وسوريا عامة وبيروت

١- Wood، ص: ٧٦

٢- نفس المصدر ص: ٧٦ و

٣- Guys في Esquisse ص: ٥٧ . ارجع أيضاً إلى Masson ص: ٥٤٢

٤- Wood، ص: ١٩٦

٥- ارجع إلى نصوص هذه المعاهدة في Hertslet ج. ٢. ص: ٢٧٠

٦- Guys في Esquisse، ص: ٩٥

خاصة. أهمها: نفوذ بريطانيا في الدولة العثمانية. وحدود التجار حماية بينهم وبين الحروب. وتقدم بيروت التجاري، وتقدم الصناعة والتجارة الإنكليزيتين. فلنبحث التجارة إذن في الدورة التي تكلمنا عنها أن خصصنا لها هذه اللمحة التاريخية:

إن العلاقة التجارية بين سوريا عامة وبيروت خاصة وبين إنكلترا تطورت كثيراً في الدور الذي نبحث عما كانت عليه قبل ذلك. فقد كان التجار في هذه البلاد السورية يشترون البضائع الإنكليزية قبل عام ١٨٤٠ من إزمير واستنبول واعتقد أن ذلك يرجع إلى خطر الحروب البحرية قبل هذا التاريخ؛ ثم أصبحوا بعد ذلك يشترون البضائع الإنكليزية من أصحاب المراكب الأوروبية على السواحل بين المتوسط وخاصة ليفورنه أو ليكورنا، كما كانوا يدعونها في ذلك الدور، ولكن الأمر يختلف بعد بضع من السنوات عن ذلك؛ إذ تقدم التجارة السريع إذ أن التجار الإنكليز يفدون إلى بيروت وحلب ويؤسسون فيها المتاجر ويبيعون فيها بضائع بلادهم فيعول التجار السوريون عن الاستراسال في توسيط ~~السواحل~~ أصحاب المراكب على السواحل بيعاً ويشترون من التجار الإنكليز أنفسهم. ثم يحدث تطور آخر إذ أن بعض التجار السوريين أصبحوا يشترون البضائع الإنكليزية رأساً من إنكلترا ولا خير أن بعضهم منهم فيها تجار(٢)

هذه هي أهم المراحل التي تتبعها العلاقات التجارية فيما يتعلق بالبضائع الإنكليزية بين بلادنا وإنكلترا. وربما أن صادرات سوريا لإنكلترا اتبعت نفس المراحل إذ لا يتعرض المؤرخون لتفاصيلها.

ومما يؤيد بعض ما جاء في أقوال المؤرخين عن هذه المراحل الرسائل الخطية الواردة لمحل بيهم التي لا تكون من مجموعة البائع أكثر من الفيسالة إلا رسالة واحدة واردة من لندن(١). ولكن الرسائل الأخرى الواردة من مرسيليا وليكورنا تدلنا على أن العلاقة التجارية بين إنكلترا وبيروت كثيراً ما كانت تكون عن طريقها؛ وهذه العلاقة من هذا الطريق لا تقتصر على لندن فحسب وإنما تشمل مانجستر وليفربول أيضاً؛ إذ كان تجار مرسيليا مثلاً يحررون إلى هذه المدن طالبين البضائع إلى بيروت(٢).

وبعد أن ذكرنا هذه اللمحة الموجزة عن علاقة بيروت أو بالأحرى سوريا التجارية مع إنكلترا علينا أن ننتقل إلى بحث المواد التجارية التي كانت تتبادلها البلدتان.

صادرات إنكلترا لبيروت. إن من الصعب علينا أن نلم بجميع أنواع البضائع والمواد التجارية التي كانت تصدرها إنكلترا إلى بيروت ولذا وجب أن نقتصر على الهام منها:

١- Guys في Esquisse ص: ٩٨ وفي Renne ص: ٢٢٥. وارجع إلى Perrier ص: ٨٧. وارجع إلى الرسائل رقم ١٦٠.

٢- الرسالة رقم ١ عام ١٨٤٦ م } و ٢٠٦ و ٢٦٠ عام ١٨٥٤ إذ تدل على وجود تجار إنكليز في سوريا

٣- الرسائل رقم ٢ عام ١٨٥١ ورقم ٢٤ و ١١٠ عام ١٨٥٥ ورقم ٤ عام ١٨٤٦.

المنسوجات الحريرية : لم تكن إنكلترا مشهورة بالمنسوجات الحريرية في ذلك الحين ولذا فإننا لم نقرأ لها أي ذكر في القائمة التي يوردها "كيز". ومع ذلك فقد ذكر Farley أن إنكلترا أصدرت من المنسوجات الحريرية إلى بيروت عام ١٨٥٧م ما تقدر قيمته بنحو ٦٠ جنيهاً استرلينياً فقط[١] وهذا مبلغ ضئيل جداً إذا قيس بقيمة ما تصدره فرنسا إلى بيروت من هذه المنسوجات مما ذكرناه في حينه.

الغزل : ويراد به خيوط القطن المغزول، وقد رأينا فيما مضى كيف أن خيوط القطن هذه كانت تبرم في سوريا ثم حاربها الغزل الأوروبي المصنوع بالأدوات الميكانيكية الذي كان القسم الأكبر منه يرد إلى بيروت من إنكلترا. وتقدر قيمة ما استوردته بيروت من هذا الغزل عام ١٨٤٥ من إنكلترا بنحو ٢٨٠,٠٠٠ فرنك[٢] والغزل على أنواع منه ما هو مفتول ومنه ما هو غير مفتول. والأخير أيضاً على أنواع تبعاً لسماكة الخيط أو رفعه ويعبر عن هذه الأنواع أو يرمز إليها بأرقام يسمونها "النمر" وقد كان الغزل الإنكليزي المستعمل في تجارة بيروت وسوريا على النمر التالية : نمرة ١٦ ، نمرة ٢٠ ، نمرة ٢٤ ، نمرة ٣٠ . أما الغزل غير المفتول فقد كان على نوعين نمرة ٤٠ ، ونمرة ٦٠[٣].

المنسوجات القطنية : ذكرنا في بحث الصناعة الوطنية كيف أن المنسوجات الحريرية في سوريا قد ارتفعت أسعارها لإرهاق الحكومة لها بالضرائب ولذا أخذ الناس يميلون إلى استعمال المنسوجات القطنية وارتدائها بدل الحريرية الوطنية، فاستفادت إنكلترا من هذه الفرصة المناسبة وأخذت تغرق أسواق البلاد بمنسوجاتها القطنية في البلاد بفضل ما لها من الامتيازات التجارية في الحكومة العثمانية، فأغرقت سوريا بمنسوجاتها القطنية وبأرخص الأسعار جعلت الشعب يفضلها على جميع أنواع المنسوجات الأخرى[٤] وقد بلغت قيمة ما صدرته إنكلترا من هذه المنسوجات لبيروت في عام ١٨٤٥ نحو ٢,٨٥٧,٠٠٠ فرنك حسب إحصاء "كيز" مما يدل على رواج هذه البضائع في سوريا.

ولم تكن هذه المنسوجات القطنية تباع في سوريا دون أن يناهضها منافس إذ كانت تباع أيضاً في سوريا المنسوجات القطنية النمسوية والفرنسية والبلجيكية والسويسرية غير أن التفوق والانتشار كان للمنسوجات الإنكليزية كما يظهر ذلك من الإحصاء الذي أورده Farley لقيمة المنسوجات القطنية الواردة لبيروت عام ١٨٥٧م[٥].

وأشهر أنواع هذه المنسوجات القطنية التي تدعوها الرسائل الواردة لمحل بيهم "بالمانيفاتورة" هي : الشيت بأنواعه وألوانه المختلفة، والدميا، مبرد، لبقا، كبريشة، يزر، "قماش بولاد" بأنواعه المتعددة، الشاش بأنواعه العديدة أيضاً، الخاصة، الشال، الخام، البشتة، الموصلية وغير هذه من

١- Farley . ص: ٢٧١
٢- Blondel . ص: ٢٤-٢٥ و Perrier ص: ٨٧
٣- في Esquisses Guys ص ٢٢٨-٢٢٩ قائمة بالصادرات غير جمركية في كل إحصاءات صادرات إنكلترا لبيروت.
٤- الرسالة رقم ٦ عام ١٨٤٦م.
٥- Farley . ص: ٢٧١ و Esquisses Guys ص: ١٦٢

الأسماء الكثيرة"[1].

الأجواخ: رأينا أن الأجواخ الفرنسية كانت سائدة في بيروت وسوريا أكثر من الأجواخ الإنكليزية، ولم يكن للجوخ الإنكليزي في ذلك الحين شأن يذكر حتى أننا لا نرى ذكراً له في القوائم التي أوردها "كيز" و"فارلي" عما تستورده بيروت من أوروبا.

أضف إلى ذلك كله أن إنكلترا كانت تصدر إلى بيروت أيضاً عدا الأنسجة المختلفة بعض حاصلات مستعمراتها كالسكر والبن والنيل[2]. أما السكر الذي كانت تصدره إنكلترا إلى بيروت فقد كان على نوعين: "السكر الناعم البرعمو" و "السكر الهندي بجوالات". وأما البن فكان أيضاً على صنفين: "بن يماني" و "بن فرنجي" وكذا الأمر في النيل فقد كان على صنفين: "نيل بنكالي باب أول" و "نيل بنكالي باب ثاني"[3].

أضف إلى ذلك المواد التجارية الأخرى المختلفة التي أهمها: البهارات على اختلاف أنواعها، الشادر، دودة الصباغة، القصدير والنحاس والرصاص ~~العقاقير والأدوية~~ والحديد والفولاذ، الأواني البلورية، العقاقير والأدوية، النشادر[4] وغيرها من الأنواع الأخرى.

صادرات بيروت لإنكلترا: لم تكن صادرات بيروت في هذا الدور تشمل مصنوعات البلاد ومصنوعاتها وإنما تكاد تقتصر على المواد الأولية الضرورية للصناعة مع بعض البضائع الواردة إلى بيروت من المدن السورية وبلاد العرب وأهمها هي التالية:

الحرير: لم تكن إنكلترا كما رأينا محتاجة لمنسوجاتها الحريرية في هذا الدور وإنما كانت اهتمامها قائمة في الدرجة الأولى على منسوجاتها القطنية. حتى أننا نرى "كيز" لا يذكر الحرير من جملة صادرات بيروت إلى إنكلترا في القائمة التي أوردها عام ١٨٤٥ وكذا أخبار الرسائل الواردة لمحل بيهام ليس فيها ما يدل على أن الحرير السوري كان يصدر إلى إنكلترا. ومع ذلك كله فقد ذكر Farley أن هذه المادة كانت تصدر عام ١٨٥٧ من بيروت إلى إنكلترا مع شيء من [illegible] الحرير وقدرت قيمة هذه الصادرات في ذلك العام بحوالي ٢٧,٥٠٠ جنيهاً استرلينياً[5].

ولعل سؤالاً يخطر في نفس القارئ عن الأسباب التي دعت إنكلترا للوقوف في وجه محمد علي أثناء قيامه باحتكار الحرير السوري لضرورته للصناعة الوطنية في البلاد وعدم تصديره إلى أوروبا إلا بعد اكتفاء معامل النسيج

١- Farley. ص: ٢٧٢ والرسالة رقم ١ عام ١٨٢٦م.
٢- نفس المصدر ص: ٢٧١
٣- الرسالة رقم ١ عام ١٨٢٦
٤- Farley. ص: ٢٧١ و Guys Esquisse ص: ٢٢٨ - ٢٢٩ والرسالة رقم ١ عام ١٨٢٦.
٥- Farley. ص: ٢٧٢

في مصر ودمشق وحلب منها ستجد تفصيلاً له في كتب الاحتكار. أو بمعنى آخر لم قاومت إنكلترا محمد علي في احتكاره للحرير مادام غير ضروري لصناعتها؟ أعتقد أن بعض الأسباب تعود إلى عوامل سياسية مبنية على سياسة إنكلترا العامة في مقاومتها للحكم المصري، كما أن بعض الأسباب ترجع إلى أن إنكلترا لم ترض عن هذا الاحتكار لأنه يشجع مصنوعات البلاد السورية الحريرية فيكون سبباً في عدم رواج البضائع القطنية الإنكليزية الرواج الذي تتمتع به (١).

القطن: لقد كان للقطن السوري مقام الأول في إنكلترا في بدء نهضتها الصناعية حتى أن Wood يقول: إن العالم مدين إلى أولئك الذين كانوا أول من جلب القطن الخام من قبرص وسوريا وأنشأوا حياكته في إنكلترا، ويقول أيضاً إن صناعة القطن في "لانكاشير" مدينة إلى القطن الذي كان يحمل إليها من سوريا وغيرها (٢). كل ذلك يظهر لنا المقام الرفيع الذي كان لقطن سوريا في إنكلترا في مطلع النهضة الصناعية.

- ولكن أين نحن من الدور الذي نبحث منذ بدء العهد؟ لم يعد لقطن "بر الشام" كما كانوا يدعونه بلندن الأهمية الأولى التي كان يتمتع بها في إنكلترا، حتى أن "كيرز" لا يذكره في عداد صادرات بيروت لإنكلترا في عام ١٨٤٥ وكذا Farley فإنه لا يدخله في زمرة صادرات بيروت إلى إنكلترا في عام ١٨٥٧. ولكن ذلك لا يدل على أن بيروت انقطعت مطلقاً عن إرسال القطن إلى البلاد الإنكليزية إذ لدينا من الأدلة ما يثبت ذلك، ولكنه إن دل على شيء فإنما يدل على أن القطن الأجنبي وخاصة الأمريكي منه قد طغى على أسواق العالم الصناعي التي كان أهمها إنكلترا حتى أضحى قطن بر الشام إلى جانبه شيئاً منسياً. ولدينا في عداد الرسائل الواردة لمحل بيهم رسالة صادرة من لندن هي خير دليل على تصدير بيروت للقطن إلى إنكلترا كما أنها خير دليل على انحطاط اعتباره في صناعة تلك البلاد إذا قيس بالقطن الأمريكي وإليك بعض ما جاء في هذه الرسالة: "... وليس عن أقطان طرفكم الذين ما هم مقاربين مع أقطان أميركا كلياً حيث لا يخفاكم أن أقطان طرفكم حتى ولا أقطان إزمير لم يدخلوهم بالمانيفاتورة قطعاً بل فقط يتقنوهم لأجل فتيلات القناديل فلزم عرفناكم لتكونوا على بصيرة ... الخ (٣)".

فهذه الرسالة خير دليل على أن القطن ظل يصدر من بيروت لإنكلترا ولكن استعماله لم يعد من الأهمية بمكان، إذ لم يعد يستعمل في الأنسجة القطنية، بل زاحمه القطن الأمريكي في هذه الصناعة، وإنما أصبح يستعمل لصنع فتيل القناديل.

١- Gump في Renne. ص: ٢٢٧

٢- Wood. ص: ٧٧ و ٢٠٢

٣- الرسالة رقم ١ عام ١٨٤٦م.

الصوف: ليس هناك أيضاً ما يدل على أهمية تصدير الصوف من بيروت لإنكلترا ويظهر أن السبب في ذلك إنما هو لكون الأنواع الإنكليزية لم تكن رائجة في ذلك العهد، ومع ذلك فإنه كان يصدر منه من بيروت إلى إنكلترا وقد بلغت قيمة ما صدر منه عام ١٨٤٥ نحو ١١٨,٠٠٠ فرنك كما ذكر ذلك كيز[١].

وهناك أيضاً أنواع أخرى من هذه الصادرات لم تكن تتمتع بالمقام الذي كان لهذه التي ذكرناها وأهم هذه الصادرات هي التالية: القهوة التي كانوا يدعونها "قهوة بر الشام"، العفص بأنواعه المختلفة التي ذكرناها، الأثمار المجففة، النباتات والتبغ، وأنواعاً من النقد الذهبي والفضي وبعض المواد الأخرى[٢].

تعليقات على هذه المبادلات: لا بد قبل الانتهاء من بحث العلاقة التجارية بين بيروت وانكلترا إلى التنبيه من أن الملاحظات التي أبديناها عن علاقة بيروت بفرنسا ينطبق قسم كبير منها على صلة هذا المرفأ السوري بالبلاد الإنكليزية. فالبعض من الصادرات السورية إلى إنكلترا لم يكن من حاصلات سوريا بالضبط وقد ذكرنا في بحث علاقة بيروت بفرنسا أن البضائع الواردة من الهند والعجم وبغداد كانت بيروت تصدر قسماً منها إلى إنكلترا.

وكذا الأمر فيما كانت تستورده بيروت من إنكلترا فلم يكن يستهلك كله في بيروت نفسها وإنما كان يصدر قسم كبير منه إلى دمشق خاصة ومنها إلى البلاد العربية وآسيا أي إلى الهند والعجم والعراق كما مر.

ثم إن الصلة التجارية بين إنكلترا وسوريا لم تكن تقتصر على بيروت وحدها وإنما كانت هناك صلة تجارية بين البلاد الإنكليزية وطرابلس مثلاً كما يتأكد لنا ذلك من مخطوطة محل نوفل في هذه المدينة.

أما مقدار هذه المواد التجارية التي كان يتبادلها تجار البلدين فليس لدينا إحصاءات وافية عن قيمتها خلال سنوات متتالية كي نحكم على نمو التجارة أو العلاقات التجارية بين بيروت وانكلترا أو على انحطاطها ومع ذلك فإني سأذكر ما تمكنت من الحصول عليه من هذه الإحصاءات:

لقد بلغ المعدل الوسطي لقيمة صادرات إنكلترا إلى بيروت خلال الأعوام ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦ نحو ٥,٧٧٥,٨٠٠ فرنك وبلغ المعدل الوسطي لصادرات بيروت لإنكلترا خلال الأعوام المذكورة نحو ٥,٧٦٠,٩٠٠ فرنك[٢] وهذا يدل على أن الصادرات والواردات بين بيروت وانكلترا متقاربة في هذه الأعوام الثلاثة. أما Perrier في كتابه عن محمد علي في سوريا فيقول إن قيمة ما تصدره إنكلترا إلى بيروت تبلغ ٧,٢٧١,٦٠٠ قرشاً، بينما أن قيمة ما تصدره سوريا بيروت إلى إنكلترا تقدر بنحو ٥٥٠,٠٠٠ قرش[٥]. وهذا المؤرخ لا يذكر لنا السنة التي ينطبق عليها هذا الإحصاء، وربما كان نتيجة لإحصاءات المدة التي قضاها في الجيش المصري

١- Guys في Esquisse ص: ٢٤٠ . ٢- Guys في Esquisse ص: ٢٢٧

٢- ارجع إلى Guys في Esquisse ص: ٢٢٩ - ٢٤٠ و Farley ص: ٢٧٢. والرسالة رقم ٦ عام ١٨٤٦.

٥- Perrier ص: ٩٢

بين عامي ١٨٢٨ - ١٨٤٠ كما يذكر هو في فاتحة الكتاب . وإذا علمنا أن القنصل الفرنسي كان يبدي في عام ١٨٤٨ ٢٢ جنيهاً فقط (١) أدركنا التفاوت العظيم بين الإحصاءين . وعلى كل فإن دل إحصاء Perrier على شيء فإنما يدل على أن صادرات بيروت لإنكلترا أكثر مما تكون أقل من وارداتها منها وفي ذلك ما فيه من دلالة على ثروة البلاد ومنتوجاتها بعد . ولكي نتأكد من هذا الفارق في الميزان الاقتصادي في تجارة بيروت مع إنكلترا لا بد من ذكر ما كتبه Farley من الإحصاءات عن قيمة تجارة تبادل السلع بين البلدين مقدرة بالجنيه الإسترليني (٢):

	١٨٥٧	١٨٥٦	عام ١٨٥٢
صادرات إنكلترا لبيروت	٢٧٦,٤٧٢	٤٤٤,١٦٦	٢٢٥,٨٧٥
وارداتها منها	٦٦,٩١٢ .	٤٥,٢٤٠ .	٤١,٩٩٥ .

فنظرة واحدة إلى هذا الإحصاء تظهر للقارئ الفرق البين في قيمة صادرات بيروت لإنكلترا ووارداتها منها . وسنعود إلى بحث التوازن بين الصادر والوارد في نهاية بحث التجارة الخارجية .

بيروت وإيطاليا :

لقد كانت إيطاليا قبل أن تنال وحدتها مقسمة إلى ولايات صغيرة عديدة ، فالبعض من ولاياتها القسم الشمالي كان خاضعاً للنمسا مباشرة ، والبعض محكوم من قبل حكام من أسرة Hapsburg . وقد كانت توسكانة التي كان أهم مرافئها ليكورنه أو ليفورنة من جملة المقاطعات المحكومة من قبل أحد أفراد هذه الأسرة ولم تنضم هذه المقاطعة التي كان لها علاقة تجارية واسعة مع بيروت في الحقبة التي نبحثها ، إلى جسم الاتحاد الإيطالي إلا عام ١٨٦٠ . ولذا فإننا سنبحث في علاقة بيروت التجارية مع توسكانة أو بالأحرى مع ليكورنا بحثاً منفرداً .

أما سردينيا الجزيرة الصغيرة القريبة من شبه الجزيرة الإيطالية فقد كانت مستقلة وكانت تشكل مع البيدمونت الحكومة الوحيدة المستقلة في إيطاليا . وقد كان لسردينيا هذه علاقة تجارية مع بيروت ولذا فإننا سنفرد لها بحثاً خاصاً أيضاً .

أما ترييستة ، الميناء الهام على بحر الأدرياتيك فقد كانت ملحقة مباشرة بالنمسا في الدور الذي نبحثه ولم تنضم إلى إيطاليا إلا بعد الحرب الكبرى (٣) ، وقد كان لها علاقة تجارية مع بيروت نبحثها على حدة في بحث العلاقة بين بيروت والنمسا إذ أنها كانت أكبر المرافئ النمسوية في ذلك الحين .

وهكذا فإن إيطاليا كما نعرفها اليوم نبحث في تجارتها في ذلك الدور كأنها ثلاث مقاطعات منفصلة .

١- Young . ج٣ ص: ٣

٢- Farley : ص: ٢٧٠ .

٣- المعلومات السابقة عن إيطاليا مأخوذة من Noyes ص: ١٧٤- ١٧٩ و ٢٠٧ - ٢١٤ .

بيروت وتوسكانه (ليكورنا) :

إن مدينة ليكورنا مرفأ واقع على البحر الأبيض المتوسط في شمالي غربي إيطاليا ، وهي ليست من أهم مرافئ مقاطعة توسكانه فحسب وإنما من أهم مرافئ شبه الجزيرة الإيطالية على العموم . ولقد رأينا أهمية هذا المرفأ في العلاقات التجارية بين بيروت وإنكلترا خصوصاً وأن أكثر المبادلات التجارية بين البلدين كانت تجري بواسطته ثم ذكرنا أن أهمية هذه الصلة بدأت تخف عما كانت عليه وذلك بعد عام ١٨٤٠ إذ أخذت التجارة الإنكليزية مع بيروت وجهة جديدة مباشرة . ولكن ذلك لا يعني أن أهمية الصلة بين بيروت وإنكلترا قد زالت تماماً وإنما نرى أن ليكورنا لا تزال تمارس هذه المهمة التجارية حتى بعد ذلك التاريخ بكثير[1].

ولا تقتصر أهمية هذا المرفأ على كونه صلة تجارية بين إنكلترا وبيروت فقط وإنما المصادر التاريخية تدلنا على أنه كان صلة تجارية ، في بعض الأحيان ، بين بيروت ومرسيليا كما ذكرنا ذلك في حينه . أضف إلى ذلك أنه كان أيضاً ، في بعض الأحايين ، واسطة تجارية بين ترييستة وبيروت حيث تحصل المبادلات التجارية بينهما بواسطته[2].

فهذا كله يدل على ما كان لمرفأ توسكانه من الأهمية التجارية بالنسبة إلى بيروت وكيف أن كثيراً من المبادلات بين بيروت وأوروبا كانت تجري عن طريقه .

وبعد هذه اللمحة الموجزة عن الرابطة الاقتصادية بين ليكورنا بيروت علينا أن نتقدم لبحث أهم الصادرات والواردات التي كانت تتبادلها المدينتان فيما بينهما .

صادرات توسكانه لبيروت : كما فعلنا في بحث صادرات البلاد الأوروبية إلى بيروت سنقتصر على أهم مواد فنفصل فيه قليلاً ونشير إلى الأقل أهمية دون تبسط أو تعقيد .

المنسوجات الحريرية : لم تكن ليكورنا مشهورة بمنسوجاتها الحريرية في ذلك الحين سيما وأنها لم تكن صلاتها التجارية موفورة كما هي مع إنكلترا من حيث علاقة هاتين الدولتين التجارية ببيروت ، وقد رأينا أن إنكلترا لم تكن مشهورة آنذاك بمنسوجاتها الحريرية وربما كان هذا من الدواعي لعدم تردد ذكر المنسوجات الحريرية الصادرة عن ليكورنا إلى بيروت في ذلك الحين . ومع هذا كله فإن كل ما يؤيد أن توسكانه كانت تبعث إلى بيروت بالأقمشة الحريرية بما تقدر قيمته بنحو ١٩,٠٠٠ فرنك وذلك عام ١٨٤٥[2] . ولكنه لا يذكر فيما إذا كانت هذه المنسوجات من صنع توسكانه أم أنها من صنع البلاد الأجنبية وصدرتها عن طريق ليكورنا .

---

١ - الرسائل رقم ١٥٨ عام ١٨٤٦ . ورقم ١ عام ١٨٢٩ (ص٢٥٥) .   ٢ - Guys في Esquisse ص : ٢٢٨ .

٢ - الرسائل رقم ١٢ و ١٥٨ عام ١٨٤٦ .

المنسوجات القطنية: إن من يقرأ الرسائل الواردة لمحل بنك من ليكورنا يعجب لكثرة المنسوجات القطنية التي تصدرها هذه المدينة إلى بيروت، وتأخذه الدهشة عندما يرجع إلى إحصاء "كيز" فلا يرى ذكراً لتوسكانة كلياً في تصدير المنسوجات هذه إلى بيروت. والسبب في ذلك على الأرجح هو أن هذه المنسوجات التي تصدرها ليكورنا لم تكن من صنع توسكانة وإنما هي من صنع الدول الأخرى التي أهملها إحصاء هذا الباب والتي رأينا كيف أن ليكورنا كانت صلة تجارية بينها وبين بيروت. ومهما يكن من أمر فإننا نعتقد أن توسكانة كانت تصدر قسماً من منسوجاتها إلى المرفأ السوري وقد أيد ذلك Farley إذ قال إن قيمة ما صدرته من هذه المنسوجات إلى بيروت تبلغ عام ١٨٥٧م نحو ٦٤٠٠ جنيهاً استرلينياً[1] وأعتقد أنه يقصد بذلك منسوجاتها هي لأنه يبين قيم المنسوجات القطنية الصادرة من كل دولة على حدة.

الأجواخ: والأجواخ بضاعة لا نقرأ عن توسكانة أو ليكورنا أنها كانت تصدرها في أي مرجع من المصادر التي رجعت إليها.

الطرابيش: على أن هذه المقاطعة وإن لم تشتهر في ذلك الحين بالأجواخ فقد نالت شهرة فائقة في تصدير الطرابيش إلى بيروت وأن هناك معامل خاصة بها في هاتيك البلاد إذ أن الرسائل الواردة لمحل بنك تدل على أنه كان في ليكورنا معمل للطرابيش يدعونه "كرخانة طرابيش لوقا" وأن الطرابيش التي تصدر من هذا المرفأ إلى بيروت كانت على نوعين أو لونين هما الطرابيش الحمر والوردية[2].

وقد بلغت قيمة صادرات توسكانة من الطرابيش إلى بيروت عام ١٨٤٥، حسب إحصاء "كيز" نحو ٥٨,٠٠٠ فرنك وإذا قسنا هذا المبلغ بالنسبة لقيمة صادرات بقية الدول من هذا النوع وجدنا أن توسكانة هي الأولى في تصدير هذا النوع في ذلك العام. ولكننا إذا تقدمنا إلى عام ١٨٥٧ نجد أنها لم تعد لهذه المقاطعة شهرة كبيرة في تصدير الطرابيش إلى بيروت وأنها أخر الدول التي تصدر هذا النوع إلى المرفأ السوري إذا صح إحصاء Farley[3].

أضف إلى ذلك كله أن توسكانة كانت تصدر إلى بيروت بضائع أخرى غير التي أتينا على ذكرها. ومن أهم هذه البضائع هي التالية: الورق بأنواعه المختلفة، البن، السكر، النيل بكميات قليلة، الأواني البلورية، الرخام[4]. وغيرها من البضائع التي ليس لها من الأهمية ما لهذه التي ذكرناها.

صادرات بيروت لتوسكانة: إن بيروت، شأنها في أغلب صادراتها إلى أوروبا، لم تكن لتصدر البضائع والمنسوجات التي اشتهرت بها المعامل الميكانيكية وإنما تكاد تكون صادراتها محصورة فيما تنتج أرض البلاد

١- Farley ص: ٢٧١.

٢- الرسائل رقم ١٦٧ عام ١٨٤٧م (١٢٥٢هـ) ورقم ٨١ عام ١٢٥٤هـ

٣- أرجع إلى Guys Esquisse ص: ٢٢٨ و Farley ص: ٢٧١.

٤- Farley ص: ٢٧١ و Guys Esquisse ص: ٢٢٩. والرسالة رقم ١٦٧ عام ١٢٥٢

السورية وفيما يرد إليها من آسيا .

أما صادرات بيروت إلى توسكانة فلم تكن تستهلك في توسكانة نفسها وإنما كان القسم الأكبر منها يمر بشكل "ترانزيت" إلى البلاد الأوروبية الأخرى . والدليل على ذلك أننا بينما نرى الرسائل الواردة لمحل بيلام من ليكورنا طافحة بذكر الحرير والعفص والقطن فإننا لا نجد أثراً أو ذكراً لها في إحصاءات "كيز" "وفارلي" وهذا ما يدعم ما ذكرناه سابقاً من أن ليكورنا كانت واسطة تجارية بين كثير من مدن أوروبا وبيروت .

ولعل أهم المواد التي كانت تصدرها بيروت إلى ليكورنا والتي يعتقد أنها لاستهلاكها المحلي أو لاستهلاك هذه المقاطعة أي لا تمر فيها إلى غيرها بشكل "ترانزيت" هي الصوف إذ رأينا أن هذه المقاطعة اشتهرت بصنع الطرابيش، ثم الزيت والصابون وبعض العفص والمواد الغذائية واللؤلؤ وغيرها[1] .

تعليقات على هذه المبادلات : بعد أن انتهينا من المبادلات التجارية بين توسكانة وبيروت لا بد لي من ذكر بعض التعليقات على هذه المبادلات ، وأهمها أن ليكورنا لم تكن ذات علاقة تجارية مع بيروت فقط من المرافئ السورية ولكن مخطوطة محل نوفل في طرابلس تؤيد وتثبت أن هذا المرفأ كان ذا صلة تجارية مع طرابلس أيضاً وأن المبادلات التجارية كانت تجري بين المرفأين المذكورين حوالي منتصف القرن التاسع عشر .

أما قيمة المبادلات التجارية بين بيروت وتوسكانة فليس لدينا إحصاءات دقيقة عنها فإذا رجعنا إلى Perrier وجدنا أنه يقدر قيمة صادرات توسكانة إلى بيروت بنحو ٥,٥٢٢,٠٠٠ قرش تركي وأن قيمة ما تستورده منها يبلغ نحو ١,٧٢٧,٥٦٠ قرشاً تركياً سنوياً[2] . ولكن إذا قارنا هذا الإحصاء مع قيمة المبادلات التجارية بين بيروت وبقية الدول التي يذكرها المؤرخ لوجدنا أن هذه المقاطعة تأتي في الدرجة الثالثة في التقدير بين الدول الأخرى الأوروبية بالقياس إلى بيروت طبعاً وأنها تأتي ثانية دولة في الاستيراد من بيروت .

ولدينا إحصاء آخر يورده Farley عن قيمة المبادلات التجارية بين توسكانة وبيروت[3] وهو التالي بالجنيهات الاسترلينية :

	١٨٥٢	١٨٥٦	١٨٥٧
قيمة ما استوردته بيروت من توسكانة	٦,٨٢١	٩,١٥٦	٩,٠٦٥
قيمة ما صدرته إليها	١,٠٠٠	١٢,١١٥	٨,٢٠٨

أما كيز فإنه لا يذكر شيئاً عن صادرات توسكانة ووارداتها إلى بيروت وإنما يجمل قيم الصادر والوارد مع قيمة البضائع المتبادلة بين بيروت وسردينيا ولذا فإننا سنشير إليها في حينه .

---

١ - Farley ص : ٢٧٢ و Guys في Esquisse ص : ٢٤٠ .   ٢ - Farley ص : ٢٧٠ .

٢ - Perrier ص : ٩٢ . يجب أن نتذكر ما قلناه سابقاً من أن هذا المؤرخ وصل في فترة الدولة المصرية في سوريا بين عامي ١٨٢٨ - ١٨٤٠ وأن إحصاءه ربما كان متوسط هذه السنوات كما يجب أن نتذكر أن الفرنك الفرنسي الذي كان يساوي عام ١٨٢٨ نحو ٢,٣٢ قرشاً .

بيروت وسردينيا :

لم تكن العلاقات التجارية بين بيروت وسردينيا على درجة من الأهمية حتى أنه ليس لدينا من الرسائل الواردة من بين أية رسالة صادرة منها أو أية إشارة إلى هذه الجزيرة، وكذا الأمر في مخطوطة محل نوفل. ومع ذلك فإن لبعض المؤرخين في الدورة التي نبحثها يذكرون لنا شيئاً عن العلاقات التجارية والمبادلات الإقتصادية بين هذه الجزيرة الإيطالية والمرفأ السوري نجملها فيما يلي :

أما صادرات سردينيا لبيروت فقد كانت قسم كبير منها يمر من بيروت إلى دمشق حسب ما يذكر "كيز" وأهم هذه الصادرات هي التالية : الطرابيش، الحبوب، الأنسجة القطنية، الجزدوات، الورق، الأواني البلورية، السبداج والمرجان.[1]

أما أهم صادرات بيروت إلى ساردينيا فهي التالية : الحرير، الصوف، الإسفنج، اللؤلؤ، الزيت والصابون.[2]

أما قيمة هذه الصادرات والواردات فلم يهتم بها المؤرخون كثيراً لأنها لم تكن على جانب كبير من الأهمية على ما يظهر وقد ذكر Perrier أن قيمة صادرات ساردينيا لبيروت تبلغ ٧٦٧,٤٤ قرشاً[3] دون أن يعين لنا السنة التي ينطوي عليها هذا الإحصاء ودون أن يذكر لنا شيئاً عن قيمة ما تصدره بيروت إلى هذه الجزيرة. وقيمة الصادر ~~[illegible]~~ هذا هي أدنى قيمة وردت في جدول عن قيمة الصادرات إلى بيروت في ذلك الحين.

أما كيز فعلى عكس المؤرخ السابق إذ لا يذكر ساردينيا من جملة الدول التي تصدر إلى بيروت عام ١٨٤٥ وإنما يجعل قيمة صادرات بيروت إلى توسكانا وساردينيا مجتمعتين فيقول إنها بلغت في ذلك العام ٨٥١,٦٠٠ فرنك[4].

ولذا وجب أن نرجع إلى Farley لنرى قيمة الصادر والوارد في السنوات التي أجرى لها إحصاءات مقدرة بالجنيه الإسترليني :[5]

	١٨٥٧	١٨٥٦	عام ١٨٥٢
قيمة ما تصدره ساردينيا لبيروت	٢,٩٥٥	٧,٤٥٤	٤,٤٢٠
قيمة ما تستورده ساردينيا من بيروت	٥,٠٥٠	١٧,٦٤٢	١,١٤٥

وهي أرقام لا تدل على علاقة تجارية متينة بين البلدين.

---

١ - Guys في Esquisse ص: ٢١٠ و Farley ص: ٢٧١

٢ - نفس المصدر ص: ٢٤٠ و نفس المصدر ص: ٢٧٢

٣ - Perrier ص: ٩٢

٤ - Guys في Esquisse ص: ٢٢٧

٥ - Farley ص: ٢٧٠

بيروت والنمسا :

إن المراجع الأجنبية التي في أيدينا والعربي مخطوطة محمد توفيق ورسائل محمد بيهم تدل دلالة واضحة على أن علاقة سوريا مع النمسا كانت تجري في ذلك الحين بواسطة ميناء ترييستا ولا غرابة في ذلك إذا رجعنا إلى تاريخ ترييستا ورأينا المكانة التي تتمتع بها في ذلك الحين وأنها كانت أهم ميناء على بحر الأدرياتيك .

أما تقدم العلاقات التجارية بين بيروت والنمسا في الدور الذي نبحث فيه فيمكن أن يقال فيه كما قيل في غيرها من أنها ازدادت في مطلع القرن التاسع عشر وتقدمت بعد ذلك في الازدياد للأسباب التي ذكرناها من تقدم التجارة عامة ورقي بيروت التجاري خاصة فلا حاجة في الرجوع إلى تفاصيل ذلك .

على أنه لابد من القول إن العلاقات التجارية بين بيروت وترييستا لم تكن علاقات مباشرة في معظم الأحيان إذ رأينا أن فيكورنا كثيراً ما تكون واسطة في هذه العلاقات وكذا الأمر في مرسيليا إذ ربما كانت صلة تجارية بين بيروت وهذا المرفأ النمسوي (١).

وبعد هذه اللمحات المختصرة لنعد إلى ذكر الصادرات والواردات بين النمسا وبيروت :

صادرات النمسا لبيروت : ليس لدينا فيما يتعلق بصادرات النمسا لبيروت المصادر الكثيرة ومع ذلك فإن هذه النتف القليلة تساعدنا في معرفة أهم هذه الصادرات .

كانت النمسا تصدر إلى بيروت المنسوجات الحريرية والقطنية ولكن هذه المنسوجات لم يكن لها من الرواج ما لحرائر فرانسا وقطنيات إنكلترا .

أما الأجواخ فقد رأينا كيف أنها بدأت تزاحم الأجواخ الفرنسية في سوريا حتى أننا نستطيع القول إن قيمة ما صدرته من هذا النوع لبيروت تبلغ ٦٩,٨٠٠ جنيهاً استرلينياً بينما أن قيمة ما صدرته فرانسا من هذه الأجواخ لبيروت بلغت في ذلك العام ٧٩,٩٠٥ جنيهاً استرلينياً فقط . والفرق كما ترى ضئيل يدل على مزاحمة هذه الأجواخ النمسوية للفرنسية في سوريا .

وكذا الطرابيش فقد نالت النمسا بها شهرة فائقة حتى أنها كانت تقارب وتنافس الطرابيش الفرنسية والتونسية في سوريا . وقد كانت قيمة ما صدرته من الطرابيش إلى بيروت عام ١٨٤٥ تبلغ ٥٢,٠٠٠ فرنك وهي إذا قيست بقيم كل الطرابيش المصدرة من بقية الدول كانت النمسا ثانية دولة في هذا المضمار في ذلك العام . حتى أن الرسائل الواردة لمحمد بيهم كثيراً ما تذكرها باسم "الطرابيش مشغل ترييستا" .

١ - الرسائل رقم ٢ و ١٢ عام ١٢٥١

ولهناك أنواع أخرى من الصادرات أقل من هذه قيمة وأهمها: التوابل، البن، الحديد، الفولاذ، الخردوات على اختلافها، الورق، العقاقير، الأواني البلورية وغيرها من المواد الأخرى[1].

صادرات بيروت للشمال: تكاد تكون صادرات بيروت للشمال محصورة بالمواد الأولية الضرورية للصناعة وأهم هذه المواد هي التالية:

الحرير: كان من صادرات بيروت الهامة إلى تريستة بأنواعه المختلفة من جردي وبيروتي وكرواني وخلاف ذلك[2]. وقد بلغ ثمن ما صدر منه من بيروت إلى تريستة وحدها عام ١٨٤٥ نحو ١٤٦,٠٠٠ فرنك على ما ذكر Guys في إحصائه، أما عام ١٨٥٧ فقد بلغ ثمنه نحو ٢٢,٩٤٥ جنيهاً استرلينياً على ما ذكر Farley في إحصائه أيضاً الذي كثيراً ما أشرت إليه وإلى إحصاء "كيز".

وقد كان رواج الحرير السوري في تريستة يتوقف في الدرجة الأولى على موسم الحرير في إيطاليا، كما كانت أسعاره تابعة أيضاً لهذا الموسم. وقد جاء في لائحة مرسلة من تريستة لمحل بيهم في بيروت معنونة بالعنوان التالي علم بأحوال بذور تريستة بيهم في ١١ حزيران ١٨٤٦[3] تعليقاً على حالة الحرير السوري هناك، يقول فيها مرسلها ما نصه: "الحرير جنس بروتي وكرواني رخيص نسبي يساوي الآن فيوديني وحيث تحقق الحال بأن موسم في بلاد إيطاليا ... ليس واقفاً لرأي العموم بأنه بالقادم مغير حاله على أراضي السعر المذكور ولهذا صحيحه الاعتناء والالتفات ....الخ" وهناك رسائل أخرى كثيرة تؤيد ما جاء في هذه الرسالة على أن رواج الحرير السوري كان ذا صلة بموسم إيطاليا في الحرير.

القطن: لقد كان القطن المصدر إلى تريستة من بيروت بأنواع مختلفة من يافاوي وعكاوي وغيره من أقطان بر الشام[4]. وقد كان رواج هذا القطن المرسل من بيروت يتعلق تعلقاً كبيراً بالمواسم العامة وخاصة موسم أميركا وفي اللائحة التي ذكرتها سابقاً عن أحوال بذور تريستة عام ١٨٤٦ ذكر تعليق على القطن الصادر من بيروت لا أرى بأساً من إيراده هنا فقد قال مرسل هذه اللائحة ما يلي: "الأقطان بردو حالها في كل مكان ورزلت أسعارها والآن قطن بر الشام النظيف يساوي هنا فيوديني $\frac{٤٠}{٣٩}$ فكيف كان الحال عليه أحسن من خلاف بنادر عدا أن هذا العام لابد من سلوكه في بلاد النمسا وإيطاليا بزيادة عن المعتاد أولاً لأنهم صاروا الكرخانات خاصية عينية وثانياً حيث (حيث) أقطان إزمير وسلانيك نضاعتهم في هذه السنة عفشة حوي فبسبب ذلك أقطان بر الشام يرغبوها ويستجروها فورعا ...الخ". ثم يقول: "ولابد بعد مدة قليلة ترجع تتحسن أسعاره حيث قاطعية متداولة بنوع وافر في بلاد الإنكليز وباقي البلاد تستعمل ...الخ".

---

١ - هذه المعلومات عن الصادرات من الشام بيروت مأخوذة عن: Guys في Esquisse ص: ٢٧٤، ٢٤٨-٢٤٠. و Farley ص: ٢٧١ ورسائل محل بيهم وأصحابه الرسالة رقم ٦٦ عام ١٢٥٤.

٢ - الرسائل رقم ٦٨ عام ١٢٥٤ ورقم ٨ عام ١٨٤٦م

٣ - الرسالة رقم ٨ عام ١٨٤٦م.

٤ - الرسالة رقم ٤٧ عام ١٢٥٢

وهناك تعليق آخر في إحدى الرسائل الواردة لمحي بيهم من تريستة تعطي لنا صورة عن القطن السوري أو بالأحرى قطن بر الشام وأهميته في تريستة وأوروبا يقول فيها مرسلها: "... وأنكم هديتم بيكم إلى مسواهة جانب قطن وطلبتم أن نفيد جنابكم عن أي طريق كان عن أسعاره ورواج حاله وكيف المستنبه عن موسم الأميركا والحال على ما هو بأن موسم الأميركا ليس وافي وحيث أن جماعة اللوندرة انجرار عظيم جداً نوعاً عن الاعتياد وعلى المانيفاتورة أعني الأقمشة الإنكليز في كل مكان واستجد أيضاً ذلك إلى احتياج بلاد الصين والأميركا وخلافه بنوع أن الكرخانات في بلاد الإنكليز بيسطح تلفى قطنا الطيب ولذلك من مدة أيام عن أربعين يوم ابتدأت جميع الأقطان تتحسن ثاني وكل يوم على الزيادة" ثم يشير إلى ارتفاع أسعار قطن بر الشام ويقول "على موجب الأشعار هكذا هذه السنة مباركة على أصحاب القطن."(1)

هذه خلاصات وتعليقات على حال القطن العام وعلاقته بقطن بر الشام الذي كان تصدير القسم الأعظم منه بيروت، أصبحت أن أوردها هنا لأنها تبين لنا المكانة التي كانت للقطن المصدر من بلادنا في تريستة والعالم وتوقف أسعاره على الأسعار العالمية لسيما القطن الأميركي وإقبال الموسم في أميركا أو إمحاله حيث كان القطن الأميركي على ما يظهر هو الموجه الأول لأسعار الأقطان في العالم، كما تبين لنا هذه الرسائل الحاجة الماسة للأقطان في ذلك الحين وإقبال العالم على المنسوجات القطنية التي اشتهرت في إنكلترا كما أشرنا إلى ذلك في حينه.

ولست في حاجة إلى إعادة التفصيل في أن أهمية القطن السوري كانت آخذة في التناقص حتى أن إحصاء كيز عن عام ١٨٤٥ ليس فيه أي ذكر للقطن وأنه يصدر من بيروت وكذا في إحصاء Farley لعام ١٨٥٧.

الصوف: يظهر أن الصوف لم يكن من صادرات بيروت الهامة إلى النمسا وأنه لم يكن له الأهمية التي كانت للحرير والقطن في ذلك الحين حتى أن اللائحة بأحوال بندر تريستة لا تأتي على ذكره ومع ذلك فإن بعض الرسائل تدل على أنه كان يصدر من بيروت لتريستة.(2)

السمسم: لقد كان أحسن حالاً من الصوف وأكثر منه رواجاً في أسواق النمسا إذ أنه كثيراً ما يتردد في الرسائل مقروناً بالحرير والقطن المصدرين إلى تريستة وهو مع هذين الأخيرين من أهم ما تصدره بيروت إلى تريستة.(3) ولكي تكون لدينا فكرة عن أهمية السمسم السوري في تريستة أرى من الضروري ذكر شيء من التعليق على الوارد في لائحة أحوال بندر تريستة وقد جاء في هذا التعليق: "... هذا الصنف صالح عمده وعليه انجرار وافر ... الخ فيجب له

١ـ الرسالة رقم ٢٨ عام ١٢٥١هـ (١٨٣٦).

٢ـ الرسالة رقم ٦٨ عام ١٢٥٤

٣ـ الرسائل رقم ٢٨ عام ١٢٥١ (أيار ١٨٣٦) ورقم ٧ عام ١٨٣٦.

الاعتناء والالتفات خاصة لأن موسم بزر اللفت في بلاد إيطاليا الآن عدم بالمرة وموسم بزر الكتان في الأقطار المذكورة ما زال تحت الشك وإنما على موجب الأخبار حصل له ضرر فإن كان هذا الضرر يكون بليغ مثل ضرر بزر اللفت بوقتئذ السمسم يمشي على أراضي الأسعار الحاضرة وبخلاف ذلك قطعاً بموجب الملحوظ ما ينحط ود... إلخ والعشم أيضاً بهذا العام البزورات في طرفنا تنجح على بلاد النورد فهذا يكون زيادة خير على الصنف."

وهذا التعليق على حال السمسم في أسواق ترييستة يدل دلالة واضحة على ما كان للسمسم من الأهمية في التجارة بين بيروت وترييستة وما كان له من الارتباط ببزر الكتان وبزر اللفت في إيطاليا وأحوالها أو إنتاجها. ثم إنه يظهر لنا أنه كان في بعض الأحيان يصدر [illegible] من ترييستة إلى البلاد الأوروبية الشمالية إذا كان محرر هذه اللائحة يقصد بكلمة "النورد" هذا المعنى.

ثم هناك مواد أولية صناعية أخرى كانت تصدرها بيروت إلى النمسا ولكن يظهر أنه لم يكن من الأهمية ما كان لهذه المواد التي شرحناها ولذا فإنا نكتفي بالإشارة إليها رغم أن اللائحة بأحوال بندر ترييستة تأتي على التعليق على السعر منها. وأهم هذه المواد هي التالية: العفص، الفوّة، [illegible]، الكثيرة العجمية التي يفضل منها أن تكون بيضاء اللون، والعصفر العجمي الذي يستعمل في الصباغة وأفضليته تتوقف على لونه، والقنادشو الذي هو عبارة عن حبوب تدخل في صناعة الأدوية، وقطع من الذهب والفضة، وبعض النقود، واللؤلؤ، والتبغ والتنباك، والآثار الخفيفة، والجلود، وبعض الحبوب والمواد الغذائية.(1)

تعليقات على هذه المبادلات: إن بعض التعليقات التي ذكرناها فيما يخص المبادلات التجارية بين بيروت وإنكلترا وفرانسا تنطبق على الصلة التجارية بين بيروت والنمسا. فبعض صادرات بيروت إلى ترييستة لم يكن مصدرها البلاد السورية فإننا نستطيع أن نقول إن من جملة هذه الصادرات العصفر العجمي واللؤلؤ والتنباك وغير ذلك مما كان يرد إلى بيروت من دمشق وبغداد وإلى هذه الشواطئ عبر إيران كما نرى بوضوح. وقل الأمر نفسه فيما يتعلق بالصادرات من النمسا إلى بيروت فقد كان قسم منها موضوعاً لتجارة داخلية في سوريا وخارجية في آسيا كما نرى.

ثم إن الصلة التجارية بين سوريا والنمسا لم تكن تقتصر على صلة بيروت بترييستة ومن مراجع مخطوطة لم نوضح بعد لدينا أنهم كانوا يتعاطون التجارة مع ترييستة. ولا نعلم فيما إذا كان لسوريا أو لبيروت علاقة تجارية مع غير ترييستة من مدن النمسا.

وليس لدينا من الإحصاءات عن قيمة الوارد لبيروت من النمسا والصادر منها كما هو الحال بالنسبة للإحصاءات

---

١ — الرسائل رقم ٨٠ عام ١٨٢٦ ورقم ١٨ عام ١٨٢٧، و ٤٧ عام ١٢٥٢ هـ؛ ورقم ٢٠٥ عام ١٢٥٤؛ ورقم ٦٨ عام ١٢٥٤؛ و Farley ص ٢٧٢.

التي ذكرناها فيما يتعلق بصلة النمسا التجارية مع بيروت ومع ذلك فلا بد من ايراد ما يتوفر لدينا منها :

لقد ذكر "كيز"[١] أن قيمة ما صدرته النمسا لبيروت عام ١٨٤٥ تقدر بنحو ٧٦٢,٨٠٠ فرنك وأن قيمة ما استوردته من بيروت تبلغ في ذلك العام نحو ٧٩,٩٠٠ فرنك(١). وهي أقل بكثير من الدول الأوروبية وأن هذه فرنسا وانكلترا اذا اقيست بقيمة مبادلاتها مع بيروت لها في ذلك العام.

أما Perrier الذي قضى أنه وجد في سوريا عام ١٨٢٨ - ١٨٤٠ فقد قدر أن قيمة صادرات النمسا لبيروت تبلغ ١,٥٨١,٥٠٠ قرش وأن قيمة صادرات بيروت إليها تبلغ ٩٥٤,٧٠٠ قرش(٢) وربما كان هذا الإحصاء وكما ذكرنا في مناسبات أخرى يعود لمتوسط السنوات الثلاثة الآنفة الذكر.

أما Farley فإنه يعطينا جدولاً بقيمة المبادلات التجارية بين بيروت والنمسا في أعوام ثلاثة ويقدر القيم بالجنيه الاسترليني(٣) وإليك هذا الإحصاء :

	عام ١٨٥٤	١٨٥٦	١٨٥٧
صادرات النمسا لبيروت	٢٦٨,٥٦٩	٢٦٨,٠٨١	٢٥٤,٠٠٥
صادرات بيروت للنمسا	٢٢٢,٨٧٨	٢٦٧,٠٦٢	٢٤١,٢٩٠

ونظرة إلى هذا الجدول تدل على أنه ليس هناك اختلاف كبير بين الصادرات والواردات في هذه السنوات بعكس إحصاء عام ١٨٤٥ الذي يظهر اختلافاً كبيراً بين قيم المبادلات التجارية بين بيروت والنمسا وربما كان تعليل ذلك يرجع إلى الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة بالبلدين المتبادلتين في كل سنة من هذه السنين.

هذه هي أهم الدول التي كان لبيروت صلة تجارية وعلاقة اقتصادية متينة بها في ذلك الحين. على أن الأمر لا يقتصر في علاقة بيروت التجارية مع الدول الأجنبية على هذه الدول الأربعة الكبرى وإنما كانت تجارتها أوسع من أن تحد بها. على أن علاقتها ببعض الدول الأوروبية الأخرى لم تكن علاقة متينة ولم تكن صلتها التجارية بها صلة وثيقة ولذا فإني سأجمل البحث فيها إجمالاً.

بيروت وسويسرا : ليس لدينا من الوثائق أو الأدلة التاريخية ما يثبت أن سويسرا كانت تستورد مباشرة بعض المواد الأولية أو المنتوجات السورية. وكل ما يمكن قوله في هذا المضمار أنه من الممكن أن تكون سويسرا قد اشترت بعض هذه المنتوجات من الأسواق الأوروبية التي كانت تصل إليها هذه المنتوجات

١- Guys Esquisse ص: ٢٤٧

٢- Perrier ص: ٩٢

٣- Farley ص: ٢٧٠

كما رأينا في ليكورنا وتريستا مثلاً. أو أنها ربما كانت تشتريها عن طريق مرسيليا لما لهاتين المدينتين من صلة بها فتصل في الغالب بعض منسوجاتها إلى بيروت عن طريق غير مباشر كما سنرى الآن.

أما صادرات سويسرا إلى بيروت فلم تكن تصل هذا المرفأ السوري مباشرة من سويسرا الفعلي وإنما كانت تأتي عن طريق مرسيليا حيث يتاجر بعض الفرنسيين مع بيروت. وأهم هذه الصادرات الغزل القطني والأنسجة القطنية. وهذه الأنسجة القطنية السويسرية لم تكن من صنع الأدوات الميكانيكية وإنما كانت من نسج اليد الإنسان. وقد قال "كيز" إن سويسرا كانت تسيطر على السوق في بيروت بالأنسجة القطنية اليدوية وإن نجاح هذه المنسوجات يرجع الفضل به إلى الاعتناء في معرفة أذواق المستهلكين ومطابقة النسيج تماماً لهذه الأذواق، وقد كانت هذه الأنسجة تضارب وتزاحم المنسوجات القطنية الإنكليزية، التي هي من صنع الأدوات الميكانيكية، في سوريا"[1].

أما قيمة الصادرات السويسرية إلى بيروت وقيمة صادرات بيروت إلى سويسرا فيما إذا كانت هناك صلة تجارية مباشرة فلم يتعرض لذكرها أحد من المؤرخين، ولا نرى أية إشارة إليها في أي من المصادر الخطية التي بين أيدينا.

بيروت واليونان: إن ما قيل في الرابطة التجارية بين بيروت وسويسرا من حيث ضعفها وإهمال المؤرخين لها يقال في رابطة بيروت مع اليونان من الوجهة التجارية. وكل ما يمكن ذكره في هذا المضمار هو أن Perrier أورد أن قيمة صادرات الجزر اليونانية إلى بيروت يبلغ ١٢٤,٦٠٠ قرشاً وأن قيمة ما تستورده هذه البلاد من بيروت تبلغ ٢٤٦,٦٨٠ قرشاً"[2] ولكنه لا يتعرض لذكر شيء عن هذه المواد التجارية التي كان يتبادلها الطرفان.

على أن Farley ذكر شيئاً عن هذه المبادلات فقال إن اليونان كانت تصدر إلى بيروت بعض المواد الغذائية والأنسجة القطنية وبعض المواد الأخرى فقط وتستورد منها بعض الحبوب والأثمار المجففة والأنسجة القطنية الحريرية التي يقول عنها إنها من منسوجات جبل لبنان[4] وبعض المواد الأخرى. وكذا فإن هذا المؤرخ "فارلي" يورد بعض الأرقام عن أثمان الصادرات والواردات بين بيروت واليونان تدل على ضعف في العلاقة التجارية بين البلدين[5]، كما ذكرنا آنفاً.

بيروت والأراضي المنخفضة: لا نعلم عن صلة بلجيكا التجارية ببيروت شيئاً إلا أنها كانت تصدر إليها بعض الأجواخ من منسوجاتها على ما ذكره "كيز"[3] وأما صادرات بيروت إليها وأما قيمة هذه الصادرات والواردات فتظل مجهولة لدينا إذ ليس بين المصادر التي رجعنا إليها ما يفيدنا في هذا الباب.

أما هولندا فإن أمر علاقتها التجارية مع بيروت ربما كان أشد وضوحاً من علاقة جارتها. فقد ذكر

---

١ - Esquisse في Guys ص: ٢٢٠ و ٢٤١

٢ - Esquisse في Guys ص: ٢٦٧

٣ - Perrier ص: ٩٢

٤ - Farley ص: ٢٧٠ - ٢٧٢

٥ - Esquisse في Guys ص: ٢٠٩

Farley أن هولندا كانت تصدر إلى بيروت شيئاً من حاصلات مستعمراتها مثل البن والسكر والنيل وغيرها، وأنها كانت تستورد منها بعض الحبوب والمواد الغذائية. ولكن هذه الصلة التجارية ضئيلة جداً كما يظهر ذلك من قائمة النفقات عن حجم الصادرات ~~من هولندا إلى بيروت~~ والواردات في مرفأ بيروت[1].

بيروت والمانيا: لم يكن لالمانيا علاقة تجارية واسعة في ذلك الحين مع بيروت. والمطلع على تاريخ المانيا الاقتصادي يدرك، كما قال Puryear، أن حيويتها التجارية مع الشرق الأدنى لم تندفع إلا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر[2]. ومع ذلك فإن المانيا كانت تصدر آنئذ بعض الأجواخ إلى بيروت، تلك الأجواخ التي كانت لرخص أسعارها تلاقي بعض الرواج رغم أن ألوانها لم تكن عتية زاهية[3].

بيروت وروسيا: إن معلوماتنا عن علاقة روسيا التجارية مع بيروت غامضة جداً. ولسنا نعلم أكثر من أن روسيا صدرت إلى بيروت عام ١٨٤٥ من الدقيق والحبوب ما بلغت قيمته ٢٥،٠٠٠ فرنك[4].

هذه هي أهم العلاقات التجارية التي كانت تمارسها بيروت في ذلك الحين مع أوروبا[4]. ولست أريد التعليق عليها الآن في شيء، وإنما أرجئ ذلك إلى حين ما أعود إليه بعد ذكر علاقة بيروت التجارية مع البلاد العربية والتركية.

١- Farley. ص: ٢٧٠ - ٢٧٢ ٢- Puryear. ص: ٢٠٧

٣- Guys في Esquisse ص: ٢٠٩ ٤- Guys في Esquisse. ص: ٢٢٩

٤- لقد كان لبيروت أيضاً بعض الصلة التجارية مع الولايات المتحدة في أمريكا. ويذكر "غيز" في Esquisse ص: ٢٠٨ أن من أمريكا كانت تصدر إلى بيروت البن بواسطة فرنسا. كما ذكر "فارلي" أن الولايات المتحدة استوردت من بيروت الصوف بقيمة ١٦،٠٠٠ جنيه استرليني وذلك عام ١٨٥٧ (ص: ٢٧٢).

الفصل الخامس

المبادلات التجارية بين بيروت والبلاد العربية والتركية

كانت الدولة العثمانية في الدور الذي نبحثه سائدة طاغية على أغلب البلاد العربية التي كان لبيروت صلة تجارية بها بما في ذلك مصر التي خضعت لمحمد علي والتي كانت في كثير من الأحيان مرتبطة ولو ارتباطاً شكلياً بالباب العالي. وبحثنا في هذا الباب يشمل المبادلات التجارية بين بيروت وهذه البلاد العربية التي تضم فلسطين والعراق والحجاز ومصر، كما نبحث في صلة بيروت التجارية مع تركيا نفسها بما في ذلك قبرص وبذا نكون قد ألممنا بجميع العلاقات التجارية التي كانت تمارسها بيروت في الداخل والخارج في ذلك الحين.

بيروت وفلسطين:

لم تكن فلسطين في ذلك الحين كما هي اليوم أي أنها لم تكن منفصلة سياسياً عن سوريا بل إن كلمة سوريا كانت تطلق عليها إذ أن البلاد السورية كانت في ذلك الحين مؤلفة من خمس ايالات أو باشاويات هي: باشاوية حلب، باشاوية طرابلس، باشاوية دمشق، باشاوية صيدا وباشاوية القدس. وباشاوية صيدا كانت تشمل بيروت وصيدا وصور وعكا وحيفا. أما باشاوية القدس فكانت تشمل نابلس وبيت لحم ورملة ويافا وغزة (١). وهكذا نرى أن فلسطين التي نعرفها اليوم كانت من ضمن البلاد السورية. ونحن الآن نبحث علاقة بيروت مع فلسطين كما نعرفها اليوم أي بحدودها الطبيعية المعترف عليها في هذه الأيام.

إن الصلة التجارية بين بيروت والمدن الفلسطينية لم تكن لتقتصر على المبادلة في منتوجات البلدين وإن كانت أهم من ذلك كثيراً، ذلك أن المرافئ الفلسطينية لم تكن تتصل دائماً بأوروبا مباشرة بل كثيراً ما تكون صلتها بالممالك الأوروبية التجارية عن طريق بيروت. ذلك أن الموانئ الفلسطينية لم تكن آنذاك قد اكتسبت من الشهرة والطمأنينة ما يجعل البواخر والمراكب الأوروبية ترسو فيها كما كان عليه الحال في بيروت (٢). ولذا فإننا نجد يافا تطلب من بيروت ما هو ضروري لتجارتها، أي أنها تطلب منها ما يلزم من البضائع الأوروبية لا لاستهلاكها هي فقط وإنما لاستهلاك القدس أيضاً (٣) حتى أننا نجد في بعض الأحايين، أن تجار فلسطين إذا أرادوا تصدير بعض المواد الأولية لأوروبا بعثوا إلى بيروت لكي يبرم تجارها عقداً اتفاقياً مع بعض المراكب الأوروبية العائدة إلى ترسينة أو ليفورنا لتحمل لهم ما يريدون تصديره (٤).

أضف إلى ذلك كله أن بعض المرافئ الفلسطينية لم تكن تتصل حتى مع مصر مباشرة بل كثيراً ما تكون بيروت واسطة بينها وبين القطر المصري (٥).

١- Guys, Esquisse. في فهرس.

٢- Guys, Esquisse. ص: ٨٢ و ٢٠٩

٣- الرسالة رقم ٧٢ عام ١٨٥١

٤- الرسالة رقم ٧١ ٢/١٢/١٨٥٤

كل هذا يدلنا دلالة واضحة على ما كان بين بيروت وفلسطين من الصلة التجارية، كما يدل على الأهمية الحربية التي اكتسبتها بيروت وجعلتها تكون واسطة تجارية بين المرافئ الفلسطينية والبلاد الأخرى.

وعلينا الآن أن ننتقل إلى بحث المبادلات التجارية بين بيروت وفلسطين:

صادرات فلسطين لبيروت: إن من الصعب علينا أن نبحث في جميع أنواع البضائع والمواد الأولية التي كانت تصدرها فلسطين إلى بيروت إذ أنها كانت مندمجة في جسم سوريا في ذلك الحين وكانت المبادلات بينهما مبادلات بين بلد وآخر خاضعين لحكم وتحكم واحد. على أنه لابد من ذكر لمحة عن أهم هذه المواد كما تذكرها المصادر:

القطن: رأينا في مناسبات عديدة وخاصة في بحث تجارة بيروت مع أوروبا كيف أن بيروت كانت تصدر إلى أوروبا القطن الفلسطيني المختلف الأنواع والأجناس التي أهمها: القطن العكاوي والنابلسي. فكانت بيروت تشتري قسماً كبيراً من أقطان فلسطين وتصدرها إلى أوروبا حتى أنه ليمكننا القول إن الأغلبية الساحقة من الأقطان التي كانت بيروت تبعث بها إلى البلاد الأوروبية كانت واردة إليها من المدن الفلسطينية إذ أن ذكرنا لأنواع الأقطان عند البحث في تصديرها من بيروت يدل على مصدرها وكانت كلها على ما يظهر تعرف بأقطان "براستام" كما ذكرنا.

ومعظم القطن الذي كانت تستورده بيروت من فلسطين كان يعرف "بالمحلوج"[1] مما يدل على أنه كان يستورد بعد أن يحلج بـ"المحالج" فتفصل بذوره عن ثمره.

وإذا اتخذنا محل بيهم في بيروت كمثال على علاقة بيروت التجارية مع فلسطين رأينا أنه كان لهذا المحل التجاري عملاء في فلسطين يشترون لهم الأقطان من مختلف المدن حتى أنه قلما تخلو رسالة من الرسائل الواردة لآل بيهم من فلسطين من ذكر للمحلوج والقطن وبيان موسمه وأسعاره[2] وغير ذلك كما أنه كان أحد أفراد هذا المحل أو أحد وكلائه على علاقة بأسفار إلى المدن الفلسطينية خصيصاً من أجل "مشترى القطن" أي مشترياته[3]. كل ذلك يدل دلالة واضحة على ما كان للأهمية الكبيرة للقطن في تجارة بيروت ومدن فلسطين.

وهنالك أنواع كثيرة من الصادرات الأخرى من فلسطين لبيروت لعل أهمها هي التالية: الحبوب وفاكهة الشيرمك، الصابون، السمن، الطحينة[4].

صادرات بيروت لفلسطين: أما صادرات بيروت لفلسطين فقد علقنا سابقاً عليها بقولنا إن كثيراً من المدن الفلسطينية كانت تتصل بأوروبا عن طريق بيروت وأن هذا المرفأ كان يبعث إليها بالبضائع الأوروبية والمصرية وأهم هذه الصادرات هي التالية: المنسوجات على اختلاف أنواعها، الجوخ، الملابس، الشبارك، البن الحجازي (اليماني)

١- الرسالة رقم ١١٠ عام ١٢٥٤.   ٢- الرسائل رقم ٢١ و ٤٨ عام ١٢٥١.

٣- الرسائل رقم ٨٥ عام ١٢٥١ ورقم ١٨٢ و٢٠٩ عام ١٢٥٢ ورقم ١١٠ عام ١٢٥٤.   ٤- الرسائل رقم ٥٦ عام ١٢٥١ ورقم ٦٥ و١١٤ عام ١٢٥٤ ورقم ٦١ غير مؤرخة.

البن الأمريكي ، السكر المصري والأوروبي ، البهارات على اختلاف أنواعها (١) وغير ذلك كثير من احتياجات الحياة المختلفة ذات المصادر المختلفة .

تعليقات على هذه المبادلات : إن العلاقات التجارية بين فلسطين وسوريا لم تكن تقتصر على صلة بيروت التجارية بها وإنما من المحتمل أن تكون هناك صلة تجارية بين دمشق والمدن الفلسطينية كما أن مخطوطة محل نوفل تثبت لنا وجود رابطة تجارية ومبادلات بين طرابلس وفلسطين .

ثم إن المؤرخين في ذلك العهد لا يعتبرون إلا نادراً فلسطين علاقة بصلة بيروت التجارية بفلسطين ويغلب على الظن أن سبب ذلك ما ذكرناه من كون فلسطين كانت تدخل في نطاق سوريا ، ولذا وجدتني مضطراً إلى استقاء هذه المعلومات كلها من الرسائل الواردة لمحل بيهم .

بيروت ومصر :

إن الصلة التجارية بين مصر وسوريا قديمة العهد جداً حتى أنها لترجع إلى أقدم عصور التاريخ لما يعرف كل من الم بتاريخ البلدين . أضف إلى ذلك ما كان لمصر من علاقة سياسية بسوريا تلك العلاقة التي جعلت كل دولة تستولي على مصر توجه أنظارها إلى القطر السوري (٢) . وذلك لأسباب لا نعرض لبحثها هنا .

ولقد كان من أهم الحوادث السياسية في الحقبة التي نؤرخها هو استيلاء محمد علي باشا على سوريا وضمها إلى مصر ثم الحوادث السياسية التي نشأت عن هذا الاحتلال بين محمد علي والباب العالي ونشوء القضية المصرية التركية ومن ورائها المسألة الشرقية وتدخل الدول الأجنبية في الأمر مما لا نرى محلاً لتفصيله في التاريخ السياسي لهذه الحقبة .

على أن ما يهمنا من ذلك كله إنما هو القول بأن بيروت وسوريا كلها خضعت في ذلك الحين للحكم المصري . ومن تتبع تاريخ محمد علي في مصر يقر لهذا المصلح الكبير بفضل الجزيل على نهضة مصر الحديثة وخاصة الاقتصادية منها وما أن امتد حكم محمد علي إلى بيروت وسوريا حتى أدخل إليها شيئاً من إصلاحاته وقدرنا بما فضله الكبير على بيروت ونهضتها الحديثة في مقدمة كتبنا كما أشرنا بذكر أعماله الناجحة فيما يتعلق بتجارة بيروت في مناسبات عديدة .

قلّ من المصادر من يبحث في علاقة بيروت التجارية مع مصر وإنما تبحث أغلبها في تجارة سوريا عامة وعلاقتها مع القطر المصري . وعلى كل فإن في الرسائل الواردة لمحل بيهم في بيروت بعض ما يغنينا عن هذه المصادر وإن كانت هذه الرسائل ليس فيها ما يتوفر في كتب المؤرخين من الترتيب والإيضاح . كما أن في المحفوظات الملكية شيئاً عن هذه المبادلات التجارية بين بيروت والقطر المصري .

---

١ — أخذت هذه الأنواع من الصادرات عن رسائل عديدة واردة لمحل بيهم من فلسطين .

٢ — Philips في C.M.H. ج. ١٠ ص: ٥٥٦

هذه الرسائل تدلنا بصراحة ووضوح على أن أهم المدن المصرية ذات العلاقة التجارية مع بيروت كانت الإسكندرية ودمياط وذلك لكونهما المرفأين التجاريين الهامين. وقد كان لحنا بيهم فيهما عملاء يراسلونهم ويشترون لهم بأهم ما يطلبون من مصر ما له مستقبل الحاجة في سوريا كما يستوردون منهم أنفسهم من سلع بيروت ما تحتاج إليه المدن المصرية شأن جميع المرافئ التي تكون وسائط تجارية بين الداخل والمدن الأخرى الخارجية.

صادرات مصر لبيروت: لأن صادرات مصر لبيروت لم تكن تقتصر على منتوجاتها من مصر وحدها من أنسجة ومحصولات زراعية وخلاف ذلك وإنما كانت تشمل منتوجات الدول الأجنبية التي كثيراً ما كانت مصر تصدرها إلى بيروت. وأعتقد أن السبب في ذلك هو أن مرفأ الإسكندرية بعد أن عمل الحكم المصري على إصلاحه كان أوسع تجارة مع أوروبا من بيروت. على أن أهم صادرات مصر لبيروت هي التالية:

المنسوجات الأجنبية: إن أهم هذه المنسوجات الأجنبية على ما يظهر هي "المانيفاتورة" بأنواعها المختلفة التي تردنا الرسائل من كمبريك، بفتة وخلاف ذلك.(١)

المنسوجات المحلية: لقد كانت مصر تصدر إلى بيروت الأقمشة الوطنية المصرية الجيدة أكثرها الأقمشة الكتانية التي تفوقت فيها القاهرة. ويقدر جيرارد في بدء القرن التاسع عشر أن ما تصدره مصر إلى سوريا عامة من هذه الأقمشة يبلغ ٢٠٠ - ٣٠٠ حزمة "بالة"(٢) ولقد كان لهذا القماش الكتاني يعرف بالقماش السيوطي وهو على أنواع عديدة، كما أنه كان هناك نوع آخر منه يعرف "بالكتان الأسيوطي"(٣) أضف إلى ذلك غزل القطن والأنسجة القطنية والملابس الصوفية التي تصدرها مصر إلى بيروت، ويقدر كيز أن أثمان الأنسجة القطنية والصوفية التي تصدرها مصر إلى بيروت بقيمة ٨٥٥,٠٠٠ قرش. بما في ذلك الأقمشة الأجنبية الصادرة منها إلى المرفأ السوري من هذه النوعية(٤). وبذا يتضح لنا المقام الذي كانت تحتله مصر بالنسبة إلى تجارة الأقمشة في بيروت.

الأرز: لعل من أكثر صادرات مصر إلى سوريا عامة وبيروت خاصة هو الأرز، ذلك المحصول الذي كانت مصر غنية به كل الغنى. ونقرأ في الرسائل الواردة لحنا بيهم بيان نوعين منه يرد إلى بيروت وهما الأرز الرشيدي والأرز الدمياطي(٥). وقد قدر جيرارد الأرز الصادر من دمياط وحدها إلى سوريا بنحو ٢٠٠,٠٠٠ أردب في السنة العادية(٦) ذلك لأن ميناء دمياط كان أهم ميناء لتصدير الأرز عامة لا إلى سوريا وحدها وإنما لتصدير الأرز المصري عامة إلى خارج البلاد وذلك لقربه من الدلتا التي تعد من أهم البقاع المصرية خاصة في زراعة

١- الرسائل رقم ٢٢ و ٦ لعام ١٢٥١، ورقم ١ لعام ١٢٥٢.

٢- Description de Girard ج. ١٧ ص: ٢١٢. وارجع إلى Wood ص: ٧٧.

٣- الرسائل رقم ١٨ لعام ١٢٥١؛ و٢٢ و٥٧ لعام ١٢٥٢.

٤- Esquisse de Guys ص: ٢٢٨ و Revue ص: ٢٢٧

٥- الرسائل رقم ٨ و ٣٠ لعام ١٢٥٠

٦- Description de Girard ج. ١٧ ص: ٢١٢

الأرز[1].

وقد كانت تقام في الإسكندرية أسواق أو "بازارات" خاصة لبيع الأرز بالجملة بكميات كبيرة بطريقة المزاد وكان بعض عملاء محل بيام هناك يشترون بعض هذا الأرز بهذه الطريقة ويضعونه في "زنابيل" أو قفف خاصة ويشحنونه منها إلى بيروت وغالباً يكون شحنه عن طريق دمياط وحتى إن لم يكن الأرز مبتاعاً منها[2].

الحبوب: ولقد كانت مصر تصدر إلى بيروت بعض أنواع الحبوب مثل القمح والعدس والحمص ومقدار تصديرها يتعلق بالموسم في سوريا إذ أنها لا تستورد بيروت منها إلا في حالة إمحال الموسم في سوريا والحاجة إلى الحبوب[3].
ولقد كانت مصر عام ١٨٤٥ أكثر الدول قاطبة في تصدير الحبوب إلى بيروت بما في ذلك الأرز إذ تقدر قيمة هذه الصادرات بنحو ٢,٦٠٠,٠٠٠ فرنك[4]، وهذا المبلغ أكبر من جميع قيم الصادرات من هذه الحبوب في ذلك العام[4].
ولربما كان الحكم المصري في سوريا من الدواعي لزيادة تصدير الحبوب من مصر إلى البلاد المحتلة إذ أنها كانت ضرورية لإطعام الجيوش المحاربة وأهل البلاد[5].

السكر: لقد قال ماسون إن سكر مصر كان يزاحم السكر الأوروبي عامة في جميع البلاد التركية[6] ولقد قدّر Girard كمية ما تستورده سوريا من السكر في العام الواحد بنحو ١٠٠٠ قنطار توضع في قفف تحوي الواحدة منها نحو ثلاثة قناطير مصرية، وقال إنه يصدّر أكثر ما يكون من دمياط[7] وذلك كان طبعاً في مطلع القرن التاسع عشر. أما في الدور الذي نبحثه فإن "جيز" لا يذكر مصر من بين الدول التي تصدر السكر إلى بيروت عام ١٨٤٥ وإنما يجعل الأهمية في تصديره إليها إلى إنكلترا وفرنسا فقط[8]. ولعله يقتصر على أهم الدول التي تصدره في ذلك العام إلى بيروت إذ أن الرسائل الواردة لمحل بيام تثبت أن مصر كانت تصدر السكر إلى بيروت وهي تفرّق فيه بين نوعين إذ أنها تنعته في بعض الأحيان بالسكر الإفرنجي، ولا تضيف إليه هذا النعت في أحيان أخرى[9] مما يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن السكر الصادر من مصر إلى بيروت ربما كان من جنسية مختلفة أي من محصول مصر نفسها ومن محصول البلاد الأجنبية.

الجلود: ولقد كانت مصر تصدر أيضاً بعض الجلود إلى سوريا إذ أن جيرارد وجومارد وبعض الرسائل تذكر أن خاصة مصر مشهورة بصناعة الجلود التي يصبغونها باللون الأحمر بدودة القرمز Cochenille ويدعى هذا الجلد بالختيان الأحمر وكانت مصر تصدر إلى سوريا وبيروت هذا النوع من الجلد مع أنواع أخرى غيرها اشتهرت بها مصر هي جلود الجاموس، والجمل،

١- Masson ص: ٤٦٦
٢- الرسائل رقم ١٠ عام ١٢٥١ ورقم ١٥٧ عام ١٢٥٢
٣- Girard في Description ج. ١٧ ص: ٢١١ - ٢١٢
٤- Guys في Esquisse ص: ٢٢٩
٥- يُبحث في المحفوظات رقم ٢٤٩٢ عام ١٢٤٩ لـ Perrier ص: ٩٠
٦- Masson ص: ٥٠٢
٧- Girard في Description ج. ١٧ ص: ٢١٢ - ٢١٣
٨- Guys في Esquisse ص: ٢٢٥ وراجع ص: ٢٢٩
٩- إرجع أيضاً إلى الرسالة رقم ٢٢٤ عام ١٢٥٢

والعجول[1].

الزجاج: يظهر لنا من بعض الوثائق العائدة لعهد محمد علي باشا أن مصر كانت تصدر إلى سوريا الزجاج الإسكندراني فهناك مثلاً رسالة واردة من محمد علي باشا إلى ابنه ابراهيم يبلغه فيها قرار مجلس الإسكندرية القاضي بتوجيه الزجاج الإسكندراني في البلاد ~~السورية~~ الملحقة بمصر كما أن هناك رسالة أخرى تطلب إرسال هذا الزجاج إلى بيروت لاستخدامه في إنشاءات حلب العسكرية[2].

وهناك أنواع أخرى كثيرة من هذه الصادرات المصرية إلى بيروت من أهمها التوابل على اختلاف أنواعها وقد بلغت أثمان ما صدر منها إلى بيروت عام ١٨٤٥ نحو ٨٧,٠٠٠ فرنك[3]. كما أنه كان البن الإفرنجي والحنة واليانسون المصري من جملة هذه الصادرات[4]. أضف إلى ذلك أنواعاً كثيرة من النقود، مما تسبب في جلب النقود، فبلغت قيمة ما صدر منها إلى بيروت عام ١٨٤٥ نحو ٢,٦٠٠,٠٠٠ فرنك[5].

العبيد[6]: إن المصادر كثيراً ما تردد بشيء جلي قطعاً أن مصر كانت تصدر إلى سوريا العبيد ولكنه ليس بين أيدينا ما يثبت

---

١ - Girard في Description ج. ١٧ ص: ٢١٢ و Jomard في الكتاب نفسه ج. ١٨ القسم الثاني ص: ٤١٢ والرسالة رقم ١٨ عام ١٢٥٤هـ.

٢ - يستم في المحفوظات رقم ٢٠٩٦ عام ١٢٤٩هـ ورقم ٤٤١٢ عام ١٢٥١هـ. ٣ - Guys في Esquisse ص: ٢٢٩

٤ - الرسائل رقم ٨ و ١٨ عام ١٢٥٤هـ. ٥ - Guys في Esquisse ص: ٢٢٨

٦ - لقد ذكر جيرار في (Description ج. ٣ ص: ٢٢٥) أن العبيد كانت ترد إلى مصر من داخل أفريقيا وأن مصر كانت تصدر منها نحو مئة إلى سورية ولكن هذا التصدير لا يكون إلا بالطلبات خاصة. وقد أيد المؤرخون المعاصرون للدورة التي تجري ببيع العبيد في أسواق سوريا عامة حيث كانوا يستخدمونهم للخدمة في البيوت ذكوراً وإناثاً على ما ذكر Blondel ص: ٢١ وقال إنهم كانوا مرتاحين في سوريا أكثر من أي بلد أخرى للمعاملة الحسنة التي كانوا يلقونها من لدن أسيادهم حتى أنهم كانوا يعتبرونهم كأفراد من العائلة التي تملكهم وكانوا ينظرون إلى الخدم المأجورين الأحرار كأنهم دون المقام الذي كان لهم لأن هؤلاء الخدم يمكن أن يطردوا من البيت بأقل بادرة سيئة تبدر منهم. ويقول أيضاً إن سعر العبد يختلف تبعاً للعمر والجنس، ففي سوريا عامة كان سعر العبد البالغ الثامنة أو العاشرة من العمر يبلغ نحو ١٠٠٠ - ١٢٠٠ قرش أي نحو ٢٥٠ - ٣٠٠ فرنك بينما أن سعر مثل هذا العبد في أسواق القاهرة كان يبلغ ٦٠٠ - ٧٠٠ قرش أي نحو ١٥٠ - ١٧٥ فرنكاً. وأما الإناث من العبيد أو الجواري فثمن الواحدة منهن يختلف تبعاً للون فكلما كان اللون فاتحاً كان الثمن مرتفعاً ولذا نرى الحبشيات من ذوات اللون الزيتوني يبعن بأثمان ثلاثة آلاف قرش أي بنحو ٧٥٠ فرنكاً. هذا ما قاله "بلوندل" عن تجارة العبيد في سوريا على أنه يظهر لنا مما كتبه Irby & Mangles (ص: ٢٤٧) أنه لم تكن تجارة العبيد في سوريا مقتصرة على ما كان يؤتى به إلى مصر من السودان والحبشة ثم من مصر إلى سوريا وإنما كانت

٤٦

فشد أن مصوغات نقدهم مباشرة الى بيروت لا رسالة واحدة واردة الى محل بيهم في بيروت من الاسكندرية يسأل فيها مرسلها عن "تصريف الجوار" ويتمنى على المرسل إليه أن يكونوا بأحسن سوق مناسب !!

؟

١- الرسالة رقم ٢٩ عام ١٢٥٤ .

- هناك سوق رائجة للبنات الكرجيات والشركسيات اللائي كن على جانب عظيم من الحسن والجمال وكانت تجري عليهن المساومة في سوريا كالعبيد وقد بيعت البالغة منهن ١٥ - ٢٠ سنة من العمر بنحو ١٤ كيسًا من الدراهم أي ٧٠٠ قرش وكان بيعهن يجري في جميع المدن الرئيسية .

ولقد ذكر Hill (ص: ١٥١ - ١٥٢) أن التجارة بهؤلاء الشركسيات والكرجيات قد انقطعت بعد الحرب اليونانية حيث استولى الروس على بلادهن وأصبح اقتناؤهن موقوفًا على بعض الباشاوات والمتنفذين في البلاد ، وقال إن تجارة العبيد الذين كان يؤتى بهم من الحبشة والسودان من الرجال والنساء ظلت رائجة في ذلك الحين، بل إنها ازدادت بعد انقطاع التجارة بالشركسيات والكرجيات ، والفرق بين الجنسين أن الكرجيات والشركسيات كن يبعن بإرادة أهلهن بينما أن العبيد من الأحباش ومن أفريقيا كانوا أسرى وأسلاب حرب يجلبون إلى مصر.

ويظهر أن التجارة بالعبيد وأسرهم من السودان والحبشة كانت عادة متأصلة في النفوس لدرجة لم تمكن محمد علي من استئصالها حتى أن القنصل الروسي العام Du Hamel ، كما قال Dodwell (ص: ٢٢٠ - ٢٢٢)، أثار مسألة تجارة العبيد عام ١٨٢٦ وسأل محمد علي فيما إذا كان في مقدوره أن ينتزع من أصحاب هؤلاء العبيد القدرة على إيقاع الأذى وحق الموت بهم في بعض الأحيان ، ولكن محمد علي لم يعمل شيئًا في هذا الشأن . ولقد شرح "دودول" هذه القضية شرحًا وافيًا فليرجع إليه من أراد التوسع . وعلى كل فقد ظلت تجارة العبيد رائجة على ما يظهر حتى أن Perrier (ص: ٩٠) يقول إن ابراهيم باشا نفسه قد تاجر بها .

ولقد كانت وظيفة العبيد الخدمة في البيوت نساءً ورجالًا كما قلنا على أنه كان للرجال منهم وظيفة أخرى هي الوظيفة الحربية ، حتى أن "دودول" (ص: ٢٢١) يقول إن محمد علي فكر أن يؤلف منهم جيشًا وجعل التجارة بهم ~~موقوفة على الحكومة وحدها~~ في منطقة السودان موقوفة على الحكومة وحدها.

هذا كله قليل من كثير عن تجارة العبيد في سوريا ومصر في ذلك الدور ، وهذا القليل يدل على ما كان لتجارة العبيد من حظ من الرواج في بلادنا حيث كان يؤتى بهم من مصر للخدمة في البيوت ، كما يؤتى بالشركسيات والكرجيات من بلادهن لتزيين بيوت الباشوات والعظماء .

وعلى كل حال فإن الوثائق المخطوطة التي بين أيدينا وأعني بها الرسائل الواردة لمحل بيهم في بيروت تدل بصراحة ووضوح على أن كانت هناك تجارة للعبيد في سوريا وأن بيروت كانت تشتري هؤلاء العبيد ، في معظم الأحيان ، من دمشق وأن الأهالي كانوا يقدمونهم بدلاً عن أنفسهم للقيام بالخدمة العسكرية لدى الحكومة المصرية . وقد جاء في رسالة صادرة عن دمشق ما نصه : "... وعرفتونا أن حضرتكم عمّا مدة عبدوان جنابكم مطلوب منكم نفر وأننا نشتري عبيد لأنه ربما العبد الذي أخذ عمنا لا يليق إلى المصلحة .. إلخ ولكن جنابكم تماهلتم علينا بالتعريف لأن خلافكم عن فحل بجمعه وأخذ مطلوب ولكن ما عرفتونا إن كان حاضر الجواب بقبول البدل أم لا ... إلخ"[1]

ولقد ورد في رسالة أخرى أيضاً ما نصه : "عرفتونا بأن عمنا توجه عبد لهبه المراد وأن مراده يوم تاريخه يقدمه والأمل بالانتقال . بخصوص مطلوب جنابكم العبد فقد توجه لنا عبد خلاف الذي عرفناكم عنه سابقاً لكون العبد الكبير طلع سقط ، والصغير قال الحكيم إنه لا يناسب إلى المصلحة والذي توجه لنا الآن فصلناه بألفين ومائتين قرش وباقي نفرجيه للحكيم ... إلخ"[2]

ففي هاتين الرسالتين دلالة كافية على رواج تجارة العبيد وعلى أنهم كانوا يقدمون للجندية بدلاً عن الأشخاص المفروضة عليهم الخدمة العسكرية وعلى كيفية قبولهم وفحصهم وغير ذلك . ولكن هذه الرسائل لا تذكر مصدر هؤلاء العبيد وربما كان من مصر لما يذكره المؤرخون من أن كانت مصر تصدر العبيد إلى سوريا فربما كانت تصدرهم إلى دمشق عن طريق البر ومنها يأتون إلى بقية المدن السورية .

وهكذا نرى وبالأسف أن تجارة العبيد كانت لا تزال رائجة في ذلك الحين في بلادنا .

صادرات بيروت إلى مصر : إن صادرات بيروت إلى مصر كثيرة وعديدة تكاد لا تحصى لاسيما بعد أن وقعت بيروت تحت الحكم المصري وأصبحت هي ومصر تحت حكم سياسي واحد ؛ وأهم هذه الصادرات هي التالية :

المنسوجات : كانت بيروت تصدر إلى مصر المنسوجات السورية على اختلاف أنواعها وأهمها ثلاثة من منسوجات حريرية ، وحريرية قطنية ، ومنسوجات قطنية .

أما الحريرية فهي التي كانت تدعى بالكريشة كما ذكرنا سابقاً وتستعمل في مصر قمصاناً وأغطية لوجوه النساء ، وتكون بألوان عديدة منها الأحمر والأسود والأبيض .

ثم هناك نوع آخر من القماش يسمى "الألاجه" الذي قلنا إنه كان يجار من الحرير الخالص في

١- الرسالة رقم ٤٤١ عام ١٢٥٢

٢- الرسالة رقم ٢٥٨ عام ١٢٥٢ . إرجع أيضاً إلى المخطوطات رقم ٢٠٤٦ عام ١٢٥١ فقد أمر محمد علي أن يخيّر رجال جبل لبنان بين التجنيد والبدل .

أحوال نادرة ولكنه كان ينسج في غالب الأحيان من مزيج القطن والحرير؛ ولهذا القماش من مستورد الأنواع مختلف الأسماء فهناك الألاجة العثمانية، والألاجة كسادي، والألاجة شامي وغيرها وكلها كانت ترد إلى بيروت من دمشق ثم من بيروت تصدر إلى مصر[1].

وكذا الأمر في نوع ثالث من المنسوجات السورية كانوا يدعونه "بالكرمسوت" الذي قلنا إنه يغلب على الظن أنه كان يتألف من القطن ويستعمل ملبوساً بلدياً، فهذا القماش كانت بيروت تستورده من دمشق وتصدره إلى مصر[2].

وقد قدّر "غيز" أثمان ما صدرته بيروت من هذه الأقمشة الوطنية المختلفة إلى مصر عام ١٨٤٥ بنحو ٨٠،٠٠٠ فرنك[3].

الحرير: إن الحرير الخام كان من أكثر المواد الأولية التي كانت بيروت تصدرها إلى مصر. وقد نالت هذه المادة أهمية فائقة في علاقة البلدين التجارية بعد أن خضعت بيروت للحكم المصري وأعلن محمد علي إحتكار الحرير في سوريا طالبة لفائدة الصناعة المحلية في سوريا ومصر لحاجة لمنسوجات البلاد. ومن عاد إلى المحفوظات الملكية وقرأ الرسائل المحفوظة بها عن الحكومة المصرية لأخذته الدهشة من كثرة ما تردده هذه الرسائل لاسم الحرير السوري، ونال العجب من عناية الحكومة به وإعطائه هذه الأهمية، والحق يقال إن الحرير كان ضرورياً لمصر بعد ما أنشأ من أتباعه محمد علي لمعامل النسيج الحريري فيها ونرى كيف أن إنكلترا أقامت قيامتها لما سمعت بإعلان محمد علي لاحتكار الحرير وكيف أن السبب في ذلك هو خوف إنكلترا من انتعاش صناعة النسيج الحريري واستغناء السكان عن المنسوجات القطنية التي كانت إنكلترا أكبر مصدر لها إلى هذه البلاد.

لقد كانت الحكومة المصرية تدعو حرير سوريا بالحرير الشامي وكانت تبتاعه في غالب الأحيان على حسابها، وترك التجار أحراراً من طرفهم لابتياعه من بيروت وضواحيها، وفي بعض الأحيان كان هؤلاء التجار المصريون يشتركون مع تجار آخرين يعينهم الأمير بشير الشهابي لابتياع هذا الحرير وانتقاء الصالح منه لمعامل مصر[4].

ولقد كانت بيروت تصدر إلى مصر أنواعاً عديدة من هذا الحرير تختلف بحسب الصنعة المعدلها، وأهم هذه الأنواع ثلاثة هي الحرير المشط، والحرير المسلوب، والحرير الخلعة[5].

أما من حيث أرض الإنتاج فقد كانت سوريا على العموم تصدر إلى مصر حرير اللاذقية الأبيض اللون، وحرير بيروت الأصفر، وحرير طرابلس الأبيض أيضاً والذي كان على ثلاثة أنواع مختلفة الثمن في مصر، وكذا كانت سوريا تصدر

١- Girard Description ج. ١٧ ص: ٢٠٩ - ٢١٠؛ والرسائل رقم ٢٩ و٢٢ و٦٧ عام ١٢٥١. ورقم ١٧٤ عام ١٢٥٢

٢- الرسالة رقم ٢١٩ عام ١٢٥٢.

٣- Guys Esquisse ص: ٢٤٠.

٤- راجع في المحفوظات رقم ١٢٨٩ عام ١٢٤٨ ورقم ٢٠٩٧ عام ١٢٤٩، ورقم ٢١٢ عام ١٢٤٩ ورقم ٢٢٠٥ عام ١٢٤٩ ورقم ٤٠٤ عام ١٢٥١ وغيرها كثير.

٥- الرسائل رقم ١ عام ١٢٥٢ ورقم ٨٨ عام ١٢٥٤

إلى مصر من صيدا وصور على ما ذكر "جيرارد"[1] ولكنه لا يذكر شيئاً عن علاقة هذه الأنواع ببيروت وهل كانت كلها تصدر إلى مصر عن طريقها أم عن طريق المواني السورية الأخرى وعلى كل فمن المحتمل أن تكون بيروت قد صدرت قسماً منها.

ومع هذه الأنواع والأجناس المختلفة إلا أن لكل صناعة نوعاً منها ملائماً وقد عبّر عن ذلك أحد مراسلي محل بيهم فقال ما نصه: "...... وأما المستعمل عن الحرير البلدي والغريب مرتبا في مصر لم يتقرر ومن حيث أن في مصر صنايع كثير الذي ما بنا حسب هذه الصنعة بنا حسب صنعة ثاني... الخ"[2]

ولقد كانت مصر عام ١٨٤٥ أولى الدول في استيراد الحرير من بيروت إذ بلغت قيمة ما استوردته في ذلك العام من بيروت وحدها ١٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك وهي قيمة تدل على أن مصر كانت صاحبة الرقم القياسي في استيراد هذه المادة إذا ما قيست بقيم الحرير الذي صدرته بيروت إلى الدول الأجنبية في ذلك العام[3].

القطن: إن تصدير القطن من بيروت لمصر يكن في ذلك العهد من الأهمية بمكان ذلك أن إنتاج القطن المصري كان قد ازدهر سيما بعد أن شجع محمد علي زراعته ونقل بذوره من سوريا وغيرها[4] وليس بين أيدينا من المصادر ما يدل على تصدير القطن من بيروت أو من سوريا عامة إلى مصر في الحقبة التي نتحدث إلا ما ذكرناه من نقل محمد علي لبعض بذوره من سوريا. أما في نهاية القرن الثامن عشر وبدء القرن التاسع عشر فإن المصادر تذكر أن مصر كانت تستورد القطن من سوريا عامة ومن بيروت خاصة فقد ذكر فولني أن بيروت كانت تصدره إلى القاهرة كما ذكر جيرارد أن سوريا عامة كانت تصدره إلى مصر[5].

وقد ذكرنا فيما مضى أن القطن السوري أخذ أمره بالانحطاط لمزاحمة الأقطان الأجنبية له في الأسواق العالمية ومن بينها القطن المصري الذي لم يكن فيما مضى شيئاً يذكر إذا ما قيس بالقطن السوري والذي تقدم في منتصف القرن التاسع عشر.

التبغ: لقد كانت سوريا مشهورة بتصدير التبغ خاصة إلى مصر ويذكر "كيز" عندما يتحدث بحث كل باشاوية في سوريا إلى أن المناطق الشهيرة في التبغ كانت تصدر بعض محصولها إلى مصر مثل اللاذقية وصيدا وصور. كما أنه يذكر أن قيمة ما صدرته بيروت وحدها من التبغ السوري عامة إلى مصر تبلغ عام ١٨٤٥ نحو ١١٥٫٠٠٠ فرنك[6] ولم تكن بيروت تقتصر على تصدير التبغ المزروع في ضواحيها فقط إلى مصر بل كانت تصدر أيضاً تبوغ كثير من المدن الأخرى مثل تبغ صيدا وصور على أن أشهر أنواع هذا التبغ هي التبغ الكوراني (نسبة إلى الكورة)، والتبغ البيروتي، والتبغ الصوري، وهناك نوع آخر تدعوه المصادر "بالدخان الجبور"[7]. وهناك أنواع أخرى كما قلت، كانت تصدر من محلات إنتاجها رأساً مما لا حاجة لذكره.

١- Girard في Description ج. ١٧ ص: ٢٠.

٢- الرسالة رقم ١٦١ عام ١٢٥٨

٣- Guys في Esquisse ص: ٢٤٠.

٤- يستثنى من المخطوطات رقم ٤٠٦٠ عام ١٢٥١

٥- Volney ج. ٢ ص: ١١٢، و Girard في Description ج. ١٧ ص: ٢٠٧.

٦- Guys في Esquisse ص: ٢٤٠.

٧- الرسائل رقم ٧٦ عام ١٢٥١ ورقم ٩٢٩ ، ٨٨ عام ١٢٥٤

وهناك أنواع أخرى من صادرات بيروت لسوريا لعلها لم تكن تتمتع بما للأنواع التي ذكرناها من الأهمية والاعتبار وأشهر هذه الصادرات هي التالية: المشمش والقمر الدين والزبيب الدربلي وبالوظ دمشق وزيت الزيتون والصنوبر والتنباك العجمي ومعظمها صلات الهند والعجم وبغداد ومكة والخمور اللبنانية(١).

أضف إلى ذلك كله ما ذكرناه سابقاً عند بحث المنسوجات السورية من أن مصر كانت تستورد من بيروت وسوريا معادن النحاس، والحديد، والفحم الحجري، والألواح الخشبية لصنع السفن والمعدات الحربية، والفحم الخشبي، والحطب وغيره. زد على هذا كله النقود التي كانت تصدرها بيروت إلى مصر والتي بلغت قيمة ما صدرته بيروت منها إلى القطر المصري عام ١٨٤٥ نحو ٥,٥٠٠,٠٠٠ فرنك(٢). ولقد ذكرنا سابقاً أن مصر كانت تصدر أيضاً بالمقابل إلى بيروت أنواعاً من النقود ويستنتج من ذلك أحياناً يبدو أن هذه المبادلات النقدية كانت في كثير من الأحيان لغايات تجارية.

تعليقات على هذه المبادلات: إن مقدار أثمان المبادلات التجارية بين بيروت ومصر لا يتوفر لدى المؤرخين منه كثيراً لسنتين وحيدتين فقط: هما الآتيتان: الإحصاء الأول هو الذي ذكره Perrier الذي قلنا أنه كان سكرتيراً للقائد المصري سليمان باشا مدى ثلاث سنوات في سوريا (١٨٢٨-١٨٤٠) فقد قال إن قيمة صادرات مصر إلى بيروت بالنقد وسنوياً بنحو ١٤,٦٨٤,٠٠٠ قرش وأن قيمة واردات مصر تقدر بنحو ١٢,٠٩٠,٠٠٠ قرش(٣). والإحصاء الثاني هو الذي ذكره "غيز" عن عام ١٨٤٥ إذ قال إن قيمة صادرات مصر إلى بيروت في ذلك العام تبلغ نحو ٦,٤٩٠,٠٠٠ فرنك وقيمة ما تستورده مصر تبلغ ٤,٩٧٩,٦٠٠ فرنك(٤).

ونحن إذا ارجعنا إلى هذين الإحصاءين وقابلناهما بالإحصاءات للمبادلات التجارية بين بيروت والأمم الأخرى في تلك الأعوام لرأينا أن المبادلات هذه بين بيروت ومصر هي من أغنى المبادلات التجارية بين هذا المرفأ السوري وبقية أقطار العالم مما يدل على الصلة التجارية الوثيقة بين بيروت ومصر.

بيروت وبغداد:

ليس هناك ما يدل على وجود صلة تجارية مباشرة بين بغداد وبيروت وإنما الصلة التجارية المباشرة والحقيقية كانت بين دمشق وحلب وبغداد. ولقد ذكرنا في بحث علاقة بيروت التجارية مع دمشق أنه كانت هناك علاقة تجارية غير مباشرة بينها وبين بغداد وأن صلة الوصل بينهما إنما هي دمشق نفسها في غالب الأحيان إذ إنها كانت ترد قوافل بغداد فتبيع ما تحمله من البضائع وتشتري ما تحويه دمشق من البضائع الأخرى التي كانت أغلبها ترد إليها من بيروت

١- الوسائل رقم ٧ عام ١٢٥١، ورقم ٢١٢ عام ١٢٥٢، ورقم ١٥٧ و ١٨٤ عام ١٢٥٢. وراجع في المحفوظات رقم ٢٢٢٢ عام ١٢٤٩ و ٤٤٧١ و ٤٤٦٤ عام ١٢٥١

٢- Guys في Esquisse ص: ٢٢٩.

٣- Perrier. ص: ٩٢.

٤- Guys في Esquisse ص: ٢٢٧

بيروت من أوروبا وبعضها من منتوجات البلاد السورية وصناعتها.

ولعل أهمية علاقة بيروت ببغداد بواسطة دمشق إنما كانت تقوم في الدرجة الأولى على أن قوافل بغداد التي ترد إلى دمشق عدة مرات في السنة إنما كانت تحمل معظم منتوجات العراق وجوارها وإن منتوجات العجم والهند وبذا تكون تجارة العراق مع دمشق وبالتالي مع بيروت إنما هي تجارة ثلاث مقاطعات، البعض منها معروف بغناه الطبيعي، ولقد قال كيز، عن هذه البضائع التي ترد إلى دمشق من قوافل بغداد، "أنها كانت تصدّر إلى بيروت ومنها إلى بعض الدول الأوروبية ومصر وغيرها"(1).

ولقد كانت تجارة بيروت تتأثر، إلى حد ما، بقوافل بغداد هذه التي تأتي إلى دمشق، فإذا كان موسم بغداد مقبلاً والقوافل حاملة للمنتوجات الكثيرة، وكان رواج البضائع المحملة قبلاً من دمشق على أحسن حال اشترى القفل، كما يدعونه، البضائع الكثيرة سيما الأوروبية منها التي تستوردها دمشق بالقسم الأعظم منها من بيروت ومعنى ذلك رواج سوق التجارة لا في دمشق وحدها وإنما في بيروت أيضاً.

والغريب أنه لا تكاد تخلو رسالة من الرسائل الواردة لمحل بيهم من بعض الأخبار عن "قفل بغداد"، وعن السعاة الذين يصلون قبله وعن أحوال القفل ورواج بضائعه أو كسادها واشترائه لبضائع دمشق أو توقفه عن الشراء، وطلب إرسال بعض البضائع من بيروت إلى دمشق من أجل بيعها لتجار القفل، والسؤال عن البضائع اللازمة لبيروت مما يحمله القفل إلى ما هنالك من الأخبار والأسئلة الكثيرة التي إن دلت على شيء فإنما تدل على العلاقة المتينة التي كانت لتجارة بغداد مع بيروت عن طريق دمشق.

وأرى أن من الضروري هنا إيراد بعض مقتطفات مما كان يرد في الرسائل الصادرة عن دمشق إلى بيروت والتي تحمل أخبار قفل بغداد، إذ فيها وحدها الخبر اليقين والحجة الدامغة على تلك الصلة التجارية غير المباشرة.

فقد جاء في رسالة من هذه الرسائل ما نصه: "... حضر لطرفنا بشير القفل البغدادي وأنه بعد أربع خمس أيام يدخل إلى طرفنا والذي فهمنا أن الذي صحبته نحو ألف وما ئتين حمل من أقمشة وعفص و... ونيل... وخلافه فبقي المراد من جنابكم مهما لزم من أصناف البضايع الذي صحبته تعرفونا نشغلكم بها وتشغلوا البضائع أو ثمنه من طرفكم بدلها ... الخ"(2). فمضمون هذه الرسالة كاف للتدليل على ما كان لقفل بغداد من أثر في تجارة الاستيراد والتصدير في بيروت.

واستمع إلى بعض ما جاء في رسالة أخرى يتبين لك بوضوح كيف أن رواج التجارة في بيروت ودمشق كان

١- Guys في Esquisse ص: ٢٠١ و ٢٠٥

٢- الرسالة رقم ٢٤ عام ١٢٥٢

مستوقفاً إلى حد ما على تجارة بغداد وقطعها: "والذي بلغنا أن قادم ساعي من بغداد لم يزل باقي لحضوره نحو يوم ٢٠ نرجو الاتفاق أن يكون قادم معه أخبار جيدة عن أحوال السبب لأجل تدور الحركة شوية لأن الحال الحاصل لم يعد دام الديستر بستره ولكن الرجا بالله تكون الأخبار جيدة"(١).

وما يلي ولا أخبار أوردها فالرسائل التي توصلت بذكرها طافحة بمثل هذه العبارات تشكو كساد الأسواق ووقوف الحال عندما لا تكون سوق تجارة بغداد نافقة وعندما لا تكون البضائع التي تحملها القفل إلى دمشق أو تبشر بها منطوية على شيء من الرواج. وبالعكس فإنها تحمل التهاني وتطفح بالبشر حاملة إلى بيروت أنباء بغداد التي تنبئ برواج الحركة التجارية مما لا أرى كبير حاجة في التفصيل به.

أما عدد القوافل السنوية وعدد الإبل التي تحمل بضائع هذه القوافل فاختلاف المؤرخين فيه كبير ولعل هذا الاختلاف منشأه اختلاف التواريخ التي ذكر فيها هؤلاء المؤرخون إحصاءاتهم فقد قال جيرارد في بدء القرن التاسع عشر إن هذه القوافل تصل إلى دمشق قادمة من بغداد ثلاث أو أربع مرات في السنة وأن الواحدة منها تحوي نحو ٢-٣ آلاف من البعير(٢). ولكن "بلوندل" الذي زار البلاد في عامي ١٨٢٨-١٨٢٩ فقد زعم أن القافلة تتألف من ٤-٥ آلاف جمل(٣) ولكنه لم يذكر عددها السنوي. أما الرائد "هيل" الذي يظهر أنه زار سوريا بعد منتصف القرن التاسع عشر فكان على اختلاف بيّن في تقديره لعدد القوافل ومجموع الإبل مع سابقيه إذ قال إن القوافل تصل مرتين في السنة إلى دمشق وذلك في الأحوال العادية وأن كل واحدة منها تستخدم نحو ٢٠-٢٠٠ ألف جمل(٤).

ولعل إحصاء "كيز" يركن إليه أكثر من غيره لما قضاه في سوريا من الزمن حيث قنصلاً لفرنسا في مدن عديدة فقد أورد أن القوافل التي كانت تسير بين دمشق وبغداد كانت فيما مضى تبلغ ٣-٤ سنوياً ولكن الحركة التجارية في زمانه قد قلت عما كانت عليه سابقاً إذ أنها أصبحت تبلغ ٢-٣ قوافل في السنة وأن كل واحدة تتألف من ألف إلى ألف ومئتي بعير(٥).

وحيال اختلاف المؤرخين في هذا التقدير لا بد من القول بأنه راجع إلى اختلاف التواريخ التي ذكروا فيها هذه الإحصاءات كما يرجع إلى اختلاف رواج البضائع بين سنة وأخرى إذ أن رواج البضائع أو عدم رواجها يتوقف أثره على عددها السنوي وعدد ما تحوي من الجمال.

ولقد ذكر "بوالوكونت" أن الصلات التجارية في عام ١٨٢٦ بين بغداد ودمشق كانت على درجة من المتانة

١- الرسالة رقم ٩٦ عام ١٢٥٢

٢- Girard في Description . ج. ١٧ ص: ٢٠٨-٢٠٩

٣- Blondel . ص: ١٦٧

٤- Hill ص: ٤٠٩

٥- Guys في Relation . ج. ٢ ص: ٢٢٩، و ٢٢٧-٢٢٨

إذ بعثت بغداد إلى دمشق في ذلك العام بثلاثة قوافل مجموع ما تحويه من الإبل ٤٧٤٤ محملة بالبضائع المتنوعة التي تبلغ قيمتها ١٠,٧٠٠,٠٠٠ فرنك(١).

ويظهر أن القفل البغدادي كان يوفد بعض السعاة إلى دمشق قبل وصول القفل كي يهيئ الجو التجاري الضروري لتجارته ويبشر التجار بقرب قدومه، لأن التجار الذين كثيراً ما ينتظرون هذا القفل بفارغ الصبر فيطيرون الأخبار إلى بيروت كي يؤمنوا البضاعة الضرورية لهذا القفل. وكثيراً ما يطلقون على الساعي الذي يحمل أخبار قفل بغداد اسم "المبشر" عندما تكون الأخبار التي يحملها عن رواج البضائع السارة الشيقة. وربما سبق السعاة وصول القفل بمدة تبلغ العشرين يوماً أو أكثر. كما أن تجارة القفل في دمشق تتوقف على الأخبار التي تصلهم من بغداد عن أحوال التجارة فيها(٢) حتى أن القفل يكاد يرجع فارغاً إذا كانت أخبار تجارة بغداد غير سارة. وقد ورد في بعض الرسائل الواردة إلى بيروت من دمشق ما نصه: "... حضرت ثلاث سعاة من بغداد لكن معرفتهم الحال واقف لا بيع ولا شرا، ولا أحد طالب شيء والقفل الذي بطرفنا قاعد ينتظر الحمول ولا يريد يرجع خاضي(٣)".

كل ما ذكرته يدل على ما كان للقفل البغدادي من أثر في تجارة دمشق وبيروت، وما كان لرواج البضائع في بغداد نفسها من تأثير على أسواق هاتين المدينتين. ولو كنا نبحث في تجارة بغداد عامة لذكرنا بعض العوامل التي تؤثر على أسواقها فينتقل تأثيرها بالتالي إلى أسواق سوريا.

صادرات بغداد لدمشق وبيروت: إن قفل بغداد لم يكن لينقل من منتوجات العراق وحدها بل إنه يحمل منتوجات فارس والهند أيضاً. وهذه الصادرات التي تصل إلى دمشق ينقل قسم منها إلى بيروت ومنها إلى بلاد أوروبا وتركيا ومصر كما ذكرنا في بحث علاقة دمشق ببيروت. وأهم ما يحمله قفل بغداد من البضائع هي التالية:

يجلب من منتوجات فارس: جلود الخواريف، الراوند، والسجاد من جميع الأنواع، والشال، والتنباك العجمي، والصمغ، والعقاقير، والمنسوجات الهندية، والكشمير، وجلود الجمال، والزعفران، والكثيرة، ونصل السيوف، والحرائر، والفضة، واللؤلؤ وغير ذلك من الأنواع.

ويجلب هذا القفل من الهند بعض منتوجاتها التي تنقل إلى الخليج الفارسي ثم البصرة ومنها إلى بغداد حيث يحملها قفل بغداد إلى دمشق. وأهم صادرات الهند هذه هي: الحرائر الهندية الجميلة، وغزل القطن، والموسلين على اختلاف أنواعه، والكرموت الزهري، والشال ذو القيمة الغالية، وقيتاني الصين واليابان، واللآلئ، والأحجار الكريمة، والنيل، والتوابل، وبعض الأنسجة القطنية وغير ذلك من الأنواع التجارية.

١- Douin. ص: ٢٠٥

٢- الرسالة رقم ١٢٦ عام ١٢٥٢

٣- الرسائل رقم ٢٩ و٢٤ و٩٦ و٩٨ عام ١٢٥٢

الكثيرة العدد.

أما منتوجات العراق التي يحملها هذا القفل فهي التالية: النظرون، وملح البارود، والعفص، والجلود السختيان، والحصر، وريش النعام، والأواني الفخارية، وغزل القطن، ومنسوجات بغداد، والموصلين، والمحارم، والعباءات العربية وغيرها[1].

ولقد أورد لنا "كيز" إحصاء عن قافلة وصلت دمشق في زمانه دون أن يذكر لنا تاريخها الصحيح قال: إنها كانت مؤلفة من ٢٤٠٠ حمل مقسمة على البضائع التالية: ١٢١٤ حمل من التنباك، ٢٠٥ من الأنسجة، ١١٧ من العفص، ١٢٠ من الكتيرة، ٢٨٠ من الجلود، ١٩ من النيل، ٥ من شعر الماعز، ٨٢ من البن، ٨٠ من خشب الصباغة، ٢٢ من المغرة، ٢ من أنواع الصمغ، ٤ من الأواني الذهبية والفضية، ٤ من الكشمير، ١٥ من الأواني الفخارية، ٦٠ من مواد أخرى والحمول الباقية تحوي أمتعة رجال القفل ومؤونته[2].

ولعل هذه القافلة التي يحصي كيز فيها تحدث كانت في عام ١٨٢٦ لأن أمامنا رسالة واردة لمحمد باشا من دمشق تقول إن "جملة حمل القفل ٢٤٠٠"[3]. وعلى كل فهذه صورة عما تحمله إحدى هذه القوافل تساعدنا في توضيح إدراكنا لما كان يحمله القفل وعملية التجارة بين بغداد ودمشق التي رأينا أنها تخدم أسواق بيروت.

صادرات دمشق لبغداد: إن صادرات دمشق إلى بغداد كانت تجلب القسم الأكبر منها من بيروت كما ذكرنا وأهمها هي التالية: الخردوات على اختلاف أنواعها، البلور الملون، النحاس الأحمر، المنسوجات السويسرية والإنكليزية ~~والسويسرية~~، والأجواخ، وحرائر ليون وإيطاليا، الورق، الرصاص، الحديد، الفولاذ، الزجاج، الطرابيش، المجوهرات، الأسلحة المزينة، الساعات فرنسا وسويسرا، منسوجات مطرزة، أنسجة دمشق وحرائرها مع حرائر حلب، الصابون، الفوّة، الأثمار المجففة، السكر[4].

هذه هي أهم المبادلات التجارية بين دمشق وبغداد على أنه لا بد قبل الإنتهاء من هذه الصلة التجارية من ذكر بعض الملاحظات التي أعتقد أنها ضرورية في هذا الباب.

تعليقات على هذه المبادلات: أكرر ما قلته سابقاً من أن صادرات بغداد التي يحملها القفل ليست كلها من منتوجات العراق وحده. وكذا صادرات دمشق إلى بغداد ليست كلها من منتوجات سوريا وحدها. أضف إلى ذلك أن ما تصدره دمشق إلى بغداد لا يستهلك كله في العراق وإنما يباع لأسواق آسيا كما أن ما تصدره بغداد إلى دمشق من منتوجات

١- إن المعلومات عن هذه الصادرات جمعتها من المصادر التالية: الوثائق رقم ٢٩ و١٠١ و١٥٦ عام ١٢٥٢؛ ورقم ٢٤ عام ١٢٥٤. ورقم ٢٠ عام ١٢٥٥ وغيرها. ومن Guys في Esquisse ص: ٢٠٢ وفي Relation جـ١ ص: ٢٢٨. ومن Douin ص: ٢٥٥. ومن Perrier ص: ٨٥. ٢- Guys في Relation جـ١ ص: ٢٢٩-٢٣٠. ٣- الرسالة رقم ٢٠ عام ١٢٥٢

٤- Guys في Esquisse ص: ٢٠٢؛ وDouin ص: ٢٥٤؛ وPerrier ص: ٨٦ والرسائل العديدة التي أهمها الرسالة رقم ٢٥ عام ١٢٥٤

آسيا الاستهلاكية كلها في سوريا بل يصدر إلى بيروت ومنها إلى كثير من المدن الأوروبية والمصرية والتركية مما ذكرناه سابقاً ولا لزوم لإعادة البحث فيه. مما يدلنا على المقام الذي كانت تحتله سوريا والعراق في تجارة أوروبا مع آسيا تلك التجارة التي كانت من العوامل في ازدياد نشاطها التجاري.

لم تكن الصلة التجارية بين دمشق وبغداد مقتصرة على هذه القوافل فحسب وإنما كان هناك تجار من بغداد يقيمون في دمشق وربما جرت من أبناء بلدهم فيصدرون إليهم ما هو مطلوب من البضائع الموجودة في دمشق ويستوردون منهم ما يرون أن الحاجة ماسة إليه. حتى أنهم ليستوردون بضائع من الخارج على حسابهم فيبيعونها في دمشق في بعض الأحيان أو يصدرونها إلى بغداد[1]. ولكن ليس لدينا من المعلومات ما يدل على إقامة بعض التجار الدمشقيين في بغداد.

أما الطريق التي كانت تسيرها هذه القوافل فيجد القارئ تفصيلاً عنها في بحث المواصلات كما يجد تفصيلاً عن المدة التي تقطعها القوافل هذه الطريق والأخطار التي تتعرض لها في سيرها والنفقات التي تكلفها.

وقد بلغ ما صدرته بغداد إلى دمشق عام ١٨٢٢ من بضائعها ومن بضائع العجم والهند والشرق الأقصى نحو ٤,٥٢٥,٠٠٠ فرنك، كما بلغت قيمة ما صدرته دمشق من البضائع المختلفة في ذلك العام إلى بغداد نحو ٢,٢١٠,٠٠٠ فرنك[2]. أي أن قيمة صادرات دمشق إلى بغداد هي نحو نصف قيمة ما تستورده منها ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن هذه البضائع التي كانت ترد مع القوافل كانت تصدرها بيروت، كما ذكرنا، إلى أقطار عديدة في أوروبا وإلى مصر وتركيا، بينما أنه ليس هناك ما يدل على أن ما كانت ترسله دمشق إليها كانت تصدره لغير العجم والهند.

بيروت والحجاز:

إن ما ذكرناه عن علاقة بيروت ببغداد ينطبق بعض الشيء عن علاقتها بالحجاز من أن دمشق كانت واسطة في هذه الصلة التجارية، إذ أن القافلة الكبرى للحج كانت تسير من دمشق إلى مكة، فدمشق، ودمشق وحدها كانت نقطة تلاقي جميع مسلمي أوروبا وآسيا، ومسلمي أفريقيا القادمين عن طريق القاهرة والراغبين في زيارة بيت الله الحرام في مكة ومقام النبي (صلعم) في المدينة[3].

ولست أريد في هذا البحث أن أطيل في شرح الاحتفالات والمراسم الدينية لسفر قافلة الحاج وعودتها ولا بوظيفة أمير الحج ولا بأعمال الحكومة وسياستها لتأمين سير هذه القافلة ووصولها بسلام[4] فلذلك اكتفي بهذا التنويه عنه دون إطالة في البحث والشرح.

١- الرسائل رقم ١٦٢ عام ١٢٥٢؛ ورقم ٩١ و١٠٩ عام ١٢٥٤ ورقم ٦٠ بدون تاريخ.

٢- Guys في Esquisse ص: ٢٠٢ و٢٠٤

٣- Guys في Relation ج ١، ص: ٢٢٦. Irby & Mangles ص: ٢٤٠ - ٢٤٤؛ ورقم في المخطوطات رقم ٤٢٧٧ ص ٥١

٤- من أراد التفاصيل فليرجع إلى Browne ص: ٢٩٤ - ٢٩٦

إن الدين الإسلامي لم يحرّم الاتجار على الحاج أثناء قيامهم بهذه الفريضة الدينية، ولذا فقد كانت غاية الكثير من هؤلاء الحجاج لا زيارة الأراضي المقدسة فحسب وإنما التجارة مع أداء فريضة الحج أيضاً.[1]

يجتمع الحجاج من الأصقاع والبلاد المختلفة في دمشق ويقيمون فيها مدة، في الذهاب والإياب بنحو شهر تقريباً، يقومون خلاله بضروب أنواع التجارة من بيع وشراء فيبيعون ما يحملونه من بلادهم من أنواع البضائع إلى تجار دمشق وربما إلى تجار البلاد المختلفة ويشترون ما تحتاجه بلادهم من دمشق ومن تجار البلاد الأخرى ~~[illegible]~~ أضف إلى ذلك أن كثيراً منهم كان يحمل في عودته إلى دمشق بعض منسوجات الحجاز والأراضي المقدسة نفسها. وإذا علمت أن عدد هؤلاء الحجاج يقدر أحياناً بنحو ٣٠ - ٤٠ ألف حاج أدركت الحركة التجارية التي كانت تحظى بها دمشق في موسم الحج هذا في ذهاب القافلة وإيابها حتى إنها لتشبه، كما قال كيز، في ذلك الأثناء الأسواق أو المواسم "Foires" التي كانت تقام في "ليبزيغ" و"فرانكفورت" و"بوكير" وغيرها.[2] مما قلّ أن تحلم به مدينة أخرى غير دمشق.

هذه القوافل الموسمية التي كانت تسير بين دمشق وبلاد الحجاز تتألف عادة من نحو ١٥ - ٢٠ ألف بعير حتى إن هذا العدد ليبلغ في بعض الأحيان الـ ٣٠ - ٤٠ ألفاً وحتى ٥٠ ألفاً أيضاً تحمل أمتعة الحجاج وتجارتهم وما تحملهم أيضاً.[3] ذلك أن موسم الحج هذا وكثرة الحجاج تتوقف على الحالة السياسية في البلاد التي تسير فيها كما أنها تتوقف على الحالة المادية ورواج التجارة أو كسادها. ولكن الأمن كان عنصراً أساسياً في تسيير هذه القوافل إذ كان يحصل في بعض الأحيان أن تعود القوافل أدراجها لعدم سيرها من دمشق لانعدام الأمن في طريقها كما حدث ذلك أثناء ثورة الوهابيين.[4] أضف إلى ذلك الخوف من القبائل العربية الساكنة طريق هذه القوافل وسياسة الحكومة نحوها مما سنقول عنه كلمة في بحث المواصلات.

أما علاقة بيروت التجارية بقوافل الحج هذه فهي أنها كانت تستورد من دمشق بعض ما يجلبه التجار الحجاج في حملهم ~~[illegible]~~ في دمشق من بضائع الأصقاع الإسلامية المختلفة ومنسوجات الحجاز نفسها، كما أنها كانت تصدر إلى دمشق بعض البضائع الأوروبية التي يرغب هؤلاء الحجاج فيما أن يزيدوا بحركة البيع والشراء في دمشق التي يسببها مسير هذه القافلة وعودتها إليها. وفي بعض الرسائل الواردة لمحل بيرام من دمشق ما يؤيد ما ذهبنا إليه من علاقة بيروت الغير مباشرة بقافلة مكة هذه فقد ورد في بعض الرسائل ما نصه: «... وإن كانت الشالات والسلاكات نحن متحسبين عندنا أننا نبقيها لحضور

١- Volney ج. ٢، ص: ١٧٥ وارجع أيضاً إلى Guys في Relation ج. ١، ص: ٢٩٧.

٢- Guys في Relation ج. ١، ص: ٢٩٧. وارجع أيضاً إلى Dauin ص: ٢٥٤.

٣- " في Esquisse ص: ٢١٢

٤- Dodwell. ص: ٤٢

الحج الشريف ولابد في أعوام إن شاء الله يصير مثل الحال أحيرها. انا نحسبهم عند الكنجية لأن الكنجية صار المال عندهم للهلاك"[1]. على أن هنالك رسائل أخرى كثيرة من هذا النوع صادرة عن دمشق تؤيد أثر تجارة قفل الحاج في دمشق على بيروت وحدها، في رسالة منها ما نصه: "..... حضرت أخبار الحج أنها طيبة وحصل جبر ولكن لما دخل الحج وجدنا التجار أغلب البيع عليهم صار دون الكيس لم معهم مصاري في كل أرزاقه. وبخصوص الأعجام ما بل نظرهم نحو الحرير مثل المحمل والأطلس أخرجي وصار بين مجازي مع الحاج ...الخ"[2] من مثل هذه الرسالة نعلم بروز بأحوال الحج في دمشق وما يطلبه الحاج وما يجلبونه معهم من البضائع إلى جانب غير ذلك من المعلومات التي لها مساس العلاقة بتجارة بيروت كما نرى.

ما تحمله قوافل الحج الى دمشق : رأينا أن قوافل الحج تحمل بضائع البلاد الإسلامية المختلفة بجانب منسوجات الأراضي المقدسة المقصودة للحج ومن أهم أنواع هذه البضائع والمنسوجات الواردة إلى دمشق بسبب قافلة الحج هي التالية: البن الحجازي، الصموغ، التوابل، الأنسجة المختلفة وأشهرها أقمشة سورات وموسلين الهند والشال، ثم القشاني، خشب الند، المرمر، ريش النعام، العطورات، التمر الهندي، الحناء، وأنواع مختلفة من النقود[3].

ما تحمله قوافل الحج من دمشق : إن ما يشتريه الحاج من دمشق من البضائع لا يكاد يقوم تحت الحصر لما كانت عليه هذه الحركة التجارية من الرواج على أننا نقتصر على الهام من أنواع هذه البضائع وهي: الأنسجة على اختلاف أنواعها من حرير الأ جواخ والطرابيش، الخردوات، أنواع البلور، المجوهرات، الساعات وكثير من منسوجات البلاد السورية والأوروبية[4].

تعليقات على هذه المبادلات : إن البضائع التي كانت ترد إلى دمشق من قوافل الحج كانت تبعث بها، أو بالحري بقسم منها إلى بيروت ومنها يصدر هذا المرفأ إلى مصر والاستنبول وإزمير واليونان وأوروبا[5]. وقد رأينا كيف أن دمشق كانت تستورد معظم البضائع اللازمة التي يرغب الحاج من بيروت.

وسنرى تفصيلاً عن المسافة التي الكائنة بين دمشق ومكة والمدينة والمدة اللازمة للقوافل لاجتيازها والأخطار التي تحيق بالحاج في بحث المواصلات.

وقد بلغت قيمة صادرات مكة إلى دمشق نحو عام ١٨٤٢ نحو ٧٥٠،٠٠٠ فرنك وقيمة ما صدرته دمشق

١- الرسالة رقم ٦٢ عام ١٢٥١

٢- الرسالة رقم ٢٤ عام ١٢٥٥

٣- Guys في Relation ج.١ ص: ٢٤٧، وفي Esquisse ص: ٢٠٢ و ٢٢٤. والرسالة رقم ٢٤ عام ١٢٥٥.

٤- ، في Esquisse ص: ٢٠٢ و ٢٠٤.

٥- Guys في Esquisse ص: ٢٠٥

الجل من البضائع في ذلك العام نحو ٥٨٥,٠٠٠ جنيه على ما يذكر "كيز"(١) وأعتقد أن هذا المؤرخ إنما يقصد بهذا الإحصاء قيم البضائع التي تباع وتشترى في دمشق بسبب حركة قافلة مكة. وعلى كل فإن نظرة إلى هذه العددية تدل بوضوح على زيادة صادرات دمشق إلى مكة عن وارداتها منها مما يدل على الفائدة الكبرى التي تجنيها دمشق وبالتالي بيروت من وراء هذا الموسم خاصة إذا كانت كل السنوات تعطي مثل هذه النتائج.

ولكي نختم هذا البحث أرى أنه لا بأس من إيراد الإحصاء الذي ذكره "كيز" عن البضائع التي اشتراها الحجاج من دمشق عام ١٢٥١ فقد بلغ ما ابتاعه الحجاج في هذه السنة من دمشق ٢,٤٩٥ قطعة من المنسوجات الإنكليزية، ٢,٧٠٠ رطل من الغزل القطني، ١٢,٠٠٠ رطل من السكر الناعم الإفرنسي، ٨,٠٠٠ رطل من السكر الإنكليزي، وكذا فقد صرفت الحكومة ٨ - ١٠ "بالات" حزم من الجوخ في صنع الألبسة التي وزعها الباشا على رؤساء قبائل البدو وعلى أرباب معينة(٢).

بيروت وتركيا:

تركيا هي الوطن الأم لسوريا في ذلك العهد بل في حقبة كبرى منه، وأعني بذلك أن سوريا كانت خاضعة للحكم العثماني وكانت أيالة من أيالات هذه الدولة. فبحكم هذه التبعية لا بد وأن تكون هناك صلات تجارية بين البلدين. أضف إلى ذلك أن القوانين والشرائع والنظم تكاد تكون واحدة في سوريا وتركيا وفي ذلك ما فيه من تسهيل للتجارة بينهما. زد على ذلك كله وحدة النقد بينهما أيضاً.

ومجاورة سوريا لتركيا، وموقعها الطبيعي يحتم عليها التبادل التجاري سيما وأن دين أغلب السكان هو واحد واللغة تكاد تكون واحدة وهذا كله ~~يبعث~~ يؤثر في نمو العلاقات التجارية بين الشعبين.

وبيروت أشهر المرافئ السورية في ذلك الحين كانت تتمتع بكثير من هذه المبادلات التجارية بينها وبين بعض المرافئ التركية. وذلك ما يعنينا بحثه في هذا المضمار معترفين بوجود علاقة كبرى بين كثير من المدن السورية الأخرى والبلاد التركية وأخص منها بالذكر حلب ودمشق التي أشرت بلمحة بسيطة إلى علاقاتها التجارية بتركيا.

رأينا فيما مضى كيف أن سوريا عامة وبيروت خاصة كانت تشتري البضائع الإنكليزية من جزر ثم تحولت عنها بعد ذلك إلى إزمير واستنبول حيث وجدت في ذلك الفائدة لتجارتها وكان ذلك حتى عام ١٨٢٠. وذكرنا كيف أن التجار في بيروت رأوا بعد ذلك أن تحقيق فائدة أكبر لهم إنما يكون عن الاتجار مباشرة مع معامل

١- Esquisse في Guys ص: ٢٠٢ و٢٠٤

٢- المصدر نفسه ص: ٢١٤

مرافئ البحر الأبيض المتوسط مثل ليفورنا ومرسيليا وهكذا كان .

فقد كانت بيروت إذاً ، في مدة ما من الحقبة التي نبحثها ، تستورد البضائع الإنكليزية عن طريق المرافئ التركية التي أشهرها استنبول الواقعة على البوسفور عند مدخله بحر مرمرة وأزمير الواقعة على بحر إيجه .

ومع ذلك فإن الرسائل المحفوظة لنا عن محل بيهم في بيروت تدل دلالة واضحة على أن العلاقات التجارية ظلت على شيء من المتانة بين بيروت وثلاثة من المرافئ التركية هي استنبول وأزمير وترسوس .

صادرات تركيا لبيروت: إن الصادرات التركية إلى بيروت كثيرة الأنواع أقتصر على ذكر الهام منها وهي التالية : المنسوجات القطنية والحريرية والأجواخ* التي ليست كلها من مصنوعات تركية وإنما كانت من المصنوعات البلاد الأوروبية . الحبوب على اختلاف أنواعها ، العقاقير ، الأواني البلورية ، الحديد والمعادن المقطعة من ترسوس ، بعض المواد الذهبية والفضية[1] .

(* الطرابيش)

صادرات بيروت لتركيا: وكذا الأمر في صادرات بيروت إلى المرافئ التركية فقد كانت على شيء من التنوع والكثرة على أن أهمها هي التالية : الأنسجة الوطنية على اختلاف أنواعها من حريرية وصوفية وقطنية ، السنامكي ، القمر الدين ، المشمش ، التين المجفف ، الفوة ، الحرير والشرانق ، الزيت والصابون ، العفص ، التبغ والصمغ ، أنواع من المواد الذهبية والفضية ومنهم من منسوجات الهند والعجم والعراق والحجاز مما تحمله قوافل بغداد ومكة[2] .

تعليقات على هذه المبادلات: إن الصلات التجارية بين سوريا وتركيا لا تقتصر على علاقة بيروت مع بعض المرافئ التركية التي ذكرناها بل كانت أوسع من ذلك كما رأينا .

ثم إن صادرات بيروت إلى تركيا وصادرات تركيا إلى بيروت لم تكن من منتوجات تركيا وسوريا فحسب وإنما كانت من بعض البلاد ذات العلاقة التجارية بالبلدين أيضاً .

لقد بلغت قيمة صادرات تركيا إلى بيروت عام ١٨٤٥ نحو ٢,٥٩٨,٨٥٠ فرنكاً . وقيمة صادرات بيروت إليها في ذلك العام نحو ٦,٢٨٢,٩٢٠ فرنكاً حسب إحصاء "كيز"[3] وهو مبلغ ، إذا قيس بقيمة المبادلات بين بيروت والمدن الأخرى في ذلك العام ، يأتي في الدرجة الثالثة . ولقد ذكر Perrier إحصاء آخر فقدرت قيمة صادرات تركيا إلى بيروت بنحو ٨,٤٨١,٤٠٠ قرش وصادرات مثلها بنحو ٤,٧٦٧,٢٠٠ قرش[4] .

١- Guys في Esquisse ص : ٢٢٨ - ٢٢٩ . و Farley ص : ٢٧١ . والرسائل رقم ١٢ عام ١٢٥١ ورقم ١١٧ عام ١٢٥٤

٢- نفس المصدر ص : ٢٠٥ و ٢٢٩ - ٢٤٠ . و Farley ص : ٢٧٢ . والرسائل رقم ١٥٦ عام ١٢٥٤ ورقم ١٥٤ عام ١٢٥٢

٣- نفس المصدر ص : ٢٢٧ ٤- Perrier ص : ٩٢

ولذلك أنه لا بد من الإشارة إليه أيضاً وهو أن تجارة بيروت مع دمشق كانت تتأثر بطريقة غير مباشرة بتجارة تركيا البرية مع دمشق ذلك أن تركيا كانت تصدر في بعض الأحيان المنسوجات والغزل القطني وغيره إلى دمشق فتزاحم هذه البضائع صادرات بيروت إلى هذه المدينة وتكون مدعاة لهبوط أسعار بعض الحاجيات فيها[1].

بيروت وقبرص :

لقد كانت جزيرة قبرص في الحقبة التي نبحثها تابعة للحكومة العثمانية ولم تلحق بانكلترا إلا في عام ١٨٧٨ على إثر معاهدة برلين[2]. ولذا فقد كانت تجمعها وبيروت صلة سياسية هو كونهما تابعين للحكم العثماني وكثيراً ما يلعب مثل هذا الأمر السياسي دوره في الاقتصاديات والمبادلات التجارية. وقبرص واقعة على طريق المراكب التي كانت تؤم سوريا قادمة من أوروبا[3] وقد كان لذلك أثره في تجارة البلدين.

ولقد ذكرنا سابقاً أن قبرص ظلت أمداً بعيداً مستودعاً كبيراً لتجارة أوروبا مع سوريا عامة، من حيث الصادر والوارد. ذلك أن التجار السوريين كانوا يأخذون إليها ويشترون ما يلزمهم من البضائع الأوروبية مثلما أنهم يجلبون إليها ما يريدون بيعه من حاصلات البلاد. ومن لا تساعده ظروفه منهم على السفر إلى هذه الجزيرة كان يكتب إلى بعض عملائه يطلب ما يلزمه من البضائع. ولكن الحال تغيرت بعد ذلك إذ أن التجار السوريين تحولوا عنها إلى إزمير واستنبول ثم إلى المرافئ الأوروبية بعد عام ١٨٢٠[4].

ولكن هذه العلاقة التجارية لم تنقطع في الحقبة التي نبحثها وإن كانت قد ضعفت عن ذي قبل ذلك أننا نراها واسطة تجارية بين بيروت وبعض المرافئ التركية كما أنها ظلت واسطة تجارية بين بيروت وبعض المدن الأوروبية[5].

أضف إلى ذلك كله أنه كانت بين بيروت وهذه الجزيرة مبادلات تجارية مباشرة يجب أن نذكرها بشيء من الاختصار.

صادرات قبرص لبيروت: إن أهم ما كانت تصدره قبرص إلى بيروت في ذلك العهد كان ينحصر في المواد الأولية التي هي من منتوجاتها المحلية. وأهم هذه الصادرات هي التالية:

الحرير: لقد كانت قبرص تبعث إلى بيروت بحريرها الذي كان يعرف في الأسواق الأوروبية باسم الحرير القبرصي أو الحرير البافي نسبة إلى مدينة واقعة على الساحل الغربي الجنوبي من الجزيرة تدعى بافوس". ولم تكن

١- الرسائل رقم ١٨٦ و ٢٨٦ عام ١٨٥٢.

٢- Noyes. ص: ٢٨٥

٣- Masson. ص: ٥١٠

٤- Renne في Guys ص: ٢٢٨ و ٢٢٥

٥- الرسائل رقم ٢ عام ١٨٤٦م. ورقم ٢١٧ و ٢٥٧ عام ١٨٥٢ ورقم ٩٢ عام ١٨٥٤

بيروت تشتري هذا الحرير لاستهلاك سوريا وإنما تشتريه من الجزيرة لتبعث به رأساً مرة إلى أوروبا أي أن بعض تجار بيروت، كما هو الحال في صيدا، يرسلون إلى بعض عملائهم في قبرص الدراهم ويكلفونهم بشراء هذا الحرير مع تعريفهم الوجهة التي يجب أن يصدروه إليها والتي هي في غالب الأحيان ليكورنا ومرسيليا[١]. وهذا يدل على أن تجار هذه الجزيرة لا يبيعون دائماً منتوجاتهم إلى الأسواق العالمية وإنما بعض تجار بيروت كثيراً ما يقومون بهذه المهمة التجارية.

القطن: وما قيل في الحرير يقال أيضاً في القطن القبرصي المشهور بهذا الإسم في الأسواق الأوروبية العامة، ذلك أن القطن الذي كثيراً ما كان يشتريه بعض تجار بيروت مثلما كان أصحاب صيدا، من هذه الجزيرة ويصدرونه إلى أسواق أوروبا[٢].

ولقد كانت قبرص تصدر أيضاً إلى بيروت بعض البطيخ الأصفر والأحمر والقرنبيط[٣] كما كانت تبعث إليها بعض أنواع النقد ثمناً لبعض البضائع أو بقطع من الفضة والذهب بقصد التجارة[٤].

صادرات بيروت إلى قبرص: أما بيروت فقد كانت تصدر إلى قبرص بعض الأقمشة الأوروبية المختلفة والطرابيش مع أنه كان يرد إليها قسم من هذه البضائع من ترستة واستانبول مباشرة. كما أنها كانت تصدر إليها أيضاً بعض خارز وأواني دمشق مع بضائع بغداد مثل التنباك واللؤلؤ والنيل وغيره. أضف إلى ذلك ما كانت تبعث به إليها من بعض منتوجات البلاد مثل صيدا وخاصة الصابون، مع بعض أنواع العملة لشراء بعض محصول الجزيرة[٥].

تعليقات على هذه المبادلات: هذه هي أهم المبادلات التجارية بين قبرص وبيروت والمؤرخون المعاصرون لذلك العهد لم يهتموا بها الإهتمام الكافي ولذا فليس لدينا أي إحصاء عن أثمان هذه المبادلات التجارية بين البلدين.

. . . .

هذه هي أهم العلاقات التجارية الخارجية بين بيروت والمدن الأوروبية والعربية والتركية ولكن بحثنا في هذه العلاقات لا يكون تاماً كاملاً إلا إذا تمكنا من الإحصاءات عن صادرات بيروت ووارداتها لنحكم على تقدم تجارتها أو تأخرها، كما أنه لا يكون تاماً أيضاً إلا إذا ألقينا نظرة على الصادرات والواردات وأنواعها والنظر في الميزان الإقتصادي في بيروت وعدم تعادله ثم وظيفة النقود في هذا التعادل.

١- Masson ص: ٥١٠. والرسائل رقم ١٢ و٢٥٧ عام ١٨٢٦؛ ورقم ٩٠ عام ١٨٥٢.

٢- الرسائل رقم ٢ و١١ عام ١٨٢٦

٣- Blondel ص: ٢٧

٤- الرسائل رقم ١٢ عام ١٨٢٦ ورقم ٩٢ عام ١٨٥٤

٥- الرسائل رقم ١٢ عام ١٨٢٦، ورقم ٦٦ عام ١٨٥٢؛ ورقم ٩٢ و٩٨ و١١٤ عام ١٨٥٤.

الفصل السادس

نظرات في تجارة بيروت الخارجية

إن ما ذكرناه في تجارة بيروت الخارجية حتى الآن ليدل على ما كان لها من العلاقات التجارية الواسعة وعلى المركز التجاري الهام الذي أصبحت بيروت من أجله تتمتع بالشهرة الفائقة والصيت الذائع. كما أنه يدل على أن بيروت كانت صلة وصل بين أوروبا وآسيا تصدر إلى أوروبا ما تحمله قوافل بغداد ومكة من منسوجات الهند والعجم والعراق والحجاز ومنسوجات البلاد السورية وتستورد منها البضائع والمنسوجات التي أصبحت هي ضرورية لاستهلاكها واستهلاك البلاد السورية عامة ولكنها تقوم بتصديرها إلى أواسط آسيا والهند والبلاد العربية:

وعلينا الآن أن نورد قائمة بقيمة صادرات بيروت ووارداتها خلال سنين متتابعة لنرى تقدم بيروت التجاري وتحكم في ميزانها الاقتصادي أي في اختلاف الصادرات عن الواردات وفي أي الجهتين هي الراجحة. وهنالك عدد من الإحصاءات يذكرها بعض المؤرخين على أني أميل إلى تفصيل الإحصاء الذي أورده "كير" لما امتاز به هذا المؤرخ من الدقة العلمية والتضلع بتاريخ بيروت الاقتصادي وللمدة الطويلة التي قضاها في البلاد السورية. وإليك إحصاء "كير" هذا هو الشامل مقدراً بالفرنكات الفرنسية:

السنة	الواردات	الصادرات
١٨٢٧	٠٥,٠٦٨,١٦٢	٣,٧٢١,٢١٥
١٨٣٣	١١,١٨٥,٠٢٤	٥,٨٦٨,١٩٠
١٨٣٤	١١,٩٥٥,٧٥٠	٨,٣١٦,٥٦٣
١٨٣٥	١٢,٠٤٨,٤٨٢	٧,٠٦٧,٧٢٩
١٨٣٦	١٦,٥١٧,٥١٢	٩,٠٤٦,٣٨٨
١٨٣٧	١١,٧١٢,٤٠٥	٦,٣٥٦,٢١٨
١٨٤١	١٩,٧٤٧,١٥٨	١٥,٣٦٩,٤٨٩
١٨٤٢	٢٨,٤٠١,٠٠٠	١٦,٠١٣,٠٠٠
١٨٤٣	٢٢,١٦٣,٠٠٠	١٦,٨٠٠,٠٠٠
١٨٤٤	٢٤,٤٣٠,٠٠٠	١٥,٨٦٢,٠٠٠
١٨٤٥	٢١,٧٨٨,٠٠٠	١٦,٠١٢,٠٠٠
١٨٤٦	١٥,٧٦٦,٥٦٠	١٠,٠٨٥,١٨٠

السنة	الواردات	الصادرات
١٨٥٢	٢٠,٨٦٤,٨٨١	٢٠,٢٦٦,٨٦٠
١٨٥٤	٢٤,٨٤٨,٧٤٠	٢١,٨٤٠,٤٠٢ (١)

إن نظرة واحدة إلى هذا الجدول تدل دلالة واضحة على أن صادرات بيروت هي دائماً أقل من وارداتها حتى أننا لا نرى في سنة من هذه السنوات تعادلاً بين الصادر والوارد وفي هذا معنى كبير في حياة البلاد الاقتصادية وهو أن ثروة البلاد آخذة في النضوب وأن مصيرها الاقتصادي ماثل نحو الانهيار وأن حالتها المادية ستعتريها الخلل إذا لم تمتد إليها يد الإصلاح.

ولكن كيف يتعادل الصادر والوارد في بيروت أي ما تدفع بيروت لقاء هذه الزيادة مما تستورده كي تعدل كفة الواردات الراجحة؟ إنها تدفعه من ثروتها. إنها تدفع السبائك الذهبية والعملة الذهبية والفضية كي تصل إلى هذا التعادل وهذا مدعاة لإفقار البلاد لما تتعرض له(٢) من نضوب معين ثروتها.

ولكننا رأينا في ذكر علاقات بيروت التجارية أنها كانت تصدر الذهب والفضة من النقود فكيف إذاً لم يتعادل هذا الصادر مع الوارد؟ لقد كان كثير من النقود والأشياء الثمينة تتسرب إلى خارج البلاد دون أن يعطى لها تصريح جمركي أي أنها تهرّب إلى البلاد الأجنبية(٣) إذ نظراً لتصدير المال كان دائماً ممنوعاً من قبل السلطات وهذه النقود هي التي تعمل على توازن كفتي الصادر والوارد في بيروت.

ثم إننا إذا ألقينا نظرة إلى المواد التي ترد إلى بيروت والتي تصدر منها لرأينا أن أغلب ما كان يرد إلى بيروت من البلاد الأجنبية إنما هو المصنوعات والمنسوجات وأن أغلب ما يصدر منها إلى البلاد الأوروبية إنما هو المواد الأولية الضرورية للصناعة كالحرير والقطن والصوف وغيرها مما كانت أوروبا في مسيس الحاجة إليه من أجل صناعتها. ومن هنا يمكننا أن نصل إلى نتيجة وهي أن صناعة البلاد السورية كانت على درجة من الانحطاط والاضمحلال إذ أن تصدير المواد الأولية إنما يدل في غالب الأحيان على انحطاط البلاد التي تصدرها إذ أنه ليس لديها من المعامل ما يستنفذ هذه المواد الأولية. ولقد قال Perrier في هذا المعنى ما نصه: "إن تصدير المواد الأولية التي ترجع مشغولة هو سبب خراب سوريا"(٢) ولقد أيد ذلك أيضاً "كيز" فيما يتعلق بتأثير تصدير هذه المواد الأولية على اقتصاديات البلاد السورية عامة(٤).

١- Guys في Esquisse ص: ٢٢٩. وارجع أيضاً إلى Farley ص: ٢٧٠-٢٧٢. وإلى Daun ص ٢٦٩-٢٧٠.

٢- Perrier ص: ٩٢

٤- Guys في Resume ص: ٢٢٩

٣- نفس المصدر ص: ٨٧-٨٨

أما فيما يتعلق بالمقارنة بين الدول من حيث مبادلاتها التجارية مع بيروت فأمر عسير إذا عرفنا أن دولة مثلاً كانت هي الأولى في علاقاتها التجارية مع بيروت تراها في سنة أخرى لا تشغل هذا المقام ولذلك من الصعب كثيراً أن نقول إن فرنسا أو إنكلترا مثلاً هي أكثر الدول صلة تجارية ببيروت ومع ذلك فلا بد أن نورد هنا الإحصاء الذي كثيراً ما استندت إليه في الأبحاث السابقة. وهذا الإحصاء هو الذي أورده كينر عن المبادلات التجارية بين بيروت والبلاد ذات العلاقة وذلك عام ١٨٤٥ والإحصاء هو مقدر بالفرنكات:

الدول	الصادرات إلى بيروت	الواردات منها:
فرنسا	٢,٧٥٠,٢٧٥	٢,٠٢٨,٢٤٨
النمسا	١,٦٧٢,١٠٠	٠٠٧٩,٩٠٠
مصر	٦,٤٩٠,٠٠٠	٤,٩٧٩,٦٠٠
بريطانيا	٥,٧٤٥,٨٠٠	٥,٧٦٠,٩٠٠
توسكانه	٤٤٢,٨٠٠	٨٥١,٦٠٠ (العدد الأول عن توسكانه والثاني عن ...)
تركيا	٢,٥٩٨,٨٥٠	٤,٢٨٢,٤٤٠ [1]

بقي علينا أن نورد جدولاً بعدد المراكب التي كانت ترد إلى بيروت من البلاد المختلفة والتي تحمل البضائع إلى مرفئها وتحمل من هذا المرفأ صادرات بيروت والإحصاء لهذا الإحصاء أيضاً كما ذكره Guys عن عام ١٨٤٥:

الدول	الدخول		المغادرة		المجموع	
فرنسا	٥٦ مركباً	٧,٠٩٥ طناً	٤٤ مركباً	٥,٦٥٠ طناً	١٠٠ مركب	١٢,٦٨٥ طناً
إنكلترا	٤٠	٥,١٨٩	٣٩	٥٠٦٠	٧٩	١٠٢٤٩
روسيا	١١	٣٦٥٨	٠٩	٣٣١٨	٢٠	٠٦٩٧٦
اليونان	٤٠	٣١٤٢	٤٠	٣١٤٦	٨٠	٠٦٢٨٨
سردينيا	١٩	٣١٢٨	١٩	٣١٢٨	٣٨	٠٦٢٥٦
النمسا	١٥	٢٤٣٨	١٥	٢٤٣٨	٣٠	٠٤٨٧٦
توسكانه	٠٦	٠٩٣٠	٦	٩٣٠	١٢	١٨٦٠

١- Guys في Esquisse ص: ٢٢٦ - ٢٢٧. وهناك إحصاءات أخرى عن هذا اكتفي بالإحصاء كنموذج مشيراً إلى مراجعها لمن أراد التوسع: Perrier ص: ٩٢. و Douin ص: ٢٦٩. و Farley ص: ٢٧٠.

تركيا	٢٩٧	٢٨٤١٨	٢٩٧	٢٨٤١٨	٥٩٤	٥٦٨٣٦
مصر	١٠٠	١٢٢٩١	٠٩٧	١٢١٠٢	١٩٧	٢٤٣٩٣
المجموع	٥٨٤ مركباً	٧٦,١٢٩ طناً	٥٦٦ مركباً	٧٤,٠٩٠ طناً	١١٥٠ مركباً	١٥٠,٢١٩ طناً.[1]

ومعنى ذلك أن حركة الملاحة في بيروت بلغت عام ١٨٤٥ ١٥٠,٢١٩ طناً محملة في مراكب عددها ١١٥٠. ولكن إذا قارنا هذا الإحصاء مع إحصاء عام ١٨٥٠ الذي ذكره "كيز" نفسه لوجدنا النسبة متشابهة إذ ذكر أن حمولة المراكب التي دخلت إلى بيروت وخرجت منها في ذلك العام بلغت ٢٥٨,٠٠٠ طن وأما في عام ١٨٥٥ فقد بلغت حمولة هذه المراكب الداخلة إلى مرفأ بيروت والمغادرة له ٤٢١,٦٦٦ طناً.[2]

ثم إن نظرة يلقيها المرء على الجدول الأول لصادرات بيروت ووارداتها خلال سنين عديدة وعلى الحركة التجارية في مرفأ بيروت وتطورها ليدرك حدود ما آل إليه تقدم بيروت التجاري خلال الحقبة التي نبحث. فبينا أننا نرى أن قيمة صادرات بيروت عام ١٨٢٧ كانت ٢,٧٢١,٢١٥ فرنكاً ووارداتها ٥,٠٦٨,١٦٢ فرنكاً نرى أن هذا المبلغ يرتفع عام ١٨٤٥ إلى ١٦,٠١٢,٠٠٠ ؛ للصادر و ٢١,٧٨٨,٠٠٠ فرنك للوارد أما في عام ١٨٥٧ فنرى أن الزيادة باستمرار إذ تبلغ قيمة الصادرات ٢١,٨٤٠,٤٠٢ فرنكاً وقيمة الواردات ٢٤,٨٦٨,٧٤٠ فرنكاً وأما في حركة الملاحة في مرفأها فبينا نرى أن مجموع حمولة المراكب الصادرة إليه والواردة منه تبلغ ١٥٠,٢١٩ طناً عام ١٨٤٥ نرى أن هذا المقدار يرتفع بعد ذلك فيبلغ عام ١٨٥٠ نحو ٢٥٨,٠٠٠ طن وعام ١٨٥٥ يبلغ ٤٢١,٦٦٦ طناً. فهنا من التقدم التجاري المستمر الذي تحرزه بيروت في هذه الحقبة التقدم الذي تتكلم عنه الأرقام مما لا حاجة بالإسهاب في شرحه.

١- Guys في Esquisse ص: ٢٢٨

٢- نفس المصدر ص: ٢٤٤ و ٢٤٨. وارجع أيضاً إلى Perrier ص: ٩٢ حيث يذكر أرقاماً عن عدد المراكب وحمولتها.

الباب السادس

المعاملات التجارية

أقصد بالمعاملات التجارية هذه بعض المصطلحات التي كان يمشي عليها التجار في البيع والشراء، سواء في التجارة الداخلية أم الخارجية. وهذه المعاملات رأيت ضرورة في التعرض لها لما تشتمل الرسائل الخطية الباقية لنا من محل بيهم التجاري من مستوى تعاطي التجار لها مطلقين عليها مصطلحات خاصة متعارف عليها بينهم. وهذه المعاملات التجارية التي أود البحث فيها هي التالية: البيع بالجملة والبيع بالمفرق، البيع نقداً والبيع لوعدة، البيع على التسليم، التسليف، المقايضة، السمسرة، الخصم، المرابحة.

وسوف لا أطيل الشرح في هذه المعاملات إذ أن أغلبها بل كلها لا تزال مستعملة حتى الآن بين تجار بلادنا في هذا العصر.

البيع بالجملة والبيع بالمفرق:

إن بعض أصحاب المحلات التجارية الكبرى كانوا يبيعون البضائع المختلفة أو يشترونها بالجملة أو بكميات كبيرة، وفي دفاتر محل بيهم مثلاً، فيشترون ويصدرون حمولة من البضائع كما رأينا. وربما كان مثل هذا النوع من التجارة لا يتسنى إلا لأولي رؤوس الأموال الكبيرة من التجار. أما أولئك الذين لم تكن تجارتهم واسعة ولم تكن مدخراتهم التي يتاجرون بها تساعدهم على مثل هذه التجارة فكانوا يبيعون ويشترون "بالمفرق"، يشترون بعضاً من البضائع من التجار الأولين ويبيعونها إلى بعض المستهلكين. حتى أنهم ربما اشتروا البضائع ديناً دون أن يدفعوا كل أثمانها أو بعضها متفقين مع من اشتروا منهم هذه البضائع على تأدية ثمنها على أقساط، كان الشائع استعمال لفظ "الجمعية" أي أن يؤدي بعض الثمن كل أسبوع. وهي لا تزال تستعمل حتى أيامنا هذه.

البيع نقداً والبيع لوعدة:

وهذا أيضاً من الأصول أو الطرق التجارية التي كان يتعاطاها تجار ذلك الدور، كما أنها لا تزال تستعمل حتى الآن في بلادنا إذ يفرقون بين البيع النقدي حيث يدفع الشاري ثمن ما يشتريه عداً ونقداً، وبين البيع لوعدة حيث يتفق البائع والشاري على دفع ثمن المبيوعات لمدة معينة من الزمن.

وأسعار البضائع تختلف في النقد عنها في الوعدة أو الدين إذ أن أثمان البضائع هذه في النقد أقل من أثمانها في الدين المؤجل أداؤه. والفرق جسيم بين الثمنين إذ قد يزيد ثمن البضائع لوعدة عن ثمن

١- الرسائل رقم ٦١ و٦٢ عام ١٢٥١؛ ورقم ١٥٢ عام ١٢٥٢

نقداً نحو ١٥٪ إذا كانت مدة الأداء الأربعة أشهر فإذا كان سعر الأقة من النيل مثلاً ١٠٥ قروش نقداً فإن هذا السعر يبلغ ١٢٠ قرشاً لوعدة أربعة أشهر[١] والفرق بين الثمنين ظاهر واضح. وسوف نعود إلى هذا البحث عندما نتطرق لموضوع الفائدة.

إن البيع لوعدة يكثر غالباً في الأحوال التي تكون فيها سوق البضاعة غير رائجة. وهذا طبيعي، إذ أن التاجر عندما لا يرى لبضاعته رائجة يضطر لبيعها بالدين أو لوعدة معينة. وقد جاء في بعض الرسائل الواردة لمحل بيهم ما يؤيد ذلك ففي رسالة صادرة عن دمشق يقول فيها مرسلها ما نصه: "... والآن الحال واقف وجميع المال عمال يتصرف إلى وعد... الخ". حتى أن كثيراً ما يتوقف التجار عن الشراء بالنقد إذا كان صنف من أصناف التجارة غير رائجة سوقه فقد جاء في بعض الرسائل مثلاً عن نوع من أنواع الحرير يسمى "بالحرير الخلقة" أنه "حاصل عليه كساد وأسعاره من ١٨٠ إلى ١٨٥ بالوعدة وأما بالنقد لم موجود مشتري"[٢]، مما يدل على أثر رواج البضائع على بيعها بالوعدة أو النقد. أما إذا كانت أحوال التجارة رائجة على نوع من البضائع فقد يتوقف التجار عن بيعه دينا[٣].

والمدة التي تباع فيها البضائع تختلف حسب الاتفاق البائع والشاري إذ ربما كانت عشرين يوماً فقط أو أقل من ذلك وربما بلغت السنة والثلاثة أشهر في بعض الأحيان[٤] وكذلك لا تتجاوز الشهرين أو الثلاثة على ما يظهر في أوقات كثيرة بل ربما كانت هذه المدة أكثر استعمالاً بين التجار[٥].

ولم يكن هذا الأسلوب التجاري متبعاً بين تجار بيروت وسوريا فحسب أي في التجارة الداخلية فقط، بل كان شائع الاستعمال أيضاً في تجارة بيروت مع أوروبا[٦].

البيع على التسليم:

كثيراً ما يشتري التاجر بضائع من بلد أخرى ويبيعها لغيره قبل أن يقبضها على أن يستلمها الشاري الثاني حين وصولها. بعد أن يكون طبعاً قد حصل الاتفاق بين التاجرين على ثمنها ولعدأن تكون أوصافها وأصنافها معلومة لدى كليهما. هذا هو البيع على التسليم أو على التسلم الذي نرى من الرسائل الكثيرة الحظية أنه كان كثير الاستعمال بين تجار بلادنا في ذلك العهد[٧].

ولم تكن هذه الطريقة متبعة في المبايعات الداخلية فحسب وإنما في علاقة بيروت التجارية مع أوروبا أيضاً فاستمع إلى إشارة من كاتب وارد لمحل بيهم من ليفربول بهذا الخصوص: "... ومن حيث أجناس

١- الرسالة رقم ٧٢ عام ١٢٥٢

٢- الرسالة رقم ٩٧ عام ١٢٥٢

٣- الرسالة رقم ٤٦ عام ١٢٥٢

٤- الرسالة رقم ٦٦ عام ١٢٥١

٥- الرسائل رقم ٧١ عام ١٢٥٢ ورقم ٦٢ عام ١٢٥٤

٦- الرسائل رقم ٣ عام ١٢٥١ ؛ ورقم ١٠٦ عام ١٢٥٢ و ٣٩ عام ١٢٥٤

٧- الرسائل رقم ٢٤ و ٥٠ عام ١٢٥٢

أقطان المذكورة هنا صار مرغوباً أكثر من خلاف محلات أي النابلسي والعكاوي فإن كان يتحسن عند هنا بكم إرسال جانب منه بزيادة فأسرعوا بذلك، أم عرفونا عن مقدار الذي مرادكم ترسلوه لكي إذا رأينا الأسعار موافقة وتوقفوا لنا نتصرف على التسليم ...الخ"[1] فما جاء في هذه الرسالة خير دليل على شيوع استعمال هذه الطريقة في التجارة الخارجية أيضاً. ولا تزال هذه الطريقة مستعملة بين تجار بلادنا حتى الآن.

التسليف:

إن التسليف يختلف عن البيع على التسليم قليلاً لأن التسليف على ما يظهر كان مستعملاً من أجل شراء المنتوجات الزراعية والمواد الأولية قبل مواسمها. ولما كان أغلب من يشتغل بالزراعة والحرير هم الفلاحون فقد كان هذا النوع من الاتجار يتعلق بالتاجر والفلاح. وقد قال "لز" عن هذه الطريقة إنها كانت عامة في جبل لبنان وأن هذه التجارة تغني التجار في بيروت وكذلك تفقر سكان جبل لبنان من المزارعين لأن التسليف بدفع معظم الدراهم أو المحصولات كان يحصل لفائدة ظاهرية تعادل ١٠٪ ولكنها بالحقيقة تبلغ ٢٠ وحتى ٤٠٪ بسبب تقدير أثمان المنتوجات عند استلامها بأقل من أثمانها الرائجة في الأسواق."[2] فأنت ترى من ذلك الأضرار التي تلحق بالمزارع من أجل هذا الأسلوب التجاري.

ولعل هذه الفائدة الفخمة هي التي جعلت "لز" يحمل عليها بالنقد والتجريح كما جعلت كثيراً من المؤرخين غيره يلومون بالملائمة على الحكومة لعدم تنظيمها لطريقة التسليف هذه، فقد قال Perrier معلقاً على هذه الطريقة أنها كانت سبباً في خراب الفلاح السوري وأن تعاطاها كثير من التجار المواطنين والأوروبيين لأنها كانت تعود عليهم بالخير الجزيل وهي طريقة دنيئة بل هي ضرب من السلب والنهب يحققون فيه التاجر ربحاً يقدر بنحو ٢٥٪ سنوياً على أقل تقدير؛ وقال إن حتى كبار الموظفين المصريين في سوريا كانوا يتعاطون هذا النوع من التجارة حتى ابراهيم باشا وشريف باشا أنفسهما فلقد كان لهما جماعة مخصوصون مكلفون عنهما بهذا العمل[3].

وكثيراً ما يكون هذا التسليف من نوع الدين إذ يعطي التاجر إلى المزارع مبلغاً من المال يسترده منه بفائدة فخمة بعد طلوع الموسم المتفق عليه[4].

ثم إن طريقة التسليف هذه والوفاء بعد طلوع الموسم شائعة كثيراً في ذلك الحين حتى بين الأمراء ورجال الدين الذين كانوا يشتغلون على المواسم مع أنهم على درجة من الثراء وليسوا في حاجة إلى الاستلاف وما زلت

١- الرسالة رقم ١٢ عام ١٢٥١

٢- Guys في Relation ج. ص: ١٤٨

٣- Perrier، ص: ٩٠-٩١

٤- Guys في Revue ص: ٢٤١

إلا ليظهروا أمام الباشاوات بمظهر المعوز المحتاج لكونهم يستدينون ما يلزمهم من المال.[1]

وطريقة التسليف هذه نافعة مجدية فيما إذا مارستها الحكومة وقامت بإحداث مصرف عقاري زراعي يقدم للفلاحين أو المالكين أسلفات من المال لتحسين زراعتهم وأراضيهم ويستردها منهم في الموسم[2]، ولكن ذلك لم يكن مما تفكر الحكومة به أو فكرت به في ذلك العهد على ما يظهر إذ كثيراً ما كان الجشع للمال يساور رجال الحكم، ذلك الجشع الذي كثيراً ما كان ضحيته الفلاح كما يظهر ذلك لكل من اطلع على التاريخ العثماني.

المقايضـــة :

ومع أن المقايضة طريقة قديمة في التجارة فقد ظلت مستعملة بين تجار بلادنا في ذلك الدور إذ كانوا يبيعون البضائع لا بالمال بل ببضائع غيرها أو أنهم كانوا يبيعون البضائع ويأخذون مقابل أثمانها بضائع تتناسب مع أخذ الفرق بين قيمة الثمنين دراهماً. وكانوا يدعون هذه المقايضة "بالداكيش" التي كثيراً ما تتردد في الرسائل العائدة لمحل بيهم في بيروت سيما فيما يتعلق بتجارة قنصل بغداد فلقد جاء في بعض هذه الرسائل الواردة من دمشق ما نصه: "ساعة تاريخه حضر لعندنا البغدادي الذي عمال يداكش على البضايع وشاف الشيت الوردي والعرضين ولحد ما وقف البازار معنا كل توب عشرين أقة تنباك عجمي فعرفونا خاطركم[3]".

ويظهر أن حركة المقايضة هذه كانت تزداد استفحالاً عندما لا تكون أحوال التجارة مؤاتية أي أسواقها غير رائجة ولقد جاء في بعض الرسائل مصداقاً لهذا القول، فإليك مثلاً ما ورد في رسالة من دمشق لمحل بيهم: "... ودخلوا من قنصل بغداد لنصف الشهر لم يقعد ولكن لم أحد عمال يسأل عنه شي سوى فيه واحد عمال يداكش في تنباك عجمي ولكن عمال يوقف المال الذي بأيدي هذه العشرة ثمانية ولكن تنباك كله معفن ودون البضاعة الطيبة بأخذها[4]".

هذا كله يدل على أن طريقة المقايضة كانت تستعمل في بعض الأحيان في التجارة.

السمســرة :

السمسار هو الوسيط التجاري بين البائع والشاري والسمسرة هي المهنة التي يتعاطاها. وقد كانت هذه المهنة شائعة في ذلك العصر في سوريا وأوروبا أيضاً وكان في سوريا كثير من السماسرة من الوطنيين والأجانب حتى أنه كان فيها مؤسسات خاصة أجنبية لتعاطي هذه المهنة "الكومسيون"[5].

ولقد كان كثير من التجار يبيع ويشتري بواسطة هؤلاء السماسرة بعد أن يزودهم بالتعليمات اللازمة أو

١- Guys في Esquisse ص: ٢٦٩. وارجع أيضاً للرسائل رقم ٢٠ و٢٥ عام ١٢٥١.

٢- نفس المصدر ص: ٢٦٩

٣- الرسالة رقم ١٠١ عام ١٢٥٢. وارجع أيضاً للرسالة رقم ١٧٤ عام ١٢٥٤ { وإذا أردت التوسع فارجع إلى الرسالة رقم ١٤٤ عام ١٢٥٥ و Young ج.٥ ص: ١٤.

٤- الرسالة رقم ١١٩ عام ١٢٥٢ وكذا رقم ١٥٦ من هذا العام.

٥- Guys في Revue ص: ٢٢٥ - ٢٢٦ وفي Esquisse ص: ١٥٧ - ٢٢٦

الشتة "Echantillon" ليبيعوا أو يشتروا على موجبه"(١) وكثيراً ما أطلقوا عليهم اسم الترلسية(٢) والدلال للمفرد حتى أنه جاء في بعض الرسائل ما يدل على استعمال هذا الاسم للدلالة عليهم فلقد جاء في رسالة واردة لمحل بيهم ما يلي: "...... وبإذنه الجيد بتعريف الشتيانات ومحاسبيه ودلال لتعريفهم"(٣).

ولم يكن السماسرة وحدهم هم الذين يقومون بهذه المهمة بل كثيراً ما كان التجار أنفسهم يتعاطونها بالإضافة إلى أعمالهم التجارية فيبيعون ويشترون لمن يكلفهم القيام بهذا العمل سيما من تجار البلاد الأخرى المرتبطين معهم بصلة تجارية ويتقاضون أجراً على ذلك العمل يبلغ ٠٫٥٪ في غالب الأحيان وقد يبلغ ٢٪ فقط وهذه الأجور يتقاضونها أيضاً على السماسرة المحترفين(٤).

وقد كان يطلق على هذه الأجور أسماء مختلفة فهي تعرف "بالمعلوم" أو "العمولة" أو "حق سعي" أيضاً(٥).
كل هذا يدل على ما كان لهذه المهنة من الرواج في سوريا وبيروت في العصر الذي نبحثه ولعل أهميتها في تجارة البلاد هي التي دعت الحكومة العثمانية إلى سن قانون خاص بتنظيمها وذلك عام ١٨٨٨م(٦) مما ليس لتفاصيله هنا مقام.

الحسم:

وتدعوه مصادرنا "بالقطع" أيضاً وهو أن يحسم البائع للشاري نسبة مئوية معينة حسب اتفاقهما من أثمان البضائع التي يتبايعانها بيعاً أو شراء. وهذا الحسم يتراوح بين ١-٢٪ على ما تدل عليه مصادر بحثنا وذلك من أثمان البضائع(٦) على أنه ليس في المصادر التي رجعت إليها إشارات كثيرة لهذا النوع من المعاملات التجارية ولكن نستطيع مرجحين عنه في الرسائل الواردة لمحل بيهم ولذا لا ندري إذا كانت قيمة هذا الحسم تقل أو تكثر عن ١ و ٢٪. وليس في هذه المصادر ما يشير إلى استعماله في التجارة الداخلية في بيروت وإن ما لدينا فيه يدل على استعماله في تجارتها الخارجية ولكنه ربما كان مستعملاً في البلاد السورية وإن كانت المصادر لا تشير إليه.

المرابحة:

وكذا الأمر في هذا النوع من التعامل التجاري الذي يتفق على أنه تشير إليه المصادر وكل ما لدينا عنه إشارات

١- الرسائل رقم ١٨٦ عام ١٢٥٢، ورقم ١١٠ عام ١٢٥٤.
٢- الرسالة رقم ١٦٢ عام ١٢٥٢
٣- الرسائل رقم ١٥٨ عام ١٢٥٢ ورقم ٦٢ عام ١٢٥٢، ورقم ٦٦ عام ١٢٥٤. ومخطوطة محل نوفل ص: ٧٨ و ٩٢.
٤- الرسائل رقم ١٥ و ٨٤ عام ١٢٥١. ورقم ٦٢ عام ١٢٥٢. ومخطوطة نوفل ص: ١٢ و ٤٤.
٥- Young . ج. ٤. ص: ١٢.
٦- الرسائل رقم ١٥ و ٨٤ عام ١٢٥١ ورقم ٦٢ عام ١٢٥٢

في الرسائل الواردة لمحمد بيرم تدل على أنه كان يقصد بالمرابحة أن يخبر البائع المشتري برأس مال البضائع التي يتفقان من أجلها ويضيفان إلى رأسمالها هذا مبلغاً مئوياً معيناً حسب اتفاقهما. تدل بعض الرسائل أنه كان في إحدى هذه المبايعات ٥٪ (١). وعلى كل فإن عقد أن هذا الربح الصافي ربما اختلف تبعاً لرواج البضائع أو عدم رواجها، ولغلاء أسعارها أو رخصها ولاعتبارات أخرى غيرها.

. . .

هذه هي أهم المعاملات التجارية التي كانت مستعملة في ذلك العهد في تجارة البلاد الداخلية والخارجية، أشرت إليها لأنها كما ترى تؤلف عنصراً من عناصر البحث في تجارة بيرم، ولأنها توسع أفق معلوماتنا عن الأصول التجارية التي كانت تستعمل في هذه البلاد. وهناك بعض المعاملات الأخرى المتممة لها أشرنا إليها في بحث الصرافة والبنوك، ولذا اقتصرنا هنا على الإشارة إليها دون التفصيل إذ أنه يجب أن يرجع إلى موضوع خاص كما سنرى.

وهذه المعاملات التجارية لا تزال جارية المفعول في بلادنا في هذا العصر بنسبة قليلة أو كثيرة حسب نوع المعاملات وحسب المدن المختلفة.

١- الرسالة رقم ١ عام ١٢٥٢

الباب السابع

البنوك وأعمال الصرافة

لم تظهر البنوك إلى عالم التجارة إلا بعد أن نمت تجارة العالم واتسعت، وتقدمت المواصلات وازدادت العلاقات التجارية بين البلدان وأصبح التعامل يحتاج إلى وسيط ينظم بين الأمم المختلفة، أضف إلى ذلك أن الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لتقوم بالمشاريع الواسعة التي قد يعجز الفرد الواحد عن القيام بها، ووجود بعض المدخرات عند بعض الناس ورغبتهم بالاستفادة منها كل ذلك كان من العوامل على نشوء البنوك ونشأتها[1].

- البنوك في بيروت :

أما في بيروت فلم تكن العلاقات التجارية فيما مضى واسعة لدرجة تستدعي تأسيس البنوك إذ كان الصيارف يقومون ببعض الوظائف التي يفترض أن تقوم بها البنوك كما سنرى، ذلك أن نهضة بيروت التجارية لم ترجع إلى زمن بعيد كما ذكرنا، وليس معنى نهضة بيروت التي كما أننا هنا نذكرها أن بيروت أصبحت من أمهات المدن التجارية العالمية وأنها كانت تغص بالبنوك وأعمال الصرافة، بل معناه أنها خطت خطوات واسعة إلى الأمام وأصبحت في حاجة إلى بنوك تنظم علاقاتها التجارية المتزايدة.

ولقد ذكر Farley حول عام ١٨٥٧م حاجة سوريا الماسة إلى مثل هذه البنوك بعد نهضتها الحديثة المباركة حتى قال إنها تستدعي وجود بنكين أو ثلاثة دون أن يؤثر أحدهما على الآخر، وأن بيروت ليست هي وحدها في حاجة إلى مثل هذه البنوك بل دمشق وحلب أيضاً إذ أن تحقيق ذلك يؤمن للبلاد والتجارة فوائد جمة[2].

لقد تأسس في استنبول عام ١٨٤٧ بنك دعي "بنك استنبول" برؤوس أموال أجنبية ولكنه لم ينجح، وفي عام ١٨٥٦ أنشئ البنك العثماني برؤوس أموال إنكليزية خالصة وأنشئت له ~~[illegible]~~ عدة فروع منها فرع في بيروت[3]. وقد كان لهذا البنك أول مؤسسة من نوعها في بيروت وكان له رئيس وأمين خزينة مع عدة كتبة ثم رئيس حسابات كان يقوم بأعمالها في ذلك الحين المسيو Farley السابق ذكره[4].

ولقد ورد في رسالة صادرة عن دمشق لمحل تجاري في بيروت ذكر البنك في دمشق وأخذ أموال منه بالفائدة وهذه الرسالة يرجع تاريخها لعام ١٨٩٧م[5]. وقد رأينا أن "فارلي" يقول إن أول بنك أنشئ في بيروت يرجع إلى عام ١٨٥٦ فهل وجدت البنوك في دمشق قبل وجودها في بيروت؟ ذلك سؤال لا تساعدني مصادري

---

١ - Gemill & Blodgett ج. ص: ٤٢١ وخ. كتب واضحة عن البنوك.

٢ - Farley ص: ٢٦ - ٢٧

٣ - Du Valey ص: ١٢٧ و ١٨٩

٤ - Farley ص: ١٠٤ - ١٠٥

٥ - الرسالة رقم ١٨، عام ١٢٥٢

على الحكم النهائي خير ولكني أميل إلى الترجيح أن صاحب هذه الرسالة ربما أراد بالبنك إحدى مؤسسات الصرافة إذ ما أحرى بيروت أن تستشعر في وجود البنوك والحاجة إليها.

ولما كان تأسيس البنوك في بيروت يعود إلى نهاية القرن الذي نبحث فيه فلسنا بحاجة هنا إلى التفاصيل في هذا الباب وإنما هذه اللمحة التاريخية كافية في هذا المضمار[1].

الصرافة ومحترفوها

وإذا لم تكن البنوك قد عمّت سوريا في ذلك الحين فإن الصرافين كانوا يقومون ببعض الأعمال التي هي من خصائصها، إذ أن الصيارفة لم يكونوا يتعاطون مهنة الصرافة في سوريا فحسب بل وفي كثير من البلاد العثمانية وفي تركيا نفسها حتى ليحدثنا المؤرخون أن "غلطة" إحدى ضواحي استنبول كانت تعج بهم حيث يتركز إليهم الحكام والباشاوات الذين يشترون الوظائف بالمال من مقر الحكومة فيستدينون منهم مبالغ باهظة كان خضوع الشعب لسلطتهم في مقاطعاتهم كفيلاً بتسديدها وتحصيل أضعافها أضعافاً مضاعفة[2].

ولقد كان في سوريا عامة كثير من هؤلاء الصيارفة الذين تدل المصادر على أن جلهم كان من اليهود وأن بعض الذين أصبحوا أصحاب ثروات ضخمة من وراء مهنتهم هذه[3].

أما الأعمال التي كان يقوم بها هؤلاء الصيارفة فمنها الدين بالفائدة أي إعطاء بعض الأموال إلى بعض من هو في حاجة إليها بفائدة متفق عليها على أن يكون للصراف ثقة به. وكثيراً ما يكون قرض المال هذا تابعاً لرهن أو ضمان حتى أن الأمير بشير لما بعث إلى دمشق من يستدين له المال "أرسل معه رهناً على الدين قيمته تساوي ضعف المبلغ من سلاح وكشمير وجوهر ثمين ومصوغات ثم سنداً على الأمير تحت إمضائه وختمه"[4] وهذا يدل على أن الصيارفة كانوا لا يقرضون المال في بعض الأحيان إلا بعد التوثق من المستدين وبرهن تعادل أحياناً قيمته أكثر من قيمة المال المستدان ويبقى على المستدين أو خلاف ذلك مما سنوضحه بعد قليل في موضوع الفائدة.

ولم يكن الصيارفة يكتفون بالقرض بالفائدة فحسب وإنما كانوا يقومون بعمل آخر هو صرف العملة أو تبديلها ذلك أن الاتجار بالنقد كان شائعاً في ذلك الحين بسبب تغير أسعار العملة الدائم ذلك التغير الذي كان يزعج أسواق التجارة في جميع البلاد العثمانية ويعرقل سيرها، فكان من أسبابه الكبرى أن أولئك الصيارفة الذين كانوا

١- من أراد التوسع في نشأة البنوك في الامبراطورية العثمانية عامة وسوريا خاصة فعليه بالرجوع إلى Du Valey ص: ١٢٦ - ٢٠٩. وإلى Farley ص: ٢٢ - ٤١، وص: ١٠٤ - ١٠٥، وص: ٢٧٨ - ٢٤٤.

٢- Du Valey. ص: ١٥٢

٣- Donin ص: ٢٠٦. وارجع أيضاً للوثائق رقم ١١٩ و ١٦٨ عام ١٢٥٢.

٤- مخطوطة مشاقة. ص: ١٧٢

يتلاعبون بكثير من الأسعار طبقاً لرغباتهم ومنافعهم الخاصة[١] فكأن المسألة هي ما نشاهده اليوم في البورصة في السوق التجارية.

ولقد حفظت لنا الرسائل الواردة لمحل سهام بعض النصوص التي تدل على هذه التجارة التي كان يقوم بها الصيارفة في ذلك العهد كما تدل على أن اليهود كانوا قابضين على زمامها ورقبتها، ولا أدل على ذلك من إيراد بعض النصوص لهذه الرسائل إذ أن روحها من روح عصرها. فقد جاء في رسالة صادرة عن دمشق إلى محل سهام ما نصه: "... واليوم تاريخه خرجت اليهود من العيد فما مكننا تنزيل الصرة فطلوبكم ليرة ومسعدية وخيرية حسبت اليهود كانوا بالعيد[٢]" وجاء في رسالة ثانية أيضاً: "... اليوم لا حسبت ما لنا نقوم من الصراف إن شاء الله تعالى غداً تاريخه نأخذ من الريالات ونعطيك عن بازارخيرية[٣]".

وهذا دليل على ما كان يقوم به الصيارفة من أعمال بيع العملة ذلك بالإضافة إلى ما كانوا يقومون به من أعمال الفائدة بالرهن أو السندات وخلاف ذلك. ولعل أعمال المضاربة بالتجارة من ناحية تلاعبهم بأسعار النقود هي التي حملت الحكومة العثمانية فيما بعد على وضع قانون للبورصة والصرافة وكان ذلك عام ١٨٧٢[٤].

الفائدة:

ما من أحد من المسلمين يجهل بأن الدين الإسلامي حرم الربى فقد جاءت الآيات القرآنية العديدة ناهية عنه محرمة استعماله ومن هذه الآيات الآية الكريمة التالية: "الذين يأكلون الربى لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربى وأحل الله البيع وحرم الربى فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون[٥]". فهذه الآية صريحة بتحريمها للربى.

وما دام الأمر كذلك، وما دام الحكم في سوريا خاضعاً للدولة العثمانية الإسلامية فالمفروض أن تكون الفائدة محرمة شرعاً وقانوناً لا يجوز استعمالها. ولكننا لا نرى الأمر على هذا الوجه في ذلك العهد حتى أننا نجد الحكومة نفسها تستدين بالفائدة إذ أنها كانت ترزح تحت عبء الديون فلجأت إلى الاستدانة لتداوي عاهاتها مما نجد له تفصيلاً وافياً وشرحاً مستفيضاً في كتاب Du Valey[٦].

أما استعمال الشعب للربى وشيوعه في المعاملات التجارية فقد ذكرنا شيئاً عنه في بحث الصرافة والصيارفة

١- Du Valey ص: ١٢٥

٢- الرسالة رقم ١٦٨ عام ١٢٥٢

٣- الرسالة رقم ٢١١ عام ١٢٥٢

٤- Young ج. ٤ ص: ١٨

٥- القرآن الكريم Flugel السورة الثانية. آية ٢٧٦

٦- Du Valey ص: ٢٦٠ - ٢٢٤.

ولكن ذلك يحتاج إلى شيء أكثر من التفصيل .

يظهر أن التجار من المسلمين لم يكونوا يدينون بالربى ولا يشتغلون بأعمال الصرافة لما رأينا من أن أكثر محترفي هذه المهنة كانوا من اليهود وليس في المصادر التي رجعت إليها ما يدل على أنهم امتهنوها . ولكن هناك الأدلة الكافية التي تدل على أنهم كانوا يستدينون بالفائدة أو بالحرى كان السعاة منهم يستدينون بالفائدة[1].

لقد كانت الفائدة المفروضة على الأموال المستدانة مرتفعة جداً ، وكانت تختلف تبعاً للثقة بالمستدين غير أن معدلها يبلغ ١٦ ٪ سنوياً وكذلك قد ترتفع إلى ٢٤ أو ٢٦ وحتى ٤٠ ٪ أيضاً وفي ذلك ما فيه من إيقاع الضرر والأذى بالتاجر المستدين[2]. وأعتقد أن السبب في ارتفاع الفائدة إلى هذا المقدار يرجع إلى السببين :

١- عدم الثقة التامة بالمستدينين ، وحوادث الامتناع عن الدفع الكثيرة الحدوث في ذلك الحين ولذا فقد كان الدائن لا يجازف إلا لتأمين أرباح تتناسب مع هذه المخاطرة فيطلب الفائدة الضخمة على ما دعا "كين" أن ينصح تجار فرنسا أن لا يبيعوا بالدين لأهل البلاد خوفاً من حدوث مثل هذه الحوادث[3].- أضف إلى ذلك أيضاً أن تحريم الربى مدعاة لغلائها[4] كما أشار إلى ذلك هذا المؤرخ .

٢- تهافت كثير من الناس حتى الأغنياء منهم إلى الإستدانة من الصيارفة وغيرهم رغم ارتفاع الفائدة المتطلبة على مثل هذه الديون ، وذلك أن هؤلاء كانوا يخافون شر الباشاوات الذين كثيراً ما كانوا يعمدون على إثقال كاهلهم بالضرائب وسلبهم الأموال إذا ما عرفوا أنهم في سعة من العيش[5].

لهذا كله كثرت الإستدانة في البلاد وارتفعت قيمة الربح.

لكن هذه الأموال المعطاة بالفائدة لم يكن الدائن ليتركها ويجازف بها دون أن يجد مستنداً يستند إليه في غالب الأحيان لما وجدنا من كثرة حوادث الممتنع عن الدفع . وقد كان هذا المستند أو لقد كانت هذه الضمانة عبارة عن سند يحرره الدائن على المدين بوضع الآخر بتوقيعه أو بختمه بخاتمه أو بكليهما معاً ، أو أن تكون عبارة عن رهن بعضه الحلي أو الطنافس أو قطعة من الأرض أو بيتاً أو خلاف ذلك[6] فيأمن بذلك الدائن على ثروته التي طوّح بها أكثر مما لو كانت مدفوعة لقاء سند فحسب .

قلت إن كثيراً من الناس كانوا يلجأون إلى الإستدانة بالربى رغم أن لديهم من الأموال ما يغنيهم عن الإستدانة وقلت إن

١- الرسائل رقم ١٨٠ عام ١٢٥٢ ، ورقم ٦٠ عام ١٢٥٤ .

٢- Guys في Revue ص : ٢٢١ . وارجع أيضاً إلى Farley ص : ٢٧ .

٣- المصدر نفسه ص : ٢٢٤

٤- Guys في Esquisse ص : ٢٩ و ٤٤ .

٥- Guys في Esquisse ص : ٢٦٩

٦- Farley ص : ٢٠٧ . ومشاقة ص : ١٧٢ . والرسالة ٦٠ عام ١٢٥٤

من أولى الأسباب الداعية لذلك عسف الحكومة والحكام وعملهم على جمع المال ممن يشتبه أنهم أغنياء دون جهد أو مسوّغ، وقد كان لذلك أثر سيء في البلاد إذ أن رؤوس الأموال ظلت عاطلة عن العمل ويحولونها إلى حلي للنساء. ولقد قال Farley تعليقاً على ذلك: "لقد كانت هناك ثروة لا يستهان بها في البلاد حتى أن المرء ليعجب من كثرة الفائدة وارتفاعها رغم وجود هذه الثروة إذا كان يجهل أحوال البلاد. والحقيقة أن هذه الثروة لم تكن كلها رأسمال في التجارة ففي سوريا توجد ثروة ضخمة ولكن رأس المال فيها ضئيل، وما نفع الذهب إذا كان المرء محافظاً به يكتنزه دون أن يكون منتجاً"[1]؟ ولقد رأينا فيما مضى أن ضمان الأمن والسلام في البلاد أخذ في ظهور قسم من هذه الثروة المخبوءة إلى حيز العمل والتجارة المجدية الرابحة.

والخلاصة فقد كانت الظروف التي تحيط البلاد، والأحوال التي تخضع لها الإدارة والسياسة في ذلك العهد مؤاتية للدين والاستدانة وعاملة على رفع قيمة الربى حتى ليمكن أن نقول إن الدين بالفائدة أو البيع لوعدة أو غير ذلك كان روح المعاملات التجارية عند تجار هذه البلاد.

ثم نرجع إلى التسليف أو البيع لوعدة فهل هما إلا نوع من أنواع الربى؟ إذ رأينا كيف أن الثمن للبضائع يختلف حسب المدة المضروبة لأداء الثمن ورأينا أنه ربما زادت أسعار البضائع المباعة لوعدة ٤ أشهر ١٥٪ على قيمتها الرائجة ومعنى ذلك أن الفائدة على أثمان هذه البضائع تبلغ ٤٥٪ في السنة فهل هذا إلا ضرب من ضروب الفائدة؟. والتسليف أيضاً فقد رأينا كيف أن الفائدة المفروضة على رأس المال المسلف تبلغ أحياناً الـ ٢٠٪ فهل ذلك إلا نوع من أنواع الربى والفائدة أيضاً؟

إن التسليف والبيع لوعدة بهذه الفوائد الضخمة لا تفرق في نظري ونظر كل عاقل عن الربى في شيء، وإن هي إلا أسماء ظاهرية ابتدعت للتخفي وراء حقيقة يدركها كل ذي عقل سليم وهي أنها أوجدت للجاب [illegible] استار للدين [illegible] والدين براء منها.

هذا قليل من كثير مما يمكن أن يكتب ويذكر عن الفائدة. وقد تعرض "كبز" في أحد أبحاثه عن الفائدة إلى الفوائد التي يمكن أن تنجم عن إلغائها إذا نظرت الدولة لما تعرضه إلى ضرورتها لتجارة البلاد وحمل على العلماء الذين كانوا ينطقون بالمراباة بما يطول شرحه إذا حاولت البحث فيه أو التعليق عليه ولكني أعتقد أن في ذلك خروجاً عن نطاق البحث، سيما وأن البحث في مثل هذه القضايا خطر يحتاج إلى الأناة والتعمق في الدين الإسلامي مما لا أعتقد في نفسي الكفاءة

١ـ Farley ص: ٢٧ـ٢٨. ولقد قال أيضاً إن عدم ضمان الثروة والأملاك جعل السوريين يحولون من أموالهم ما خف حمله وغلا ثمنه وهي قسم كبير من ثروة البلاد تتحول إلى جواهر وحلى يتزين بها النساء إذ أن المرأة كانت تتمتع بحرمة زائدة حتى أن كثيراً من الرجال كانوا يعزون أملاكهم لديهن زوجاتهم خوف الاعتداء عليها (ص ٢٨ ـ ٢٩) وكذا Volney ج ٢ ص: ٣٨٢

الساعة للغوص خير"(١)

الحوالات أو السفاتج :

الحوالة هي أمر خطي من شخص لآخر يأمره فيه أن يدفع مبلغاً معيناً من المال لشخص ثالث(٢). أو أنها "أن يعطي مالاً لرجل له مال في بلد آخر معين أو يسافر إليه فيأخذ منه خطاً لمن عنده المال في ذلك البلد رجاء أن يعطيه مثل ماله الذي دفعه إليه قبل سفره"(٣). ولقد كانت الحوالة أو السفتجة تعرف في ذلك الحين بأسماء أخرى متعددة فيطلقون عليها اسم البولصة أو البوليصة أو البوليجة وكلها على ما ظهر لي من الرسائل تعطي نفس مفهوم الحوالة.

وكثيراً ما كان التجار في سوريا وحتى في أوروبا يتبادلون مثل هذه الحوالات ويشترونها من بعضهم حسب لزوم المعاملة لأموال في بلد أخرى لا بد من بلد التاجر الذي ذكرناه هنا(٤).

وقد تكون الحوالة عند الطلب أو لموعدة إذ قد لا يكون التاجر المحول عليه ميسوراً لدفعها فلا يقبل بها إلا لأجل معين من الزمن(٥).

ثم إن هذه الحوالة تعرض حين وصولها إلى المحول عليه فإما أن يقبل بها أو يرفضها إذ قد لا يكون ميسوراً في ذلك الحين لدفعها أو أنه لا يريد الدفع إلى المحول لمشاكل تجارية بينهما ولذا كثيراً ما كان يحتاط المحول له للأمر فيجبر على المحول أو الساحب سنداً قبل دفع قيمة الحوالة خشية أن لا تكون الحوالة هذه مقبولة لدى المحول عليه(٦).

وهناك أيضاً ما يدعونه "بالرجعة" وذلك أنه يأخذ المحول عليه من المحول له سنداً بعد دفع قيمة الحوالة له يعترف فيه بقبض قيمة الحوالة(٧).

ولكي تكون لدينا فكرة عن الحوالة والرجعة والتحويل أرى من الضروري أن أذكر بعض مقتطفات من الرسائل الواردة لمحل بيهم والمتعلقة بهذا الخصوص على ضوء التي لم أرد الزيادة في الإيضاح، فقد ورد في رسالة صادرة عن يافا ما نصه: "... أخذنا على حضرتكم بوليجة قبضه حضرة أخينا الخواجه الياس سرسق وقدرها ٢٧٠٠ غرش خرجو بوصولها لديكم تقبلوها وتدفعوا له القدر حيث أننا قبضنا القدر باسم هذا الطرف وكتبنا لكم هذه البوليجة خرجوكم بعد الدفع تأخذوا منه رجعة وتقدموا لنا إرسالها... الخ"(٨). من هذه الرسالة نستدل أن مرسلها قبض من أحد تجار طرفه مبلغاً من المال يريد تحويله إلى الخواجه الياس سرسق فحوّل على محل بيهم بدفع المذكور وأخذ رجعة منه وإرسالها إليه.

وبهذه الطريقة كانت تسوى أكثر معاملات الديون بين المدن المختلفة.

١- جب في Esquisse ص: ٢٩-٤٥.

٢- Gemill & Blodgett ج٢ ص: ٤٢٤

٣- قاموس البستاني ج١ ص: ١٠٩٩.

٤- الرسائل رقم ٢٥٧ عام ١٢٥٤ ورقم ٨ عام ١٢٥٥

٥- الرسائل رقم ٢٥٧ عام ١٢٥٤ ورقم ٨٨ عام ١٢٥٤

٦- الرسائل رقم ٢١١ و ٢٥٩ عام ١٢٥٤

٧- الرسالة رقم ٨٨ عام ١٢٥٤ ورقم في المخطوطات رقم ٢٤٤٢ عام ١٢٤٨هـ.

٨- الرسالة رقم ٢٥٩ عام ١٢٥٤

ولقد كانت هذه الحوالات مادة تجارة وبيع وشراء في معظم الأحيان ، إذ كثيراً ما يلزم لأحد التجار في بيروت أو طرابلس مثلاً أن يبعث إلى عميل في إحدى مدن أوروبا ، وعند ذلك من قبيل التحويل ، مبلغاً من المال لشراء بعض الأغراض فعندها يلجأ هذا التاجر إلى تاجر آخر له ديون في تلك المدن من تجارته مستوجبات فيرسلها إلى أحد عملائه للبيع هناك فيشتري منه حوالة على ذلك التاجر . حتى إنها كثيراً ما كانت هذه الحوالات لا تباع إلا بأرباح تضم إلى قيمتها الأصلية فيما إذا كان الطلب عليها كثيراً والحاجة إليها ماسة[1].

. . .

كل ما ذكرناه عن النقود وأعمال الصرافة ضروري لمن أراد البحث في تجارة بيروت في ذلك العصر إذ أنه يطلعه على نوع وخفايا الديون والمبادلات في الحوالات كما يطلعه على شيوع استعمال الفائدة رغم تحريمها ورغم ارتفاع قيمتها والأسباب الداعية إلى ذلك .

١ـ مخطوطة نوفل ص: ٢، ٨٢، ٨٢

-"الباب الثامن"-

العملــــــــة

إن التعريف التقليدي للعملة أنها "مقياس القيم وواسطة التبادل"[1]، فبالعملة تقدر قيم الحاجيات والبضائع، وبالعملة أيضاً يحصل التبادل التجاري. فالعملة والحالة هذه من ضرورات التجارة الأولية لاسيما في عصر نمت فيه العلاقات التجارية واتسعت المعاملات الإقتصادية.

لقد كانت العملة المستعملة في بيروت كثيرة الأنواع والجنسيات مختلفة القيم منها العملة الذهبية والفضية والمعدنية ومنها الوطنية والأجنبية ولكل منها قيم متحولة غير مستقرة. وسنقسم البحث في أنواعها إلى قسمين: العملة الوطنية والمقصود بها التي كانت تضرب في استنبول ومصر، والعملة الأجنبية وهي التي كانت تتسرب إلى داخل البلاد السورية من البلاد الأجنبية فنفصل البحث في كل منها:

العملة الوطنيـــــة:

إننا قبل البحث في العملة المحلية أو الوطنية لابد لنا من إبداء ملاحظتين ضروريتين عنها وهما:

أ- لقد كان في الدولة العثمانية داران لضرب النقود تابعتان للحكومة طبعاً إحداهما في استنبول والثانية في مصر وكانوا يدعون كل مركز منهما بالضربخانة[2] وقد كانت هذه النقود المضروبة في كليهما تتسرب في أنحاء الدولة العثمانية بحكم التبادل التجاري بين جميع أجزاء المملكة. وسنرى أن بيروت كان فيها كثير من هذه النقود قيد المبادلة.

ب- إن النقود المضروبة في البلاد العثمانية أي في المركزين الآنفي الذكر لا تحوي شيئاً من الصور أو التماثيل البشرية وإنما كان كل ما هو منقوش عليها هو اسم السلطان الذي ضربت في زمانه وسنة الضرب وطرة السلطان وكلمات بالدعاء له وتعظيمه[3]. ذلك على ما أعتقد لأن الدين الإسلامي الحنيف يحرم التصوير للصور البشرية والحيوانية لا على النقود وحسب وإنما أنى كانت ولذا فقد كانت الدولة العثمانية ممتنعة عن التصوير على النقود تمسكاً بقواعد الدين.

وحدات العملة والعملة الحسابية: كانت وحدة العملة تختلف في كثير من البلدان العثمانية، كما أنها تختلف حسب نوع النقد. فقد كانت وحدة العملة الذهبية هي الليرة التركية ووحدة العملة الفضية في زمن ما هي المجيدي غير أن هذه العملة كانت تحسب بالنسبة إلى القرش الذي كان عملة حسابية لما كان عملة تداول في سوريا[4].

ولهذا القرش الحسابي ليساوي ٤٠ بارة وله عدة أجزاء حسبما ساوى للعدد من البارات فمثلاً ربع

١- Jemill & Bladgett ج: ص: ٤٠٢

٢- Du Valey ص: ١٢٥. وارجع إلى Volney أيضاً ج ص: ٢٨٠ وإلى دفتر في المحفوظات رقم ٢١٧٤ عام ١٢٤٨ هـ.

٣- Volney ج ص: ٢٨٠

٤- Young ج ص: ١

القرش المؤلف من عشر بارات والذي كثيراً ما يرمز إليه في الحسابات التجارية بالعلامة التالية (ر) . ثم نصف القرش المساوي لعشرين بارة والذي كان يرمز له أيضاً بعلامة خاصة هي (ـــ) . ثم ثلاثة أرباع القرش المساوية لثلاثين بارة والتي كان يطلق عليها أيضاً إسم "زلطة" ويرمز إليها أيضاً برمزين مختلفين هما التاليين: (٤) و (ـــ)"[1]. فالبارة إذاً هي أصغر أنواع العملة الحسابية في البلاد وسنرى أنه كان من بعضها أصناف من عملة نقدية تستعمل في البلاد .

وهناك عملة حسابية أخرى كانت تستعمل في البلاد العثمانية عامة وسوريا خاصة ويرمز إليها بالكيس الذي يحتوي على أكياس ويستعملونه في حساب المبالغ الكبيرة . وقيمة الكيس هذا يقول عنه "برنار" أنه تختلف في بعض البلاد العثمانية وأنه يساوي في استنبول ٢٠,٠٠٠ بارة أي خمسمائة قرش[2]. أما في سوريا فإن المصادر تؤيد لنا أن الكيس الواحد يساوي خمسمائة قرش أيضاً[3].

العملة النحاسية والفضية: ليس النحاس معدناً ثميناً لتضرب منه النقود إلا إذا كانت أسعار الحاجيات رخيصة ومنخفضة ، أما إذا كانت أسعار هذه الحاجيات غالية مرتفعة فإن العملة النحاسية تصبح قليلة الجدوى إذ يصبح النقد الذهبي والفضي أكثر مشروعاً وأكثر ضرورة . ولقد ذكر "برنار" أن استعمال النقد النحاسي أصبح نادراً في زماننا في بدء القرن التاسع عشر في مصر إذا قيس باستعماله في الماضي وذلك أنه عندما أسعار الحاجيات وارتفاع مستوى العيش جعل العملة النحاسية لا تفيد إلا في شراء السلع ذات القيمة الخسيسة[4]. ولا يبعد أن ينطبق قول برنار هذا على سوريا في ذلك العصر لما نراه من ندرة ذكر العملة النحاسية في مصادرنا ولما نستذكره من ارتفاع الأسعار المتمادي للحاجيات مما يجعل استعمال النقد النحاسي غير هام وضروري .

أما النقود المضروبة من معدن النحاس فيذكر كلوت بك أنه كان يستعمل في مصر نوع منه ذو قيمة قليلة جداً يسمى "الجديد" يحتوي على جُدُد وكان الواحد منه يساوي ثلث البارة[5] وقد أوردت إسم هذا النوع من النقود لاعتقادي أنه ربما كان مستعملاً في سوريا وبيروت وإن لم تكن المصادر التي رجعت إليها تنوه بذكره .

ثم هناك أنواع أخرى من العملة النحاسية هي البشلك والذي لتفليك والمنكيك وهي قديمة في الدولة العثمانية وحل محلها في الاستعمال لمبادئ كبيرة مزيفة من نوعيه الأول والثاني[6] وسنرى أنه صنع من البعض منها عملة فضية أيضاً .

١- Volney ج ٢ ص: ٢٨٠ والوثائق رقم ٢٠ و٢٢ عام ١٢٥١، ورقم ٢٧٤ عام ١٢٥٥ وكلوت بك ج ٢ ص: ٨٢٧

٢- Description ج ١٦ ص: ٢١٢ Bernard

٣- Irby + Mangles ص: ٢٤٧

٤- Description ج ١٦ ص: ٢٩٥ - ٢٩٦ Bernard

٥- كلوت بك: ج ٢ ص: ٨٢٧ . وقد ذكر Des. في Bernard ج ١٦ ص: ٢٩٦ أنه ضرب منه نوعان عام ١١٤٣ و ١١٧١ كما يذكر أشكالها وما كتب عليها في لوحة بين ص ٢٦٨-٢٦٩

٦- Duvaley ص: ١٢١

إن المؤرخين كثيراً ما يذكرون أنواعاً من النقود ولكنهم لا يذكرون المعادن المسكوكة منها إلا في أحوال نادرة على أنهم يرددون دائماً صك العملة النحاسية في أزمنة مختلفة وإن كان استعمالها أقل من الزمن السابق ~~ولم~~ لا يبينون أنواعها. ونحن نعرف مثلاً أن محمد علي باشا بعث إلى ابنه إبراهيم في سوريا يستطلع رأيه في صك ١٥٠٠ كيس من العملة النحاسية للتداول بها في الأيالات التابعة له[1]. ولكننا لا ندري شيئاً عن الجواب وفيما إذا كانت هذه النقود قد ضربت أم لا ولا ما هي أنواعها. وكذا الحكومة العثمانية فقد ضربت في عام ١٨٤٤ من العملة النحاسية ما قدر قيمته ب ١٧,٢٥٢,٠٠٠ قرش تركي من ذات الـ ٤٠، ٢٠، ١٠، ٥ بارات ولكنها لم تكن من النحاس الخالص وإنما كانت ممزوجة بشيء من القصدير والرصاص[2]. غير أنا لا نعرف عن أكثر هذه القطع أيضاً شيئاً.

فالنحاس لم يكن إذاً في جميع الأحيان يستعمل لوحده في صك النقود، والفضة هي من العناصر التي تضاف إليه في أحيان كثيرة ليستعمل المزيج من المعدنين المعروف باسم Billon في صك النقود التي نقرأ في المراجع أنه ضرب منها من هذا المعدن نقد تتراوح قيمته بين ١٠٠ و ٥ بارات في الآستانة كما أنه ضرب القطعة منها في مصر[3].

وهكذا نرى أن البارة كانت أساساً لمثل هذه النقود وهي اسم تركي وتعرف بالعربية بأسماء مختلفة منها الديواني، والمصرية، والفضة[4].

ولم تكن أصناف هذه البارات تضرب من مزيج النحاس مع المعادن الأخرى أو مع الفضة بل ضربت في أحيان كثيرة من الفضة فقط في مصر واستنبول ففي الدور الذي نبحثه صك محمد علي من هذه النقود مقدار ١٥٠٠ كيس خصيصاً لاستعمال سوريا بسبب ما أصاب النقود الفضية من القلة في البلاد بسبب تصديرها للخارج[5]. وكذا الأمر في استنبول فقد صكت الحكومة العثمانية كمية كبيرة منها بعد عام ١٨٤٤ من ذات ٢٠، ١٠، ٥، ٢ قروش الواحدة منها ٤٠ بارة بما قيمته ٦١٤,٥٧١,٧٧٥ قرشاً[6].

وقد حفظت لنا المصادر بعضاً من أسماء هذه النقود الفضية غير البارات مثل القروش كما قلنا، والقرش هذا اتخذ كوحدة نقدية في منتصف القرن السابع عشر وضرب في الأصل على طراز القرش الإسبانيولي وكان يساوي مثله ٥-٦ فرنكات ولكن قيمته أخذت بالانحطاط حتى بلغت عام ١٨٢٢ الـ ٢٢ سنتيماً من الفرنك فقط[7] فتأمل البون الشاسع بين القيمتين.

١- رسالة في المحفوظات رقم ١٧ ٤٠٠ عام ١٢٥٠.
٢- Du Valey ص: ١٢٦
٣- Bernard في Description ج ١٦ ص: ٢٨٩-٢٩١. وارجع إلى Du Valey ص: ٥٥
٤- Browne ص: ٧٨. وارجع للرسائل رقم ٧٦ عام ١٢٥٨ و ١٧٩ عام ١٢٥٢ ورقم ٧٤ عام ١٢٥٤. والأوروبيون يطلقون عليها اسم: Aspers و Medines (ارجع في ذلك إلى Browne ص: ٧٨ و D'Ohsson ج ٤ ص: ٢٦٧ و Volney ج ١ ص: ٢٨٠).
٥- رسالة في المحفوظات رقم ٤٠٥٨ عام ١٢٥٠ هـ.
٦- Du Valey ص: ١٢٥
٧- Young ج ٥ ص: ٢.

ولقد كان البشلك والآلتلك والمتليك من الفضة أيضاً، ولذلك كانت في العهد الذي نؤرخ نقوداً منحطة القيمة، واسمية فقط. فالآلتليك قيمته ٦ قروش ونصفه ٣ وربعه ١/٢ ١ من القروش. والبشلك قيمته ٥ ونصفه ١/٢ ٢ من القروش. والمتليك قيمته نصف قرش، ونصفه ١/٤ قرش. وهذه الأنواع الثلاثة من النقود تمثل آخر درجة من درجات الانحطاط النقدي في الدولة العثمانية(١).

والقيمة الجوهرية الذاتية لهذه النقود الثلاثة لم تكن تعادل قيمتها التجارية المتداولة. فأول ما ظهر البشلك عام ١٨١٠، وقيمته كانت يجب أن تساوي ٢٦ قرشاً بينما أنه في أيامنا لا يساوي إلا ١٨ قرشاً" ثم ظهر بشلك تاريخه ١٨٢٩ وثان تاريخه عام ١٨٣٣. أما الآلتليك فضرب بين أعوام ١٨٢٤ - ١٨٢٩ من مقدار كبير(٢). ولقد انقطع ضرب هذه الأنواع الثلاثة من النقود بعد عام ١٨٤٤(٣).

والرسائل الواردة لمحمد بيهم تعطينا قيماً مختلفة لهذه النقود فبينما يذكر أن البشلك يساوي ١٦ قرشاً نرى أن البعض الآخر تعطيه بقيمة ٥ قروش(٤) وعلى ذلك فقس ولعل السبب في ذلك هو وجود نوعين من البشلك، أو من هذه النقود كما ذكرنا فضية ونحاسية.

أضف إلى ذلك نوع آخر من النقد الفضي هو المجيدي الذي تختلف قيمته تمام الاختلاف تبعاً للزمان ولكنه ما سك كان بقيمة ٢٠ قرشاً وله عدة أجزاء ١٠، ٥، ٢، ١، ١/٢ قرش(٥).

العملة الذهبية : لقد كان الذهب على ما يظهر أكثر جميع أنواع المعادن أهمية في ضرب النقود العثمانية، إذ كثيراً ما نرى مصادرنا التجارية تردد أسماء أنواع عديدة من النقد الذهبي ذي البدن من الذهب، شأنه في أغلب الدول، كان عملة التجارة الواسعة وأساس التعامل بين الدول المتاجرة فلا غرابة بعد هذا أن نرى الرسائل الواردة لمحمد بيهم كثيرة الذكر والترداد للعملة الذهبية.

أن العملة الذهبية المضروبة في مصر والآستانة كانت كثيرة الأنواع مختلفة القيم أقتصر على ذكر أهمها وهي: الفندقلي: كثيراً ما يتردد ذكره في المصادر المعاصرة. وأصلها مأخوذ من عملة البندقية التي كان العرب يدعونها بالريال أو البندقي والتي حلت محل الدينار القديم الذي كان العرب يستعملونه فيما مضى فرغبت الدولة العثمانية أن يكون لها نقد يحل محل البندقي الأجنبي هذا ويقوم مقام الدينار العربي القديم فضربت أو سكت الفندقلي،

١- Du Valley ص: ٥٦-٥٧ و Gibb في Ency. Brita. ج. ٢٧، ص: ٥٥.

٢- المصدر نفسه ص: ٥٦-٥٧. ٤- Young ج. ٥ ص: ١٠ و Gibb في En. Br. ج ٢٧ ص: ٤٤١

٣- Young ج. ٥ ص: ١٥.

٤- الرسائل رقم ١٢٦ عام ١٢٥٢ ورقم ٢٤٧ و ٢٦١ عام ١٢٥٢.

ولا نعرف بالضبط بدء ضرب العثمانيين لهذه النقود وإنما نعرف أنه انقطع ضربها في زمن حكم السلطان عبد الحميد على ما يقول Bernard الذي كتب بحثه هذا في بدء القرن التاسع عشر (١). ولذا فنحن لا ندري أيضاً إذا كانت قد ضربت بعد هذا العهد.

والفندقلي هذا توجد منه أنواع عديدة لطالما ضربت في إستانبول والعملة التي ضربت في مصر، كما أنه ضرب في سنوات متعددة وبحجوم مختلفة وترمز إليه المصادر بالفندقلي القديم والفندقلي الجديد، وتذكر بعض الأحيان أن سعر القديم يبلغ ٢٥ قرشاً وأن سعر الجديد يبلغ ٢٦ قرشاً (٢) مع العلم أن هذه الأسعار ليست ثابتة لما نرى.

وتوجد أصناف للفندقلي وأجزاء. فأصنافه يطلق عليها الفندقلي المجوز وأجزاؤه هي النصف فندقلي ذو الأشكال المختلفة لضربه في سنوات متعددة. والربع فندقلي الذي تذكره الرسائل أنه كان أكثر هذه الأنواع استعمالاً ويميز بين نوعين منه: الربع فندقلي بجنزير والربع فندقلي بغير جنزير، ويظهر منها أن قيمة الأول أعلى من الثاني إذ أن قيمة الأول تزيد في بعض الأحيان ٨ ٣/٤ قروش بينما قيمة الثاني ٦ قروش. وكثيراً ما يرد ذكر نوع ثالث منها يسمى ربعية فندقلي قيمة تدل على أنه ربما كان المقصود به الربع الفندقلي بجنزير إذا لم يكن نوعاً جديداً (٣).

ويظهر أن الربع فندقلي بجنزير كان قليل الوجود نسبة لغيره، وفي مخطوط مشاقة ذكر ووصف له، إذ يقول على لسان أحد صيارفة دمشق الذي أحضر للأمير بشير مبلغاً من المال لديه: "فأحضر له المبلغ نصفاً واحداً أرباع ذهب فندقلي ذا الزنجير وكان ذلك قليل الوجود ونظراً أنه لا يوجد منه هذا المقدار عند جميع صيارفة دمشق. قال إنني اخترت هذا الصنف لكون سعادة الأمير في غربة وباقي أصناف الذهب يلزم له الوزن إذ يوجد منه ناقصاً. لكن هذه الأرباع أوفق للمعروف لصغرها (٤)".

المحبوب: لم يكن المحبوب أقل أهمية من الفندقلي في الاستعمال التجاري، وهو من الذهب ويعرف باسم زر المحبوب أو زهر المحبوب، ويقول "برنار": إننا لا نعلم بالضبط متى بدئ سكه ولكننا نعتقد أنه أقدم من الفندقلي وأنه ضرب مثله ليحل محل الدينار القديم. ويقول أيضاً إن هناك نوعين منه لا يختلفان إلا في الشكل أي فيما كتب على أحد وجهيهما فقط فبينما نرى أنه قد نقش على الوجه الأول من كليهما "سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان" نجد أنه قد نقش على الوجه الثاني لأحدهما اسم السلطان مراد بن أحمد خان عز نصره ضرب في مصر عام ١٠٤٣، أما الوجه الثاني للنوع الثاني فقد استبدلت الكتابة هذه بطرة السلطان مع عبارة ضرب في مصر عام ١١٤٣، ويقول

---

١ - Description de Bernard ج. ١٦ ص: ٢٨٠ - ٢٨١

٢ - المصدر نفسه: اللوحة بين ص: ٢٦٨ - ٢٦٩ واللوحة رقم ١. ثم الرسائل رقم ٢ ٥ عام ١٢٥١ ورقم ٥ و١٢٦ و٢٨٩ عام ١٢٥٤

٣ - " " " " والرسائل رقم ١ و١٢٦ عام ١٢٥٢، ورقم ٨٨ عام ١٢٥٤ ورقم ١٨ عام ١٢٥٥

٤ - مخطوط مشاقة ص: ١٧٢.

لهذا المؤرخ أيضاً أن هناك أنواعاً أخرى منه ضربت في مصر واستنبول[1].

ويرد المحبوب في الرسائل باسمين مختلفين أحدهما المحبوب المصري، والثاني المحبوب اسلامبول وربما كان يقصد به محبوب استنبول[2]، أما قيمتها فمتغيرة متبدلة شأنه شأن أكثر أنواع النقود[2].

وللمحبوب أجزاء منها "النصفية" وهي نصف المحبوب بالوزن والحجم. وربع المحبوب ويدعونه الواحدة منه "ربعية" للاختصار وقيمتها كالمحبوب متغيرة متبدلة[3]. ولعل الربعية هذه للمحبوب هي التي ضرب منها محمد علي عشرة آلاف قطعة للتداول بها في بر الشام[4].

أنواع أخرى: وهناك الليرة الذهبية التي كان أساس قيمتها ١٠٠ قرش والتي ضرب منها عدة أنواع وهي بسن مختلفة ولها أصناف هي ذات الخمس ليرات وأجزاء هي الأنصاف والأرباع[5]. كما أن هناك الجنيه المصري الذهب الذي كانت قيمته مئة قرش أيضاً تابعة للتغير والتبدل الدائم والتي كانت شائعة الاستعمال كثيراً في تجارة بيروت وأوروبا[6].

أضف إلى ذلك الخيرية الذهبية المصرية المستعملة كثيراً في تجارة بيروت والتي تروي الرسائل أن قيمتها كانت نحو تسعة قروش ونصف تنقص وتزيد وقد ضربت في مصر في عهد محمد علي وحدث من أجلها نزاع بين الباب العالي والباشا إذ أرسل الصدر الأعظم كتاباً إلى والي مصر يقول فيه إن هذا العمل يعتبر تعدياً على الحضرة السلطانية ويرجوه أن يمتنع عن صك النقود الذهبية. وكان للخيرية أيضاً أجزاء[7].

وزد على ذلك كله أنواعاً أخرى عديدة متنوعة من الصعب جداً استقصاؤها، إذ أن ذلك يحتاج إلى وقت طويل واختصاص في الموضوع.

ولا بد لي قبل ترك البحث في النقود الذهبية من القول إن الحكومة العثمانية ضربت نقوداً كثيرة بين عامي ١٨٤٤ - ١٨٦٠ ما قيمته ١٤،٥ مليوناً من الليرات[8].

العملة الورقية: لا تروي لنا المصادر شيئاً عن استعمال العملة الورقية في بيروت أو سوريا وتداولها فيها، ولست أدري السبب في ذلك ولعله تأخر ظهورها في الدور الذي نبحثه. وعلى كل حال تروي أن الحكومة العثمانية لجأت أخيراً إلى طبعها وفتحت لها أبواب التداول لما أنها تعلق الشيء الكثير على الاضطرابات التي أحدثها تداول هذه العملة الجديدة فيما بعد، تلك الاضطرابات التي لا ترجع إلى الدور الذي نبحثه ولذا نكتفي بالإشارة إليها فقط.

---

١ - Bernard في Description ج ١٦ ص: ٢٨٢ واللوحة رقم ٢. وارجع أيضاً إلى Volney ج ٢ ص: ٢٨٠ و Browne ص: ٧٨.

٢ - الرسائل رقم ١١ و ٩ عام ١٢٥١.

٣ - Bernard في Description ج ١٦ ص: ٢٨٢ واللوحة السابقة. وارجع أيضاً إلى Browne ص: ٧٨، والرسالة رقم ١٨٢ عام ١٢٥٤.

٤ - رسم في المحفوظات رقم ١٩٠٢ عام ١٢٤٨.

٥ - Gibb في Ency. Brit. ج ٢٧ ص: ٤٤١.

٦ - الرسائل رقم ١ و ٢٧ عام ١٢٥٢ ورقم ٧٠ عام ١٢٥٤.

٧ - رسم في المحفوظات رقم ٢٤٦ عام ١٢٤٤. وكلوت بك ج ٢ ص: ٨٢٧ - ٨٢٨ والرسائل ٥ و ٢٤٦ عام ١٢٥٢ و ١٩ عام ١٢٥٥.

٨ - Young ج ٥ ص: ٤.

ذاكراً أن أسباب إصدار الحكومة العثمانية لها هو الضائقة المالية التي وقعت فيها الدولة على أثر حروبها الطاحنة مع اليونان وروسيا، ويرجع تاريخ ظهورها للتداول إلى عام ١٨٢٩ ثم تتابع بعد ذلك هذا الإصدار وتتابع معه الاضطرابات المالية في الدولة"(١).

هذه هي أهم النقود العثمانية والمصرية التي كان تداولها شائعاً في الممتلكات العثمانية. وهناك أنواع أخرى غيرها كثيرة لم أتمكن من التفريق بينها وبين العملة الأجنبية كما لم أتوصل ببحثي الطويل هذا إلى معرفة المعدن الذي سكت منه رأيت أن أجملها بعد ذكر العملة الأجنبية فيما بعد.

العملة الأجنبية :

ذكرنا في بحث التجارة الخارجية أن بيروت كانت تصدر وتستورد النقود لذا أن التجارة بالعملة كانت رائجة السوق في ذلك الحين كما قلنا. ولهذا فقد دخل إلى سوريا عامة الكثير من أنواع النقود الأجنبية كما دخل إلى كثير غيرها من الممتلكات العثمانية(٢) حتى أن المصادر تروي لنا أنها كانت تتداول في البلاد في التجارة والبيع والشراء إلى جانب العملة الوطنية كما نجد ذلك في الرسائل العديدة.

العملة البندقية: من هذا النقد الأجنبي العملة البندقية التي ذكرنا أن دور ضرب النقود العثمانية والمصرية قلدتها في ضرب الفندقلي، وقد كانت تعرف حتى بهذا الاسم sequin. وهي قديمة يرجع ضربها في البندقية إلى نهاية القرن الثالث عشر ولكنه انتهى عام ١٨٢٢ ضربت منها كثيراً جداً وهي من الذهب كما قلنا قبلاً، وكانت مطلوبة جداً لا للتداول فحسب وإنما كي يتزين بها النساء، وخاصة في سوريا حيث تثقب وتدخل في سلسلة فتشكل سواراً لمعصم المرأة كما قال "فولني". كما ذكر أيضاً أنها كانت تساوي في أوروبا أثناء سياحته نحو ٢٠٥ - ٢٠٨ بارات تزيد في مصر عن هذه القيمة نحو ٨ - ١٠ بارات(٣).

الأبوطاقة: ويعرف باللغات الأجنبية بـ thalari وهو عملة ألمانية وسماه العرب بذلك الاسم بسبب الصورة التي توجد على أحد وجهيه والتي تشبه النافذة(٤) وهو من الفضة ويتردد اسمه في المصادر العربية في ذلك الدور باسم "الطاقة الفرنجي" أو "البطاقة الافرنجي"(٥).

الأبومدفع: وهو عبارة عن القرش الإسباني مصنوع من الفضة ودعي بذلك الاسم بسبب صورة الملك

١- Du Valy ص: ٥٥ و ١٢٢ - ١٢٤.

٢- Young ج ٥ ص: ٥.

٣- La Rousse de XXème siècle تحت كلمة sequin و Volney ج ٢ ص: ٢٨١.

٤- Bernard في Description ج ١٦ ص: ٢٨٩.

٥- رستم في تاريخ الكتابي ج ٢ ص: ٦٠٤ و ٦٤١.

المرسومة على أحد وجهيه وإنما بسبب العامودين المرسومين على الوجه الثاني اللذين ظنهما العرب مدفعين فأطلقوا عليه هذا الاسم(١). وترد في رسائل محلية باسم "ريال أبو مدفع"(٢).

الدبلون: هو أيضاً من العملة الإسبانية وتطلق عليه المصادر الأجنبية اسم Doublons وهو غالي الثمن إذ أنه يرد بقيمة ٢١٩ أو ٢٢٠ قرشاً في الرسائل(٣) ويظهر أنه من الذهب(٤).

الريال الفرنسي: وتدعوه مصادرنا العربية باسم ريال فرانسا أبو طوب، وكانت قيمته تتراوح بين ١٩-٢١ قرشاً في تلك الحقبة، ويظهر أنه كان كثير التداول في سوريا عامة وبيروت خاصة كما تدل على ذلك الرسائل(٣).

وهناك أنواع أخرى عديدة من النقد الأجنبي دخلت سوريا وتداولت في أسواقها سأذكرها مقتضبة مع بعض أنواع العملة الوطنية دون استقصاء لها لما هي عليه من الكثرة، ولأن المراجع التي عدت إليها لا تعطيني إلا أسماءها وهي في بعض الأحيان أسماء محلية متغيرة.

أنواع أخرى من العملة :

قلت إن هناك أنواعاً أخرى من النقد كانت مستعملة في بيروت من نقد وطني أو أجنبي، ذهبي أو فضي أو نحاسي، تكتفي المصادر بالإشارة البسيطة إليها دون التفصيل في أصلها ومصدرها، أحببت أن أذكرها هنا في هذا البحث الخاص لأني لم أتأكد من جنسيتها مع أن الكثير منها تظهر جنسيته من اسمه ولكن التسمية ليست في نظر الباحث التاريخي مستنداً أساسياً في هذا الاستنتاج ولذا فإني سأذكرها كلها إجمالاً كي تتكون لدى القارئ فكرة واضحة عن كثرة أنواع النقود المستعملة في تجارة بيروت وسوريا في تلك الحقبة ولأن استقصاء أصل كل هذه النقود وبيان معادنها وأوزانها يحتاج إلى متخصص في علم النقود كما أن هذا البحث يحتاج إلى أطروحة خاصة على ما أعتقد لاتساعه وصعوبته. وأهم هذه الأنواع هي التالية: ذهب الجهادي، والجهادي التاريخي، الجهادي الطري، الجهادي القديم، نصف الجهادي الجديد، نصف الجهادي اليابس، الذهب الغازي الجديد، الغازي القديم، والنصف غازي الجديد، النصف غازي القديم، الغازي المصري، الغازي المحمودي ويرد أحياناً اسم المحمودي فقط، النصف محمودي، الذهب المشخص، المشخص العتيق، العدلي، العدلي اليابس، العدلي الجديد، العدلي تاريخ، العدلي دار الخلافة، العادلية، الربع عدلي، الزهراوي، السعدية، الظريفة، الربعية الظريفة،

١- Description Bernard ج ١٦ ص: ٨٩.

٣- رسم في المحفوظات رقم ٢٠٥٨ عام ١٢٥٠ هـ.

٢- الرسالة رقم ٢٨١ عام ١٢٥٢ مثلاً.

٣- الرسائل رقم ٧٠ عام ١٢٥٤، ورقم ٧٤ عام ١٢٥٤. وارجع إلى Chabrol أيضاً في Description ج ١٨ قسم أول ص: ٢٩٩.

٤- الرسائل رقم ١١ و٢٢ و٧٨ عام ١٢٥١. ورسم في المحفوظات رقم ٢١٢٧ عام ١٢٤٩، ورقم ٢٨١٧ عام ١٢٥٠.

الربعية السعودنية، الربعية دار الخلافة، رباعي دار الخلافة. الذهب الشبلك، الذهب اليوسفي، الذهب الأحمدي، الذهب الإسطمبولي، الذهب المصري. البوزلي، الأكلك، الريال الأطمشلي، الناقشلي، الناقشلي القديم. الرقزلي المصري، الرقزلي القديم، الرقزلي الجديد. ريال شام، ريال حطري. ريال فرانسا عامود الذي يدعى أحياناً ريال عامود أو أبو عامود، ريال فرانسا الشوشة أو يذكر باسم الشوشة فقط أو ربما أبو ريشة ويفرق وفيه بين المثقوب والغير مثقوب. فرانسا أبره أو أبو أبره. ريال عسا، ريال خرخرة. ذهب مجر، شبلك مجري، ذهب جنوي، أبو باكمينة[1] إلى ما هنالك من الأنواع العديدة المختلفة التي لم أتمكن في بعض الأحيان من قراءة أسمائها وضبطها من الرسائل.

هذه هي أكثر أنواع النقود التي كانت مستعملة في تجارة بيروت في ذلك الحين، وها أنتم ترون هذه الكثرة الفاحشة المرهقة من الأنواع، وذلك ما يدل على عدم تنظيم تداول العملة، وتبادل النقد، كما يدل على أن لم تكن سياسة الحكومة كلية رشيدة في تنظيم هذا التداول الذي هو أساس في تجارة البلاد إذ أن مثل هذه الأنواع الكثيرة وتداولها في التجارة مدعاة لعرقلة التجارة نفسها وتشويش أمورها.

تزييف العملة :

إن التزييف في العملة على اختلاف أنواعها ينشأ عن طمع الإنسان الذي يحاول التزييف في كسب المغنم. وهذا الطمع في التزييف يستند إلى مبدأ يفسح المجال للمقلد هذا وهو اختلاف القيمة الإسمية للعملة عن قيمتها الجوهرية الحقيقية[2]. أي أن الفرق بين ثمن المعدن الذي يتألف منه النقد وبين قيمة النقد الرائجة في الأسواق هو الدافع لهذا التزييف في النقود المعدنية. أما في العملة الورقية فإن مجال التزوير أوسع لما هنالك من البون الشاسع بين ثمن الورق وتكاليف الطباعة وبين القوة الشرائية لهذه العملة الورقية.

والتزوير في العملة على اختلاف أنواعها كان يجري في ذلك الدور حتى أن الأجانب أنفسهم كانوا يقلدون النقود العثمانية ليربحوا الفرق بين القيمة الإسمية والجوهرية، حتى أنهم زيفوا كميات من الشبلك والآن لتليك النحاسية وقذفوا بها إلى أسواق البلاد العثمانية[3] حتى أنهم أسقطوا النحاس المسبك لضرب نقود فضية مزيفة[4].

---

١ - من الصعب ذكر جميع الرسائل التي اقتبست منها هذه الأسماء أما بعضها فهي : رقم ٢٠ و ٢٢، ٢٧، ٧٨، ٨٠ عام ١٢٥١ ؛ ورقم ١، ٥، ٢٢، ٧، ١٢٦، ١٧٩، ١٨٢، ٢١٤، ٢٨١، ٢٨٧، ٢١٤، ٢٦٤ عام ١٢٥٢. ورقم ٢٩، ٤٨، ٧٠، ٧٨، ١٢٧، ١٥٤، ٢٩٢، ٢٦١، ٢٠٥ عام ١٢٥٣. ورقم ٤، ٦، ٢٩، ٧٤، ٦٠، ٨٨ عام ١٢٥٤. ورقم ١٨، ١٩، ٢٠ عام ١٢٥٥. ورقم ٢٦ عام ١٨٤٩. وارجع إلى رسمها في تاريخ الكتابي. ج ١ ص : ١٦٥ و ج ٢ ص : ٥٥٠ و ٥٨٤ و ٦٠٤ و ٦٤١ و ٧٧٩.

٢ - Bernard في Description . ج ١٦ ص : ٢٩٨ .

٣ - Du Valey ص : ١٢٠ - ١٢١ .

٤ - Bernard في Description . ج ١٦ ص : ٢٠٦ .

إن هذه النقود المزيفة كانت تدخل في التداول كثيراً إذ أن طبقات الشعب الفقيرة والجاهلة كان يصعب عليها التمييز بين غثها وسمينها أو بين صحيحها ومزيفها فيقبضون هذه النقود على أنها نقود شرعية[١] ولا أريد أن أذهب في بحث التزوير بعيداً ولكن لابد لي من القول إن صدى مثل هذه النقود المزيفة في أسواق التجارة كان يدعو التجار لأخذ الحيطة والحذر عند قبض النقود[٢].

ولقد كانت هذه النقود المزيفة تنتشر بكثرة في جميع أرجاء الدولة العثمانية وسوريا منها ومن أن ربما لم تكن مزيفة في سوريا حتى أن ابراهيم باشا المصري خشي مغبة دخول العملة المزيفة في استنبول إلى بر الشام وأجرى لذلك بعض الاحتياطات[٣].

ولم يكن أمر التزييف مقتصراً على النقد أو العملة المعدنية فحسب بل شمل العملة الورقية أيضاً فقد كان المزيفون يطبعونها بكميات كبيرة ويرسلونها إلى الأسواق وذلك ما أقلق الحكومة العثمانية فأخذت تطالب بالحيطة ولكن دون جدوى تذكر[٤] غير أننا لا نلمس في المصادر ذكراً للعملة الورقية لا الشرعية ولا المزيفة في سوريا وبيروت، على أن ذلك لا يمنع احتمال تداولها في هذه البلاد.

تغير أسعار النقد والمتاجرة بها :

إن من شرائط تقدم التجارة اعتمادها في معاملاتها إلى نقد ثابت لا يطرأ عليه كل ما طرأ على نقد البلاد العثمانية من تغير في الأسعار واختلاف في القيم من وقت لآخر ومن بلدة لأخرى، وهذا التغير الذي كان من أهم أسبابه أطماع المستغلين الذين يعملون على رفع أسعاره وخفضها تبعاً لمآربهم الشخصية، ومآربهم الذاتية غير حاسبين لما يجر على تجارة البلاد وتجارها من تشويش في المعاملات واضطراب في ماليتهم وما يلحقهم من الخسارة الفادحة في بعض الأحيان.

إن معظم النقود العثمانية كانت أسعارها آخذة في الهبوط الدائم المستمر ولنأخذ مثالاً على ذلك القرش التركي الذي قلنا إنه كان رائجاً في سوريا فقد ضرب في الأصل على طراز القرش الإسبانيولي وكان يساوي مثله ٥-٦ فرنكات، وفي عام ١٧٧٤ أصبح لا يساوي إلا نصف هذا المبلغ، أما في عام ١٧٩٠ فقد نزلت قيمته إلى فرنكين فقط، وفي عام ١٨٠٢ إلى فرنك واحد و٦٠ سنتيماً، وفي عام ١٨١٢ أصبح لا يساوي إلا فرنكاً واحداً. أما في عام ١٨٢٤

١- Bernard في Description ج ١٦ ص: ٢٠٦.

٢- الرسالة رقم ١٧٦ عام ١٢٥٢ مشق.

٣- راجع في المحفوظات رقم ٢٢٦٢ عام ١٢٤٨، ورقم ٢١٢٧ عام ١٢٤٩ هـ.

٤- Du Valey. ص: ١٢٤

فقد نزلت قيمته إلى ٦٠ كم، وعام ١٨٤٠ إلى ٤٠ كم، وفي عام ١٨٤٨ بلغ به النزول إلى أن أضحى لا يساوي إلا ٢٢ كم فقط"[1] فانظر إلى أي درجة انحطت قيمة هذا النقد.

ولعل من أسباب هبوط بعض أسعار النقود أن الحكومة كانت تفرض هذه النقود بقيمة رائجة تختلف كثيراً عن قيمتها الجوهرية أي عن قيمة المعدن الذي تحتويه. فعندما تتداول أيدي الناس هذه النقود ويعرفون حقيقتها لا تلبث أسعارها أن تأخذ بالهبوط. ولقد كان ذلك ربحاً للحكومة وخسارة للتجار في المملكة العثمانية عامة. أضف إلى ذلك ما كان لهذا الهبوط من أثر في تشويش أعمال التجارة في البلاد"[2].

وليت هذا الأمر يقتصر على الهبوط أسعار بعض النقد بل إنه ليتعدى ذلك إلى تغير أسعار النقد من حين لآخر ومن بلد لآخر. فبينا نرى أن الليرة التركية تساوي من ١٠٨ - ١٠٩ غروش في استنبول نراها في بيروت تساوي ١٢٤ - ١٢٥ قرشاً وفي بغداد يتراوح سعرها بين ١٠٢ - ١٥٢ قرشاً[3]. فانظر إلى أي حد بلغت حالة اختلاف أسعار النقد من مدينة لأخرى في الدولة العثمانية.

ولا أدل على اختلاف أسعار النقد من بلد لآخر مما نراه في مخطوطة محل نوفل التجاري في طرابلس، إذ أن قيودهم التجارية تدل دلالة واضحة لا على اختلاف أسعار النقد بين طرابلس وبيروت واللاذقية فحسب وإنما بين طرابلس ومصر وفلسطين وغيرها من بلاد العرب. فنرى أن أصحاب هذا المحل يقيدون حسابات ما باعوه واشتروه من المدن الأخرى تبعاً لأسعار العملة في تلك المدينة ثم يقيدون إلى جانبه أسعار هذه الحسابات نسبة لعملة طرابلس، وفي نهاية الحساب يقيدون أرباحهم أو خسائرهم من جراء فروق أسعار النقد هذه بين البلدين. فإذا كانت أسعار الحرير المرسل إلى الإسكندرية تساوي بالنسبة لأسعار النقد الذي اشتروه به في طرابلس ٥٦٤٢ قرشاً، فهذه العملة كانت تساوي بالقياس لأسعار هذا النقد في الإسكندرية ٥٢١١,٨ قرشاً[4].

ولقد كان من الأسباب الرئيسية العاملة على اختلاف أسعار النقد من بلدة لأخرى ومن وقت لآخر، ذلك الاختلاف الذي كثيراً ما يتردد في مصادرنا العربية[5]، هو تلاعب الصيارفة، ذلك التلاعب النقدي الذي ذكرنا أشياء عنه عند البحث في مهنة الصرافة، فالصيارفة كانت تدفعهم أطماعهم الشخصية، ومنافعهم الذاتية إلى التلاعب بأسعار النقد صعوداً وهبوطاً كما يشتهون، وإليهم وحدهم، كما يقول Du Valey يعود السبب في تقلب أسعار النقد في الأسواق حتى "أنه لم يكن أحد يطمئن من قيمة الوحدة النقدية في اليوم التالي" وحتى أصبح التجار بذلك فريسة لهؤلاء الصرافين

١- Young ج. ٥ ص: ٣.

٢- Du Valey ص: ٥٧ و ١٢٥. وارجع أيضاً إلى Gump في Esquisse ص: ٥٩

٣- Young ج. ٥ ص: ٢٠.

٤- مخطوطة نوفل: ارجع الصفحات: ٦٠، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٥، ٤٤

٥- ارجع الوثائق رقم ٢٣ عام ١٢٥١ ورقم ٨١ عام ١٢٥٢. وإلى رستم في تاريخ الكتاب ج ١ ص: ١٦٥ وج ٢ ص ٤٠٨ و ٥١١ وج ٣ ص: ٥٥٥، ٥٨٤، ٧٧٩.

وبذا أصبح أساس التجارة، وهو النقد، فاسداً ومحطّماً.[1]

إن هذا التقلب في أسعار النقد الشائع في البلاد جعل المتاجرة بالعملة لا تقتصر على الصيارفة وحدهم وإنما أخذ التجار أيضاً يتعاطون هذه التجارة بأنفسهم. وقد رأينا أشياء من ذلك في التجارة الداخلية وكيف أن بعض التجار كان يرسل لعميله في البلد الآخر بعض أنواع النقود ليستبدلها بأخرى أكثر ملاءمة للبلد الذي هو فيه وذلك لارتفاع أسعار الأنواع التي يرسلها في البلدة المرسلة إليها عن المدينة المرسلة منها وعلى العكس تماماً في الأنواع التي يوصي عميله بشرائها.[2]

ولم يكن النقد مادة تجارة داخلية فحسب وإنما كان مادة تجارة خارجية أيضاً. ولقد ذكرنا سابقاً أن قسماً من النقد العثماني كان يصدر إلى خارج البلاد العثمانية حتى أننا كثيراً ما نرى أسئلة ترد إلى محل بيهم في بيروت من طرابلس وقبرص وغيرها عن أسعار النقد فيها لما ترد إليها أسعار النقد في الخارج[3] لكي تكون تقلبات الأسعار معلومة لدى التجار حتى إذا وجدوا الفرصة مناسبة تاجروا بها. ولذا نجد أنواعاً كثيرة من النقد الأجنبي في بيروت.

تصدير النقد وتعادل الصادر والوارد :

لقد رأينا أن قيمة الصادر والوارد في تجارة بيروت الخارجية غير متعادلة وأن أثمان ما يدخل بيروت من البضائع يفوق أثمان ما يصدر منها وكان لذلك يؤثر على اقتصاديات البلاد أثراً كبيراً إذ أن واسطة هذا التعادل إنما كانت النقد والنقد وحده في غالب الأحيان أو السبائك الذهبية والفضية. ولقد ذكر Du Valey فيما يتعلق بالدولة العثمانية عامة أنه في عام ١٨٤٢ كانت العملة الذهبية الوطنية قليلة في البلاد ولا يوجد إلا بعض النقود الذهبية الأجنبية التي تدخل إليها عن طريق التجارة.[4] وأعتقد أن من أسباب ذلك عدم تعادل الميزان الاقتصادي فيها بين قيم الصادرات والواردات.

ولقد ذكر Guys أن صادرات بيروت من النقود في عام ١٨٤٥ كانت تساوي ١٢,٧٠٨,٠٠٠ فرنك وأن وارداتها منها تقدر في ذلك العام بـ ٦,١٢٠,٠٠٠ فرنك أي أقل من النصف[5] فهي تصدر النقود وتفوق تقديرها لأي مادة أخرى فإذا علمنا أن صادرات بيروت في ذلك العام كانت ١٦,٠٤٢,٠٠٠ فرنكاً أدركنا أن ثلاثة أرباع هذه الصادرات هي من النقود. ولقد ذكرنا فيما مضى أن تعادل الصادر والوارد لم يكن

١- Du Valey ص: ٥٦ و ١٢٥.

٢- ارجع للرسائل رقم ١٧٩ عام ١٢٥٢ ورقم ٤٨ عام ١٢٥٢ ورقم ٦٤ عام ١٢٥٤ ورقم ٢٢ عام ١٢٥٥ وغيرها كثير.

٣- الرسائل رقم ١ عام ١٢٥٢، ورقم ٢٠٥ عام ١٢٥٢، ورقم ٩٢ عام ١٢٥٤ هـ.

٤- Du Valey ص: ١٢٥

٥- Guys في Esquisse ص: ٢٢٨ - ٢٢٩

نقص في هذه النقود التي "تتكلم" كيز "أنه يحصي قيمتها وإنما كثيراً ما كانت السبائك تهرّب من بيروت وسوريا إلى البلاد الأجنبية فتساعد على الاتزان الاقتصادي.

ولم يكن تهريب النقد إلى خارج سوريا يقتصر على سبب كونه أداة لتعادل الصادر والوارد فحسب وإنما يظهر أنه كان في سوريا بعض النقود التي كانت النسبة بين قيمتها الاسمية (٦) أو الرائجة وقيمتها الجوهرية قليلة بالقياس إلى النسبة بين القيمتين في نقود أخرى وهذا ما دعا لتفضيلها على غيرها وعمل التجار الأجانب والمواطنين على الاتجار بها في الخارج لارتفاع قيمتها بالنسبة لغيرها من النقود"(١).

هذه هي أهم الأسباب الداعية إلى تهريب النقود من الدولة العثمانية عامة وسوريا وبيروت خاصة وعلينا الآن، وبعد بيان هذه الفوضى في النظام النقدي عامة، أن نعلم بعض ما حاولت الحكومات في سوريا خاصة والدولة العثمانية عامة إجراءه كي تقيد إلى أهدأ رجال التجارة بعض الهدوء والسكينة والنظام، ولكن من الواجب علي قبل البحث في هذا أن أذكر كلمة حول التجارة بالسبائك الذهبية والفضية والعملة الناقصة الوزن.

التجارة بالسبائك والعملة الناقصة الوزن:

إلى جانب التجارة بالنقد في داخل البلاد وخارجها كانت هناك تجارة بالسبائك الذهبية والفضية أيضاً حتى أننا كثيراً ما نقرأ في الرسائل الواردة لمحل بيهم اسم الذهب الرومي والفضة الروباصي والسبائك من كليهما، ونرى أن بعضهم التي ترتوي الصيارفة عليها وتشتريها وتبيعها، ونقرأ أيضاً في هذه الرسائل أن وحدة الأوزان في هذه السبائك هي المثقال الذي كان يساوي من الذهب ٦٥ قرشاً ومن الفضة ٢،٦٥ قرشاً في سنة من سني ذلك العصر إذ أن هذه الأسعار لم تكن ثابتة وإنما كانت تتغير وتتبدل كما هو الأمر في أسعار العملة تماماً لأسباب كثيرة في الأسواق(٢).

وكانت هناك بعض النقود الناقصة عن وزنها الأساسي من جراء قرضها أو لطارئ عرض لها حتى لو كان دخلها في صنع بعض الحلي فتشوهت أو نقصت قليلاً عن وزنها الأولي ما يستوجب نقص قيمتها بنسبة تنقيد وهذا النقص، وهذا ما كان له شيء من التجارة في ذلك العهد(٣).

ولنعد الآن إلى بحث الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إصلاح النقد ونظامه، وحفظ نقد البلاد.

١- رسالة في المخطوطات رقم ٢٠٥٨ عام ١٢٥٠ هـ. وارجع أيضاً إلى كيز في Essequence في دمشق ص: ٢٢٨ - ٢٢٩ عن تجارة النقود.

٢- الرسائل رقم ٢٥ عام ١٢٥١، ورقم ٨١ عام ١٢٥٢، ورقم ٢٦٦ عام ١٢٥٤، ورقم ١٩ عام ١٢٥٥.

٣- الرسائل رقم ٢٢ عام ١٢٥١، ورقم ٤٥ و٧٠ عام ١٢٥٤. وارجع أيضاً إلى Volney ج ٢ ص: ٢٨٢.

إجراءات الحكومة في تنظيم النقد ومنع تسربه لخارج البلاد :

لقد اتخذ محمد علي باشا في سوريا بعض الإجراءات في منع تسرب النقود إلى خارج البلاد، إذ رأينا أن من جملة الأسباب هذا التسرب إنما هو ارتفاع عيار النقد أي قلة الغش به قيمته الاسمية والجوهرية بالنسبة للنقود الأخرى، فقد أرسل محمد علي كتاباً إلى ابنه ابراهيم باشا في سوريا رداً على ما سبق لابراهيم باشا أن طلبه من صرف النقود الفضية بقيمة نحو ٥٠٠ كيس من ذوات الخمسة، وذوات العشرة تلافياً لقلة النقود في بر الشام يقول فيه بأنه "قد علم بما أصاب البلاد من خسارة من جراء التفاوت بين قيم السكة الأوروبية والسكة الاستانبولية والسكة المصرية لما يأتيه بعض ذوي الطمع من تهريب السكة المصرية العالية العيار الغالية القيمة إلى الخارج استثماراً لفرق قيمتها وأنه كلف أعضاء المجلس وغيرهم أن ينظروا في أمر تنظيم النقود وفعلاً تذاكروا بضع مرات ولكن لم تسفر مذاكراتهم عن نتيجة كما أنهم آثروا الخسارة الكلية على ما يصيب الخزينة من ضرر جزئي. ولذلك عمد الجناب العالي إلى الضربخانة فأمرها بغير استشارة أن تضرب النقود الفضية المختلفة على أساس الريال الفرنسي وعيار النقود الذهبية المختلفة على أساس الدبلون أي ناقصة جميعها بمقدار أربعة في المئة من قيمتها أو دون ذلك حتى لا يكون لأحد مصلحة في إخراجها ... الخ"(1)

فهذه الرسالة تدل بوضوح على ارتفاع عيار بعض النقد في سوريا نسبة لعيار النقود الأجنبية مما دعا إلى تهريبه لخارج البلاد، ومما دعا محمد علي إلى تخفيض هذا العيار كي يمنع تسرب النقد السوري والمصري لخارج البلاد.

وهذه الرسالة تظهر لنا أيضاً نقص عيار العملة الاستانبولية أي وجود فرق كبير بين القيمة الجوهرية والاسمية فيها ولذا نرى محمد علي في رسالة أخرى يمنع تداولها أولاً تداول العملة الاستانبولية في سوريا دفعاً للضرر الذي قد يصيب مالية البلاد(2). حتى أننا لنرى فيما نرى في المحفوظات الملكية أي رسائل الحكومة المصرية في سوريا ترداداً لوجوب إجراء مثل هذا الإصلاح النقدي في البلاد الخاضعة للحكم المصري(3).

وإذا ما صدر أمر حكومي في مصر في بعض الإجراءات المتعلقة بالنقد سمعنا صداه يتردد في بيروت، ففي رسالة من الاسكندرية إلى محل بيهم البيروتي يخبره بها بالأمر الخديوي الصادر في مصر والمتعلق بتحديد أسعار النقد حيث يقول فيها: "... ونعرف سيدي طلعت خلاصة من ديوان الخديوي أنه بعد واحد وثلاثين يوم يبتدوا على المعاملة الجنيه سعر ٩٧ غرشاً أبو شوشة سعر ١٩ غرش أبو أربعة سعر ٢٠ غرش أبو مدفع ٢٨ بارة سعر ٢٠ ... الخ"(4).

١- رسالة في المحفوظات رقم ٢٠٥٨ عام ١٢٥٠ هـ.

٢- " " ٢٢٠٩ عام ١٢٤٩ هـ.

٣- " " ٢٠١٨ عام ١٢٥٢ هـ. وارجع أيضاً إلى Blondel ص: ٢٥. وكلوت بك ج٢، ص: ٢٢٨

٤- الرسالة رقم ٧٦ عام ١٢٥١. وأيضاً الرسائل ٢٩ عام ٥٤ و ٢٢ عام ٥٥

هذه هي بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية مبدأ في تنظيم النقد وحمايته من التسرب إلى خارج البلاد المصرية عامة عندما كانت سوريا وبيروت تابعتين لها.

أما الحكومة العثمانية فقد نظرت إلى الحالة التي وصلت بلادها من التشويش والارتباك النقدي فعمدت إلى إجراء تنظيمات عامة في النقود وغيرها، فقد أصدرت أمراً في عام ١٨٤٤ جعلت بموجبه نسبة ثابتة بين العملة الذهبية والفضية وهذه النسبة هي ١٥،٠٩٠٩ وجعلت أساس العملة الذهبية والدينار المساوي ١٠٠ قرش ولكن هذه الإصلاحات على ما يقول Young لم تكن كثيرة الجدوى لكون العملة القديمة لم تزل من التداول في الأسواق ولوجود العملة الورقية الحديثة الصدور ولأن إعادة الاعتبار إلى العملة التركية يحتاج إلى زمان. ولذا فقد كانت هنالك حاجة ماسة إلى إصلاحات متوالية تقوم بهذا التنظيم وهذا ما نص عليه الخط الهمايوني الصادر عام ١٨٥٦ [1] مما لا يدخل بحثه في نطاق موضوعنا.

ويظهر أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات سواء في سوريا أم في تركيا لم تكن مجدية تمام الجدوى لما نراه من اختلال النظام النقدي في هذه البلاد حتى بعد زوال العهد المصري، ونظرة إلى مخطوطة محي نوفل عن عامي ١٨٥١ - ١٨٥٢ ترينا بوضوح بقاء هذا الارتباك النقدي في سوريا.

وهكذا نرى أن النظام النقدي في سوريا كان كثير الارتباك والتشويش معرقلاً لتجارة البلاد ومسبباً خسائر كبيرة للتجار في بعض الأحيان وأرباحاً للأجانب أو للحكومة.

ولكنه يتراءى لي من بين هذه الأنواع النقدية المختلفة في البلاد أن العملة الذهبية والفضية كان لها السيطرة على الأسواق وأنها كانت سلعة من السلع تباع وتشترى مثل البضائع، وفي هذا ما يدل على كثرة وجود هذه المعادن الثمينة وبالتالي على شيء من الرخاء، لأن الغنى المادي كانت تتمتع به سوريا سيما إذا قسنا كثرة هذا الذهب بالمصاريف الضئيلة التي يستدعيها محيط البلاد والتي هي ضئيلة جداً نظراً لرخص أسعار الحاجيات إذ كانت الأسعار تقاس بالبارات كما سنرى فكيف الحال بالذهب والريالات؟

١- Young ج. ٥ ص: ١. وارجع في التفاصيل إلى Du Velay ص: ١٢٥ - ١٢١، وإلى Noradounghian ج. ٢ ص: ٨٢-٨٨.

-"الباب التاسع"-

الجمارك والرسوم

لا أريد هنا أن أبحث في الجمارك من الوجهة السياسية ولا في الدور الذي لعبته في حياة البلاد العثمانية وإرهاقها لكل دولة على حساب هذه الرسوم بل أكتفي بالقول إن الجمارك أداة اقتصادية وسلاح ماض في الذود عن صناعة الأمة وحماية اقتصادياتها سيما إذا كانت هذه الصناعة يافعة ناشئة وكانت التجارة في دور الفتوة إذ تفرض الدولة على البضائع الأجنبية التي يمكن للبلاد الاستغناء عنها من الرسوم العالية ما يجعل سوقها غير رائجة إذا دخلت البلاد وبذلك تشجع الدولة صناعة البلاد وتذود عن حياض تجارتها.

أما إذا لم تفرض الحكومة من الرسوم العالية على البضائع الأجنبية التي يمكن للبلاد الاستغناء عنها، في بلاد كسوريا فإن صناعتها تأخذ في الانحطاط والتقهقر لمضاربة الأجنبي لها في عقر دارها وتنتشر من أجل ذلك البطالة بين صفوف العمال فيؤثر ذلك على الحالة الاقتصادية عامة والتجارة خاصة. ولقد رأينا أثر ذلك كله في بحث الصناعة وكيف أن مراكز سورية زاحمت مراكز حلب ودمشق، وكيف أن قطنيات إنكلترا طغت على جميع منسوجات البلاد.

أضف إلى ذلك كله أن الجمارك على صادرات البلاد لها مساس هام بتجارة البلاد واقتصادياتها حيث تنظم البلاد هذه الصادرات نسبة لحاجتها إليها. وتفرض عليها الرسوم تبعاً لهذه الحاجة، وتبعاً لعلاقاتها بالدول الأخرى التي يجب أن تنظمها الدولة على أساس منفعة البلاد الاقتصادية.

ومن الجدير بنا الإشارة إليه هو أن دراسة الجمارك والرسوم في بيروت معناه دراسة التشريع الجمركي في الحكومة العثمانية والمصرية عامة، وإذا علمت أن البحوث في مثل هذه المواضيع غير متوفرة، ومراجعها غير مستكملة أدركت الصعوبة في الخوض في مضمار مثل هذا البحث. ولذا فإني مضطر ما أمكنني الاقتصار على إعطاء فكرة عامة عن وضعية البلاد الجمركية في ذلك الحين.

الرسوم الجمركية على الأجانب والمواطنين قبل عام ١٨٢٨ :

إن النظام الجمركي في الدولة العثمانية عامة يمكن أن نفصل فيه بين زمنين: الأول النظام الجمركي، أو بالحري الرسوم الجمركية قبل عام ١٨٢٨ لأنه لم يكن هناك نظام ثابت، ثم النظام الجمركي بعد عام ١٨٢٨ حيث عقدت الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية في ذلك العام وبعده معاهدات تجارية نظمت جماركها بموجبها نوعاً ما.

يقول Young إنه لم يكن نظام الضرائب (الغير مباشرة) قبل معاهدات ١٨٢٨، مؤسساً على نظام اقتصادي صحيح وهو يلخص بما يلي: رسوم الصادرات، رسوم الواردات، الجمرك الداخلي، رسوم مرور البضائع (ترانزيت)، ورسوم أخرى غيرها؛ ولكنه لم يكن هناك تمييز حقيقي مضبوط بين البضائع الأجنبية والوطنية، ولا بين التجارة الداخلية والخارجية، وكانت الرسوم تارة تحسب على قيمة البضائع وتارة على وزنها ولكن المبلغ كان محدداً بموجب التعهدات

التي قطعتها الدولة العثمانية للدول الأجنبية(١).

ولسنا هنا في هذه العجالة نستطيع الرجوع إلى جميع المعاهدات التجارية التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية قبل عام ١٨٣٨ وتطور هذه التعهدات بين حين وآخر ولكن المتطلع إلى التاريخ العثماني عامة يرى أن النفوذ الأجنبي في البلاد الخاضعة لتركيا يزداد سنة بعد أخرى كما يلاحظ أن الدولة تعطي للدول الأوروبية امتيازات جديدة على حساب البلاد. وأعتقد أن السبب في ذلك يرجع في الدرجة الأولى إلى ضعف الدولة العثمانية تجاه الدول الأجنبية وميلها إلى استرضاء هذه الدول سيما بعد أن بزغ القرن التاسع عشر وبزغت معه الحركة التحررية الجديدة في الدول المستعمرة عامة، والدول الواقعة تحت النير التركي في أوروبا خاصة.

ومما يلاحظ أن هذه المعاهدات والامتيازات جاءت كلها كانت بجانب الدول الأجنبية، وكانت الرسوم الجمركية المفروضة على نقلها تأخذ في التخفيض، فقد ذكر Du Valey مثلاً أن الرسوم الجمركية في عز شوكة الدولة العثمانية وحقوقها كانت أكثر على الأجانب مما هي على المواطنين إذ أن المسلمين كانوا يدفعون على الداخل من البضائع إلى البلاد والخارج منها رسماً قدره ٢½٪ بينما أن أهل الذمة من أهل البلاد كانوا مطالبين بدفع رسم عليها قدره ٥٪. أما الأجانب من غير أهل البلاد فكانوا يدفعون ١٠٪(٢). فنرى من ذلك أن الرسم الجمركي على الأجانب كان أربعة أضعاف ما هو على المسلمين من أهل البلاد وذلك في عز سطوة الدولة.

ولكن ذلك العهد الذهبي لم يدم للدولة العثمانية إذ ما لبث الدهر أن قلب لها ظهر المجن وما لبثت عوامل الانحطاط أن نخرت في جسمها وزاد النفوذ الأجنبي فيها. فنرى أن فرنسا توصلت إلى تخفيض الرسم على تجارتها مع تركيا إلى ٥٪ حسب التعهدات بين الدولتين وذلك على الداخل من البضائع إلى ممتلكات الدولة والخارج منها، ثم تتوصل بعد هذا إلى إنزال هذا الرسم إلى ٣٪ عام ١٧٤٠ وظل إلى ما بعد ذلك أمداً طويلاً(٣).

فها نحن أولاء نرى أن الرسوم التي تستوفى عن التجارة الأجنبية تتنازل من زمن لآخر فكيف أصبح الفرق بينها وبين الرسوم على التجار المواطنين قبل المعاهدات؟ إن الرسوم على البضائع الأجنبية والوطنية أو بالحرى على التجار الأجانب والمواطنين قبل تلك المعاهدات وقبل التنظيمات لم تكن، كما ذكرنا، مستندة إلى أساس صحيح ولا منظمة. ولذا نرى المؤرخين لا يضعون لها نسبة معينة ثابتة واحدة سيما فيما يتعلق بالتجارة الأجنبية إذ أن رسومها تابعة، إلى حد ما، إلى التعهدات المقطوعة للدولة من الدول الأجنبية. وعلى كل فإني سأورد هنا بعض أقوال المؤرخين في تفاوت هذه الرسوم

١- Young ج٢ ص: ٢٢٢

٢- Du Valey ص: ٢٢

٣- Young ج٢ ص: ٢٢٢

بين الأجنبي والوطني لتكون لدينا فكرة عن سياسة الحكومة العثمانية الجائرة في هذا المضمار لا بأس بأن نورد بعض النصوص عن عدم انتظام الرسوم بين الممتلكات العثمانية عامة :

لقد ذكر Girard أن رسوم القطن من دمياط إلى سوريا كانت ٦٠ بارة على القنطار بينما في بعض المواد التجارية ما عدا الأقمشة التي لم تكن تدفع إلا بارة ونصف بارة على القطعة الواحدة"(١) مما يدل على عدم وجود نظام أكيد في الرسوم على البضائع بين البلاد العثمانية.

ولقد أشار Volney في نهاية القرن الثامن عشر إلى التفاوت في الرسوم بين الأجنبي والوطني فقال: "إن رعايا الدول الأوروبية نالت بموجب المعاهدات تنزيلاً عن الرسوم الجمركية حتى بلغ هذا الرسم ٣٪ بينما أن رعايا السلطان تدفع ١٠٪ يمكن أن تنزل إلى ٧٪ للمقربين منهم. وفوق ذلك فإن الرسوم التي يدفعها الأجنبي في المرفأ لا يطالب بدفعها مرة ثانية في مدينة ثانية. على أن الحالة عكس ذلك تماماً بالقياس إلى التاجر العثماني المواطن"(٢). فهذا نص نرى الاختلاف في الرسم الجمركي بين المواطن والأجنبي وأحياناً بين المواطنين أنفسهم.

وقد أيد ما جاء به فولني الرسائل الكثيرة الواردة لحلب التي تدل على أن البضائع كانت تدفع رسماً جمركياً عند انتقالها من بلدة لأخرى وإن كانت قد دفعت فيما مضى هذا الرسم في المرفأ"(٣).

وكذا Perrier فقد أشار إلى اختلاف هذه الرسوم واضطرابها إذ قال إن التجار الأجانب لم يكونوا يدفعون قبل دخول سوريا في الحكم المصري إلا نحو ٤٪ على أكثر تقدير بينما أن العرب كانوا يدفعون رسوماً تبلغ ١٨ وحتى أنها يمكن أن تبلغ ٢١٪، ولكن محمد علي خفض هذه الرسوم لدرجة كبيرة على العرب ومع ذلك فلم تكن المساواة قد حدثت بين الفريقين. وفي السنوات الأخيرة، ويظهر أنه يقصد قبل عام ١٨٢٨، تطورت الحال بالرسوم الجمركية في سوريا فالتجار الأوروبيون صاروا يدفعون إلا ٣ أو ١٪ على البضائع الموجودة في التعرفة المتفق عليها وهي المواد التي تؤلف أهم فروع التجارة مثل الأجواخ والسكر والأقمشة وغيرها، أما البضائع غير المذكورة في التعرفة والتي ليست بأهمية الأولى فتدفع رسوماً جمركية قدرها ٢٪. أما التجار العرب فيدفعون رسماً جمركياً قدره ٤٪ على كل مادة دون تمييز، ولم يكن هذا الرسم هو الوحيد فقط كما هو الحال بالنسبة للتجار الأجانب الذين لا يدفعون الرسم إلا مرة واحدة عند دخول البضائع للمرفأ، فإن العربي يدفع في كل مدينة ينتقل إليها بضائعه. وعلاوة على هذا كله فإن التاجر العربي خاضع لرسوم أخرى إضافية مثل رسوم "الترويج" وغيرها يتراوح مجموعها بين ٦½ و ١٠٪، "فنفس المادة واردة إلى نفس المدينة تكلف الأوروبي من الرسوم نحو ٢¼٪ بينما أنها تكلف التاجر الوطني نحو ١٠ وحتى ١٢٪"(٤).

١- Girard Description ج. ١٧ ص: ٢٢٥.

٢- Volney ج. ٢ ص: ٢٨٢.

٣- ارجع مثلاً للرسائل رقم ٥٦ عام ١٢٥١ ورقم ٢٠٩/٢٥ عام ١٢٥٤.

٤- Perrier ص: ٨٦-٨٧.

ولم يأل جيز جهداً في التنويه عن فداحة هذه الرسوم المستوفاة عن البضائع والحاصلات الوطنية خاصة إذا أعدّت للتصدير حيث يقول: "إن الحكومة في سوريا كانت تستوفي العشر عن الحاصلات وقدره ١١٪، كما أنها تستوفي رسم الاستهلاك عند دخول هذه الحاصلات من الضواحي إلى المدينة وقدره ٩٪، وعلاوة على ذلك كله فإنها تستوفي زكاة جمركية قدره ٢٪ عند خروج هذه الحاصلات من البلاد أي أن مجموع الرسوم تبلغ ٢٢٪".[1]

إن "جيز" و"بيريه" وجدا في سوريا قبل معاهدات ١٨٣٨ وبعدها ولكن الأرقام التي يوردانها هي عن الرسوم التي تتفق وبنود المعاهدات المذكورة، ولما كانا لا يعينان لنا التاريخ لهذه الرسوم فإني أميل إلى الاعتقاد أنهما يقصدان بذلك الرسوم التي كانت مفروضة قبل المعاهدات والتنظيمات.

ثم إن من يرجع إلى أقوال هؤلاء المؤرخين يرى بوضوح بعض التناقض والاختلاف في أقوالهم فيما يتعلق بمقدار هذه الرسوم على الأهلين والأجانب، وذلك يدل دلالة واضحة على عدم انتظام الجمارك في ذلك الحين وعلى اختلافها من دولة لأخرى حتى ومن شخص لآخر على ما نظن. وسنرى بعد حين أثر ذلك كله في تجارة البلاد مؤجلين ذلك إلى بحث خاص نتطرق إليه بعد البحث في معاهدات ١٨٣٨.

معاهدات ١٨٣٨ :

قلنا إن معاهدات ١٨٣٨ والتنظيمات التي تبعتها أحسنت إلى الإدارة الجمركية في جميع أرجاء الدولة العثمانية بأن جعلتها على شيء من التنظيم ولذلك فقد كان لها دورها في تاريخ العلاقة الجمركية للدولة العثمانية مع الدول الأجنبية. وعلينا الآن أن نبحث هذه المعاهدات بصورة مقتضبة:

إن الدولة الأولى التي وقعت هذه المعاهدات هي إنكلترا ثم تلتها الدول الأخرى بعد هذا التاريخ ومشت على غرارها ولهذا فسندرس المعاهدة التركية الإنكليزية المعقودة عام ١٨٣٨:

لا أريد أن أرجع إلى العوامل السياسية التي أدت إلى هذه المعاهدة وإنما أشير فقط إلى ما كان للدور الذي لعبته معاهدة هنكيار إسكله سي المعقودة بين روسيا وتركيا عام ١٨٣٣ والتي جعلت إنكلترا تقترب شيئاً فشيئاً من الدولة التركية ذلك التقرب الذي أدى إلى عقد هذه المعاهدة التجارية مما نجد له كبير تفصيل في الكتب التاريخية الباحثة في المشكلة التركية المصرية بين عامي ١٨٣٢ - ١٨٤١ وتدخل الدول الأجنبية فيها.

أما الأساس التجاري لهذه المعاهدة فهو أن إنكلترا كانت في عام ١٨٠٥ عقدت معاهدة تجارية مع تركيا على أن تتجدد شروط هذه المعاهدة أو أن ينظر فيها كل أربعة عشر عاماً. وفي عام ١٨٢٠ نظر في أمر هذه المعاهدة

---

١ - Esquisse de Guys ص: ٢٦.

وحدد الرسم الجمركي على البضائع الإنكليزية الواردة إلى البلاد العثمانية بنسبة ٣٪ من قيمتها ووضعت قائمة بالبضائع وأثمانها وصارت الحكومة العثمانية تستوفي الرسوم الجمركية ٣٪ على أساس تعرفة الأسعار هذه.

وجاء دور النظر في المعاهدة عام ١٨٢٢ ولكن لم يكن من صالح إنكلترا في ذلك العام طرق هذا الباب. والسبب في ذلك أن أسعار البضائع ارتفعت عن السابق ومع ذلك فقد ظلت الرسوم الجمركية تستوفى عن نسبة لأسعارها السابقة المحددة في التعرفة حتى أن الرسم ٣٪ المقرر بمعاهدة ١٨٢٠ لم يكن يستوفى بالحقيقة إلا بنسبة ١ أو ١½٪ في حوالي عام ١٨٢٤ بعد ارتفاع الأسعار لاحقاً.

ولكن الحوادث التي مرت على سوريا من إعلان محمد علي نظام الاحتكار فيها ورغبة إنكلترا في إلغاء هذا النظام في جميع أرجاء الدولة العثمانية لتكون مجال التجارة الإنكليزية واسعاً، ثم الظروف السياسية المحيقة بتركيا وإنكلترا والرغبة في التقرب من بعضهما، كما أن فرض تركيا لبعض الرسوم الإضافية على البضائع الأوروبية التي تباع بالمفرد في البلاد العثمانية في عام ١٨٢٩ - ١٨٣٠ خلافاً للمعاهدات والذي أدى إلى احتجاجات الدول على ذلك. كل هذا هيأ الجو في إنكلترا لمعاهدة جديدة مع تركيا تنظم علاقاتها التجارية معها على أساس صحيح ثابت منظم.

أما تركيا نفسها فإنها طالبت بتجديد المعاهدة لما رأته من ارتفاع أسعار البضائع المحددة في التعرفة الجمركية، وذلك الارتفاع الذي ألجأها لفرض ضرائب غير قانونية ومخالفة لروح المعاهدات على التجار الأجانب كي تعدل الفرق، وظلت تطالب بالنظر بأمر معاهدة جديدة تجارية مع إنكلترا حتى تهيأت الأسباب لذلك لدى الحكومة الإنكليزية كما ذكرنا.

ومما جعل تركيا ترغب في هذه المعاهدة أيضاً رغبتها في تعديل الرسوم الجمركية [وتكسب ود الدول ضد محمد علي [illegible]] إذ كان أن التجار الأجانب في مطلع القرن التاسع عشر كانوا يقيمون على سواحل البلاد العثمانية فكانت تستوفي منهم الرسم الجمركي ٣٪ ثم تستوفي رسماً آخر عندما تنقل هذه البضائع إلى داخل البلاد للاستهلاك فيها من قبل التجار المواطنين، ولكن لما دخل كثير من التجار الإنكليز إلى داخل البلاد وتعاطوا التجارة فيها عانت الدولة بعض الخسارة من عدم تخويل المعاهدات الحق لها باستيفاء رسم آخر منهم إذ أن هذا الرسم ٣٪ كان التجار الإنكليز يدفعونه سواء على تصدير البضائع أو استيرادها دون أن يدفعوا أي رسم آخر، وهذا ما حدى بالحكومة التركية إلى فرض رسم على البضائع الأجنبية التي ينقلها التجار من الأجانب إلى داخل البلاد كما ذكرنا وكان بسبب ذلك الاحتجاج والمناقشات والمنازعات التي أدت في النتيجة إلى إعادة المباحثات في المعاهدة السابقة ووضع أسس لمعاهدة جديدة لا تقتصر على تنظيم العلاقات التجارية بين الدولتين فحسب وإنما تكون أساساً لتوحيد الرسوم على الأجانب جميعاً وإقامة علاقات تجارية منظمة ثابتة بين تركيا والدول الأوروبية سيما وأن إنكلترا ومن ورائها جميع الدول أصبحت ترغب في رفع الحظر عن بعض المواد التي لم تكن الحكومة التركية تسمح بتصديرها.(١)

١- لقد استقيت هذه المعلومات كلها من Puryear ص: ١١٧ - ١٢٤.

جرت المفاوضات بين اعضاء لجنة مؤلفة من الطرفين ووقع الإتفاق في ١٦ آب ١٨٢٨ في Balta Liman على البوسفور . وهذا الإتفاق مؤلف من ثمانية مواد وثلاثة أخرى إضافية(١) تقتصر على الهام منها :

١- التجار الإنكليز يدفعون الرسوم الجمركية المحددة بموجب بنود المعاهدة التالية الذكر ولكنهم لا يدفعون أكثر منها إذا عقدت بعض الدول مع تركيا معاهدات تستوفي الحكومة العثمانية بموجبها من رعايا هذه الدول رسوماً أكثر مما هو متفق عليه بين إنكلترا وتركيا . ولكن إذا عقد الباب العالي معاهدات مع دول أخرى وخفض الرسوم على رعايا هذه الدول عن الرسوم المتفق عليها من أجل التجار الإنكليز فإن هؤلاء التجار يصبحون بحكم الواقع مستفيدين من هذه الرسوم المخفضة .

٢ - يلغى طلب التجار الإنكليز للأذونات المطلوبة منهم من أجل التصدير لخارج البلاد ، وتلغى جميع الاحتكارات ، كما تلغى جميع الرسوم الداخلية على المحاصيل المعدة للتصدير ، ولا يسمح لتركيا بعد الآن أن تمنع تصدير الحبوب إلى خارج المملكة وليس لها حق الشفعة في محصولات بلادها إذا أراد الأجانب ابتياعها بالسعر الرائج في الأسواق .

٣ - تفرض الرسوم الجمركية التالية على الصادرات والواردات :

أ- يحدد مجموع الرسم الجمركي على الصادر بمبلغ ١٢ ٪ على اعتبار الرسم القديم ٣ ٪ مضافاً إليه ٩ ٪ كتعويض عن الرسوم الداخلية على التجارة المحلية . وهذا الرسم يدفع منه ٩ ٪ عند وصول البضائع إلى المرفأ و ٣ ٪ ساعة إبحارها . وهذا الرسم يدفع بالحقيقة - لا الأجنبي المتاجر وإنما أصحاب الحاصلات من المواطنين .

ب - يحدد الرسم على البضائع الواردة بـ ~~[illegible]~~ ٣ ٪ الرسم التقليدي القديم مضافاً إليه ٢ ٪ رسم المبيع بالمفرق . والرسم الأخير يدفع عندما تباع البضائع بالمفرق في تركيا .

٤ - تطبق هذه الإمتيازات على جميع الرعايا الإنكليز بالتساوي ، ويعطى لبقية الدول الحق بالإستفادة من هذه الإمتيازات(٢). هذه هي أهم بنود معاهدة ١٨٢٨ الإنكليزية - التركية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية في البلاد العثمانية التي كانت من جملتها بيروت وسوريا عامة .

ولما كانت الدول الأوروبية ترغب دائماً في نيل المساواة الإقتصادية في تركيا أكثر مما ترغب في الحصول على امتيازات استثنائية ، كما يقول Puryear ، فقد سارعت لعقد معاهدات شبيهة بهذه المعاهدة السابقة كما كانت قبلاً سارعت للإستفادة من معاهدة ادريانوبل المعقودة عام ١٨٢٩ بين روسيا وتركيا(٣) ولكن عقد هذه المعاهدات لم يتم فوراً وإنما بعد هذا التاريخ وحتى أن بعض الدول لم تعقد مثل هذه المعاهدة إلا بعد عام ١٨٤٠ . وهكذا نرى

١- إرجع إلى نصوص المعاهدة كاملة في Noradounghian ج ٢ ص : ٢٤٩ - ٢٥٢ .

٢ - Puryear ص : ١٢٤ - ١٢٥ . إرجع أيضاً إلى Du Valey ص : ٢٢ - ٢٠ و Young ج ٢ ص : ٢٢٢

أن معاهدة ١٨٣٨ الانكليزية التركية أصبحت أساساً للتجارة الخارجية في تركيا ووضعت نظاماً للرسوم الجمركية في البلاد".(١)

أما الرسوم الجمركية على التجار من أهل البلاد فيظهر أنها ظلت في حالة من الفوضى وظل المواطنون يدفعون رسوماً أعلى من الرسوم المفروضة على الأجنبي حتى أن بعض المخطوطات العائدة لعام ١٨٥٠م تبين لنا بوضوح أن منسوجات البلاد والبضائع كان يدفع عليها تجار البلاد في ذلك العام وبعده رسوماً جمركية فيما إذا نقلت من بلد لأخرى لا من سوريا إلى فلسطين ومصر وغيرهما بل من مدينة لأخرى داخل سورية.(٢) فالحرير إذا أرسل من طرابلس إلى دمشق مثلاً كان يدفع رسماً جمركياً قيمته ١٠٪ من أصل الثمن.(٣) أما رسوم التصدير إلى أوروبا فيظهر أنها كانت تنطبق على التجار المواطنين حسب ما نصت عليه المعاهدات السابقة ويبدو أن انكلترا لم تقبل بهذا الرسم ١٢٪ إلا على أساس أنه لا يجبى من جيب التاجر الأجنبي وإنما من جيب التاجر العثماني.

أثر هذه المعاهدات: وعلينا الآن أن نرى أو ندرس شيئاً من المنافع والمضار التي نتجت عن مثل هذه المعاهدات سيما فيما يتعلق بتجارة بيروت وسوريا. فهل هذه المعاهدات من صالح تجارة البلاد؟ أم أنها زادت الطين بلة فسددت ضربة جديدة إلى صناعة البلاد وتجارتها.

لقد كان لهذه المعاهدات بعض الفوائد من حيث أنها نظمت الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية، تلك الرسوم التي كانت تختلف في بعض الأحيان من دولة لأخرى ومن زمان لآخر تبعاً للشروط والعقود، كما أنها قطعت دابر الفوضى التي أثارها فرض الحكومة العثمانية للضرائب على التجار الأجانب لا تخولهم العقود المبرمة حق فرضها ووضعت حداً للمناقشات ومشاغبات هؤلاء التجار الأجانب الذين كانوا يتذمرون منها. فوضعت أساساً للرسوم الجمركية في التصدير والإيراد ووحدت هذه الرسوم بين التجار الأوروبيين.

وربما كانت لها فوائد أخرى في إطلاق حرية التجارة والسماح بتصدير محصولات البلاد سيما عندما يكون الموسم مقبلاً إذ أن حصرها وعدم السماح بتصديرها قبل هذه المعاهدات كان يؤدي في بعض الأحيان إلى إنزال الضرر بالمزارعين سيما إذا كانت هذه المحصولات تفيض عن حاجة البلاد.(٤) ولكن نرى أن كان لها ضرر كبير من هذه الوجهة أيضاً.

وقد أفادت هذه المعاهدات الباب العالي، من الوجهة السياسية، بأن وثقت الروابط بينه وبين بعض الدول الأوروبية كما ذكرنا في سبيل قمع حركة محمد علي باشا.

أما مساوئ هذه المعاهدات إلى اقتصاديات البلاد فحدث عنها ولا حرج إذ أنها أفادت التجار الأوروبيين

---

١ - Puryear ص: ١٢٥ - ١٢٧.

٢ - مخطوطات نوفل. ص: ١٠، ٢٦، ٢٠، ٤٢، ٥٧. ولقد ورد في بعض رسائل محل بيهم أن البضائع كانت تدفع رسوماً أخرى مثل رسم الأرضية والطرحية. (الرسائل رقم ٢١ عام ١٢٥١، ١٥ عام ١٢٥٤، ورقم ٢٧ بدون تاريخ.

٣ - المصدر نفسه ص: ١٠٤

٤ - Du Valey ص: ٦٦

على حساب التجار المواطنين حتى أن بعضاً من التجار من هذه الطبقة من الأوروبيين أنفسهم لا يخفي عن الإقرار بأضرارها البليغة في اقتصاديات البلاد العثمانية. وإليكم بعض هذه الأضرار:

لقد كانت أغلب البضائع المعدة للتصدير تدفع، قبل المعاهدات، رسماً قدره ٢٪ وكان هذا الرسم في الحقيقة يدفعه التجار من أهل البلاد، وهو في الحقيقة ليس بالرسم الفاحش، ولكن هذه المعاهدات كانت نتيجتها على التاجر المواطن ضغطاً على أبالة إذ رفعت رسم التصدير إلى ١٢٪، فهي لم تزد هذه الرسوم على التاجر الأجنبي كما قال Young، بل على ابن البلاد وهذا ما يضير زراعة البلاد وتجارتها"[1].

ولقد اعترف Puryear بإجحاف هذه المعاهدات على التجارة الوطنية ومحاباتها للتجارة الأجنبية فكتب قائلاً: "إن التجار الأجانب استفادوا حقاً من هذه الرسوم التي لم تكن فقط وموحدة فحسب بل كانت أقل مما كانت عليه فعلاً قبل الاتفاقية."[2]

وقد كتب القنصل النمسوي في أودسا تعليقاً على هذه المعاهدات فقال: "إن معاهدة ١٨٣٨ هي أكثر ضرراً للصناعة التركية من معاهدة أدريانوبل، ذلك أن المعاهدة الأخيرة (أي أدريانوبل) لا تفضل المنتوجات الأجنبية على الصناعة الوطنية، أما الآن فإن تاجراً بلجيكياً مثلاً يدفع ٥٪ على البضائع المباعة في تركيا، ولكن التاجر التركي يدفع ١٢٪ على الصادرات وحتى من أجل النقل من إحدى المقاطعات العثمانية إلى الأخرى"[3] إذ أن هذه المعاهدات فتحت، في الحقيقة، الباب أمام الأجنبي لتوريد بضائعه ووضعت القيود أمام صادرات البلاد فضربت في الوقت نفسه صناعة البلاد وزراعتها وأثرت بالتالي على تجارتها".

هذه هي أهم آثار معاهدات عام ١٨٣٨ وما بعدها نوضحت في ذكرها الإيجاز مكتفياً بما له علاقة بالتجارة والحياة الاقتصادية تاركاً السياسة جانباً.

نتائج السياسة الجمركية:

ذكرنا الشيء الكثير عن فرض الرسم الجمركي أو رسوم التجارة بصورة عامة على الأجنبي والمواطن، كما استشهدنا بأقوال كثير من المؤرخين والمعاصرين على إجحاف الرسوم وعلى مساوئ المعاهدات التي وقعتها معاهدة ١٨٣٨ ووجب علينا الآن أن نقف وقفة الناقد الباحث لنبين أثر هذا الفرق في الرسوم ونتائجه في البلاد ومساهمي الدولة والأجانب فيها.

١- Young ج ٢ ص: ٢٢٢

٢- Puryear ص: ١٢٥

٣- نفس المصدر ص: ١٢٦ - ١٢٧

٤- لقد عادت إنكلترا فجددت معاهدة ١٨٣٨ مع تركيا وذلك عام ١٨٥٠. حيث اتفق على تخفيض ١٦٪ من القيمة الرائجة للبضائع المصدرة و٢٠ ½ ٪ من القيمة الرائجة بالجملة للبضائع المستوردة كما ذكر Puryear ص ١٢٦-١٢٧

إن الطريقة التي سلكتها الحكومة العثمانية في سياستها الجمركية طريقة لا يقرها العقل ولا يقبلها المنطق الصحيح إذ أنها سياسة خرقاء موجهة ضد مصالح البلاد وفوائدها المادية، وضربة في صميم اقتصادياتها. ولقد ذكرنا في بحث الصناعة الأثر السيء الذي عانته من جراء لا فرض الرسوم فحسب وإنما من جراء فرض هذه الرسوم الباهظة على منتوجات البلاد مما جعل للبضائع الأجنبية الأولوية في البلاد العثمانية ومما أمات الصناعة وولد البطالة في صفوف عمالها وأساء وبدون شك إلى حياة البلاد الإقتصادية عامة والتجارية خاصة مما ذكرناه في حينه فلا حاجة بنا إلى إعادة البحث فيه.

ولقد ذكر Perrier تعليقاً على فرق الرسوم في سوريا بين الأجنبي والوطني قائلاً: "إن هذه السياسة الخرقاء المعاكسة تماماً لما يجري في أوروبا كان من شأنها تحقيق تفضيل التجار الأجانب وإكرامهم على حساب ضرر وبؤس التجار المواطنين، ولذا فقد أصبح من الصعب على التاجر المواطن أن يتمكن من منافسة مزاحمه الأوروبي"[1]. وقد شهد القنصل الفرنسي "كيز" بإجحاف هذا النظام بالقياس إلى التجارة الوطنية وقال إنه الشذوذ في النظام التركي أن يدفع التاجر المواطن ضعف الرسم الجمركي المفروض على الأجنبي"[2].

ومن النتائج السيئة لهذا النظام الأخرى انخراط الكثيرين من الرعايا العثمانيين في الرعويات الأجنبية كي يوفروا على أنفسهم الفرق بين الرسوم المفروضة عليهم كعثمانيين والرسوم المفروضة عليهم كرعايا للدول الأوروبية"[3]. وهذا منتهى الحط من كرامة البلاد والحط من هيبة حكومتها إذ أن السعي في تبديل الجنسية وهو في بلاده لمن الأثر الكبير في نفس السكان أنفسهم وفي نفس الأجانب القاطنين للبلاد إذ يجعلهم يشعرون تجاه هذه البلاد بشعور ملازم الاحتقار والازدراء.

ولقد ذكرنا فيما مضى كيف أن هذه الحماية الأجنبية لبعض تجار البلاد كانت تباع وتشترى إذ كان يسمح للتجار الأجانب وحدهم ولأتباع القناصل أيضاً وذكرنا ما قاله Perrier من أن بعض التجار المواطنين قبل فتح ابراهيم باشا لسوريا كانوا يدفعون للتجار الأجانب نحو ٢,٥ - ٤ % كيما يتمكنوا من المتاجرة بأسمائهم لأن هؤلاء الأجانب لم يكونوا ليدفعوا من الرسوم إلا نحو ٤ % على أكثر تقدير بينما أن التاجر العربي كان يدفع رسوماً يبلغ مجموعها ١٨ وقد يصل في بعض الأحيان إلى ٢٠ % ولذا يجدون من فائدتهم شراء الحماية الأوروبية بدفع ٤ % إلى التاجر الأجنبي. وقد خففت الحكومة المصرية الرسوم على التجار العرب لدرجة ما، ولكنها لم تبلغ حد المساواة مع الرسوم الأجنبية بيد أن ثمن شراء الحماية نزلت أسعاره من جراء ذلك إلى ١,٥ - ٢,٥ %[4] إلى غير ذلك من أعمال القناصل أيضاً التي فصلنا البحث فيها فيما مضى.

١- Perrier ص: ٨٦ - ٨٧. وارجع أيضاً إلى Volney ج. ٢ ص: ٢٨٢

٢- Guys في Esquisse ص: ٦٢. ٤- Perrier ص: ٨٦

٣- المصدر نفسه ص: ٦٢

أضف إلى ذلك كله أن سياسة الحكومة الجمركية الضعيفة وموقف رجالها السلبي أطمع رجال التجارة الأجانب وقناصلهم فراحوا يسيئون فهم معاهدات ١٨٣٨ إذ كانت بعض الدول تطلب التساوي مع غيرها بالرسوم الجمركية ويمتنع بعض الأجانب بتجارتهم في سوريا عن دفع هذه الرسوم ويشتكون إلى قناصلهم ويرفعون الأمر إلى السلطان والمراجع الرسمية مما نجد الذكر الوافي له في المحفوظات[1] ومما يصعب علينا الإطالة فيه لأنه ذو علاقة متينة بالسياسة السائدة بين الحكومة في سوريا والدول الأجنبية.

هذه هي أهم النتائج التي أدت إليها سياسة الحكومة الجمركية في سوريا خاصة والبلاد العثمانية عامة في ذلك العهد، وهي كما ترى نتائج مخزية تدل على سياسة خاطئة، وهي ومصالح التجارة المحلية على طرفي نقيض، إذ أنها كانت تعاكس صناعة البلاد بدلاً من العمل على تنشيطها، وتؤخر الزراعة بدل ترقيتها، وتؤخر التجارة عوضاً من أن ترقيها، وتعاكس مصالح التجار المواطنين على حساب الأجانب الدخلاء. إنها سياسة إفقار لا سياسة إغناء وتنشيط.

التزام الجمارك:

وليت أن الأمر يقتصر على ما ذكرنا من سوء الإدارة الجمركية في البلاد، ولكن الالتزام للجمارك زاد الطين بلة وأضاف مساوئ جديدة إلى المساوئ الأخرى، لا في سوريا فحسب ولكن في أنحاء الدولة العثمانية[2].

والالتزام كما سنرى في بحث الالتزامات عامة هو ضمان نوع من أنواع الضرائب في مقاطعة من المقاطعات لقاء دفع مبلغ من المال للحكومة لقاء هذا الضمان. ويمكن للمرء أن يتصور سوء هذه الإدارة جيداً إذا تخيل كيف أن الملتزم الذي أمن جانب الحكومة بالتزام الجمرك منها، كان يعمل على جمع ما أمكنه من المال سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروعة، حتى وكيف أن الموظفين عند هؤلاء الملتزمين كانوا أيضاً يعملون على جر المغنم إلى جانبهم بارتكاب الرشوى أو بعرقلة الأعمال التجارية إذا لم يرضهم التاجر، إذ لا رادع يردعهم. وقد علق "كيز" على التزام الجمرك في الدولة العثمانية عامة وعلى الملتزمين قائلاً بعد أن ذكر مساوئ الاحتكار التي سنتكلم عنها أيضاً: "إن هناك مظلمة أخرى ليست أقل ضرراً وخزاية، تلك مظلمة رسمية سببتها الحكومة من تسليم جمارك الدولة العثمانية إلى الملتزمين؛ ذلك لأن هذا الالتزام هو ينبوع من المظالم والمساوئ، يسهل على المرء تصورها، كما يتكرر أولئك الأناس الذين يريدون أن يغتنوا من وراء بدل الالتزام الذي دفعوه ولذا فهم يكونوا يوفرون شيئاً في سبيل جمع المال وجر المغنم"[3].

١- راجع في المحفوظات. الوثائق رقم ٢٩٦١ عام ١٢٥٠. ورقم ٤٢٨٨، ٤٤٠٤، ٤٤٣٣، ٤٤٤١، ٤٤٤٣ عام ١٢٥١ هـ. ورقم ٤٥٧١، ٤٥٤٩، ٤٥٦٣، ٤٥٦٧، ٤٥٨٠ عام ١٢٥٢ وغيرها كثير.

٢- أرجع إلى ما كتبه Esteve في Description ج ١٤ ص: ١٢٨ عن سوء إدارة الجمارك في الدولة العثمانية.

٣- Guys في Esquisse ص: ٦٠

ولذا فقد كان هؤلاء الملتزمون يقومون بالأعمال القاسية في علاقاتهم مع التجار وفي استيفائهم للرسوم حتى أنهم كثيراً ما كانوا يحاولون استيفاء الرسم الجمركي مرتين بأباطيلهم وألاعيبهم إذا لم يكن التاجر ماهراً عليماً بهذه الأعمال الدنيئة. وبالاختصار فقد كان هؤلاء الملتزمون وموظفوهم يقومون بكل ما يمكن أن يقوم به المرء من أعمال أناس لا يعرفون إلا جمع ما أمكن من المال سواء بطريقة مشروعة أم غير مشروعة، بالحسنى أم بالخداع والظلم والسبب في ذلك يرجع إلى تعقد أعمال الرسوم الجمركية وتعددها ذلك الذي يمكن أن يتلافى الحكومة لو هي وحدت الرسم الجمركي(1).

ولقد علق Du Valey على أعمال ملتزمي الجمارك حتى بعد معاهدة ١٨٢٨ حيث تحددت الرسوم على البضائع الواردة إلى البلاد بـ ٥٪ من قيمتها إذ قال إن هذا الرسم نظري لأنه لم يكن كذلك في الحقيقة. إذ أن الملتزم يستوفي الرسم الجمركي على السعر الرائج للبضاعة Ad Valorem كان يفرض العراقيل الكثيرة في سبيل فرض رسوم إضافية غير شرعية على البضائع حين وصولها إلى المرافئ. ومن أمثال ذلك: التقديرات الغير صحيحة لأثمان البضائع، ووضع العراقيل في سبيل تفريغها، البطء في تقديرها إلى ما هنالك من المصاعب والعراقيل الأخرى التي ألفها الملتزمون وتمرنوا عليها. وكذا الأمر في حالة التصدير(2).

أضف إلى ذلك كله الرشوى التي كان يرتكبها عمال هؤلاء الملتزمين والتي لم نذكرها سابقاً والتي أشار إليها Blondel أيضاً إذ قال: إن عامل الجمرك في طرابلس أعفاه من كل عائق وتأخير لقاء هدية بسيطة تساوي بضعة قروش قدمها إليه(3). أضف إلى ذلك أن هؤلاء الموظفين في الجمارك كانوا أيضاً يحلون في تقدير بعض المواد التي لم يكن تقديرها مباحاً في جميع الأحيان لقاء، وربما تم برشوتهم لأصحاب الغايات(4).

وبالختام فإني لست في حاجة إلى إطالة الشرح في التعليق على ما تحدثه مثل هذه الأعمال في الالتزام من عرقلة للتجارة في البلاد، وجعل العمل التجاري مشاقاً محاطاً بالأشواك التي يصعب التغلب عليها في بعض الأحيان.

---

١ - Guys في Esquisse ص: ٦٠. ارجع إلى رسم في المخطوطات رقم ٢١٧٢ و ٢٢٢٨ عام ١٢٤٩ حيث تذكر الالتزام والترتيبة البحرية.

٢ - Du Valey ص ١، ٥٩. ارجع أيضاً إلى Young ص: ٢٢٧ ج ٥. والوثائق رقم ٨٤ عام ١٢٥١ و ٢٦٠ عام ١٢٥٤

٣ - Blondel ص: ٢٦٢ ٤ - Du Valey ص: ٦٠

الباب العاشر

المواصلات

ما من أحد يجهل أهمية المواصلات في حياة الأمم من الوجهة الاقتصادية حتى أنه لمن الممكن أن نشبه طرق المواصلات في الدولة بالعروق الدموية في الجسم الإنساني. فإذا ما تقطعت شرايين الإنسان أو أوردته، وتأخر سير الدم في أحشائه تتعطل حياته واختل نظامه وأدى ذلك به في نهاية الأمر إلى الهلاك التام. وكذا الدولة فإذا لم تكن طرق مواصلاتها سهلة منظمة، وإذا لم تكن سبل نقلياتها التجارية في مأمن، تعطلت التجارة وجمدت الحركة الاقتصادية واختل ميزانها وأضحت على شفا الخراب.

إن المواصلات في الدولة هي من أهم البواعث على تنشيط تجارتها واقتصادياتها ولقد قال Farley في هذا الصدد: إنه ما من أحد ينكر أن التقدم التجاري لجميع الأمم يتعلق إلى حد كبير بالسهولة التي بها يمكن نقل الحاصلات والبضائع من بلد لأخرى"[1].

وبالجملة فإن سهولة المواصلات عامل أساسي لا في رقي تجارة البلاد فحسب وإنما في زيادة واردات الدولة، فإذا لم تكن هناك طرق مؤمنة سالكة في البلاد لنقل منتوجات الأرض الزراعية والمعدنية، فإن الزراعة تصبح في حالة الجمود والركود، إذ تبقى الحاصلات معزولة في حدود ضيقة لا تتمكن من النفوذ إلى الأسواق العامة الكبيرة لولا صعوبة الحركة والتكاليف الباهظة، وفي ذلك عدم تشجيع للزراعة إذ عندها يبقى الإنتاج محدوداً تقريباً بالاستهلاك المحلي، وتبقى الأراضي الواسعة مهجورة، وعند ذلك تتأثر مالية الدولة فضلاً عن تأثر حياة البلاد الاقتصادية عامة والتجارية خاصة. وقل الأمر نفسه في نقل حاصلات المناجم المعدنية أيضاً[2] فالمواصلات طرق للانتعاش الاقتصادي في البلاد.

والحقبة التي نبحثها هي حقبة انتعاش ورقي في المواصلات عند الأمم الأوروبية، سواء في المواصلات البرية أم البحرية، ذلك الانتعاش الذي قلب حالة التجارة رأساً على عقب والذي نشأ عن استعمال الفحم الحجري والبخار في هذه المواصلات فأضحت المدن لا تنفصل عن بعضها إلا بساعات معدودات بينما كانت تلزم الشهور لوصولها من بعضها في غالب الأحيان. هي حقبة جرت فيها المراكب التجارية في عباب اليم وشقت طريقها السريعة في حاملة البضائع والسواح والرسائل مقدمة للتجارة أكبر خدمة وللحياة الاقتصادية أجزل نفع. ولا أريد إطالة البحث في تقدم المواصلات في أوروبا وإنما أكتفي بهذه التلميحات، فلننتقل الآن إلى بحث المواصلات في سوريا عامة وبيروت خاصة لنرى آثار النهضة الحديثة فيها.

١- Farley. ص: ٢٠

٢- Du Valey ص: ٢٤٥-٢٤٦

الفصل الأول

المواصلات البرية

ذكرنا فيما مضى شيئاً عن علاقة بيروت التجارية مع المدن السورية الساحلية والداخلية ورأينا ما كان بين هذه المدن من الصلات التجارية في المنسوجات المحلية والبضائع الأجنبية، كما ذكرنا أنه كان لبيروت علاقات تجارية غير مباشرة مع العراق والهند وفارس بواسطة قوافل بغداد التي تسير إلى دمشق، ومع بلاد الحجاز بواسطة قوافل مكة وأنه كانت هناك مبادلات بين بيروت وهذه الأصقاع في المنسوجات المحلية والأجنبية. وعلينا الآن أن ندرس واسطة نقل هذه البضائع المختلفة.

القوافل :

لم تكن هناك طرق برية منظمة تسير فيها العجلات التجارية في ذلك الحين لا في سوريا وحدها بل في جميع أنحاء الدولة العثمانية كما سنرى. فالقوافل، أو بمعنى آخر، الحيوانات هي الواسطة الوحيدة في نقل هذه البضائع من مدينة لأخرى.

لقد كانت هذه القوافل تصل بيروت بدمشق، أو بالحري تنقل البضائع من كلتيهما إلى الأخرى، كما كانت واسطة نقل بين بيروت وبعلبك وحمص، بل وحتى يمكننا أن نقول إن القوافل كانت واسطة نقل البضائع بين المدن السورية جمعاء[1]، إلا أن المدن الساحلية كانت تتصل مع بعضها أيضاً بالمراكب البحرية كما سنرى.

ووسائط النقل التي تجري في هذه القوافل هي الحمير والبغال والجمال، والنوعان الأولان يستعملان غالباً في الجبال والطرق الوعرة، أما الجمال فتستعمل في السهول والصحاري[2].

أضف إلى ذلك كله أن القوافل التي كانت تحمل تجارة العراق وفارس والهند إلى دمشق، وتحمل من دمشق منسوجات سوريا والبضائع الأوروبية. كما أن القوافل هي التي كانت تنقل البضائع من دمشق إلى بلاد الحجاز تلك البضائع المتنوعة التي هي من منسوجات سوريا وأوروبا والبلاد الإسلامية قاطبة، وذلك في الموسم السنوي لفريضة الحج، ثم تعود فتحمل إلى دمشق حاصلات الحجاز ومعظم المنسوجات التي يتبادلها المسلمون في ذلك الموسم. وهذه القوافل بين دمشق وبغداد ومكة تتخذ الجمال لملاءمة طبيعة أراضي المواصلات لها كما سنرى.

١- أرجع في التفاصيل عن هذه القوافل إلى Guys في Esquisse ص: ٢١٦. و De Lamartine ج ١ ص: ١٢٩، و Castlereagh ج ٢ ص: ٢٨٠، والوثائق رقم ٨٠ و ١٨٦ عام ١٢٥٥، ورقم ١٤٢ و ١٨٨ عام ١٢٥٤، ورقم ٧ و ٢٩ عام ١٢٥٤، ورقم ٢٨ عام ١٢٥٥.

٢- Volney ج ٢ ص: ٢٧٧

أضف إلى ذلك كله أن القوافل كانت تحمل تجارة دمشق إلى أرمينيا والأناضول وديار بكر عن طريق حلب وبالعكس، وهي التي تحمل التجارة إلى مصر عن طريق جسر بنات يعقوب وطبريا ونابلس(١) مما أشرت إليه في بحث علاقة دمشق وحلب التجارية.

ولا بد لنا من القول إن بيروت لم تكن القوافل تسير منها أو ترد إليها كثيراً أو أن نقل البضائع بالبر منها وإليها لم يكن على درجة كبيرة من الأهمية إذ أنها مدينة ساحلية مرفئية أنها كانت تتصل كثيراً بالبحر بالمدن الساحلية الأخرى، وذلك على عكس دمشق التي كانت مركز صلات تجارية بطبيعة موقعها الجغرافي والتي كانت لها صلات كبرى مع بيروت كما رأينا، وعلى كل فإني أرى لا بأس من ذكر القوافل التي كانت ترد إلى دمشق وتصدر عنها وعدد هذه القوافل السنوي وعدد الحيوانات التي تحملها حسب ما أورده في ذلك Boislecomte عام ١٨٣٥ إذ ليس هناك أي إحصاء من هذا القبيل عن بيروت فلعل في هذا الإحصاء عن دمشق ما يغني عن هذا النقص وإليكم هذا الإحصاء(٢):

		البلدة الصادرة عنها القوافل	عدد القوافل	عدد الجمال	عدد البغال	أثمان ما تحمل بالفرنكات
		بغداد	١	٢٤٤٠	.	٨,٨٧٠,٠٠٠
		مكة	١	٢٢٠	.	٢,٨١٠,٠٠٠
		استنبول	٢	.	٢٦٤	٢,٤٢٧,٠٠٠
		ارضروم	١	.	١٢٦	٧٧٠,٠٠٠
		إزمير	٢	.	١٤٨	٦٤١,٠٠٠
		القاهرة	٨	٦٧٤	.	٦٢٦,٠٠٠
مدن سورية	مدن الداخل	حلب	١١	٤٧٨	٢٠٢	٥١٠,٠٠٠
		نابلس	١٢	٥١٤	٤٢	٤٢٢,٠٠٠
	المرافئ	بيروت	٥١	.	٩٨٦	٩٩١,٠٠٠
		صيدا	١٨	.	١٦٩	٢٢٢,٠٠٠
		طرابلس	٤	.	٦١	١٥٠,٠٠٠
		عكا	٦	.	٦٩	٢٦,٠٠٠
		صور	٥	.	٦٢	٧,٢٠٠
			١٢٤	٥,٤٢٦	٢,٢٢١	١٨,٥٢٢,٢٠٠

١- Douin ص: ٢٥٤ - ٢٥٥. ارجع أيضاً إلى Volney c 2 ص: ١٧٧

٢- نفس المصدر ص: ٢٥٥.

أما المدة التي تستغرقها القوافل بين المدن المختلفة، فقد أشار إليها جيز[1] بصورة مفصلة وهي الآتية:

من دمشق لبغداد	٢٠ - ٥٠ يوماً	من دمشق إلى طرابلس	٥ - ٦ أيام
" لمكة	٥٠ - ٥٥ "	" لاستنبول	٤٠ - ٤٥ يوماً
" للقاهرة	٢٠ - ٢٥ "	" لازمير	٢٥ - ٤٠ "
" ليافا أو القدس	١٠ - ١٢ "	" لحلب	١٠ - ١٢ "
" لعكا وصور	٥ أيام	" لحمص وحماة	٥ - ٧ أيام
" لصيدا أو بيروت	٤ "		

فهذه الإحصاآت وإن كانا لا يتعلقان مباشرة ببيروت فإنهما يعطياننا فكرة عن سرعة القوافل وعددها وكثرة استعمالها لنقل تجارة سوريا التي كانت دمشق مركزاً رئيساً متوسطاً لها.

لهذه القوافل كان يصحبها "المكارية" وهم الذين يقومون على خدمتها ويسهرون على سلامتها وينظمون حمولتها، كما أنهم كثيراً ما كانوا يحملون معهم لعائلات التجار من بلد لآخر، والأخبار الكثيرة. والمهم في المكاري أن يكون أميناً لقافلته مخلصاً في عمله، لا تمتد يده إلى أموال التجار وما تحمله القافلة التي يسير في مراسمها[2].

الطرق البرية :

لم تكن الطرق البرية التي تسلكها القوافل وغيرها على كبير انتظام في المملكة العثمانية جمعاء، بل كانت في طور ابتدائي ولا بأس علينا إذا نحن استمعنا لما يقوله De Tchihatchef الذي زار البلاد التركية أيام السلطان محمود إذ حمل على الحكومة التركية حملة شعواء، لأنها لم تؤمن طرق المواصلات في الدولة حتى أنه قال: "إنه لا يوجد في البلاد العثمانية كلها في ذلك الحين طرق برية للمواصلات إلا الطرق البرية الضيقة التي يعملها المارون عليها. أما عدا ذلك فلا توجد إلا طرق القوافل التي هي في حالتها الطبيعية"[3].

ولقد ذكر Volney في نهاية القرن الثامن عشر مبلغ انحطاط الطرق البرية في سوريا عامة إذ لم يعترف لهذه البلاد بوجود أي طريق كبيرة فيها ولا بأقنية وجسور على الأنهار والسيول رغم ضرورتها الملحة سيما في فصل الشتاء[4].

وأهم الطرق البرية التي تهم ~~[illegible]~~ بيروت في مواصلاتها الداخلية هي الطريق التي تصلها بدمشق التي رأينا علاقتها التجارية الكبرى معها. تلك الطريق بينهما كانت تغطيها الثلوج في فصل الشتاء فتصبح غير سالكة مطلقاً وتؤدي إلى ~~[illegible]~~ حينئذ فتتعطل المواصلات

١- جيز في Esquisse ص: ٢٢٦. ارجع أيضاً إلى Darin ص: ٢٨٢. و Browne ص: ٤١٠.

٢- يستنتج في المحفوظات رقم ٢٥٧ عام ١٢٤٧. وارسالية رقم ٦٨ عام ١٢٥١، ورقم ٢٤٤ عام ١٢٥٢، ورقم ٢٥ عام ١٢٥٤.

٣- Du Valey ص: ٧١

٤- Volney ج٢، ص: ٢٧٦

عليك بين طاتين المدينتين ولذا كان من الواجب حينئذ اد المرور عن طريق صيدا. ولقد علق Farley على هذه الطريق بين دمشق وبيروت قائلا: انها عبارة عن ممر بغال مخرب يمر فوق جبال لبنان ولا يمكن سلوكها نحو شهرين من السنة بسبب كثرة الثلوج وهذا ما يسبب صعوبات جمة وخسائر كثيرة لتجار البلدين[1].

وكذا الطريق بين بيروت وطرابلس فقد كانت عبارة عن طريق صخرية ضيقة وفي حالة ابتدائية. وما يقال في الطريق السابقة يقال أيضا في تلك التي تصل بيروت بصيدا فقد كانت في بعض نقاطها صخرية معرقلة للسير، وفي بعض النقاط الأخرى كانت تجتاز سهلا رمليا يعسر السير فيه[2]. وقد وصف هذه الطريق الأخيرة بين بيروت وصيدا يوحنا بحري أحد الموظفين العسكريين في الحكومة المصرية في أحد بياناته العسكرية فقال: "إنه مع صلاح الطريق بين صيدا وبيروت لمرور العساكر السواري والبيادة منه فإنه ضيق في بعض نقاط ولا يمكن للعساكر المذكورة المرور في النقط المذكورة إلا بنظام الصف المنفرد. ونصف الطريق المذكور أراضي صخرية والنصف الآخر أراضي رملية ... الخ"[3]

هذه هي حال الطرقات البرية التي تصل بين المدن السورية عامة والتي تربط بيروت خاصة بغيرها من المدن المجاورة، وأنت ترى من أقوال الرواد والمؤرخين أنها صعبة المسالك شاقة للسير، ليست على شيء من الانتظام وأن ذلك مدعاة لتأخير تجارة البلاد وعرقلتها. فهل امتدت يد الإصلاح إلى المعابر هذه؟

بعض الإصلاحات في الطرق البرية: ولقد كان للحكومة المصرية يد طولى في إصلاح الطرق أو بالحري بعض الطرق في سوريا عامة سيما وأن حركات الجيش المصري في البلاد كانت تستدعي توسيع الكثير من الطرق كي يتسنى مرور العجلات فيها والجوامس، وها هو يوحنا بحري الذي أشرنا إليه سابقا يرفع إلى "الباشمعاون" بيانا يتعرض فيه لذكر الطرق وإصلاحها فيقول: "..... بما أن الطرق التي مررنا بها ضيقة في كثير من محلاتها وحيث أن هذه الطرق تستلزمنا في المستقبل فلذلك يجب توسيع المحلات المذكورة حتى تصبح صالحة لمرور العربات فإذا صار علم لكم ذلك يجب أن تخبروا حضرة صاحب العطوفة الأمير بشير بذلك لأجل أن يعين أناسا معتمدين من طرفه لإصلاح المحلات الضيقة في الطرق المذكورة وترتيب العمال اللازمين للعمل وتشغيلهم إما باليومية أو بصورة أخرى والمقصود أني أطلب توسيع المحلات الضيقة وإصلاح المرتفعات في الطرق المذكورة"[4] ~~فيما يتعلق بالطرق~~ وقد روى بعض المؤرخين أيضا أن الحكومة المصرية أصلحت كثيرا من الطرق البرية في سوريا فقد ذكر Campbell القنصل الإنكليزي عام ١٨٢٨ أن محمد علي أنشأ كثيرا من الطرق ~~في سوريا~~ والأقنية في سوريا[5].

١- Farley ص: ٢٢-٢٤.

٢- يرجع في وصف هذه الطرق إلى Dunin ص: ٢٠٩ و Hill ص: ٤٠٠، Castlereagh ج٤ ص: ٢٤٥

٣- رسم في المحفوظات رقم ٤٢٤ عام ١٢٤٧.

٤- نفس المصدر رقم ٧٢٤ عام ١٢٤٧هـ.

٥- Dodwell ص: ١٧١

ثم إن ضرورات نقل الأخشاب من الغابات والفحم الحجري من مناجمه، أضيفت إلى الضرورات الحربية فاستدعت توسيع الطرق البرية وإحداثها في زمن الحكومة المصرية(١).

ولكن هناك إصلاحاً آخر خاصاً يتعلق بالمواصلات البرية والنقليات، أجري في نهاية الدور الذي نبحثه أي بعد نهاية الحكم المصري في بيروت وهو إنشاء طريق برية تصل بيروت بدمشق وهي طريق مرصوفة (Route de Roulage) تمكن العربات من السير عليها.

ولا أريد أن أدخل في تفاصيل هذا المشروع والمفاوضات من أجله وإنما أكتفي بالقول إن الشركة الإفرنسية وعلى رأسها الكونت De Pertuis نالت امتياز هذه الطريق من الباب العالي وذلك في ٢٠ تموز سنة ١٨٥٧ ومن جملة الشرائط بين أصحاب الامتياز والحكومة أن لا تدفع الحكومة العثمانية ولا قرشاً واحداً لأصحاب المشروع على أن يستغلوه لمدة خمسين سنة. وقد أعد المهندسون الفرنسيون خطط هذه الطريق وانتهوا من إنشائه عام ١٨٦٢ م(٣) ولست أريد التعليق على أهمية هذه الطريق بل أترك ذلك لأحد كتاب جريدة Daily News الإنكليزية إذ قال في العدد الصادر في ٢ مارت عام ١٨٥٨ من هذه الجريدة ما معناه: يوجد الآن مشروع مدين إلى الرأسمال الفرنسي سيدر خيراً كبيراً على سوريا. هذا المشروع هو طريق عجلات بين بيروت ودمشق إذ أن الوسائل الوحيدة للمواصلات بين البلدين حتى الآن إنما هي طريق بغال مخربة تخترق جبال لبنان ولا يمكن سلوكها خلال كثير من السنة، لخطر الثلوج، وذلك ما يوقع الضرر بتجار البلدين. والحكومة العثمانية لم تعمل ولم تبذل أي جهد في إصلاح هذه الطريق القديمة أو في إحداث طريق جديدة. ثم يقول:

على رأس القائمين بهذا المشروع De Pertuis الذي أقام عدة سنوات في بيروت ولقد طلب منح امتياز إنشاء هذه الطريق واحتكار نقل البضائع ضمن رسوم منصوص عليها لمدة خمسين سنة على أن هذه الرسوم لا تتجاوز الـ ٥٠٪ من أجور البغال الحالية ... الخ. ويقول أيضاً:

إن إحداث هذه الطريق ذو فائدة عظمى للبلاد إذ لا توجد حتى الآن في سوريا أي عربة ذات دواليب. ولكي ينقلون البضائع لداخل البلاد كانوا يستعملون البغال والخيل إذ تحزم البضائع على شكل حزم (بالات) تربط على ظهور الدواب وكثيراً ما تفلت وتعاد ربطها. والحقيقة فإن الضرر الذي يصيب البضائع في نقلها من بيروت إلى دمشق كان كبيراً بصرف النظر عما يصيب المواد التي تكسر من وقوع الدواب المحملة. وهذا ما سوف يزول الآن من... كما أن سكان سوريا سيتذوقون في هذا المشروع قيمة الطرق الجيدة وأنا لا أشك في أننا سنرى عما قريب طرقاً من هذا النوع في كل البلاد(٢).

١- سجل في المخطوطات رقم ٢١٦٢ عام ١٢٤٨، ورقم ٢٦٥٧ عام ١٢٥٠، ورقم ٤٤٠٥ عام ١٢٥١.

٢- Young ج. ٤ ص: ٢١٢ في الهامش. وارجع إذا أردت التفاصيل إلى Du Valey ص: ٦٠٧. و Farley ص: ٤٤.

٣- Farley ص: ٢٢ - ٢٦

هذا ما كتبه أحد الكتاب في هذه الجريدة آنذاك. وفي الحقيقة فإن هذه الطريق تعود على البلدين بالخير الوفير والنفع العظيم. ولكن هذا الكاتب كان على خطأ في زعمه أنه لم توجد في سوريا قبل إحداث هذه الطريق أية عربة مطلقاً إذ أننا كثيراً ما نسمع باستعمال العربات في النقل في سوريا أيام الحكم المصري[1]. وربما كان عدم استعمال العجلات بين دمشق وبيروت لعدم ملاءمة الطريق لها هو الذي أدى بهذا الكاتب لهذا الحكم.

الخانات:

إن المسافر في الطرق البرية من بلد لآخر يحتاج إلى مأوى يلجأ إليه مع دوابه وبضائعه إذا حان وقت ذلك، وهذا المأوى يدعى بالخان سواء في المدن أو القرى. وكثيراً ما وصف الرحالون الخانات التي كانوا يلجأون إليها أو يمرون بها في حلهم وترحالهم. فقد كتب Volney في وصف أحدها قائلاً: إنه بناء له من أربعة أجنحة حول ساحة مربعة تترك فيها دواب المسافرين، والمنازل التي يأوي إليها هؤلاء المسافرون هي حجر صغيرة لا يجد فيها ضيفها إلا جدراناً عارية وغباراً كثيفاً، وفي بعض الأحيان كثيراً من العقارب. وصاحب الخان يعطي المسافر مفتاح الغرفة وحصيرة فقط وعليه أن يتدبر لنفسه باقي ما يحتاج إليه، كما أن عليه أن يحمل معه بعض المؤونة أو الزاد أيضاً لأنه قد لا يجد حتى الخبز في القرى[2].

وكثيراً ما وصف الرحالون أمثال هذه الخانات وصفاً أدبياً بليغاً، تلك الخانات، في المدن والقرى، التي كانت تضطرهم الحاجة إلى اللجوء إليها مما لا أجد لنفسي مبرراً للإسهاب فيه[3].

عدم تحقق الأمن في الطرق البرية:

لم يكن الأمر ليقتصر على تأخر المواصلات البرية في ذلك الحين لما ذكرنا بل إن مما يزيد في هذا التأخر ويجعله خطراً هو عدم تحقق الأمن والسلام في الطرق البرية، ذلك الأمن الذي هو من أهم الشروط لتقدم المواصلات والتجارة. ولو كنت أريد هنا أن أورد كل ما ذكره المؤرخون والرحالة من عدم تحقق الأمن في هذه المسالك، وكل ما وصفوه من أعمال النهب والسلب التي يقوم بها العربان والأكراد والتركمان وغيرهم لشططت في البحث ولطال بي الوصف ولكن بعض الإشارات تكفي ربما تفي بالغرض المطلوب.

إن من يرجع إلى تاريخ الدولة العثمانية عامة ليرى أن الأمن لم يكن مستتباً في ذلك العهد وأن المرء يكاد يخشى على نفسه العدوان حتى في بلدته وبيته فكيف بالمسافر على طريق تكاد تكون خالية، والمرافق للبضائع والأموال التي هي مطمح أنظار قطاع الطرق والعربان! إن الخوف من هذه التعديات على الأرواح والأموال هي التي جعلت المسافرين والمغاربة

١- رسيتر في المحفوظات رقم ٢٢٦٦ عام ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٣٢ م.

٢- Volney ج٢ ص: ٢٨٧. وارجع إلى De Lamartine ج١ ص: ٢٢

٣- ارجع إلى Irby & Mangles ص: ٢٤٢ - ٢٤٥.

بعيدون عن سفرهم عودتها، ويأخذون لأنفسهم الحيطة وهذا ما دعاهم لأن يسيروا جماعات، ويؤلفون من سيرهم القوافل.
ولقد قال Volney أيام زيارته لسوريا: "لا يمكن لأحد أن يسافر لوحده لعدم أمان الطرق. ولذا وجب على المسافر أن ينتظر غيره من المسافرين المتجهين وجهته ...."(1) وإن لم ينل ما لا تحمد عقباه.

وقافلة بغداد كثيراً ما كانت تطمح إليها أنظار البدو رغم ما تحتويه من عدد المرافقين والمسافرين إذ أنها كانت تعبر الصحراء التي كان يعيث فيها البدو وهم المسيطرون. وذلك في عام ١٨٤٤، إذ أن نهب هؤلاء البدو لقافلة من هذه القوافل في ذلك العام، كانت سائرة من دمشق عبر الصحراء مباشرة إلى بغداد جعل القوافل تغير طريقها المباشر فتمر من حمص بعد تركها دمشق ثم حماة فحلب فأورفه وديار بكر وماردين والموصل وهذا ما جعل المسافة ثلاثة أضعاف(2).

حتى أن قوافل الحج نفسها كانت معرضة لشر أمثال هؤلاء السالبين الناهبين ولقد ذكرنا كيف أن الوهابيين كانوا يغزونها مما دعا محمد علي باشا إلى تأديبهم.

أما الحكومة فلم تكن لتسهر على أمن هذه الطرق كثيراً حتى أن "كيز" يقول: إن قسماً من نهب القافلة المسافرة من دمشق إلى بغداد عام ١٨٤٤ والتي نهبها الأعراب بيعت في أسواق حمص وحماة علناً دون أن تأمر الحكومة بإجراء التعقيبات وإنزال القصاص بالناهبين والسارقين(3). ولكن الحكومة لم تكن لتقف من قوافل الحج المقدس موقفها من قوافل بغداد وغيرها إذ كان يهمها احترام الرأي العام الإسلامي ولذا فقد كانت تمنح البدو على الطرق المؤدية إلى الأراضي المقدسة في الحجاز بعض المنح والهدايا لحفظ الحجاج وإخلاء السبيل(4).

ولما عملت الحكومة المصرية على قطع دابر الوهابيين الذين هددوا قوافل الحج فإن لها بذلك مساعي مشكورة في استتباب الأمن بين القوافل في الصحراء، وغيرها وقد جند ابراهيم باشا في سوريا بعض البدو أنفسهم الخاضعين للسلطة المصرية وجعلهم ضابطة تحرس الطرق وتحميها(5).

إن ما ذكرنا يدل على ما كان لعدم أمان الطرقات البرية من الأثر في تجارة البلاد(6). إذ أن الأمن والسلام شرط ضروري لتقدم تجارة البلاد ومواصلاتها ناهيك عما سببه عدم الأمن من ارتفاع أسعار الحاجيات المستوردة إذ أن الربح فيها يحسب دائماً مع الأخطار المتوقعة.

أجور النقليات البرية:

إن لأجور النقليات أثراً كبيراً في ارتفاع الأسعار وزيادتها، ورواج التجارة وكسادها سيما فيما يتعلق بالبضائع

١- Volney E. ص: ٢٧٧
٢- Guys في Esquisse ص: ٢٠٦-٢٠٧ وفي Relation ج ١ ص: ٢٢٩.
٣- نفس المصدر. ص: ٢٠٧
٤- Guys في Esquisse ص: ٢٤-٢٥ و ١٤٨ أيضاً.
٥- Guys في Esquisse ص: ٦٢
٦- من أراد التفصيل فليرجع إلى Marron ص: ٢٨٤ و Browne ص: ٢٩٢ و Dodwell ص: ٤٢ و Du Valey ص: ٧٢

الكبيرة الحجم الثقيلة الثمن فإذا ما غلت أجورها تضاعفت أثمانها فكسد سوقها.

ولقد شكا المؤرخون المعاصرون للدورة التي نتحدث عنها، من غلاء أجور النقل البرية كثيراً وذكروا آثارها في اقتصاديات البلاد. فقد قال "كيز" معلقاً على ذلك: إن هناك عقبة أخرى تقف في طريق تقدم التجارة في البلاد وهي ارتفاع أجور النقليات ذلك لأنه يزيد في أثمان الحاجيات المنقولة سيما في أثمان تلك التي تسمى بالحاجيات "الفقيرة" حيث يقلل من رواجها في الأسواق[1]. وقال أيضاً: إن القسم الأكبر من حاصلات البلاد لا ينقل إلى خارجها رغم أن يفيض عن حاجتها ذلك لأن مصاريف نقلها كانت تسبب ارتفاع أسعاره فتؤخر المتاجرة به[2].

وإن الباحث ليجد صعوبة في تحديد هذه الأجور التي شكا المؤرخون منها. ذلك لأن الأجور كباقي الأسعار تخضع لعوامل خارجية تكيفها من غزو وحرب وإرهاب الطرق وعدم أمانها، ومن عوامل طبيعية كمطر وثلج يجعل السير فيها وعراً. وعلى كل فإنه لا بأس من أن نعرض لذكر بعض هذه الأجور التي تردها المصادر. فقد ذكر Boislecomte أن أجور نقل ١٠٠ كيلوغرام من البضائع من بيروت لدمشق تكلف نحو ٦ فرنكات مع قدرة المسافة بين المدينتين بنحو ٢٠ فرسخاً أو ما يقرب من ٩٠ ميلاً[3].

وفي الرسائل الواردة لمحمد بك العظم الكثير عن هذه الأجور ومنها يتبين أن أجور نقل القنطار من دمشق إلى طرابلس تبلغ ١٥٠ قرشاً. وأجور نقل القنطار من بيروت إلى طرابلس براً تبلغ نحو ٥٥ قرشاً. أما بين دمشق وبيروت فتبلغ أجرة نقل القنطار الواحد نحو ٧٠ قرشاً وقد ترتفع فتبلغ الـ ٩٥ وقد تهبط فتبلغ الـ ٥٠ قرشاً[4]. وعلى هذا فإن الأجور كانت تتبع الظروف المحيطة بالنقل في زمن من الأزمان.

وأعتقد أن السبب في ارتفاع الأجور التي رأينا "كيز" يشكو منها يرجع إلى عاملين أساسيين:

أ- الأخطار المحدقة بالنقليات البرية من سلب ونهب، ومن وربما من قتل لمن يسير وراء هذه القافلة من المكارية.

ب- رداءة الطرق والمسالك بين المدن، تلك التي رأينا الوصف الكافي لها، ودليلنا على ذلك ما رأيناه من أن أجور النقل في الطريق الجديدة بين دمشق وبيروت أصبحت نصف ما كانت عليه.

الخطوط الحديدية:

إن الخطوط الحديدية روح وحياة للتجارة لما لها من الأثر البليغ في وصل أجزاء البلاد ببعضها، ولما تمتاز به من السرعة إذا قيست بأساليب النقل البالية التي ذكرناها. ولكنا في الدور الذي نبحثه لا نرى إلا بذوراً تبذر

١- Guys في Esquisse ص: ٦١

٢- نفس المصدر ص: ٢١٩

٣- Douin ص: ٢٥٦

٤- الرسائل رقم ٢٠ و٦٧ و٩٤ و٢٠١ عام ١٢٥٢. ورقم ٥٧ عام ١٢٥٢. ورقم ٧ و٢٩ عام ١٢٥٤.

في جو البلاد لتمهد في المستقبل القريب لإنشائها إذا أراد انشاء التجارة في البلاد ، والأعمال الحربية كانت تستدعي وجود مثل هذه الأدوات التي تسهل أمور النقل .

إن رسالة من رسائل الحكومة المصرية في سوريا تدل على بدء نشوء مثل هذه الخطوط الحديدية وهذه الرسالة ترجع إلى عام ١٢٥٠ هـ الموافق لعام ١٨٣٤ وهي تحمل آراء المهندس الإنكليزي لمناجم الفحم الحجري في جبل لبنان في إنشاء طرق حديدية تساعد على نقل هذا المعدن(١). كما أننا نقرأ في رسالة أخرى صادرة عن ابراهيم باشا إلى أحد معاونيه أن يعهد إلى المهندس الإنكليزي بإنشاء " الطرق الحديدية " لتسهيل نقل الفحم الحجري من مناجمه إلى الساحل(٢). ولكننا لا ندري من أمر هذه الخطوط بعد ذلك شيئاً إذ ليس في المصادر التي رجعت إليها ما يدل على إنشائها في زمن الحكم.

وعلى كل فإن فكرة إحداث خطوط حديدية في سوريا كانت قد خامرت عقول رجال الحكم المسؤولين على ما يظهر . غير أن إحداث هذه الخطوط العامة التي تصل المدن السورية لم يتم إلا في وقت متأخر عن هذا الدور الذي نبحثه إذ دشن الخط الحديدي بين دمشق ومزيريب في ١٨ تموز عام ١٨٩٤ وبين بيروت ودمشق في ٣ آب ١٨٩٥ بعد أن كان أعطي امتيازهما إلى رجلين لينشآ عليهما خط "ترموي" تجاري ، فالخط الذي بين دمشق ومزيريب كان قد أعطي امتيازه إلى يوسف مطران ، والذي بين بيروت ودمشق إلى حسن أفندي بيهم(٣) وعلى كل فإني لست في حاجة إلى الدخول في تفاصيل هذا البحث المتأخر دوره عن الحقبة المفروضة فيما نجري(٤).

هذه هي المواصلات والنقليات البرية في زمن العهد وهي كما نرى مواصلات كانت لا تزال في طور طفولتها وفي حالتها الابتدائية ولم تكن يد الحضارة قد امتدت بعد إليها في بدء ذلك العهد ولم تكن قد قلبت أساليبها البالية غير أن بذور إصلاحها كانت ، كما ذكرنا ، قد بدأت تنتعش في نهاية الدور ذلك الإصلاح الذي دشنه الحكم المصري من تشييد الطرق ~~وتوصيلها~~ وتوسيعها ثم تلاه إنشاء الطريق المعبدة بين دمشق وبيروت ثم ظهور فكرة الخطوط الحديدية .

وسنتم نظرتنا في المواصلات البرية عندما نتعرض لبحث البريد الذي أفرزنا له فصلاً خاصاً في المقال .

---

١ - رسم في المحفوظات رقم ٢٦٢٦ عام ١٢٥٠.

٢ - المصدر نفسه رقم ٤٤٢٢ عام ١٢٥١

٣ - Du Valey ص : ٦٠٨ - ٦٠٩ و ٦٤٢

٤ - إذا أردت تفاصيل إنشاء الخطوط الحديدية فارجع إلى Du Valey ص : ٤٤٦ و ٥٤٧ - ٦٤٢ . وإلى Young ج ٤ ص : ٦٢ - ٦٥ و ٥٥.

الفصل الثاني

المواصلات البحرية

لم تكن مواصلات بيروت تقتصر على ما رأيناه من مواصلاتها البرية مع المدن الداخلية وفي بعض الأحيان مع المدن الساحلية بل ربما كانت مواصلاتها البحرية أعم وأسهل سيما بعد أن نمت تجارتها وتقدمت حضارتها واحتلت مقامها اللائق بين المدن التجارية على سواحل البحر الأبيض المتوسط فبزّت جميع المرافئ السورية الأخرى حتى أصبحت المراكب ترابط في مرفئها قادمة من كثير من الجهات والبلدان حاملة إليها المنسوجات والبضائع من أوروبا وآسيا وأفريقيا وحاملة منها منسوجات البلاد السورية والهند وفارس والعراق والحجاز.

ولقد كانت لتقدم المواصلات البحرية التجارية أثره الكبير في تجارة بيروت إذ أن سرعة هذه المواصلات بعد أن لعب البخار دوره فيها خلقت في العالم أجمع حركة تجارية وروحاً اقتصادية جديدة. فبعد أن نسمع بالمراكب الشراعية تنقل الأرزاق إلى بيروت وتحمل المنسوجات والبضائع منها في بدء هذا الدور، نعود فنسمع أثر المراكب البخارية في تجارتها. تلك المراكب أو البواخر التي وإن كان استعمالها قد شاع قبل عام ١٨٢٥ فإن استعمالها في تجارة الشرق الأدنى لم يكن هاماً، كما قال Puryear، إلا بعد ذلك العام[٢]. وعندها، وبعد هذا التاريخ نقرأ عن مواصلات بيروت البحرية فنلفيها مقسمة بين المراكب الشراعية والبخارية جنباً إلى جنب[٣].

المرافئ السورية:

لا بد لي قبل البدء في بحث المواصلات البحرية بين بيروت والمدن العثمانية وبينها وبين المدن الأوروبية من ذكر كلمة عامة عن حالة المرافئ السورية عامة ومرفأ بيروت خاصة تساعدنا في تفهم ناحية هامة من نواحي تجارة ذلك الدور الذي نبحثه.

لم تكن المرافئ السورية في ذلك العهد بحالة حسنة مرضية لأن "إهمال الحكومة التركية" كما قال Boislecomte، "ترك هذه المرافئ في حالة تخريب وإهمال محزنين حتى أنه يمكننا القول بأنه لا يوجد حتى ولا مرفأ واحد على ذلك الشاطئ الذي منه تبعث فن الملاحة، والذي منه كانت ترحل أساطيل صور وصيدا"[٤] وبانحطاط الحكم العثماني في سوريا أثر على مرافئها ولم يعمل رجال الدولة على إصلاح أي منها. وهناك دليل نستمده من قونلي، على إهمال أولي الأمر

١- Guys في Esquisse ص: ٩٦. وراجع في المحفوظات رقم ٢١٨٢ عام ١٢٤٨، ورقم ٤١٦٦ عام ١٢٥١.

٢- Puryear ص: ١١٠.

٣- Guys في Esquisse ص: ٩٩. وفي Revue ص: ٢٢٩. وفي Castlereagh ج٢ ص: ٢٢٥.

٤- Douin ص: ٢٦٢. راجع أيضاً ك Volney ~~Revue~~ ص: ٢٧٥.

من رجال الحكومة العثمانية لمرافئ سوريا. فقد قال إن اسكندرونة كانت مرفأ حلب ولكن حوادث التعرض لقوافل التجارة بينها وبين حلب جعلت تجار حلب يضيقون ذرعاً بهذه الحوادث ويرغبون في نقل المرفأ إلى اللاذقية. فعرضوا على باشا طرابلس، حيث كانت اللاذقية تابعة له، أن يصلح لهم المرفأ على نفقتهم الخاصة شريطة أن يعفوا من الضرائب مدة عشر سنوات، وأظهروا للباشا الفوائد التي تجنيها البلاد من وراء ذلك، ولكن ما كان من الباشا إلا أن أجاب قائلاً: "ولكن ماذا يهمني من ذلك؟ لقد كنت البارحة في مرعش، وربما أكون غداً في جدة؛ فلم إذاً أنا أحرم نفسي من الفوائد المؤكدة من أجل فوائد في المستقبل لا يهمني أمرها؟"(١)

هذه نبذة من حال رجال الحكم العثماني تجاه المرافئ السورية عامة. حتى أن مرفأ بيروت الذي يقول عنه Farley إنه كان "المرفأ الوحيد الأمين المناسب من اسكندرية إلى اسكندرونة"(٢) لم يكن في ذلك الحين على درجة كبرى من الملاءمة للتجارة إذ أن خليجه الذي تأوي إليه السفن كان بعيداً عن الشاطئ، وتفريغ حمولة المراكب كان على جانب من الصعوبة سيما إذا كان البحر هائجاً وأمواجه متلاطمة أو إذا كانت السماء ماطرة ولذا فقد كانت الحاجة تقضي إلى إضاعة كثير من الوقت في بعض الأحيان من أجل التفريغ والتحميل بواسطة القوارب الصغيرة"(٣). وربما كان ما ذكره "فارلي" من أن مرفأ بيروت كان الوحيد المناسب للملاحة من اسكندرية إلى اسكندرونة نتيجة ما حققه من بعض الإصلاح الذي أدخلته الحكومة المصرية على هذا المرفأ.

هذه هي حال المرافئ السورية عامة ومرفأ بيروت خاصة في ذلك الحين. أما إحداث مرفأ منتظم (بور) في بيروت قابل لتسهيل الملاحة وساعد على تفريغ البضائع وتحميلها بسهولة فلم يحدث إلا في زمن متأخر إذ صدر الفرمان السلطاني بامتيازه إلى شركة عثمانية في ١٩ حزيران عام ١٨٨٧) وانتهى من إنشائه في عام ١٨٩٢(٤) فلا حاجة بنا لإطالة البحث في التفصيل به.

المراكب السورية ومواصلات بيروت البحرية بالمرافئ العثمانية:

لا نعتقد أنه كان لسوريا في ذلك العهد مراكب تجارية تستعمل في نقل البضائع والمسافرين من بلد لآخر إذ لم أقرأ في جميع المراجع التي رجعت إليها شيئاً عن ذلك. وإنما تدلنا هذه المراجع على أن هذه البواخر كانت أجنبية كما تدلنا على أنه كان للسوريين مراكبهم الشراعية التي يستعملونها في نقل البضائع والمسافرين بين المرافئ السورية والفلسطينية كما تدلنا على أنهم كانوا يطلقون على مدير دفة المركب اسم "الريس"(٥).

١- Volney ج ٢، ص: ٩٥.

٢- Farley ص: ٢٧.

٣- Guys في Esquisse ص: ٨٧

٤- Young ج ٥ ص: ٢٥١ وفيه تفصيل عن ذلك ص: ٢٦٤.

٥- الرسائل رقم ٢١ و ٨٢ عام ١٢٥١، ورقم ٦٢ عام ١٢٥٢.

١١٧

ولقد قال Boislecomte عام ١٨٣٣ أنه كان لسوريا نحو ١٥٠ - ٢٠٠ مركب تجاري تصنع في غالب الأحيان في طرابلس ولكن الخوف من أخذ السلطة لها وتسخيرها لمصالحها كان يهدد بتخريب هذه البحرية الناشئة. ولذا فقد كانوا يغيرون جنسية هذه المراكب لإنقاذها من سلطة عمال محمد علي. ولو أن هذا النظام بقي لساعد أن يهدم الملاحة السورية لفائدة الملاحة الأوروبية [1]. ويقول Blondel أيضاً أنه عندما وصل إلى طرابلس شاهد أكثراً من العمال يشتغلون في ورشات بناء المراكب التجارية ذات الحجوم المختلفة، وأن هؤلاء العمال كانوا كلهم من الأروام (اليونانيين) الذين كانوا يؤلفون تقريباً الطبقة العاملة في الشرق [2].

وهذا كله يدل على أنه كان في سوريا عامة مراكب وطنية، وأن هذه المراكب كانت تصنع في البلاد فتستعمل في نقل تجارتها رغم أعمال الحكومة الرامية إلى تسخيرها لمصالح الدولة في بعض الأحيان.

ويظهر أن البحارة السوريين لم يكونوا على شيء كثير من المهارة في البحرية والملاحة بسبب حداثة هذه الملاحة كما قلنا وقد ذكر Blondel أيضاً عندما يروي لنا سفره البحري من بيروت إلى اللاذقية أن رؤساء المراكب البحرية من أهل البلاد كانوا يجهلون تمام الجهل الخارطة البحرية Carte Marine وحتى ما يسمونه البوصلة. أضف إلى جهلهم هذا خوفهم الشديد الذي مع جهلهم، يجعلهم يجتنبون الابتعاد عن الشواطئ فكانوا لا ينفكون يرونها كي يلجأوا إلى البر حالاً إذا داهمتهم العاصفة أو حتى إذا عاكسهم الهواء [3].

ولربما كان في كلام بلوندل هذا شيء من المغالاة، إذ قد يجوز أن البحارة السوريين كانوا يجهلون الخارطة البحرية وحتى ما يسمونه البوصلة، أما أن ينعتهم بالخوف فقد يعود كما أعتقد أن الذي دفعهم إلى هو حيطتهم في سفرهم من غوائل البحر وملازمتهم السير على مقربة من شواطئه.

والمسافة التي تقطعها هذه المراكب تختلف طبعاً باختلاف الجو وملاءمة الهواء لها فقد تجتاز المسافة بين بيروت وطرابلس بنحو خمس ساعات [4]، وقد تظل من طرابلس إلى اللاذقية ثلاثة أيام [5].

وقد رأينا أن بيروت كانت تتصل بالمدن الساحلية السورية والفلسطينية بواسطة هذه المراكب التي تنقل بضائعها وركابها، وكذا فإنها والمرافئ السورية الأخرى كانت تتصل بالمرافئ المصرية والتركية بواسطة هذه المراكب والمراكب التجارية

١- Douin ص: ٢٦٢
٢- Blondel ص: ٢٦٢
٣- نفس المرجع ص: ٢٥٨ - ٢٥٩
٤- نفس المرجع ص: ٢٦١
٥- Browne ص: ٨١

الأوروبية التي شاع استعمالها في البحر الأبيض المتوسط.(١) وكثيراً ما كانوا يدعون هذه المراكب التجارية "مركب أنار" أو "مركب نار". ولقد جاء في بعض رسائل محمد بيهم الواردة من الاسكندرية ما نصه: "بعد تاريخه بيومين جا حضر إلى طرفنا من مالطة مركب أنار بتاع الإنكليز ويستقيم في طرفنا يوم واحد ويتوجه لطرفكم ويرجع إلى طرفنا ثاني ... الخ(٢)". وكذا فإنهم كانوا يدعون في بعض الأحيان "بالبنديرة" نسبة إلى العلم الذي ترفعه "محمد بنديرة إنكليز" مثلاً تحمل البضائع من اسكندرية إلى بيروت وهكذا.(٣)

المراكب الأوروبية ومواصلات بيروت البحرية بأوروبا :

ذكرنا شيئاً عن المراكب الأوروبية وقلنا إن بعضها كانت شراعية ثم لما شاع استعمال البواخر أصبحنا نرى هذه البواخر ترسي في مرفأ بيروت قادمة من مناطق عدة في أوروبا. فتصل بيروت لا بالمرافئ الأوروبية فحسب وإنما بالمرافئ المصرية والتركية أيضاً. ومما يدل على أهمية المراكب الأجنبية في تجارة بيروت ما ذكره Boislecomte عام ١٨٢٢ من أن تجارة البلاد السورية عامة تقوم في الدرجة الأولى على المراكب الأجنبية(٤) من تجارية وغير تجارية كمارأينا.

وقد ازدادت أهمية هذه المراكب عامة بعد أن اتسعت تجارة بيروت وأصبحت تتصل مع البلاد الأوروبية مباشرة، كما قلنا، لا عن طريق إزمير واستنبول أو قبرص، سيما بعد أن وضعت الحرب البحرية أوزارها، وبعد أن تقدمت التجارة وسارت المراكب التجارية تخترق عباب البحر بعد عام ١٨٤٠ تقريباً؛ حتى أن Farley عندما زار بيروت في نحو عام ١٨٥٧-١٨٥٨ قال: "إن بعض الأمثلة تدل على تقدم تجارة بيروت السوري في السنين القليلة الماضية، فلم نعد الآن رؤية خمس أو ست بواخر راسية في مرفأها أمراً غريباً لو بيننا أن أنه منذ نحو خمسة عشرة عاماً لم تكن هنالك تقريباً صلة تجارية بين بيروت وأوروبا".(٥)

ولسنا هنا بحاجة للتدليل على أهمية المراكب الأوروبية في مواصلات بيروت البحرية ولقد مرّ لي إذ أني كتبت في هذا الموضوع عند ما تعرضت لتجارة بيروت الخارجية وأوردت بعض الإحصاءات عن عدد المراكب الأجنبية وحمولتها وما يخص كل دولة منها فليرجع إليها من يشاء.(٦)

ولقد سبق ذكرت أن التجار العرب كانوا يطلقون على المراكب الأجنبية أسماء مختلفة منها البنديرة، ومنها "مركب النار" أو "مركب أنار" عن المراكب التجارية. وأضيف إلى ذلك أيضاً أنهم كانوا يطلقون على رئيس الباخرة اسم "القبطان".(٧) والآن علينا أن نبحث في المواصلات البحرية لأكثر الدول الأوروبية مع بيروت ملتزمين جانب الاختصار.

١- ارجع إلى الرسائل رقم ٥٥٥٥ و ٥٥، ٥٨، ٨٢، ٧٦ عام ١٢٥١. ورقم ٢٢٢، ٢٥٠ عام ١٢٥٢.

٢- الرسالة رقم ٢٧ عام ١٢٥١

٣- الرسالة رقم ٥٤ عام ١٢٥١ ورقم ٨٦ عام ١٢٥٥.

٤- Douin ص: ٢٦٢

٥- Farley ص: ٢٨-٢٩

٦- ارجع إلى هذا المقال ص: ١١٥

٧- الرسائل رقم ١٢ عام ١٨٤٦، ورقم ٥٨ عام ١٢٥١

فرنسا : لقد كانت المواصلات بين فرنسا وسوريا عامة في البحر، تقوم بها المراكب الشراعية الفرنسية وذلك قبل أن يشيع استعمال البواخر . ولنا أن نتصور الصعوبات التي تعترض حتى هذه المراكب في سيرها سيما إذا كان الجو غير ملائم لها حتى أن السفينة منها في أحيان كثيرة يقطع المسافة بين بيروت والاسكندرية فقط في نحو شهرين من الزمن. أضف إلى ذلك أن هذه المراكب كانت تقف في مرافي كثيرة في طريقها وذلك مما يؤخر سرعة المواصلات طبعا، لأن كانت الواحدة منها تحمل مئات من حزم البضائع التي لم يكن وضعها في المركب منظما حسب المرافي التي يجب أن تفرغ بعض حمولتها بها ولذا فكان في ذلك كثير العناء والمشقة لما فيه إنزال الضرر والتلف في بعض هذه البضائع"[1].

على أن أمد ذلك لم يكن طويلا في العصر الذي نبحثه إذ ما لبثت البواخر أن حلت محل المراكب الشراعية بعض الشيء وأصبحت تستعمل في المواصلات على اختلاف أنواعها من نقل المسافرين والبضائع. وأشير هنا بصفة خاصة إلى شركة بواخر "المساجري أمبريال" *Messageries Imperiales* التي كان لها أثر كبير في المواصلات بين مرسيليا وبيروت والتي كان القنصل الفرنسي "دكيز" يعلق عليها الأهمية الكبرى قائلا : "إن حظ تجارتنا في البحر الأبيض المتوسط هو في يدها"[2].

ولم تكن البواخر الفرنسية عامة تقوم بالمواصلات بين مرسيليا وبيروت فقط بل كانت تمر في طريقها على بعض المدن التركية والمصرية وتقوم بالمواصلات بينها وبين بيروت"[3]. على أن أغلب المواصلات بين المرافئ الفرنسية والسورية إنما كانت تقوم بها بواخر الشركة السابقة، التي يقول *Farley* إنها كانت تمر في طريقها على مالطة فالاسكندرية فيافا ومنها إلى بيروت، ولا يذكر لنا هذا الكاتب الأجور التي تتقاضاها عن البضائع وإنما يذكر الأجور التي تتقاضاها عن المسافرين فكانت أجرة الراكب في الدرجة الأولى من مرسيليا لبيروت ٢٢ جنيها استرلينيا و ٥ شلن و ٧ بنس، وفي الدرجة الثانية ١٦ جنيها استرلينيا و ١٠ شلن و ٢ بنس مع حسم ٢٠٪ للعائلات المؤلفة من ثلاثة أشخاص فأكثر. كما أن هناك حسما آخر قدره ١٠٪ للشخص الواحد عن تذكرة ذهاب وإياب مهلتها أربعة أشهر. ويقول أيضا :

إن بواخر هذه الشركة تترك مرسيليا إلى بيروت كل يوم أحد صباحا في الساعة التاسعة وتصل في الساعة السابعة في صباح اليوم العاشر من إبحارها"[4].

إنكلترا : لقد كانت المواصلات أيضا بين إنكلترا ~~[illegible]~~ وسوريا عامة تجرى بواسطة المراكب الشراعية الإنكليزية قبل أن تلعب البواخر دورها في البحر ولا نرجع بعيدا في ذلك وإنما نرجع إلى شركة الشرق الإنكليزية التي كان لها مراكز في سوريا والتي كانت تقوم المواصلات بينها وبين مركزها الأساسي في إنكلترا بواسطة هذه المراكب في بادئ الأمر، وقد قال

١- Guys Esquisse ص : ٨٧-٨٩ . ٤- Farley ص : ٧٦-٨٠ .

٢- نفس المصدر ص : ٩٢ . وارجع إليه ص : ٩٩ فترى أن المواصلات بين بيروت وفرنسا كانت تقوم بها البواخر والمراكب.

٣- مخطوطة نوفل ص : ٧٦ . رسائل بيام رقم ٢ عام ١٨٤٦، ورقم ٢٤ عام ١٨٥٢. وراسم في المحفوظات رقم ٢٢٩٩ عام ١٨٤٩ م.

Wood أن مركباً من هذه المراكب يمكن أن يقطع المسافة بين Downs في إنكلترا وبين إسكندرونة في سوريا بمدة نحو اثنين وأربعين يوماً إذا كان الهواء ملائماً لوجهته(1) وطبعاً تحتاج إلى أكثر من هذه المدة إذا كان الهواء معاكساً.

هذا قبل شيوع استعمال البواخر ولكن ما كاد البخار يعمل عمله في المواصلات البحرية حتى كانت إنكلترا سباقة في هذا المضمار، وحتى نسمع الرسائل الكثيرة الواردة لمحي بيهم ومخطوطة محمد نوفل تردد ذكر البواخر الإنكليزية التي تحمل البضائع إلى بيروت وطرابلس(2) ونسمع "فارلي" في نحو عام ١٨٥٧ يقول أن البواخر الإنكليزية قد أصبح منتظماً بين ليفربول وبيروت(3).

وأهم الشركات للبواخر الإنكليزية هي شركة الهند التي كان لبواخرها صلات مباشرة مع الشواطئ السورية والمصرية ومن هناك تتصل بموانئ العديدة في الهند. أضف إلى هذا أن بعض البواخر الإنكليزية كانت تسافر من مالطة إلى مرسيليا خصيصاً لنقل المسافرين الذين قدموا إليها عن طريق البر(4). ولكن إنشاء شركة بواخر المساجري امبريال الفرنسية كان لها تأثير على البواخر الإنكليزية هذه سيما في حقل نقل المسافرين. وقد قال Farley: إن هناك ثلاث طرق يمكن للمسافر أن يصل بها من إنكلترا إلى بيروت وهي:

أ- من ميناء Southampton الإنكليزي إلى الإسكندرية ببواخر شركة الهند ومن هناك إلى بيروت بإحدى البواخر النمسوية.

ب- بالخط الحديدي عن طريق فينا إلى ترييستا ومن هناك إلى بيروت بإحدى البواخر النمسوية.

ج- بالخط الحديدي عن طريق باريس وليون إلى مرسيليا ومنها إلى بيروت بإحدى بواخر المساجري الامبريال(5).

على أن استعمال البواخر بين إنكلترا وبيروت لم يكن ليمنع استعمال المراكب الشراعية. بل إنها كانت تستعمل بجانب بعضها في المواصلات بين البلدين. ويذكر Castlereagh في سياحته إلى الشرق أنه في بداية عام ١٨٤١ كانت تقف المراكب الشراعية الإنكليزية في مرفأ بيروت ويطلعنا على اسمي اثنتين منها هما Vanguard والثاني Cambridge كما تقف معها الباخرة الإنكليزية Phoenix الراسية هناك(6).

النمسا: وما يقال في فرنسا وإنكلترا يقال في النمسا أيضاً التي كانت مراكبها تسير بينها وبين بيروت، وكذا بواخرها حاملة البضائع والمسافرين من ليكورنا وترييستا إلى بيروت عن طريق مالطة وبالعكس(7).

١- Wood ص: ٢٢٨. إرجع أيضاً إلى Guys في Esquisse ص: ٨٨

٢- الرسالة رقم ٢٢ عام ١٢٥١، ومخطوطة نوفل ص: ٢٦ و ٧٦

٣- Farley ص: ٢٩

٤- Guys في Esquisse ص: ٩٨

٥- Farley ص: ٧٦

٦- Castlereagh ج ٢ ص: ٢٩٨ - ٢٩٩

٧- الرسالة رقم ١٦٧ عام ١٢٥٤ ومخطوطة نوفل ص: ٧٩ و ٨٢.

وقد أوردنا سابقاً ما ذكره فارلي من أن البواخر النمسوية كانت تنقل المسافرين القادمين من إنكلترا ببواخر شركة الشرق إلى الاسكندرية، فتنقلهم من هذا المرفأ المصري إلى بيروت، تلك البواخر التي تعود إلى شركة Lloyd النمسوية، وكذا أيضاً فإن بواخر هذه الشركة كانت تنقل المسافرين القادمين إلى ترييستة من إنكلترا عن طريق فيينا، إلى بيروت[1].

الدول الأخرى: فهناك مراكب وبواخر أخرى ترجع إلى دول أوروبية أخرى كانت تصل بيروت بالمرافئ الأوروبية الأخرى مثل روسيا وسردينيا واليونان وتوسكانا، أشرنا في فقرة نقلناها عن كيز إلى عدد مراكبها السنوية وحمولتها في فصل سابق[2].

عوائق المواصلات البحرية:

كما أن المواصلات البرية كانت معرضة لعقبات كثيرة تؤخرها فكذا المواصلات البحرية كانت معرضة لمثل هذه العقبات لا سيما المراكب الشراعية التي ذكرنا أنها كثيراً ما كانت معرضة للتأخر في طريقها من معاكسة الهواء لها، ومن عدم ملاءمة مرفأ بيروت تمام الملاءمة لتفريغ البضائع وحملها. أضف إلى ذلك الإجراءات الجمركية التي تسبب للبضائع في بعض الأحيان الضرر والتلف مما ذكرناه في حينه.

زد على هذا كله خطر قرصان البحر الذين كانوا يعترضون سير هذه المراكب، كالبدو في الصحراء، ويلجؤون إلى نشوب معارك بحرية بين أصحاب المركب وهؤلاء الطامعين في النهب والسلب[3].

ولعل المراكب التي يركبها أمثال هؤلاء القرصان أو اللصوص هي التي تذكرها بعض الرسائل الواردة لمجلس التجارة باسم "مركب زمنطوط" وعلى كل فإني أورد نص ما ورد في هذه الرسالة تاركاً الحكم للقارئ: "... وقبله بلغنا خبر مفهوم أنه ظهر مركب زمنطوط بالبحر نرجوكم تفيدونا حتى تكون خبرية غير واكدة[4]". ولست أدري ما هو المقصود من هذا المركب ولكني أعتقد وأميل إلى الترجيح أنه ربما أريد به المركب الحامل لقرصان البحر لما نراه من تخوف مرسل هذه الرسالة ورجائه أن لا تكون هذه الخبرية صحيحة.

ولكن مشروع استعمال البواخر أزال الكثير من هذه العوائق إذ تحققت السرعة كما تحقق حفظ البضائع من التلف نوعاً ما، وزد على هذا أننا لا نقرأ شيئاً عن سطوة قرصان البحر عليها وربما كان ذلك محتملاً.

أضف إلى هذه العوائق كلها ما كنا ذكرناه في بحث الجمارك من أعمال الملتزمين وتأخيرهم للبضائع في بعض

---

١ - Farley ص: ٧٦

٢ - ارجع إلى ص: ١١٥ من المقال أو إلى Guys في Esquisse ص: ٢٢٨

٣ - ارجع إلى الترياق ص: ٢٧٦ و Volney ج٢ ص: ٢٤٥، و Wood ص: ٢٢٨

٤ - الرسالة رقم ٨٢ عام ١٢٥١

الأحيان مما ذكرنا عن الشرى الكثير.

الشحن والسيكورتاه:

إن شحن البضائع في المراكب والبواخر كان خاضعاً لنظام متبع حتى لا يكون هنالك أي تلاعب في تبديل البضائع أو تسليمها لغير أصحابها أو غير ذلك من الاحتمالات. فقد كان "الشاحن" يسلم البضائع لربان السفينة بعد أن يأخذ منه وصولاً باستلامها يدعوه تجار ذلك العهد بـ "بوليصة الشحن" أو "بوليصة الوسق" تمييزاً للبوليصة أو الحوالة. ثم إن "الشاحن" هذا كان يبعث بالوصول إلى "المشحون إليه" الذي يستلم البضائع المرسلة إليه بموجب بوليصة الشحن هذه بعد أن يتأكد من "نيشان" الشاحن المرسوم على حزم البضائع(١).

والمؤرخون لذلك العهد لم يشيروا قط، فيما رجعت إليه، إلى شيء من هذه الأصول المتبعة في شحن البضائع ولولا الرسائل الواردة لمحي بيهم هي دليلنا الوحيد في هذا السبيل.

أما السيكورتاة أو التأمين التي لا تزال أصولها باقية حتى اليوم، والتي تضمن البواخر والمراكب وغيرها من الأخطار التي يمكن أن تقابلها لقاء مبلغ معين من المال فليس بين المؤرخين لذلك العهد من أشار إليها فيما أعلم رغم شيوع استعمالها في ذلك العهد على ما تدلنا الرسائل الواردة لمحي بيهم من جهات عدة.

ويظهر أن السيكورتاة هذه لم تكن تعقد في بيروت سواء على البضائع الواردة إليها أو الصادرة منها وإنما كانت تعقد في المدن الأوروبية ذات العلاقة بهذه البضائع إذ يتراءى لنا أنه لم يكن هنالك شركات لها في بيروت. فكان محي بيهم إذا أراد أن يبعث ببعض البضائع إلى مدن أوروبا أخبر عميله بقيمة هذه البضائع وبالباخرة أو المركب الذي يرسل معه هذه البضائع، وهذا العميل بدوره يعقد السيكورتاة عليها، أو أن يعقد السيكورتاة على المركب كله فيما إذا اقتضى الحال. وهنالك بعض مقتطفات مما ورد في هذه الرسائل لتكون الحقيقة أكثر بروزاً ولتكون أمر هذه السيكورتاة أكثر وضوحاً:

ورد في رسالة صادرة عن ليكورنا إلى محي بيهم ما نصه: «... تممنا السوكر بمبلغ أربعة آلاف غرش على الذي من لدنكم ترسلوه صحبة قبطان بيطالوكا ...الخ»(٢). وفي رسالة أخرى من هذا المرسل يقول فيها: «... طلبتم أن نتمم لكم سيكورتاه بمبلغ ستة آلاف غرش على الذي من لدنكم ترسلوه بمراكبكم صحبة .... الخ»(٣).

١- أرجع إلى الرسائل رقم ١ و١٢١ عام ١٢٤٦، ورقم ٩٨ عام ١٢٥٤.

٢- الرسالة رقم ١٦٧ عام ١٢٥٤ (١٨٣٧م). وارجع أيضاً إلى الرسالة رقم ١٠٥ عام ١٢٥٤. والنسبة تساوي خمسة فرنكات للمائة ورد في الرسالة رقم ١٢ عام ١٢٤٦.

٣- الرسالة رقم ١٠٦ عام ١٢٥٤ (١٨٤٦م).

وكثيراً ما كان بعض عملاء محل بيهم في أوروبا يعقدون السيكورتاة على بعض المراكب المسافرة لبيروت دون أن يأخذوا رأي أصحاب المحل بذلك ودون أن يستطلعوا منهم أي تعليم عن هذا بل كانوا يعقدون السيكورتاة على بعض المراكب أو البواخر التي تحمل البضائع من بيروت يعرفون أصحاب محل بيهم أن كل ما يركبون مع هذه المراكب هو مضمون "بالسوكر"، فقد جاء مثلاً في رسالة واردة من مرسيليا ما نصه: "... ونفيدكم الآن عن المراكب التي ماسكين عليها السيكورتاة وموجودة بطرفكم وهي رويير ... ورامو ... وكل شيء يرسل صحبتهم لمحل شركتنا يكون مسوكر ... الخ"[1]

على أن تجار أوروبا إذا عقدوا السيكورتاة على بعض المراكب التي تحمل البضائع من بيروت، وعادت هذه المراكب دون أن تحمل إليهم شيئاً من عملائهم فإن هؤلاء يدفعون مبلغ التأمين إلى مراكب أخرى أو يستردونه بعد أن يخسروا منه نحو ٤ بز. ومثل هذه المعاملة تظهر لنا واضحة من رسالة واردة من ليكورنا لمحل بيهم يقول فيها مرسلها: "... ونخبركم كلما بلغنا عن اسم مركب عمال يوسق من طرفكم واللاذقية حالاً عمال نتم عليه السيكورتاة بمبلغ وحيث الحال وما يظهر لنا نقدر مبلغ السوكر فمتى هذا على تدبيرها لخلاف مركب وإن لم تقبلوا بذلك فنكون مضطرين نرجع رجوع السيكورتاة بالمائة نصف ... الخ"[2]

على أن الذين كانوا يعقدون السيكورتاة من تجار أوروبا ويدفعون رسومها، كانوا ينظرون في أحوال المراكب التي يدفعونه من أجلها التأمين، وكثيراً ما كانوا يترددون في دفع التأمين عن بعض المراكب القديمة البالية التي يخافون عاقبة أمرها ويخافون على بضائعهم منها[3].

ولست أدري هنا إذا كانت جميع البضائع المرسلة من بيروت إلى أوروبا وبالعكس كانت تعقد عليها السيكورتاة، ولكن ما يظهر لي من الرسائل المذكورة أن القسم الأغلب من هذه البضائع كان مضموناً بهذه الطريقة.

ولكن ما هي الطريقة التي يتعامل بموجبها أصحاب شركة الضمان وأصحاب البضائع فيما إذا أصابت ~~البضائع~~ بعض الأضرار أو "الأوارية" كما يسمونها؟ إن الجواب على هذا السؤال نجده في رسالة واردة من ليكورنا إلى محل بيهم يقول فيها مرسلها: "... ثم وصلتنا ورقة شهادة الأوارية الذي ظهرة في بضايع المرسولة منا لجنابكم صحبة قبطان باسمي وحالاً أرسلناها إلى ترسية حيث أن السيكورتاة المذكورة مضمونين لنا، ولكن رجعوا لنا بأن الشهادة المذكورة لم محررة كما يجب. وهذا حقيقي إذ الأديان مع تجار الأفرنج بطرفكم لعدم معرفتهم في هذه الطرايق كما يجب. لأن الشهادة محررة أن ضمن فلان فردة كذا بضاعة وجدنا لها بالماية كذا أوارية، والحال على موجب الطرايق لازم يشرحوا بأن فلان فردة بمارك كذا واسم المرسول له

١- الرسالة رقم ١٠٦ عام ١٢٥٢ (١٨٣٦ م).

٢- الرسالة رقم ٥٠ عام ١٢٥٢ (١٨٣٦ م).

٣- الرسالة رقم ١٢ عام ١٨٣٦

ولا ضرر كذا عن بضاعة لو كانت تصل سالمة كانت تتصرف وتضبط مبلغ كذا والآن حيث لحقها بلل فتساوي كذا فيكون ضرر خسارة كذا يلحق بالمائة كذا ١ هذا إذا كانت الخسارة بالمائة ثلاثون أربعون وأما إذا كانت بالمائة $\frac{١٠٠}{٧٥}$ فتبقى الفردة بتسليم الفضل ويرسل شهادة منه فالمسوكرين يدفعوا المبلغ ويتسلموا البضاعة..."
ثم يذكر له أن باذل الجهد لإقناع أصحاب السيكورتاه في ترليستة بقبول هذه الشهادة وأنه لم يوفق إلى ذلك أخبره بالأمر كي يتدبر شهادة غيرها تتفق مع العرف المتمشى عليه مع العلم أن الإستحصال عليها صعب جداً[1]".
فما جاء في هذه الرسالة يظهر لنا الطريقة المتبعة في تحصيل أثمان البضائع المضمونة، والأسلوب الذي يجب أن يتبعه أصحاب هذه البضائع لكي يحصلوا على أثمانها أو على تعويض عن الضرر الذي أصابها، كما أنها تظهر أن التجار الأجانب في بيروت، ويظهر أنهم من أهل ترليستة المعقودة فيها السيكورتاة، لم يكونوا يقومون بتمام الواجب المحتم عليهم إذا ما دعوا للتوقيع على الشهادة بالأضرار التي أصابت البضائع وربما كان ذلك تعصباً منهم لأبناء جلدتهم وتعصباً منهم على أبناء سوريا من التجار.

أجور المنقليات البحريـــة :

رأينا بعضاً مما أورده المؤرخون عن أجور المسافرين في البواخر، على أن كتب المصادر لهذه المسألة قليل جداً، حتى لا نكاد نجد إلا الإشارات القليلة إليه وإلى أجور شحن البضائع. ولكني أعتقد أن هذه الأجور لا سيما في المراكب الشراعية الغير تابعة لشركات منظمة كانت لا تثبت على حال تبعاً لأحوال الجو، ولقلة المراكب وكثرتها وللإقبال عليها أو عدم الإقبال. وعلى كل فإني سأورد هنا بعض ما ذكره المؤرخون وما تذكره المصادر عن هذه الأجور معترفاً أنه لا يفي بالغرض المطلوب ولا يوضح جداً لهذه الأجور كما لا يعين الأجور التي تطلب على البضائع من بلاد كثيرة لها علاقة تجارية بحرية مع بيروت.

لقد ذكر Girard في مطلع القرن التاسع عشر أن أجور النقل البحري من دمياط إلى أحد المرافئ السورية تزداد أو تنقص تبعاً لكثرة مراكب الشحن أو قلتها وهي تتراوح بين ٢٠٠-٤٠٠ بارة على الحمل من البضاعة بوزن نحو خمسة قناطير[2]".
وفي الرسائل الواردة لمحل بيهم أن أجرة شحن ٢١ ثوباً من القماش موضوعة في صندوقين من الإسكندرية إلى بيروت تبلغ ٢٠ قرشاً. وأن أجرة صندوقين من "العجوة" من هذا المرفأ المصري إلى بيروت أيضاً تبلغ خمسة قروش. وأن أجرة رزمة من القماش من هذا المرفأ أيضاً إلى بيروت تساوي ١٢ قرشاً. وأن أجور الأردب من الأرز من

---

١ - الرسالة رقم ٥٠ عام ١٢٥٢ (١٨٣٦). وارجع أيضاً للرسالة رقم ٢ عام ١٢٥١. ومخطوطة نوفل ص: ٧٠.
٢ - Girard في Description ج١٧ ص: ٢١٥

دمياط إلى بيروت تبلغ ١٢ قرشاً. وأن أجور شحن قنطار من السمن وزنها نحو ثمانية أقات من أحد المرافئ الفلسطينية إلى بيروت تساوي ستة قروش. وأن أجرة ٨ شوالات من الحنطة من طرابلس لبيروت تبلغ خمسة عشر قرشاً. وأن أجرة شوال الصابون من طرابلس إلى قبرص تساوي عشرة قروش[1].

وهكذا نرى أن هذه المعلومات عن أجور البحر غير كاملة من جهة، وغير مؤسسة على نظام واحد وثابت للأوزان مما يجعلنا غير معتمدين عليها كل الاعتماد.

هذه هي حالة المواصلات البحرية في ذلك الحين وحالة المرافئ السورية والبحرية السورية أو بالحري الملاحة السورية، وهذه هي علاقة بيروت ومواصلاتها مع أوروبا وقيام المراكب الأوروبية بهذه المهمة ثم عوامل نمو المواصلات البحرية وأسبابها ذكرت ذلك كله بإيجاز مستعيناً ما أمكنني بالمصادر الأولية ومشيراً إلى بعض النقاط التي أهملتها هذه المصادر.

---

(1) الرسائل رقم ٨٦ عام ١٢٥٢، ورقم ٤٢ عام ١٢٧٠، ورقم ٥٤ و ١٠ عام ١٢٥١، ورقم ٦٥ عام ١٢٥٢، ورقم ١٩٢ عام ١٢٥٤، ورقم ٩٨ عام ١٢٥٤ حسب ترتيب الأخبار المذكورة.

الفصل الثالث
الكرنتينا

سنرى في بحث عوائق التجارة أن الطاعون كثيرا ما كان يجتاح البلاد السورية ويحصد فيها من الأهالي في الأنفس ما لا تحمد عقباه. ولكي تتقي الحكومات هذه الأوبئة، أنشئت المحاجر الصحية أو الكرنتينا لا في سوريا فحسب بل في كثير من بلدان العالم سيما في أوروبا كما سنرى، وذلك بغية تطهير المسافرين والبضائع الواردة من البقاع الخارجية من الأمراض التي يمكن أن تكون عالقة بالمسافرين أو بهذه البضائع.

ومحمد علي باشا، السباق في إحداث الإصلاحات في البلاد التي يحكمها كما يعلم كل من اطلع على تاريخ حياته وإصلاحاته، يظهر أنه كان سباقا في هذا المضمار أيضا إذ اهتم بإحداث الكرنتينا في البلاد السورية وبيروت خاصة لصلتها الواسعة بالعالم الخارجي. ولقد بنى لهذه الغاية أبنية خاصة، ومنشآت جديدة في بيروت تسمى بالكرنتينا وإنا لنسمع تشكي اللبنانيين من السخرة التي فرضت على السكان منهم في العمل في هذه الأبنية في بيروت(1).

لقد كان نظام الحجر الصحي هذا يطبق على المسافرين كما يطبق على البضائع. حتى أننا نقرأ أن كبار موظفي محمد علي كانوا يطبقون على أنفسهم الحجر الصحي عند وصولهم إلى بيروت. وأن الحجاج الذين كان يؤتى بهم إلى بيروت أيضا، في بادئ الأمر، فيطبق الحجر الصحي عليهم، ثم أنشئ لهم محجر خاص بعد ذلك في يافا وبذا استغنوا عن المجيء إلى بيروت وصاروا يسافرون رأسا إلى يافا. كما أن السلطة المصرية كانت تطبق هذا النظام حتى على الجنود.

ويظهر أنه لم تكن قد أنشئت على الساحل السوري الأبنية الخاصة في كل الموانئ ولذا نرى محمد علي يأمر بأن ترجع السفن التي تقصد الساحل السوري إلى بيروت قبل كل شيء وذلك لإجراء الفحص الصحي اللازم عليها وبعد هذا يسمح لها بدخول المرفأ الذي تأمه(2). ولقد ذكرنا في مقدمة البحث أن هذا العمل كان من جملة الأسباب التي عملت على رقي تجارة بيروت في ذلك الحين.

ولم يكن الحجر الصحي يجري فقط على القادمين في البحر أو من البلاد الأجنبية بل كثيرا ما كان يجري على سكان القرى أو المناطق التي يظهر فيها الوباء أو الطاعون فتنقطع جميع المواصلات مع تلك المنطقة وتصبح في معزل عن غيرها حتى يؤمن من ذلك البلاء(3).

١- Relation de Guys ج 2. ص: ٢٥١

٢- هذه المعلومات مستقاة من رستم في المحفوظات رقم ٤٠٠٤ عام ١٢٥٠، رقم ٤٢٦٦ عام ١٢٥١، رقم ٤٢٧٩ و ٤٤٦٤ عام ١٢٥١، ورقم ٤٥١٥ و ٤٦٢١ عام ١٢٥٢.

٣- الرسالة رقم ٢٩ عام ١٢٥٤.

ولم يكن محمد علي وحده يهتم بمسألة الحجر الصحي بل إن الباب العالي أيضاً رأى ما لها من الأهمية في حياة الأمة، فاهتم بالأمر وأصدر في ١٨ نيسان عام ١٨٢٨ منشوراً إلى البعثات الأجنبية في الدولة العثمانية يعلن فيه تطبيق أحكام الحجر الصحي في جميع أنحاء المملكة العثمانية معللاً ذلك بما لهذا النظام من الفائدة في ضمان سلامة الدولة العثمانية من جهة وضمان المواصلات المتبادلة بين هذه الدولة مع الممالك المحالفة للباب العالي، إلى ما هنالك من التفاصيل والتعاليل الأخرى، والتعليقات على هذا النظام التي ظهرت بعد ذلك التاريخ(١).

ولقد عارض العلماء في الدولة كثيراً في تطبيق أحكام الحجر الصحي مدعين أن ذلك مخالف لأحكام القرآن الكريم ومناف لقواعده السامية ولكن السلطة تمكنت في نهاية الأمر من إقناعهم بضرورة مثل هذا النظام وبما فيه من الفوائد التي تعود على الدولة والشعب في تطبيق أحكامه(٢).

ولقد كانت مصلحة الكرنتينا أو الحجر الصحي كغيرها من الدوائر الرسمية في ذلك العهد تتخللها الفوضى في بعض الأحيان، فقد روى *Blondel* الذي زار سوريا عام ١٨٢٨ - ١٨٢٩ أنه عندما وصل طرابلس قادماً من بيروت قدّم إلى الموظف الصحي هدية بسيطة فأعفاه من كل ما ينوبه عن المرض(٣). على أننا لا نستطيع الحكم من حادثة واحدة على فساد نظام من الأنظمة ولكن من اطلع على تاريخ ذلك العهد يعرف أنه كان للرشوة أثر كبير في فساد الإدارة في البلاد.

هذا فيما يتعلق بالكرنتينا على البضائع والمسافرين والموظفين في سوريا عامة وبيروت خاصة أما فيما يتعلق بالبضائع التي كانت تشترى من بيروت إلى أوروبا فإن من الرسائل ما يدلنا على أن هذه البضائع كانت خاضعة لنظام الحجر الصحي في أوروبا في الكرنتينا التي تسمى في تلك البلاد "باللازاريت" خوف أن تكون حاملة لبعض الأوبئة أو الأمراض القاتلة، كما أننا نرى مما ورد في المحفوظات من إجراء الحجر الصحي على البضائع الواردة من أوروبا أيضاً(٤). وهكذا نرى أن نظام الكرنتينا كان مستقلاً في بيروت في ذلك العهد.

هذا هو الحجر الصحي، وهذه هي الكرنتينا التي لا نزال نسمع حتى الآن بتطبيق نظامها في بعض الأوقات الشاذة سيما في موسم الحج حيث يكثر عدد القادمين الذين اجتمعوا بكثير من الناس من بلاد مختلفة إذ تخاف الحكومة من تفشي بعض الأوبئة بين السكان.

١- Noradounghian ج ٢ ص: ٢٤٢. ارجع إذا أردت التفاصيل إلى Young ج ٢ ص: ١٢٥ - ١٤٥

٢- Gunys في Esquisse ص: ٤٠.

٣- Blondel ص: ٢٦٢

٤- الرسائل رقم ١٤ عام ١٨٤٦، ورقم ٥٠ و ١٥٨ و ٢٥٨ عام ١٢٥٢، ورقم ٧١ عام ١٢٥٤.

الفصل الرابع

البريد

البريد إحدى الوسائل الهامة في التجارة لاسيما في زمن لم يكن فيه للهاتف والبرق أثر في البلاد. إذ أن البريد إذا كان منظماً أدى خدمات جلى للتجارة لأنه يساعد على معرفة الأسعار وبيان حال الأسواق وكثرة البضائع أو قلتها إلى ما هنالك من المسائل المتعلقة بالتجارة.

البريد البري:

ذكرنا سابقاً أن المكارية الذين كانوا يحملون البضائع من بلدة لأخرى على دوابهم، فيصحبون القوافل ويحرسونها كثيراً ما كانوا يقومون بمهمة نقل التقارير والأخبار من بلد لأخرى. فيعرف التاجر عميله في المدينة الأخرى بأحوال التجارة وبالبضائع التي يرسلها ويطلبها وغير ذلك من الأمور التجارية. وهذا كله طبعاً غير رسمي.

أما مسألة وجود بريد رسمي في سوريا وبيروت فإن المحفوظات الباقية لنا من رسائل محمد علي باشا وحكومته في سوريا تدل دلالة واضحة على وجود مثل هذا البريد في البلاد، ولكن يظهر أنه بريد عسكري وأنه كان يحمل على ظهور الخيول أو الجمال(1).

وعلاوة على هذا البريد العسكري أو الخاص بالسلطة على ما يظهر، كان هناك بريد عام ينقل الرسائل الأهلية والتجارية بين دمشق وبيروت. وليس لدينا ما يؤيد وجود مثل هذا البريد بين بيروت وبقية المدن السورية. فالرسائل الواردة لمحل بيهم تؤيد وجود البريد بين دمشق وبيروت. إذ كثيراً ما يرد في الرسائل الواردة من دمشق كلمة "البوسطة"(2) غير أنه ليس هناك ما يؤيد وجود ذلك بين المدن السورية الأخرى.

ولقد أثبت لنا Blondel وجود بريد يحمل التقارير العادية بين المدينتين السابقتين إذ قال إن دور التجارة مدينة إلى القنصلية الإنكليزية التي أنشأت بريداً منظماً بنقل التقارير والأشياء ذات القيمة بين بيروت ودمشق مرتين في الأسبوع: الأربعاء والسبت، قاطعاً هذه المسافة على الحصان بمدة أربعين ساعة. وعلاوة على ذلك فإن وصول المركب التجاري الإنكليزي مرة في الشهر حاملاً الرسائل من أوروبا يستدعي إيفاد ساع خاص في الحال من بيروت يقوم بعدة تبديلات للخيل فيجتاز المسافة بين البلدين بمدة عشر إلى اثنتي عشرة ساعة، وبعد برهة وجيزة، يعود من دمشق، في نفس المدة من الزمن، حاملاً الرسائل المعدة لإرسالها إلى أوروبا برجوع الباخرة(3).

١- يستم في المحفوظات رقم ٤٢٢ عام ١٢٤٧ ورقم ٢٠٩٤ و٢١٩٨ عام ١٢٤٨، ورقم ٤٤٠٩ عام ١٢٥١.

٢- الرسائل رقم ١٢ و ٢٠٦ و ٢٤٤ عام ١٢٥٢

٣- Blondel ص ١٥٩.

ولقد ذكر Young أن مصلحة البريد الداخلي في تركيا ظلت لم تحدث الا عام ١٨٤٠ أي بعد اصدار الخط الشريف "كلخانه" ومع ذلك فإنها بقيت زمناً طويلاً بدون أهمية كبرى وتحت الادارة الأجنبية يحمل بها نقلا السعاة أو التاتار"[1] كل ذلك يحملنا على الاعتقاد أنه لم يكن هناك بريد رسمي منظم بين بيروت والمدن السورية الأخرى الا بين وبين دمشق وحيث البريد العام البريد الانكليزي.

على أنه كان هناك من يقوم بمهمة البريد الخاص غير الرسمي إذ كان هناك السعاة مأجورون، وقت سفرهم غير محدد، يرسلهم أصحاب الحاجة من بلدة لأخرى حيث تكون لهم حاجة بالاتصال مع أعوانهم، ويزودونهم بالأخبار ليقوموا بأدائها لقاء أجور متفق عليها[2] فالساعي من طرابلس إلى حماة مثلاً ذهاباً وإياباً كان يتناول أجرة نحو ١٥٠ قرشاً، ومن طرابلس الى بيروت نحو ٤٠ قرشاً على ما جاء في مخطوط محمد نوفل[3].

ولقد كان استعمال أمثال هؤلاء السعاة ضرورياً للتجار لنقل أخبار البيع والشراء، وفي لعملية الأخبار ~~حياتهم~~ توقيف شراء، ولعملية المحاصيل والمواد الأولية. ولنستمع الى أحد أفراد محل بيهم الذي سافر الى فلسطين لشراء القطن يكتب الى بيروت فيقول: "نقدم لكم خلاف صحبة الساعي المخصوص ...الخ" ثم يقول: "... وكما ستركم صار معلوماً بخصوص القطن وأنه حاضر مركب من الكيورنا وأنه بردها للغاية وأن غرضنا يوما عن المسواه بهذه الأسعار وأنه كما تبار طرفكم أرسلوا السعاة الى عمالاتهم يدفعوا بدلهم عن الشرا ..." ثم يعود فيقول في هذه الرسالة أيضاً: "وعند حضور الساعي كما في ... تحيته حضر وقرينا المكتوب كنا عاملين بازارهم ثلاثة أربع أنفس محالة مسكناهم وأخذنا منهم الدراهم"[4]

فما جاء في هذه الرسالة خير دليل على الوظيفة التي كان يقوم بها أمثال هؤلاء السعاة المأجورين وضرورة وجودهم للأعمال التجارية خاصة.

ولم يكن الساعي يستعمل في المواصلات ونقل الرسائل المدنية أو نقل الأخبار من بلد الى آخر مأجوراً من قبل التجار وإنما كانت السلطات تستعمله لنقل أخبارها ورسائلها حتى أنه ليظهر لنا من الوثائق الباقية عن الحكومة المصرية في سوريا أنه كان هناك مصلحة خاصة للسعاة على رأسهم رئيس يدعى "رئيس السعاة" بالاضافة الى السعاة الذين ينقلون البريد الرسمي المنظم[5].

أما البريد البري الخارجي بين بيروت ~~[illegible]~~ والمدن الفلسطينية فليس هناك ما يدل على وجود بريد رسمي عام منظم بينها كما هو الحال بين بيروت والمدن السورية اذا استثنينا دمشق

١- Young ج ٢ ص: ٢٥٦ - ٢٨٧ فيه شرح واف.

٢- مخطوط نوفل ص: ١٠٠، ١٢١، ٨٢. وارجع الى الرسالة رقم ٢ عام ١٢٥٢، والى Volney ج ٢ ص: ٢٧٦

٣- المصدر نفسه ص: ٥٦ و ٩٠.

٤- الرسالة رقم ٢ عام ١٢٥٢

٥- راجع في المحفوظات رقم ٤٢٦ و ٥٠٦ و ٩٢٩ عام ١٢٤٧ ورقم ٢١١٧ عام ١٢٤٨ هـ.

إذ أن المخابرات كانت تجري بينها بواسطة السعاة كما رأينا في الرسالة السابقة الواردة من فلسطين لبيروت.

أما بين مصر وبيروت فليس هناك أيضاً ما يدل على وجود بريد رسمي عام ولو ما ذكرناه من وجود البريد الذي ينقل الرسائل الحكومية ولعل هذا البريد كان يحمل معه الرسائل العامة العادية.

أما بين بيروت وتركيا فلا نقرأ في المصادر شيئاً عن وجود مثل هذا البريد البري ولكن المصادر هذه تقول بوجود هذا البريد بين دمشق والعاصمة التركية ونظن أن هذا كان موجوداً منذ أمد بعيد لربط أجزاء الدولة مع بعضها اقتضت وجوده المخابرات الرسمية إذ يقول Volney أثناء ما زار سوريا أنه لم يكن هناك بريد عام بين المدن في سوريا ولكنه يعترف بوجود "الترتار" أو الساعي الذي يسافر من استنبول إلى دمشق مارا أ بحلب. ويقول إن هذا الساعي لا يتأخر على الطريق إلا في المدن الكبرى الكائنة على مسافات واسعة عن بعضها، وله الحق بأن يزال أي خيال ليبادله عن حصانه ويستعمل هذا الحصان إذا دعت الحاجة لذلك، كما أن هذا الساعي يصطحب رفيقاً آخر معه في غالب الأحيان، ويقود معه حصاناً ثانياً في يده.[1]

أما البريد البري بين سوريا والعراق، أو بالحري بين دمشق وبغداد فقد ذكرنا سابقاً أن القوافل كانت تسير بين هاتين المدينتين وأن السعاة كانوا في غالب الأحيان ينقلون إلى التجار في دمشق أخبار أسواق بغداد وروائج أو كسادها.

على أن المواصلات بين البلدين لم تكن لتقتصر على ذلك فحسب بل كان هناك بريد منتظم يسير بين البلدين في الحقبة التي نبحثها، وهذا البريد كانوا يدعونه بريد الهجين نسبة إلى الجمل الهجين الذي يحمله، ويرجع الفضل في تنظيمه إلى الحكومة الإنكليزية إذ أن رجال الحكم فيها وجدوا أن الرياح الشديدة المعاكسة كثيراً ما كانت تهب في البحر الأحمر خلال ثلاثة أشهر من السنة في تموز وآب وأيلول فتعيق وصول رسائل الهند من السويس. ولذا فضلت الحكومة الإنكليزية بأن تبعث هذه الرسائل عن طريق الخليج الفارسي وبغداد ومن هناك إلى دمشق فبيروت حيث تنتظرها باخرة إنكليزية تحملها معها، ولقد كان هذا البريد يأخذ مرة في الأسبوع من بغداد إلى دمشق وبالعكس. ولكن لما كان طريق الصحراء محفوفاً بالمخاطر، وكان من الضروري أن يكون سير السعاة الحاملين للبريد فيها منتظماً متصلاً وجب إرضاء رؤساء القبائل العربية الساكنة في الصحراء وعلى تلك الطريق، وقد قامت الحكومة الإنكليزية بأعباء هذه المهمة بدفعها مبالغ من المال أو جرايات إلى مشايخ العربان الذين أخذوا على عاتقهم تسهيل مهمة هؤلاء السعاة بكل قواهم وأن يجهزوهم بالجمال الهجينة التي يحتاجون إليها. وهكذا انتظم سير هذا البريد

١- Volney ج٢ ص: ٢٧٦. ذكر فولني أن اسم هذا الساعي هو "الترتار" ولكن المصادر الأخرى تسميه "التاتار" لأن هؤلاء السعاة كان أغلبهم من التتر (راجع الرسم في المحفوظات رقم ٩٤ عام ١٢٤٧هـ، ورقم ٢٨٤ عام ١٢٤٧هـ، وإلى Young ج٤ ص: ٢٥٧).

بين بغداد ودمشق في الدور الذي نبحثه، وأن بريد الهجين هذا يقطع المسافة بين بغداد ودمشق بمدة تتراوح بين العشرة والاثني عشر يوماً.[1]

هكذا نحن أولاء نرى أن أهمية وضع سوريا على طريق الهند جعلت إنكلترا تهتم بإنشاء هذا البريد من إنكلترا إلى بيروت فدمشق فبغداد فالخليج الفارسي فالهند، وهكذا نرى أن مصالح إنكلترا خدمت سوريا من هذه الوجهة.

البريـــد البحري :

كثيراً ما كان ربان السفينة أو رئيسها يقوم بحمل التقارير التجارية من مدينة لأخرى،[2] دون أن تكون من مسلة في بريد بحري رسمي وذلك لا بين المرافئ السورية فحسب وأوربا بل بين العالم الأوروبي أيضاً فقد ذكر Wood أن المبادلات التجارية في الرسائل بين فروع شركة الشرق في سوريا والمركز الرئيسي في إنكلترا ربما تستغرق في بعض الأحيان خمسة شهور، وحتى أن هذه المدة لا يمكن الاعتماد عليها تماماً لما قد يطرأ على المراكب الحاملة لهذا البريد من الغرق أو أعمال القرصنة البحرية.[3]

كان ذلك قبل أن يعم استعمال الآلة البخارية في المواصلات إذ أن حمل هذه البواخر للبريد بين بيروت وأوروبا قضى على المصاعب الأولى وجعل سير التقارير منتظماً. ولقد ذكرنا سابقاً أن السلطة الإنكليزية نظمت البريد بين بغداد ودمشق وبين دمشق وبيروت كي تحمل الباخرة الإنكليزية من هذا المرفأ التقارير الواردة من الهند ومن غيرها في الكرة واحدة وبالعكس أيضاً إذ تحمل هذه الباخرة رسائل انكلترا وأوروبا إلى بيروت ومنها إلى بلاد آسيا والهند.[4]

هذا ما ذكره "بلونديل" الذي زار البلاد في عامي ١٨٢٨ - ١٨٢٩ ولكن يظهر أن رقي المواصلات التجارية بين أوروبا وآسيا قضت بإنقاص هذه المدة من الشهر إلى الأسبوع إذ يذكر Farley في عام ١٨٥٧ - ١٨٥٨ أن البريد البحري يترك لندن إلى سوريا كل يوم جمعة عن طريق مرسيليا.[5] وأرجح أن البواخر التي كانت تسير بين بيروت ومرسيليا وبيروت وبين ترييستة وليفورنا كانت تحمل البريد بين هذه المدن وإن لم يكن في المصادر التي رجعت إليها إشارة إلى ذلك.

هذه هي أهم المواصلات بين بيروت والمدن الداخلية والخارجية، برية كانت أم بحرية على أنه لا بد لي قبل ذلك

١- Blondel ص: ١٧٢. ارجع أيضاً إلى Young ج ٤ ص: ٢٥٧ وغنيمة ص: ٨٥. والرسالة رقم ١٩ عام ١٢٥٥ تدل على وجود البريد بين بغداد ودمشق. وإذا أردت وصفاً بديعاً للحمل الهجين وسرعة وصفاته فارجع إلى Grups في Relation I. 2. ص: ٢٦١-٢٨٤

٢ - الرسائل رقم ٢٥ و١٦٧ عام ١٢٥٤

٣ - Wood ص: ٢٢٨

٤ - ارجع في التفصيل إلى Blondel ص: ١٥٩ و Douin ص: ٢٧٢ والرسالة رقم ٤٨ عام ١٢٥٤

٥ - Farley ص: ٢٩

البحث في هذا الموضوع من القول إن البريد الدولي لم يتأسس في الدور الذي نبحثه وإنما يرجع إلى مؤتمر فينا الذي عقد عام ١٨٧٤ م والذي بموجبه اتفقت الدول على تنظيم بريد دولي بينها ووضعت لذلك القواعد والشروط التي اتفقت عليها مما نكتفي بالإشارة إليه في هذا البحث(١).

وأما التلغراف فقد ذكر Young أنه تأسس في تركيا أثناء حرب القرم وسعوا تعميمه في بعض أنحاء المملكة العثمانية(٢) ولذا فإنا لا نسمع من ذكره في الدور الذي نبحثه.

من ذلك كله نرى أن المواصلات بين بيروت والممالك والبلدان الأخرى أخذت تسير نحو التقدم والرقي في عهدنا الذي نؤرخه وكذلك في الدولة العثمانية عامة ونحن رأينا بوادر هذا التقدم فيما ذكرناه عن مواصلات بيروت من ظهور فكرة الخطوط الحديدية، إلى تغيير معالم الطرق وتوسيعها، إلى تنظيم معالم البريد، وإلى استعمال البواخر في المواصلات ونقل الرسائل والركاب والبضائع. فدورنا هذا دور تقدم في المواصلات.

١- Young ج٤ ص: ٢٨٧

٢- المصدر نفسه ج٤ ص: ٢٤١

الباب الحادي عشر

الأسعار والأجور

لقد عرّف علماء الاقتصاد "القيمة لسلعة من السلع بأنها الدرجة أكثر أو أقل من قوة هذه السلعة الشرائية بالنسبة للسلع الأخرى بالمبادلة"(١) فإذا كانت قيمة كتاب ما تساوي قيمة عشرة دفاتر مثلاً فإن قيمة الكتاب هي عشرة أضعاف قيمة الدفتر.
وعادة يعبّر عن القيمة بالعملة ونتيجة ذلك هو "السعر" أي أن السعر هو القيمة لسلعة من السلع مقدرة بالعملة". ولا أريد الدخول في تفاصيل هذا البحث لأنه من اختصاص الاقتصاديين وهذه الإشارة إليه تكفي في موضوعنا.

وكل ما نريده من هذه المقدمة البسيطة هو أن السعر يتوقف على العملة وإذا ما تذكرنا بحثنا عن العملة وما كانت عليه أسعارها من الاضطراب والتغير من بلد لأخرى، ومن وقت لآخر أدركنا الصعوبة الزائدة في تحديد الأسعار. فإذا كانت قيمة سلعة ما بالنسبة لأخرى ثلاثة أضعاف مثلاً في زمن ما فإن هذه النسبة ربما بقيت بينهما في زمن آخر ولكن سعر كل منهما يزداد أو ينقص تبعاً لتغير القوة الشرائية للعملة.

ثم إن هناك قانوناً في الاقتصاد تتوقف عليه الأسعار وهو قانون العرض والطلب ذلك أن الأسعار تتوقف، إلى حد ما، على عرض البضائع والسلع والحاجة إليها(٢) وهذه صعوبة ثانية في تحديد الأسعار.

أضف إلى ذلك أن بعض أسعار المحصولات، في الدور الذي نبحثه، كانت ترتفع بعد موسم هذه المحصولات بنسبة تبلغ ٢٠ وحتى ٤٠ بالمئة عن أسعارها أثناء الموسم(٣)، وربما كان هذا تابعاً أيضاً لقانون العرض والطلب.

ثم رأينا في أبحاثنا السابقة كيف أن كان للأسعار علاقة كبرى بالضرائب المفروضة على البضائع والمنتوجات، كما لها علاقة بأجور النقليات والمواصلات والأخطار المحدقة بها مما ذكرنا شيئاً عنه في حينه فلا لزوم لترداده.

ارتفاع الأسعار:

كثيراً ما كان المؤرخون يشكون من غلاء الأسعار في الدور الذي نبحثه كما سنرى. وفي الحقيقة فإننا إذا عدنا قليلاً إلى ما قبل هذا الدور وذكرنا بعض أسعار الحاجيات وقارناها بأسعارها بعد مدة من الزمن، مع الاحتفاظ بالتعليقات التي ذكرناها سابقاً عن تغير أسعار النقد، لوجدنا أن هذه الأسعار بارتفاع مستمر.

إن Browne الذي زار البلاد السورية بين عامي ١٧٩٢ - ١٧٩٨ يتذمر كثيراً من غلاء الأسعار في زمنه عما كانت عليه قبلاً فيقول: "إن أسعار الحاجيات تبدلت كثيراً عما كانت عليه، فمنذ عام ١٧١٦ زادت الأسعار عشرة أضعاف".

١- Gemill & Blodgett. ج ٢ ص: ٤-٥
٢- المصدر نفسه. ج ٢ ص: ١٥-١٦. أرجع أيضاً إلى الرسالة رقم ١ عام ١٢٥١، ورقم ١ عام ١٢٥٢.
٣- مهر في Esquisse Guys ص: ٨٦

ولقد رأيت حجة شرعية أن أردب الأرز كان يباع في زمن الحرب بأحد عشر قرشاً والآن يساوي ١١٨ قرشاً، وأنهم باعوا في زمن الحرب ١٨٥ رغيفاً من الخبز من نوع خاص بقرش واحد، والآن يبيعون فقط أربعين رغيفاً فقط من نفس النوع بنفس المبلغ. واللحم كان جيداً ويباع بكثرة والآن يباع الرطل منه البالغ ٧٢٠ درهماً بخمسين بارة"[1].

وهكذا نرى أن الأسعار كانت بارتفاع حتى قبل الدور الذي نبحثه. ولا بأس علينا هنا أن نورد بعض الأسعار التي ذكرها هذا المؤرخ عن بعض الحاجيات في عصره. قال: إن كمية من الخبز تكفي لغذاء وجبة واحدة لأربعة أشخاص تساوي بارة واحدة، وإن أحسن أنواع العنب يباع الرطل منه بأربع بارات، والحجل يباع الزوج منه بخمس بارات، وتباع الدجاجة الواحدة بأربع أو خمس بارات"[2].

أما في العصر الذي نؤرخ فإني سأورد بعض أسعار الحاجيات التي ذكرها المؤرخون والتي من بينها بعض ما قد ذكره المؤرخ السابق ولذا فمقارنتها يتبين لنا غلاء الأسعار. لقد أورد غيز "قائمة أسعار أهم الحاجيات في عام ١٨٢٤ في بيروت" أقتصر على ذكر البارز الهام منها مقدرة بالقروش التركية مع العلم أن القرش التركي كانت قد نزلت قيمته في زمن الحرب حتى أصبح لا يساوي إلا ٢٥ سنتيماً من الفرنك. وإليك أهم هذه الحاجيات:

أقة الخبز تساوي ٢٠-٤٠ بارة، لحم الخاروف تساوي الأقة منه ٧ قروش. البيضة تساوي ثلاث بارات. الدجاجة تساوي ٥ قروش. الحليب تباع أقته بـ ٢٤ بارة. والأقة من السمن تباع بـ ٧ قروش، ومن الزيت بـ ٢ قروش وعشرين بارة، ومن السكر بسبعة قروش، ومن البن بـ ٩،٢٠ قرشاً، ومن النيل بـ ٨٠ قرشاً. ومن الحرير بـ ١٢٥ قرشاً، ومن الأرز بـ ٢،٢٠ قرشاً. والحصان الاعتيادي يساوي ٥٠٠ قرش، والبقرة تباع بثلاثمائة قرش، والعنزة بـ ٢٥ قرشاً، والخروف بـ ٢٠ قرشاً[3].

وإذا ما قارنا بعض ما جاء في قائمة الأسعار هذه بالأسعار التي ذكرتها سابقاً تبين لنا درجة الغلاء في هذا الدور. فأقة اللحم من الخاروف ارتفعت إلى ٧ قروش بعد أن كانت الرطل منه يباع بقرش وربع أو بخمسين بارة، والأقة من الخبز أصبحت تباع بـ ٢٠-٤٠ بارة بعد أن كانت البارة الواحدة تشتري كمية مما تكفي لغذاء أربعة أشخاص في وجبة واحدة من الطعام. والدجاجة أصبحت تباع بخمسة قروش بعد أن كانت تباع بأربع أو خمس بارات. والأرز بعد أن كان الأردب

١- Browne ص: ٢٨٨

٢- نفس المصدر ص: ٢٠٢

٣- Guys في Relation ج ١ ص: ٥٩-٦٠

من المعادل لنحو ١١٠ أقة يباع بـ ١١٨ قرشاً أي بعد أن كانت الأقة تساوي نحو قرش واحد أرتفع سعره إلى ٢.٥ للأقة . وعلى ذلك فقس .

وهناك مصدر هام للأسعار في ذلك الحين، إذ أن في خزانة المخطوطات في الجامعة الأميركية في بيروت صورة عن مذكرات "الشدياق" تحتوي على مصروف عائلته وبيته وثمن الحاجيات التي يشتريها وهي في الحقيقة مهمة لمن أراد زيادة في معرفة الأسعار . ومن هذه المذكرات يظهر أن مصروف عائلته السنوي بلغ في عام ١٨٢٢ مبلغ ١٢٤٠ قرشاً . وأن أحكام وليمة في ذلك العام لبعض الأوروبيين يذكرها باسم "وليمة الإفرنج" كلفته ١٥ قرشاً(١).

ويظهر أن الأسعار أخذت بعد ذلك بالارتفاع أيضاً فالقفة من الأرز التي كانت تساوي عند بدء الاحتلال المصري ٩٠ قرشاً ارتفعت بعد نحو ثلاثة عشر عاماً إلى ١٨٠ قرشاً(٢) والبيضة بعد أن كانت تساوي لغاية عام ١٨٢٤ ثلاث بارات أصبحت في عام ١٨٣٦ تساوي خمس بارات(٣). وعلى ذلك فقس بقية الأسعار التي إذا حاولت الإطالة فيها ربما استغرق البحث أكثر من اللازم وعلى كل فهذه الأمثلة دليل على ارتفاع الأسعار .

ولذا نرى الكثيرين من المؤرخين يذكرون غلاء الأسعار هنا وبعضهم يتذمر منه . وما لنا وللمؤرخين إذا وجدت لدينا رسالة خطية تذكر هذا الغلاء في الأسعار فإليكم ما جاء في هذه الرسالة الصادرة عن طرابلس إلى محمد بيهم والتي يرجع تاريخها إلى عام ١٨٣٦ إذ يقول فيها مرسلها ما نصه : "... أخينا المصاريف صارت شاقة كثير البيضة بخمس فضة وعلى ذلك فقس"(٤) وفي رسالة واردة إلى محمد شريف باشا من محمد علي باشا يشير فيها "إلى تذمر الكولونيل دوهامل قنصل روسية من كثرة الضرائب في بر الشام وارتفاع الأسعار فيه ويسأل أصحيح أن الضريبة على الدجاجة الواحدة أربعون بارة وأن نحو ثمانية غروش منه أم لا(٥)" ومهما يكن من أمر هذه الرسالة فإنها على كل حال تدل على ارتفاع في أسعار الحاجيات سيما المواد الغذائية منها .

أما أسباب ارتفاع الأسعار هذه عن الزمن السابق فأعتقد أن مرجعها لأسباب أهمها هي التالية :

أ- زيادة عدد الأجانب في البلاد بعد أن اتسعت تجارتها كما رأينا ولقد قال Blondel في ذلك فيما يختص ببيروت ما نصه : "إنه تدفق الأجانب جعل كل ما يتعلق بالمواد الغذائية غالياً غلاء فاحشاً"(٦) فهذه شهادة جديرة على غلاء الأسعار في ذلك العهد كما أنها تأييد لآثار الأجانب في هذا الغلاء .

ب- تدهور أسعار النقد الذي ذكرنا عنه شيئاً فيما مضى إذ أننا ذكرنا أن قيمة القرش الذي المعادل لأربعين بارة كانت

١- مذكرات الشدياق عام ١٨٢٢ .

٢- دوسون في Relation ج ٢ ص: ٢٢٢

٣- الرسالة رقم ٢٠ عام ١٢٥٢

٤- الرسالة رقم ٢٠ عام ١٢٥٢

٥- رستم في المحفوظات رقم ٤٦٢٢ عام ١٢٥٢

٦- Blondel ص: ٢٦

كانت تساوي في الأصل ٥ - ٦ فرنكات ثم أصبحت عام ١٧٧٤ لا تساوي إلا نصف هذا المبلغ ودام ذلك النزول إلى أن أصبحت قيمته عام ١٨٢٢ لا تساوي إلا فرنكاً واحداً ، وفي عام ١٨٢٤ نزلت حتى بلغت ٦٠ سنتيماً ثم ٤٠ سنتيماً في عام ١٨٢٠ ثم ٣٢ سنتيماً عام ١٨٢٨[1] فتأمل نزول وحدة النقد المستمر .

٣ – كثرة الفرائض على المحصولات والبضائع التي أشرنا إليها سابقاً وقلنا إن لها أثراً في تكثيف الأسعار والتي أشار إليها دوهامل في الرسالة التي أوردناها سابقاً عن غلو الأسعار أيام الحكم المصري من كثرة الفرائض هذه .
وخذ مثلاً على ذلك أيضاً بعض الاحتكارات التي كانت غايتها نفع الخزينة لا احتكار السلع وزيادة أسعاره كما سنوضحه في بحث الاحتكار بعد قليل .

هذا كله عن ما أعتقد أثر على الأسعار في ذلك الحين بجعلها ترتفع دائماً . على أن هناك أسباباً استثنائية كانت تعمل في هذه البلاد أشرت إليها سابقاً في معرض الأسعار وهي العرض والطلب ، فإذا حدث مثلاً قحط في الغلول والحبوب كما في عام ١٨٢٦ (١٢٤٥ هـ) وفي عام ١٨٢٢ (١٢٤٨ هـ) ارتفعت أسعارها[2] بالقياس لهذا القحط وبالنسبة لقلتها .

ومهما يكن من ارتفاع الأسعار هذه فالذي أرجحه أنها لم تكن أسعاراً باهظة بالنسبة إلى الأسعار في البلاد الأوروبية حتى أن Browne الذي قلنا إنه تعجب من غلاء الأسعار في الزمن الماضي يعترف أيضاً برخصها إذا قيست بالأسعار في أوروبا[3] .

أضف إلى ذلك كله أنه رغم تذمر السكان من ارتفاع هذه الأسعار في العهد الذي نبحثه فإن مؤرخاً أو مراقباً خبيراً بالأسعار مدة عشر سنوات أو أكثر يخبرنا أن أسعار الحاجيات أيضاً ازدادت عن السابق ، فإذا ما ذكرنا له أسعار الحاجيات في العهد الذي نبحثه وتذمر السكان منها تعجب من ذلك وتمنى أن تكون هذه الأسعار في عهده كما كانت عليه في السابق .

ولقد كان من نتيجة غلاء الأسعار هذه ما ذكرناه من أن النقود الذهبية قل استعمالها ، وقلة لذلك أصبحت في هذه البلاد جعل الاستعمال غير نقود ورق كثيرة استعمالها في التجارة الواسعة ولذا فلم تقدر الحكومة تحسين ذلك[4] .

أما الأجور فإن ما ذكرناه في الأسعار ينطبق عليها إلى حد كبير إذ أن الأجور كالأسعار تتبع القوة الشرائية للعملة كما تتبع العرض والطلب أي كثرة العمال والأدوات التي تحتاج وقلتها . أضف إلى ذلك أيضاً أنها تتبع الأسعار في ارتفاعها كما هو طبيعي في كل آن وسنرى بعض الأمثلة على ذلك .

---

١ - ج. Young ص : ٢

٢ - يستند في المحفوظات رقم ١٥٨٠ عام ١٢٤٨ . وفي الشهابي ج ٢ ص : ٧٨٧ .

٣ - Browne ص ١ ، ٤٠٢

٤ - إرجع لما ذكرناه ص : ١٩١ . وإلى الجبرتي ج ٤ ص : ٢٢٢

إن الأجور كالأسعار ارتفعت عما كانت عليه سابقاً حتى أن Browne الذي ذكرنا أنه تذمر من كثرة الغلاء في الأسعار بالنسبة الى ما كانت عليه سابقاً نجده أيضاً يشكو الغلاء في الأجور فيقول: "إن أجور حمل من حلب الى اللاذقية أو اسكندرونة التي تبتعد عن حلب نحو ٦٠ ميلاً كانت منذ نحو قرن أربعة قروش، ومنذ نحو ثلاثين عاماً ارتفعت الى أن بلغت ثمانية قروش أما الآن فإنها تبلغ تسعة عشر قرشاً"(١)

وليس لدينا من الأدلة الكثيرة عن الأجور ما يجعل مقارنتي بين مختلف المصادر واثبات ارتفاعها ميسوراً وعلى كل فإن ما ذكره "براون" وما هو طبيعي في أن الأجور تتبع الأسعار كاف للدلالة على غلاء هذه الأجور.

ولقد ذكر "براون" نفسه أن أجرة حياكة قطعة الالاجة البالغ طولها عشرة أذرع تبلغ ٦٠ بارة أي قرشاً وربع القرش(٢). فإذا قدرنا أن الحائك يحتاج الى أكثر من يوم في حياكتها كانت أجرته في اليوم الواحد نحو قرش واحد أو ربما أقل من ذلك من هذا في أيام زيارة هذا الرحالة لسوريا أما في الدور الذي يليه فقد ذكر "كيز" أن الأجور التي يتقاضاها الصائغ، والحائك، وصانع الأحذية، والخياط، والحداد، والبناء، والنجار، وعلى العموم كل العمال لا تزيد عن ٢ - ٢,٥ فرنكاً في اليوم(٣). فإذا ذكرنا أن الفرنك كانت تتراوح في المنتصف الأول من القرن التاسع عشر أي أيام وجود "كيز" في سوريا بين القرش والأربعة قروش على ما ذكرنا ظهر لنا الفرق الجسيم في ارتفاع الأجور أيضاً عما كانت عليه سابقاً.

ولقد ذكرنا في أبحاثنا السابقة التي الكثير من الأجور تعرضنا لها في بحث المواصلات وأجور نقل البضائع والركاب وأجور السعاة وغير ذلك مما يساعد كثيراً على تكوين فكرة لدينا عن الأجور في ذلك العصر.

أما أسباب ارتفاع الأجور هذه فهي تكاد تكون نفس أسباب ارتفاع الأسعار إذ العامل يستحق أكثر ما يكون للعيش فإذا ارتفعت الأسعار تدرج بطبيعة الحال أجور العمال والصناع.

ولكن فإن هذه الأجور وإن تكن قد ارتفعت عما كانت عليه سابقاً فإنها إذا قيست بالأجور في اوروبا وجد أنها أقل مما هي عليه في هاتيك البلاد فقد ذكر De lamartine عند زيارته لبيروت عام ١٨٢٤م أنه اكترى بيتاً في بيروت بأجرة قدرها نحو ٢٠٠ فرنك أي نحو ألف قرش لمدة سنة واحدة وقال إن أجرة مثل هذا البيت في اوروبا تبلغ على الأقل أربعة أو خمسة آلاف فرنك(٤) أي أكثر من اثني عشر ضعفاً مما هي عليه في سوريا.

١ - Browne ص: ٢٨٨

٢ - نفس المصدر ص: ٢٩٧

٣ - Relations Guys ج٢ ص: ١٤٩

٤ - De Lamartine ج١ ص: ١٤٥

ومهما يكن من أمر فإن من الصعوبة بمكان أن نحكم على هذه الأجور أو الأسعار بالغلاء أو بالرخص، ذلك لأن الحكم على مثل هذه القضايا يستلزم دراسة حقيقية واضحة لجميع نواحي الحياة الاقتصادية، ومعرفة الأسعار على اختلاف أنواعها وأسعار العملة والتكاليف العائلية إلى غير ذلك من القضايا التي لا يتيسر لباحث مثلي أن يسبر غورها ويستقصي أصولها. وعلى كل فإن ما ذكرته بهذا الخصوص كاف لإعطاء فكرة ما عن هذه الأسعار والأجور في ذلك الحين.

على أني أنصح لمن أراد زيادة في معرفة الأسعار والأجور وتقلباتها أن يرجع إلى الرسائل الواردة لحلب بيك من جهات مختلفة من سوريا وغيرها من الممالك العثمانية[1] كما أنصح أن يرجع أيضاً إلى مذكرات الشرباتي التي أشرت إليها سابقاً والتي هي حاوية على الشيء الكثير من هذا النوع[2].

---

١ - انظر الرسائل رقم ٢، ٥، ١٤، ٤٢ عام ١٢٥١ ورقم ١٥ و٢٦ و٤١ و٨١ و١١٧ و١٩٨ و٢٧٦ و٢٨٦ عام ١٢٥٢، ورقم ٣٥ و٢٥ و١٢٠ و١٦٧ و٢٦٦ و٢٠٠ عام ١٢٥٤.

٢ - مذكرات الشرباتي الموجود صورة فوتوغرافية عنها في خزانة المخطوطات في الجامعة برقم ٢٩٢٠٨.

الباب الثاني عشر

الموازين والمكاييل ومقاييس الطول

إن من متممات البحث في التجارة البحث في هذه الأدوات المستعملة فيها والضرورية للبيع والشراء. إذ أن معرفتها تساعد على تفهم ناحية هامة من نواحي تجارة ذلك الحين، وانتظامها وتوحيدها معناه انتظام عنصر من عناصر هذه التجارة وأما اختلافها فيدل على تعقد في المعاملات التجارية وفي التحويلات المختلفة.

والدور الذي نبحثه تظهر لنا بوضوح تبايناً كبيراً في هذه الموازين ومقاييس الطول والمكاييل. إذ أنها لم تكن موحدة في الدولة العثمانية حتى ولا في القطر الواحد من أقطارها، فإذا أخذنا سوريا وجدنا أن رطل حلب يختلف عن رطل دمشق وبيروت. وإذا أخذنا الذراع وجدناه على أنواع والمكاييل على أجناس مما يدل على وجود عائق جديد في سبيل انتظام تجارة البلاد وتقدمها.

ولا شك في أن السلطات في سوريا بل في الدولة العثمانية كلها هي مسؤولة، إلى حد كبير، عن هذا التباين والاختلاف في هذه المقاييس المختلفة في كل جزء من أجزاء مملكتها وحتى في الجزء الواحد أيضاً.

ولقد رأينا أن نبحث في هذه المقاييس المتنوعة لنظهر بوضوح تباين أجزاء كل زمرة منها بقدر ما تسمح لنا به المصادر التي رجعنا إليها.

الموازين:

لنبدأ أولاً قبل كل شيء بأصغر الأوزان وأصغرها تقريباً المتخذ وحدة لها جميعاً. وهو الدرهم الذي تقول عنه كثير من المصادر إنه واحد في كل مكان لا يتغير[1]. والدرهم له عدة أجزاء هي:

أ- الدرهم يساوي ١٦ قيراطاً. ب- القيراط يساوي ٤ حبات من القمح. إذاً الدرهم يساوي ٦٤ حبة.

وهذه الأوزان الصغيرة تستعمل لوزن المعادن الثمينة كالذهب والفضة والحلي والعقاقير وغيرها.

وهناك وزن آخر يستعمل لوزن هذه الأشياء الثمينة وهو المثقال الذي يساوي ٢٤ قيراطاً أي أكبر من الدرهم قليلاً. أي أن المثقال يساوي $1\frac{1}{2}$ درهماً[2].

ويقول كلوت بك إن الدرهم يساوي ٣,٠٨٨٤ غراماً[3] من الموازين الفرنسية.

هذا هو الدرهم وما يعادله من الموازين الصغيرة في ذلك العصر ذلك الدرهم الذي قلنا إنه واحد في جميع الموازين في تركيا.

١- Browne ص: ٣٨ من المقدمة. وكلوت بك ج ٢ ص: ٨٢٥. و Description de Chabrol في ج ١٨ قسم ١ ص: ٢٩٦

٢- المصدر نفسه ص: ٣٨. وأرجع إلى Description في Martin ج ١٦ ص: ٨٦

٣- كلوت بك ج ٢ ص: ٨٢٥. والرسالة رقم ١٢ عام ١٢٥٥ تستعمل الدرهم في الموازين.

ثم إن الأقة كانت تستند في أساسها إلى الدرهم ويقول كيز " إن أقة استنبول هي وحدة الأوزان في تركيا وتساوي ٤٠٠ درهم رغم أن العيارات المستعملة لها كانت على شيء من الاختلاف لعدم رقابة الشرطة لها الرقابة الكافية، ولذا فإن الأقة الواحدة تبعاً لهذه العيارات يتراوح ما يعادلها من الوزن الفرنسي بين ١٫٢١٢٧ - ١٫٢٨٨١ كيلوغراماً، غير أن المحصلة التجارية Rendement Commercial لها تبلغ ١٫٢٨٢ كيلوغراماً ويقول إننا اتخذنا حساباتنا على هذا الأساس"[1]. ولكن الأقة الواحدة ~~في التجارة~~، كما يقول هذا المؤرخ في كتاب آخر، تساوي ١٫٢٢٤ كيلوغراماً[2].

وإذا نحن رجعنا إلى ما قاله كلوت بك من أن الدرهم يعادل ٣٫٨٨٤ غراماً وجدنا أن الأقة الواحدة على هذا الأساس تعادل ١٫٥٥٤٫٦ كيلوغراماً. فانظر إلى هذا التباين في حساب ما يعادل الأقة الواحدة لا بين مؤرخين وإنما عند المؤرخ الواحد نفسه.

وأعتقد أن السبب في ذلك يرجع إلى ما قاله "كيز" نفسه من عدم ضبط العيارات المستعملة في الأوزان في ذلك العصر. وعلى كل حال فإن الأقة المستعملة في الموازين كانت معتبرة، ولو اسمياً، معادلة لأربعمائة درهم، في كل مكان كما رأينا حتى في مصر أيضاً كانوا يدعونها الأقة الاستنبولية[3] وفي سوريا أيضاً نرى أن الأقة مستعملة على هذا الأساس إذ نجد في بعض الرسائل الواردة لمحل سهام، علاوة عما قدمناه من ذكر المؤرخين من شيوع استعمال هذه الأقة في كل البلاد العثمانية، ذكراً لها صفة جارية في إحدى هذه الرسائل: "... والأقة كما تعهدها أربعمائة درهم اسلامبولي..."[4]

وهناك أيضاً الرطل المستند إلى الدرهم، ذلك الرطل الذي يختلف اختلافاً كبيراً من مكان لآخر والمستعمل منه في سوريا أكثر ما يكون هو:

الرطل الحلبي الذي كان شائع الاستعمال كثيراً في التجارة ويساوي ٧٢٠ درهماً أي أن كل تسع أقات تساوي خمسة أرطال حلبية. ومئة رطل منه أي القنطار (ويدعوه كيز كنتال) تعادل ١٨٠ أقة أي ٢٣٠٫٧٦٠ كيلوغراماً حسب المحصلة التقريبية التي أشار إليها كيز[5].

أما الرطل الشامي فهو أقل من الرطل الحلبي إذ لا يساوي إلا ٦٨٠ درهماً ومئة رطل منه تساوي قنطاراً شامياً. وهناك رطل آخر يستعمل في وزن الحرير يسمى الرطل الكبير وهو يساوي ٢٠٠ درهم زيادة على الرطل الحلبي أي أنه يعادل ٩٢٠ درهماً[6].

١- Guys في Esquisse ص: ١٢٠ - ١٤

٢- Guys في Relation ج ١ ص: ٥٩

٣- كلوت بك ج ٢ ص: ٨٢٥ . و Chabrol في Description ج ١٨ قسم ١ ص: ٢٩٦ ح ٥

٤- الرسالة رقم ٢ عام ١٢٥٢ .

٥- Guys في Esquisse ص: ١٤ و ١٥٢ و ١٧٥

٦- نفس المصدر ص: ١٤

أضف إلى ذلك كله أن كزنفس يعود فيقول إن القنطار من الحرير يساوي ٢٠٠ أقة[1] وأن المئة رطل، والأربعين تساوي ١٩٠ أقة[2] وأن رسالة من الرسائل الواردة لمحمد بيك تقول "إن الرطل يساوي ٢ أقة صافي"[3].

ثم إن Volney عند زيارته لسوريا تنبه لهذا الاختلاف الكبير في الموازين في سوريا فكتب يقول إن رطل حلب يختلف عن رطل دمشق وعن رطل صيدا وأن أكبرها رطل حلب فرطل دمشق فرطل صيدا[4].

وعلى ذلك نرى أن القنطار، إذا قيس بالأقة، اختلف اختلافاً كبيراً، فقد يعادل ٢٠٤ أقات، وقد يعادل ١٨٠ وقد يعادل أقل من ذلك بكثير[5] مما يدل على الفوضى الضاربة أطنابها في الموازين.

أضف إلى اختلاف الرطل هذا داخل سوريا، اختلافه عن كثير من الممالك العثمانية. فالرطل في مصر يعادل ١٤٤ درهماً أي أن القنطار يساوي ٣٦ أقة، وتستعمل مصر رطلاً آخر لوزن الحرير السوري يعادل ٢٢٩,٥ درهماً[6].

ولقد أشار بعض المؤرخين إلى هذا الاختلاف في القنطار والرطل فقال Browne إنه يحسب القنطار يعادل أرطالاً مختلفة حسب المادة التي يوزن بها[7].

وقد تطرقت في هذا البحث إلى ذكر شيء عن الأوزان المصرية ذلك أن الأوزان المصرية كانت تستعمل في بعض الأحيان في سوريا حتى يقال صراحة "الوزن المصري" في إحدى الرسائل[8]. ولأن الحكومة المصرية عملت على إدخال أوزانها إلى سوريا فقد بعث مجلس الإسكندرية إلى محافظ برسالة يبين فرق الوزن بين مقاييس الوزن بين مصر وبر الشام ووجوب إدخال المقاييس المصرية إلى بر الشام واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك[9]. حتى أننا نرى أنه تقرر في رسالة أخرى، إرسال الأوزان المصرية إلى حلب لتحل محل الأوزان العثمانية[10]. وهذا خير دليل على محاولة استعمال الأوزان المصرية في بر الشام كما أنه خير دليل على تعقد كثرة الأوزان المستعملة في سوريا في ذلك الحين ذلك التعقد الذي له من الأثر الشيء الكثير في تعقد المعاملات التجارية.

المكاييل:

لسنا نعرف الشيء الكثير عن المكاييل التي كانت تستعمل في سوريا في ذلك الحين وعلى كل فلابد من ذكر أهم ما يتعلق منها بالبحث وبيان اختلافها وتعددها.

كان من جملة المكاييل المستعملة في سوريا "كيل استنبول" Kilot de Constantinople ويبلغ وزن ما يحويه من

١- Guys في Esquisse ص: ٢٦٩

٢- نفس المصدر ص: ٢١٦

٣- الرسالة رقم ٩٨ عام ١٢٥٢

٤- Volney ج ٢ ص: ٢٧٩

٥- Guys في Esquisse ص: ٢٦٩، والرسائل رقم ٤ و ٥ و ٧ عام ١٢٥٢ ورقم ٢٠٢ عام ١٢٥٢. ودفتر المحفوظات رقم ٢٢٧ عام ١٢٤٩

٦- فولت عث ج ٢ ص: ٨٢٥. و Browne ص ٢٨ من المقدمة وارجع إلى Chabrol في Description ج ١٨ قسم ١ ص: ٢٩٦

٧- Browne ص: ٢٨ من المقدمة. وارجع أيضاً إلى Girard في Description ج ١٧ ص: ٢١٤-٢١٥.

٨- الرسالة رقم ٢٨ عام ١٢٥٢ ٩- ١٠- يستر في المحفوظ تدرقم ١٥٢٢ عام ١٢٤٨ ورقم ٤٤٠٢ عام ١٢٥١

من القمح ٥٣ كيلوغراماً.

أما الكيل السوري فيساوي ٢½ ديكاليتر كان أيضاً مستعملاً في المكاييل السورية.

والمدّ هو أيضاً من جملة هذه المكاييل وكل ٢،٥ منه تعادل للكيل الاستنبولي.

والأردب أيضاً من جملة مقاييس الحجوم أو المكاييل ويستعمل خاصة لكيل الأرز، فالأردب من الأرز يعطي ثلاث قفف وزن الواحدة منها ٤٠ رطلاً حلبياً، ووزن الأردب منه بالنسبة لوحدة الأوزان الفرنسية يعادل ٢٧٦،٩١٢ كيلوغراماً.

أما الأردب من القمح فيعادل خمس كيلات استنبولية ويبلغ وزنه ١١٠ أقة. وأما الأردب من الشعير فلا يزن أكثر من ٩٥ أقة ولكنه يزن من الذرة نحو ١٠٠ أقة.[1]

هذا ما ذكره "كيز" عن المكاييل المستعملة في سوريا وقد ذكر كلوت بك أن اردب القاهرة، ولم يبين المادة التي تقاس بها، يساوي ١٨٤ ليتراً.[2]

وهناك أيضاً الحبتية وهي نوع من المكاييل يستعمل في يافا وتساوي أربع كيلات استنبولية.

وفي طرابلس يستعملون الشنبل الذي يبلغ كيلين استنبوليين.

ويستعملون في قياس الحجوم أيضاً الجرة لزيت الزيتون التي يبلغ وزنها ١٥ أقة. أما الجرة لدهن السمسم فلا تزن أكثر من ١١¼ أقة.

ولقد كانوا في سوريا يستعملون القلة لكيل الزيت إذ تبلغ سعة الواحدة منها ١٤،½ رطلاً حلبياً أو نحو ٤٠ كيلوغراماً.[3]

مقاييس الطول:

ونظيراً أن مقاييس الطول كانت أقل تعقداً من المكاييل والأوزان وأشهر هذه المقاييس وأكثرها استعمالاً في سوريا وخاصة في التجارة هي التالية:

الذراع الاستنبولي ويبلغ طوله ٧١ سنتمتراً أو ما يعادل ٢٦ بوصة أو ٢٧ انشاً انكليزياً[4] والبوصة التي ذكرنا هنا تعادل ٢٧ مم.[5]

وهناك مقياس آخر للطول كان مستعملاً في سوريا أيضاً وهو الذراع الشامي ويبلغ طوله

---

١ - Guys في Esquisse ص: ١٤، و ٢١٦
٢ - كلوت بك. ج ٢ ص: ٨٢٧
٣ - Guys في Esquisse ص: ١٤
٤ - Volney ج ٢ ص: ٧٩، و Browne ص: ٨، من المقدمة و Guys في Esquisse ص: ١٤، و Blondel ص: ١٦٦
٥ - La Rousse du XX S. ج ٥ ص: ٧٤٦

٤ر٦٨ سنتمتراً[1].

ثم ذراع القاهرة أو الذراع البلدي البالغ طوله ٥٧ر٧٥ سم أو ما يعادل ١٨ إنش إنكليزي[2].

هذه هي مقاييس الأطوال والمكاييل والأوزان التي كانت مستعملة في سوريا، أو بالحري هذه هي بعض ما كان مستعملاً في هذه البلاد. ونحن نرى ما كانت عليه من التنوع والتعقيد لاسيما الأوزان منها. ولم نرَ أن الحكومة اتخذت أي تدبير في قمع هذه الفوضى إلا ما رأيناه من محاولة الحكومة المصرية إدخال الموازين المصرية التي ربما زادت في التعقيد وأصبحت تستعمل إلى جانب تلك القديمة. وكذا نرى أن الحكومة العثمانية في عام ١٨٦٩ أي بعد الحقبة التي نتحدث أدخلت الجملة المترية إلى البلاد التركية عامة بعد ذلك ولكن Young يذكر أن جميع المحاولات التي جرت حتى في العاصمة التركية لتعميم الجملة المترية باءت بالفشل[3].

١- Guys في Esquisse ص: ١٤

٢- Browne ص: ٢٨ من المقدمة . و Jomard في Description ج ٧ ص: ٢٦٨ ~~، و Young ج ٤ ص: ٢٦٤ - ٢٦٦~~

٣- Young ج ٤ ص: ٢٦٤ - ٢٦٦

الباب الثالث عشر

عوائق التجارة

ذكرنا في فصول أبحاثنا السابقة الشيء الكثير من العوائق التي تقف في طريق تقدم تجارة بيروت خاصة وتجارة البلاد السورية عامة منذ بدء التي كانت تسببها الحكومة وكان علينا الآن أن نرتب هذا الموضوع وأن نضيف إليه العوائق الأخرى التي لم نتعرض لبحثها في المواضيع السابقة مشيرين إشارة بسيطة إلى ما ذكرناه سابقاً. وقد رأيت من المناسب أن أقسم البحث في عوائق التجارة إلى قسمين: العوائق الطبيعية الناشئة عن تحكم الطبيعة في بعض الأحيان، والعوائق الحكومية التي يسببها إهمال الحكومة أو تعمدها هذه الأضرار تبعاً لما تقتضيه مصالح القائمين عليها.

على أنه لا بد لي قبل الخوض في هذا البحث من الإعتراف أن إيفاء هذا الموضوع حقه من البحث والتمحيص يحتاج إلى تعمق أوسع ودراسة أتم في جميع نواحي الحياة في ذلك الحين سيما السياسية منها لما هنالك من العلاقة بين نواحي الحياة المختلفة والتجارة على أني بعض الإشارات إلى هذه العوائق تكفي لبيان ~~[illegible]~~ الغرض الذي نريده.

الفصل الأول

العوائق الطبيعية.

لم تكن العوائق الطبيعية هذه التي نزلت بالبلاد تحدث في كل حين وإنما كانت آفات دورية تحدث آناً وتنقطع أحياناً فتسبب بحدوثها للتجارة بعض الأضرار وتبعث بسير التجار في أعمالهم ولو إلى حين وأهم هذه العوائق الطبيعية هي التالية:

الأوبئة:

كثيراً ما كانت هذه الأوبئة تجتاح سوريا والبلاد العثمانية في فترات متقطعة حتى أنه كثيراً ما تتردد على ألسنة المؤرخين وتعرف بأسماء مختلفة مثل الطاعون ومثل الواغش ومثل الوباء ~~وغيرها~~ والكوليرا، والهواء الأصفر وغيرها.

ولقد حفظ لنا الشهابي تأريخاً لحادثة من حوادث مثل هذا الوباء في عام ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) فكتب ما نصه: «وتختم الشرح عن هذه السنة بما حدث فيها من الغلاء والضيق للبشر من الجوع والوباء لأن الوباء كان رديئاً جداً أولاً في بلاد حلب لم يسلم منه بعض البلاد ونواحيها غير نصف البشر. ثم في حماة وحمص وما يليهما ما ينوف عن نصف البشر. والشام قيل إنه مات من أهلها ما ينوف عن ٢٠،٠٠٠ من الطاعون»[1]

أترى ~~هذا~~ هذا الوباء كيف يحصد أرواح الناس فيأخذ نحو نصف السكان على حد ما ذكر الأمير الشهابي المؤرخ.

---

١ - راجع في الشهابي ج ٢ ص: ٧٨٧

بما فيهم العامل والصانع والتاجر فتحرم البلاد من قسم كبير من يدها العاملة وتركد الصناعة. ولا أعتقد أن أحدا ينكر ما أثر مثل هذا الوباء على التجارة.

وقد ظهر هذا الوباء في سوريا في الدور الذي نبحثه وذلك عام ١٢٥٤هـ وكان له أثره في تعطيل حركة التجارة. أرى لزاما علي أن أستشهد هنا ببعض فقرات من رسالة واردة من طرابلس لواحد من بيت ... في بيروت نقول فيها ما نصه: "... إن شاء الله يكون زال خبر الواغش أصالة وما بقي له أثر... الخ ومن بعد أربعة جمع لم دخل علينا من أهل السوق والكنيسة ولا خمسة قروش... الخ وسبب ذلك التعطيل الحاصل بطرفنا هنا إشاعوه عن البلدة بأن بها واغش لما حصل بطرفكم والحال يا جنابكم المحترمين الذي تظاهر بهم الواغش وماتوا ثلاثة أنفار نصارى من بيت واحد في أطراف البلد وهذا حصل أولا من نحو عشرين يوم وبعده لم تظاهر من ذلك. حصل تنبيه من طرف الأمير بشير إلى مشايخ الضيع أن لا يدعوا أحدا من القرى ينزلوا للبلد وحجروا على الجميع من النزول وحاصل عطل ووقوف حال شيء غريب... الخ"[1]

وليس من مجال للتعليق على هذه الرسالة إلا القول بأنها تنطق بصراحة عما يصيب الحركة التجارية من شلل لمجرد الخوف من تفشي مثل هذه الأوبئة أو سماع حلولها في البلاد، حيث يمنع الدخول إلى المدينة والخروج منها ويصبح الناس في هذه الحالة عن التجارة في شغل شاغل. فكيف إذا اجتاح الطاعون نحو نصف السكان كما رأينا في الحادثة السابقة.

ولم تكن الأوبئة التي تجتاح سوريا هي التي تؤثر في تجارتها وتجارة بيروت فقط وإنما الأوبئة التي كانت تجتاح البلاد التي لبيروت بها علاقة تجارية متينة أيضا كما حدث ذلك في مرسيليا وليفورنا إذ ظهر بها الهواء الأصفر (الكوليرا) وكان لظهوره هناك أثر في عرقلة تجارة بيروت إلى حد قليل[2].

ولقد رأينا موقف الحكومة من حدوث مثل هذه الآفات وقلنا إنها عمدت إلى إنشاء الكرنتينا والحجر الصحي لتخفيف وطأتها مما تحدثنا عنه تفصيلا في فصل سابق.

والبحث في الأوبئة بحث طريف وكنت أطلت فيه لولا أنه خارج بطبيعته عن أساس بحثنا ولذا اكتفيت بهذه الأمثلة والتعليقات[3] لأني اعتقد أنه في الكفاية لما كان له من أثر في عرقلة التجارة.

العوائق الأخرى:

أضف إلى الأوبئة التي ذكرناها جيوش الجراد التي كانت تهاجم المزروعات في بعض الأحيان فتسبب القحط والغلاء، وكذا الصقيع الذي قد يصيب المزروعات فيجعل موسمها ناقصا[4] مما يفقر الفلاح والمزارعين ويكون عائقا في سبيل رواج سوق التجارة في البلاد.

١- الرسالة رقم ٢٩ عام ١٢٥٤. وراجع أيضا الرسالة رقم ٢٨ عام ١٢٥٤ حيث تروي خبر ظهور الواغش في بيروت.

٢- الرسائل رقم ٢ عام ١٢٥١، ورقم ١٦٧ عام ١٢٥٢.

٣- ارجع إلى Guys في Relation ج ١ ص: ٢٠١-٢٠٨ للتفصيل.

٤- يستر في المحفوظات رقم ٤٦٠٧ عام ١٢٥٢، وفي تاريخ الكتاب ج ٤ ص: ٦٢٩ و٧٨٧. والرسالة رقم ٩ عام ١٢٦١هـ.

الفصل الثاني

العوائق الحكومية

ذكرنا عن عوائق الحكومة للتجارة الشيء الكثير في فصولنا السابقة وقلنا إن الحكومة لم تقتصر على إهمالها التجارة وعدم سعيها لتشجيعها وإنما كانت تضع العراقيل في سبيلها فتقف في سبيل تقدمها ورقيها مما كان له أثر سيء لا في تجارة بيروت وسوريا فقط وإنما في جميع نواحي الحياة الاقتصادية في ذلك الحين. وعلينا الآن أن نقول كلمة في هذه العوائق أو العراقيل على سبيل التمثيل لا على سبيل الاستقصاء.

تلخيص العوائق الحكومية السابقة:

لا أريد في هذا البحث التفصيل والإطناب وإنما أريد التلخيص والإجمال فقد ذكرنا شيئاً عن زراعة البلاد وقلنا إنه كان للحكومة أثر في تأخر هذه الزراعة، ونظرة واحدة إلى التاريخ العثماني ومعاملة الحكومة للفلاح تكفي للدلالة على ما كان هذا الفلاح يتحمل من صنوف الاضطهاد وما كان يعانيه من الفقر لكثرة الضرائب إلى عدم أمانه على المحصولات من النهب والسلب، إلى ظلم الملتزمين والولاة و... الخ.

ثم بحثنا في صناعة سوريا وذكرنا ما كان للحكومة من أثر في انحطاط هذه الصناعة وأثر ذلك في التجارة سيما بعد أن أصبح كثير من الصناع عاطلين عن العمل من جراء غزو الصناعة الأجنبية للأسواق السورية ومزاحمتها لمصنوعات البلاد في عقر دارها وقلنا إن الحكومة لم تقتصر على السماح للبضائع الأجنبية بدخول سوريا ومزاحمة المصنوعات المحلية وإنما فرضت من الضرائب على المواد الأولية لهذه المصنوعات ما جعلها ترزح تحت عبئها. ووضع الحكومة لهذه العراقيل أو تسببها لهذه العوائق في سبيل الصناعة لم يكن له أثر سيء في تجارة البلاد مما لا يخفى على ذي تفكير لما هنالك من الارتباط بين أجزاء الحياة الاقتصادية عامة في كل البلاد.

كما أننا تعرضنا لأعمال التجار والقناصل الأجانب في سوريا وسعيهم لحماية بعض أهالي البلاد والموقف الحكومة الضعيف منهم ومنحهم حريات وامتيازات ذكرت وتخفيض الضرائب التجارية عنهم بالقياس إلى الضرائب المفروضة على التجار المواطنين من أهل البلاد.

وكذا فقد بحثنا في أعمال الصيارفة وتلاعبهم بأسعار النقد واضطراب نظام هذا النقد واختلاف أسعاره في الزمان والمكان وما كان لذلك من أثر سيء في توثيق العقود التجارية والحسابات ثم ما كان هنالك من أثر انطلاقي في تصدير العملة الوطنية من البلاد وعلى أثر عدم تعادل الميزان الاقتصادي في الصادر والوارد.

أما الجمارك فقد بحثنا عن موقف الحكومة منها مفصلاً وذكرنا الاختلاف البين بين الرسوم الجمركية على المواطنين والأجانب كما ذكرنا شيئاً كثيراً عن عدم نظام الإدارة الجمركية وفساد نظام الالتزام فيها الذي كان عائقاً كبيراً في سبيل نشاط التجارة

وتقدمه ورأينا الذيول السيئة لهذا النظام في البلاد .

أما المواصلات فقد ذكرنا ما لها من الأثر في تنشيط الحركة التجارية ورواجها ، ورأينا إهمال الحكومة المصرية لها ، هذا الإهمال الذي لا يقتصر على عدم تحسينها فحسب بل وعلى مصادرة بعض الأدوات والدواب التي تستعمل في هذه المواصلات . وكذا الأمر في الكرنتينا التي وإن كانت تؤخر المواصلات وتعيقها إلا أنها كانت ضرورية في حياة البلاد العامة .

ثم بحثنا في الأوزان والمكاييل ومقاييس الأطوال وذكرنا ما كانت عليه من الاختلاف والتشابه في الأسماء والأوزان وعدم مراقبة الحكومة لها وقلنا إنه كانت لهذا الاختلاف والتشابه عائقاً وعثرة في طريق التجارة تسبب في تحويل هذه المقاييس المختلفة حالة البيع والشراء .

هذا وقد وصلنا البحث فيما أوردنا من ذكر ما له علاقة بالبحث وبقي علينا أن نلقي نظرات خاطفة على بعض العوائد الأخرى التي كانت الحكومة سبباً لها وبين أثرها في التجارة في سوريا عامة وبيروت خاصة .

التجنيـــــد :

لقد أدخل ابراهيم باشا نظام التجنيد الإجباري في سوريا ، هذا النظام الذي تذكر المصادر التي أكثرها مساوئه في البلاد ونتائجه السيئة والثورات والاضطرابات التي حدثت من جرائه ، والذي لم يكن تطبيقه على جميع طبقات الشعب بل كان عبئه يقع على المسلمين فأخذ الحكومة منهم كل سنة وبدون شفقة أولادهم دون مراعاة للسن المطلوب حتى أنه "لترى فرقة عسكرية بكاملها مؤلفة من أولاد في العاشرة أو الثانية عشرة من العمر ، ضعفاء لا يقوون حتى على حمل السلاح ... الخ"[1]

من هذه المقدمة البسيطة يتنبه القارئ أثر الذعر والرعب الذي كان يلقيه مجرد السماع بعزم الحكومة على تطبيق هذا النظام ، إذ كانت تتعطل حركة التجارة وتقفل المتاجر ويهرب كثير من أهل البلاد من بلادهم وتقفل كافة الأسواق ولقد قال Dodwell إن الكثير من الرجال كانوا يتخفون بأغطية النساء خوف إلقاء القبض عليهم ، وأنه حين طبق هذا النظام في بيروت وحلب عام ١٨٢٥ كانت هناك غمامة من الحزن تعم ضواحي المدينتين فأغلقت الأسواق وتعطلت حركة البيع والشراء "[2]

ولعل أحسن وصف لأثر تطبيق نظام التجنيد هذا وأثره في الحركة التجارية نجده في الرسائل الواردة لمحل بيهم من مدن مختلفة في سوريا ولعل من الفائدة أن نذكر أو ننقل بعض نصوص هذه الرسائل . فقد جاء في رسالة صادرة من طرابلس إلى محل بيهم التجاري يقول فيها مرسلها ما نصه : "..... فيا سيدي نخبر حضرتكم نحو أربعة يوم لم قبضنا شي من البلد ولا غرش واحد ولم نقدر نطالب أحد كلياً لأن البلد كلها مشوشة لم أحد فاتح ..."[3] ويقصد بالمشوش هنا خوف الناس من دخولهم في الجندية ، وكثيراً ما تردد في الرسائل هذا المعنى كما تذكر "تشويش نظام" أو

١- Blondel ص : ٢٧ . وارجع إلى Dodwell ص : ١٥٦ و ٢٠٥ .

٢- Dodwell ص ١٥٨ - ١٥٩ .

٣- الرسالة رقم ٤٢ عام ١٨٥٥

نظام) فقط للدلالة على تطبيق الحكومة لنظام التجنيد الإجباري[١].

وكثيراً ما كان الصناع والمشتغلون بالتجارة يتذمرون من هذا النظام فيذكرون أن أشغالهم التي هي تجارة البلاد وبالتالي ثروة البلاد معطلة، ففي رسالة واردة من دمشق يقول مرسلها ما نصه: "... وعرفتونا جنابكم عن مطلوبكم القماش من جهة اسكندرية وعصافية ودسادي فصار اشتراه بإرسالهم ولكن نبدي خاطركم أن القماش قليل جداً بسبب النظام لم فيه صناعية موجودة، والمعلم الذي كان يجيب مائة شقة صاية بالجمعة الآن عشرة صايات لم عمال يجيبه بالجمعة والأثمان غالية ... الخ[٢]"

فمضمون هذه الرسالة خير دليل على أثر هذا النظام السيء في صناعة البلاد وتجارتها.

السخرة:

أضف إلى مصادرة الأشخاص وتجنيدهم مصادرة أرباب الصناعة وتجنيدهم وإرغامهم على أشغال الدولة ومصالح الجيش، وزد على ذلك مصادرة أدوات النقل البرية أي مصادرة الدواب التي كانت تسبب عرقلة المواصلات في البلاد[٣] ثم مصادرة المراكب البحرية التي ذكرنا شيئاً عنها فيما مضى وقلنا أن أصحابها كانوا يغرقونها في بعض الأحيان حتى لا تتمكن السلطة من مصادرتها إليها.

ولقد قال "كيز" تعليقاً على مصادرة أدوات النقل في سوريا وتسخيرها لخدمة مصالح الدولة: "إن السخرة التي كانت تأمر بها السلطة تسبب عرقلة كبيرة للتجارة لأنها تمنع نقل البضائع في أوقاتها المناسبة وتسبب ارتفاعاً في أجور النقل[٤]".

هذه بعض آثار السخرة في التجارة سيما في عهد الحكومة المصرية التي بأعمالها هذه جعلت كثيراً من المؤرخين يبتعدون عن عدلها ويلومون رجالها القائمين على إدارتها.

الالتزام:

ذكرت في بحث الجمارك شيئاً عن الالتزام ومساوئه في تجارة البلاد، أما الآن فإننا نبحث في الالتزام عامة وأثره السيء في التجارة مع ذكر لمحة عن تطوره.

أول من عمل بهذا النظام من السلاطين العثمانيين هو السلطان محمد الثاني فاتح القسطنطينية إذ جعل كل واردات الدولة في جميع ممتلكاتها تجبى بطريقة الضمان أو التلزيم.

ولقد كان الباشوات في الألوية، قبل التنظيمات العثمانية، هم في الحقيقة الملتزمون العامون لجميع واردات الدولة في

١- الرسائل رقم ٢٦ و ٢٩ عام ١٢٥١، ورقم ١٩٢ عام ١٢٥٢، ورقم ١٠٩ عام ١٢٥٤.

٢- الرسالة رقم ٢٩ عام ١٢٥١ ٤- Guys في Esquisse ص: ١٦١

٣- Bowell ص ٢٥٥- ٢٥٦. وارجع إلى الرسالة رقم ٦١ بدون تاريخ.

نقد الولاية ، إذ أنها كانت سنوية تحال على اسم الملتزم كل سنة في استنبول تحت رقابة الدفتردار ولم يكن أحد ليجرأ على مزايدة الباشا حاكم هذا اللواء ، ولذا فقد كان الإلتزام يحال عليه .

أما أسعار الإلتزامات فكانت تتوقف غالباً على مجاملة الدفتردار أو الوزير والمواطأة معهما كما تتوقف أيضاً على أهمية الباشا الذي يرغب في الإلتزام . ولما كان من الواجب دفع عشر بدل الإلتزام ضماناً عليه فإن الباشا الملتزم كان يسارع إلى الصيارفة الذين يستغلون هذه الفرصة ويقتسمون والباشا أرباح الإلتزام هذا . فإذا كانت تلك الرسوم التي يجنيها الباشا على جانب من الأهمية فإنه وصرافه يعملان على تلزيم كل جانب من الواردات على حدة لغيرهما ، أما إذا لم تكن هذه الواردات الملتزمة هامة فإنهما يعملان على جبايتها بأنفسهما .

وتحت حكم السلطان مصطفى الثاني وبموجب إرادة سنية مؤرخة في ٢ شباط عام ١٦٩٥ استبدلت الإلتزامات السنوية بالتزامات دائمة على مدى الحياة بغية إصلاح بعض ما أفسده النظام السابق ولكن دون جدوى (١) .

وهنا يجب أن نقف هنيهة لنتصور الأضرار التي يمكن أن تنجم عن مثل هذا الإلتزام . فالملتزم يحاول أن يحصل على أكبر قسم من الأرباح في التزامه ولذا لم يأل جهداً في ارتكاب جميع المساوئ حتى يؤمن لنفسه هذه الأرباح بجمع وبدون رحمة على حساب المكلفين بدفع هذه الضرائب زراعية كانت أم تجارية نسبياً إذا كان الملتزم هو الباشا . أضف إلى ذلك أنه يدل على سوء إدارة الدولة العثمانية إذ أن هذه الأرباح كلها كانت بجانب الباشوات وصرافيهم زد على ذلك الرشوات التي كانت تدفع لأولي الأمر في استنبول وكل ذلك وأضعافه يجبى لجيوب هؤلاء من رقاب الشعب المسكين الذي لا يدفع ضريبة فحسب وإنما غذاء [illegible] لنفسه من ظلم هؤلاء الملتزمين (٢) .

ولقد حاولت الحكومة العثمانية في عصرنا الذي نبحث فيه إجراء بعض الإصلاحات في هذا النظام العقيم فحاول السلطان محمود مداواة مساوئه ولكن جهوده اصطدمت بما كان أصل في النفوس من العادات السيئة وبما كان من المستفيدين يريدون دوام ما لهم من المنافع من جرائه . ولكن مع ذلك فتح باب الإصلاح لغيره . إلى أن جاء رشيد باشا واستلم الحكم وأدخل التنظيمات عام ١٨٣٩ - ١٨٤١ حيث صدر الخط الشريف عام ١٨٣٩ بالإصلاحات ومن جملتها نظام الإلتزام فأمر بجباية الضرائب مباشرة وألغى الإلتزام وأرسل جباة مكلفين بجمع الضرائب بطريقة مباشرة . ولكن عمل الحكومة هذا كان ضعيفاً لا يتناسب ودرجات التطور ولذا فإن الإلتزام ظل متبعاً ولكنه على كل حال خفف من بؤسه السابق . حتى أن Du Valey يقول تعليقاً على هذا الإصلاح :

" إن الإلتزام في الضرائب وإن كان ما زال باقياً فالوسائل المستعملة فيه هي على كل حال أعمال

١- عن Du Valey ص : ٤٦ - ٥٢

٢- نفس المصدر ص : ٤٦ - ٥٢ وارجع إلى Volney ج ٢ ص : ٢٤٨ و ١٠٠

الظلم والسبب الناجم عن أخف مما كانت عليه في الماضي[1]. فالإلتزام إذا وإن خف أثره فقد ظل مستقلاً في الدور الذي نبحثه.

تم صدر عام ١٨٥٦ الخط الهمايوني الذي يحاول الإصلاح في إدارة الدولة ومن جملتها الإلتزام فنص على أن طريقة جباية الضرائب مباشرة يجب أن تحل بالتدريج محل الإلتزام في جميع فروع واردات الدولة كما أنه حظر بالعقوبات الصارمة على أعضاء المجالس وموظفي الحكومة الدخول في أي عمل من هذا النوع أو المزاودة في أي من الإلتزامات[2].

لكن أدركت الحكومة العثمانية خطل هذه الإدارة العقيمة ونتائجها الوخيمة على حالة البلاد الاقتصادية عامة والتجارية خاصة حرصت على إصلاحها فأزال من الإلتزام لعامة مساوئه ولكنه ظل معمولاً به في البلاد إلى أجل بعيد أي بعد الدور الذي نبحثه.

ولقد كانت الإلتزامات في سوريا في الدور الذي ندرسه تشمل أكثر الضرائب والرسوم، وكيز يعطينا قائمة بالرسوم والضرائب التي لزمت في أعوام ١٨٤٠، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٢ ويبين مقدار ريعها في كل سنة. كما أنه ينقل ما حكاه أحد السافرين من نظام الإلتزام والاحتكار الشامل لجميع المنتوجات والصناعات من أنه سيأتي يوم لا يصبح المرء فيه مسموحاً له بالكلام بين الناس إلا لقاء رسوم يدفعها عن كل الكلمات التي يتفوه بها[3]".

وأهم الرسوم والضرائب التي كانت ملتزمة في ذلك الحين في بيروت هي: الجمارك الداخلية، الرسوم على الخضار، رسوم التبغ والتنباك، رسوم مصائد الأسماك، رسوم مطاحن الحبوب، رسوم المسالخ والبيوت والبساتين، رسوم الجمارك البحرية، رسوم الحرير، والملح، والقبانة، والخانات وغيرها[4].

هذا هو الإلتزام الذي كان يشتد الوطأة على اقتصاديات البلاد وتجارتها خاصة وما فيه من أضرار ناجم في الدرجة الأولى عن عسف الملتزمين والحكام ومحاولتهم جمع مقدار من الضرائب غير مشروعة مرتكبين في سبيل ذلك من الحيل والأعمال ما أعطينا فكرة عنه في بحث الإلتزام في الجمارك.

الاحتكار:

"الاحتكار هو الحق الذي احتفظت به الحكومة لنفسها في أن تكون المشترية الوحيدة لبعض الحاصلات[5]" فالحكومة إذا رأت ضرورة في عدم تصدير نوع من أنواع حاصلات البلاد أو رأت ضرورة في شراء بعض المواد الأجنبية من قبل

---

١ - Du Valey ص: ١٠٥

٢ - نفس المصدر ص: ١١٠

٣ - Guys في Relation ج ٢ ص: ٥٧-٥٨ و ج ٢، ص: ٢٢٢-٢٢٤

٤ - Guys في Relation ج ١ ص: ٥٧-٥٨، ورسم في المحفوظات رقم ٢١٧٢ و ٢٢٢٢ عام ١٢٤٩ هـ.

٥ - كلوت ج ٢، ص: ٢٩٢

ثم يبيعها للمستهلكين بعد احتكارها وبالسعر الذي يناسبه.

ولقد طبق محمد علي نظام الاحتكار على كثير من المنتوجات المحلية في مصر ثم امتد حكمه إلى سوريا فحاول تطبيق هذا النظام على بعض منتوجاتها ولكن هذا النظام "لم يكن ثمرة من ثمار اختراعه، بل إنه كان معروفاً في سائر أنحاء الممالك العثمانية ومعمولاً به. ولكن الخط الشريف لم يصدر بإلغائه إلا من عهد قريب مع أن هذا الإلغاء لا تزال الشكوك تحوم حول صحته أو الدقة في تنفيذه ... الخ"(1)

فنظام الاحتكار كان مطبقاً إذاً في جميع البلاد العثمانية على بعض المنتوجات حتى قبل عهد محمد علي ولقد أيد ذلك كثير من الباحثين(2).

وقبل البحث في مضار الاحتكار وفوائده لا بد من ذكر شيء عن المشكلة التي ثارت بين محمد علي والدول الأوروبية وخاصة انكلترا من أجل تطبيقه في سوريا على بعض المواد الأولية وخاصة الحرير. هذه المشكلة التي اصطبغت بصبغة سياسية ولعبت دوراً هاماً في توجيه مجرى الحوادث السياسية في ذلك الحين.

إن نظام الاحتكار هو خطر على تجارة الدول الأوروبية إذ يمنعها من شراء بعض المواد الأولية المحتكرة من قبل الحكومة. ولقد سعت انكلترا مع بقية الدول في إلغاء هذا النظام الذي سار محمد علي عليه في مصر من أجل بعض المواد ولكن مساعيها ذهبت أدراج الرياح فما كاد محمد علي يطأ سوريا حتى تقدم قناصل الدول الأجنبية في بيروت عام ١٨٣٢ باحتجاج موقع من قناصل سردينيا، والولايات المتحدة، والنمسا، وتوسكانيا، وبريطانيا بحجة أن الاحتلال المصري لسوريا معناه امتداد هذا النظام المطبق في مصر إلى سوريا وهذا يزيل الامتيازات التي يتمتعون بها(3).

هكذا كانت حال الدول الأجنبية حيال الاحتكار الذي أخذ يمتد إلى سوريا فيهدد المصالح التجارية الأجنبية، ولكن محمد علي ما كاد يوطد الأمر في سوريا حتى أصدر أمراً في تموز عام ١٨٣٤ يمنع فيه تصدير الحرير الخام من سوريا محتكراً هذه التجارة للحكومة. ويظهر أن هذا النظام لم يكن مطبقاً تماماً في بادئ الأمر ولكن لما بعث محمد علي في خريف عام ١٨٣٥ بأحد عماله إلى بيروت وأقام في شراء الحرير طبقاً لنظام الاحتكار تنبهت انكلترا لهذا الخطر على تجارتها فسعت في الاستحصال على فرمان من الباب العالي مؤرخ في ٢٦ كانون أول عام ١٨٣٥ وفيه يطلب من محمد علي إلغاء كل ما من شأنه إعاقة التجارة البريطانية في سوريا، ذلك الفرمان الذي لم تعارضه الدول الأجنبية من الوجهة الاقتصادية لأنه يؤيد مصالحها التجارية. وبعد استيضاح محمد علي من الباب العالي عن

---

١ - كلوت بك. ج٢ ص: ٢٩٥

٢ - Du Valey ص: ٦٠، و Puryear ص: ٤٠

٣ - Puryear ص: ٢٨-٢٩

لعلهم ما جاءوا في هذا الفرمان اضطرارًا للظروف السياسية أن أمر موظفيه في تنفيذ أحكام وزيره في آذار ربيع ١٨٢٦؟[1]

ثم رأينا ما نصت عليه معاهدة ١٨٣٨ التجارية بين إنكلترا وتركيا من إلغاء الاحتكار في جميع أنحاء المملكة العثمانية لأي نوع من أنواع المستوحات والذي يعد ظفرًا للدول الأجنبية التي نسجت على منوال إنكلترا في معاهداتها هذه. وعلى كل فقد رأينا ما كانت جزءًا من أمر الشكوى ظلت تحوم حول إلغاء الاحتكار هذا والرغبة في تنفيذ أحكام.

فلقد كان للدول الأجنبية مصالح في عدم وجود الاحتكار ذلك لأن ذلك يفسح المجال واسعًا أمام تجارها وعملائها فتشتري ما تشاء من المواد الأولية من البلاد بأسعار رابحة وإن كانت البلاد في حاجة إليها.

وقبل أن نحكم على فائدة الاحتكار أو مضاره لا بد من ذكر الأسباب التي دعت إنكلترا بصورة خاصة للوقوف أمام احتكار الحرير ومعاكسة محمد علي باشا:

للسياسة أسباب سياسية عديدة لا أريد أن أخوض في بحثها[2] وإنما أقتصر على الأسباب الاقتصادية وعلى أهم سبب فيها وهو الذي سأتناوله بالشرح: ذكرنا أن الحرير السوري لم يكن يصدر إلى إنكلترا إلا قليلًا جدًا إذ ذكرنا أن إنكلترا نفسها لم تكن مشهورة بالأقمشة الحريرية والسبب الذي من أجله قاومت احتكار الحرير ليس لأنها في حاجة إلى هذا الحرير لتستورده إلى بلادها بل لأن احتكار الحرير معناه تشجيع المصنوعات البلادية السورية الحريرية فتكون سببًا في عدم رواج البضائع الإنكليزية القطنية الرواج الذي تتمتع به في ذلك العصر[3].

ونقف الآن لنرى هل يعيق الاحتكار بصورة عامة التجارة؟ وهل كانت الحكومة على حق في الاحتكار؟

لقد لام كثير من المؤرخين محمد علي والحكومة المصرية على إقامة نظام الاحتكار فمنهم Puryear مثلًا يقول: "إن إقامة الاحتكار معناه التضييق الشديد على التجارة"[4] وكذلك "كز" يقول: "إن من جملة المظالم التي أثقلت كاهل السلطات كاهل الشعب الذي تدير أموره هي بلا جدال احتكار منتوجات البلاد لما فيه من الضرر على التجار والملاكين ذلك لأنه يحرمهم قسمًا من أرباحهم. ولهذا شكل عائقًا جديدًا في حياة البلاد الاقتصادية، وهو من الأسباب التي عملت على انحطاط التجارة فادحة"[5].

هذا ما ذكره بعض المؤرخين عن الاحتكار، وأنا أعتقد أنهم ربما كانوا مدفوعين بعاطفتهم تجاه بلادهم إذ أن الاحتكار كما رأينا لم يكن من صالح الدول الأجنبية.

١- Puryear ص: ٤٠-٤٥

٢- ارجع في كتب الأسباب السياسية إلى C. M. H. ج٢ ص: ٥٥٤، و Puryear ص: ١١٥-١٢٠، و Dawn ص: ١٩٠ England, Rus. - وكذلك Rodkey ص: ٦٨

٣- Guys في Revue ص: ٢٤٧

٤- Puryear ص: ١١٥

٥- Guys في Esquisse ص: ١٥٨. وارجع إلى Du Valey ص: ١٠٢

وأنا أعتقد أن في الحكم على الاحتكار يجب أن ننظر إلى غاية الحكومة من احتكار تلك المادة. نعم إن الاحتكار معناه تضييق على التجارة لأنه يحصر تجارة المادة المحتكرة بالحكومة ولكن يجب في حكمنا على احتكار مادة من المواد أن ننظر إلى غاية الحكومة من احتكارها وفائدة هذا الاحتكار أو مضارّه.

هناك بعض الاحتكارات التي قامت بها الحكومة كانت غايتها من ورائها نفع الخزينة فقط فقد أعلن محمد علي مثلاً احتكار البن في بر الشام لتغذية إيرادات الخزينة ورفع أسعاره من عشرة إلى ستة عشر غرشاً في الأقة الواحدة.[1] فربما كان هذا العمل لفائدة الحكومة وإثقال كاهل الشعب ومعناه حصر التجارة والتضييق عليها.

أما إذا كانت الغاية من الاحتكار إنما هي من أجل تنشيط اقتصاديات البلاد وفتح ترويج الصناعة للخارج فأهلاً بالاحتكار ومرحباً. فإذا كانت غاية محمد علي من احتكار الحرير، كما يقول الأستاذ صبري، أن لا نقوم على كون تصدير هذه المادة الأولية إلى أوروبا جعل مصانع القاهرة ودمشق وحلب في عوز إليه وأوقع الضرر والأذية بالمنسوجات الوطنية[2] فهذا مما يجب أن نفرح به التجارة كما تفرح به الصناعة لأنه ترويج للصناعة الوطنية معناه ترويج لجميع نواحي الحياة الاقتصادية ومعناه تنشيط للتجارة من ناحية ثانية بعد أن ضُيّق عليها من الناحية الأولى في الاحتكار.

ولقد دافع محمد علي أو بالأحرى دافعت الحكومة المصرية عن وجهة نظرها في بعض الاحتكارات إذ ورد مثلاً في كتاب صادر من بطرس لوريلا وكيل قنصل النمسا في بيروت إلى حنا بحري بك أحد موظفي الحكومة المصرية رداً على كتاب صادر إلى القنصلية من الحكومة المصرية في سوريا ما نصه: "... وقلتم بخصوص مادة الحرير أنه صدر الأمر الآن حتى أنه تسألونا أنه بأي مملكة يخرج من محصولات صنف قبل لغاية الآن وبأي جهة جاري ذلك وسعادة الدستور المكرم طالب الجواب عن هذا والحال نحن ليس عندنا أمر من أولياء أمورنا أن نعطي جواباً عقلياً بل نعلم أن بموجب الشروطات الهمايونية ليس ممنوع عن تجار الأفرنج المعاطاة في البضايع المتجرية وهذا الصنف من قديم الزمان تجار الأفرنج يتعاملوا به من دون مانع ما... الخ"[3]

فما جاء في هذه الرسالة ينطوي على الأسباب التي دعت الحكومة المصرية للقيام باحتكار الحرير فالاحتكار إذا كان من شأنه حماية صناعة البلاد ومنتوجاتها فأنا أعتقد أن فيه الخير للبلاد ولاقتصادياتها.

والحمد لله أولاً وآخراً

---

١ - رستم في المحفوظات رقم ٢٤٢٥ عام ١٢٤٩

٢ - Sabri ص: ٢٠٠ يستند إلى كتاب من Duhamel إلى Boutenieff مؤرخ في ٦ أيار عام ١٨٤٦.

٣ - رستم في المحفوظات رقم ٢٥٦٦ عام ١٢٥٠. وإذا أردت الإيضاح ارجع إلى رستم في المحفوظات أيضاً رقم ٢٠٧٢ و ٢٠٠٨ عام ١٢٤٨ ورقم ٢٠٢٨ و ٢٠٥٥ و ٢٤٤٠ و ٢٤٤٩ عام ١٢٤٩ ورقم ٤٤٦١ و ٤٤٠٤ و ٤٤٤٥ عام ١٢٥١.